

مجمع فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية

مجمع الفتاوى  
مكتبة ابن تيمية

مجلد ١٠











مَجْمُوعُ فَتَاوَى  
شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَيْدِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ  
قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ

جَمَعَ وَتَرْتِيبَ الرُّجُومِ  
عَبْدُ اللَّهِ الْحَمِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَسَّامٍ  
بِمُسَاعَدَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ

المجلد الواحد والعشرون



# كتب الفقه الإسلامي

الجزء الأول

الطهارة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب المياه

### قال الشيخ الامام العالم

العامل القدوة ، رباني الأمة ، ومحبي السنة العلامة شيخ الاسلام ،  
تقي الدين أبو العباس : أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام  
ابن تيمية الحراني قدس الله روحه : ونور ضريحه :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله  
محمد خاتم المرسلين ، وإمام المهتدين ، وعلى آله أجمعين .

## فصل

أما العبادات : فأعظمها الصلاة . والناس : إما أن يبتدئوا مسائلها  
بالطهور لقوله صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور » كما رتبته  
أكثرهم ، وإما بالمواقيت التي تجب بها الصلاة ، كما فعله مالك وغيره .

فأما الطهارة والتجاسة فنوعان : من الحلال والحرام — في اللباس ونحوه — تابعان للحلال والحرام في الأطعمة والأشربة .

ومذهب أهل الحديث في هذا الأصل العظيم الجامع : وسط بين مذهب العراقيين والحجازيين ، فإن أهل المدينة — مالكا وغيره — يحرمون من الأشربة كل مسكر ، كما صحت بذلك النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة ، وليسوا في الأطعمة كذلك ، بل الغالب عليهم فيها عدم التحريم فيبيحون الطيور مطلقاً وإن كانت من ذات الخالب ، ويكرهون كل ذي ناب من السباع ، وفي تحريمها عن مالك روايتان . وكذلك في الحشرات منه : هل هي محرمة أو مكروهة ؟ روايتان .

وكذلك البغال والحمير ، وروى عنه : أنها مكروهة أشد من كراهة السباع ، وروى عنه : أنها محرمة بالسنة ، دون تحريم الحمير ، والحيل أيضاً يكرهها ، لكن دون كراهة السباع .

وأهل الكوفة في باب الأشربة مخالفون لأهل المدينة ولبسائر الناس ، ليست الخمر عندهم إلا من العنب ، ولا يحرمون القليل من المسكر ، إلا أن يكون خمراً من العنب ، أو أن يكون من نبيذ التمر أو الزبيب النوى ، أو يكون من مطبوخ عصير العنب إذا لم يذهب ثلثاه . وعم في

الأطعمة في غابة التحريم ، حتى حرموا الخيل والضباب ، وقيل : ان أبا حنيفة يكره الضب والضباع ونحوها .

فأخذ أهل الحديث في الأشربة بقول أهل المدينة وسائر أهل الأمصار ، موافقة للسنة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في التحريم ، وزادوا عليهم في متابعة السنة .

وصنف الإمام أحمد كتاباً كبيراً في الأشربة ما علمت أحداً صنف أكبر منه ، وكتاباً أصغر منه . وهو أول من أظهر في العراق هذه السنة ، حتى إنه دخل بعضهم بغداد فقال : هل فيها من يحرم النيذ ؟ فقالوا : لا ، إلا أحمد بن حنبل دون غيره من الأئمة ، وأخذ فيه بعمامة السنة ، حتى إنه حرم العصير والنيذ بعد ثلاث . وإن لم يظهر فيه شدة ، متابعة للسنة المأثورة في ذلك : لأن الثلاث مظنة ظهور الشدة غالباً . والحكمة هنا : مما تخفى ، فأقيمت المظنة مقام الحكمة ، حتى إنه كره الخليطين ، إما كراهة تنزيه أو تحريم ، على اختلاف الروايتين عنه ، وحتى اختلف قوله في الانتباز في الأوجية : هل هو مباح : أو محرم ، أو مكروه ؟ لأن أحاديث النهي كثيرة جداً ، وأحاديث النسخ قليلة . فاختلف اجتهاده : هل تنسخ تلك الأخبار للمستفيضة بمثل هذه الأخبار التي لا تخرج عن كونها أخبار آحاد ولم يخرج البخاري منها شيئاً ؟

وأخذوا في الأطعمة بقول أهل الكوفة : لصحة السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ، وتحريم لحوم الحمر : لأن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على من تمسك في هذا الباب بعسم وجود نص التحريم في القرآن ، حيث قال : « لا ألفين أحكم متكثاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : يتنا وبينكم هذا القرآن ، فما وجدنا فيه من حلال أحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه . ألا وإني أُنيت الكتاب ومثله معه ! وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله تعالى ، وهذا المعنى محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه .

وعلموا أن ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هو زيادة تحريم ، ليس نسخاً للقرآن : لأن القرآن إنما دل على أن الله لم يحرم إلا الميتة والدم ولحم الخنزير ، وعسم التحريم ليس تحليلاً ، وإنما هو بقاء للأمر على ما كان ، وهذا قد ذكره الله في سورة الأنعام التي هي مكية باتفاق العلماء ، ليس كما ظنه أصحاب مالك والشافعي أنها من آخر القرآن نزولاً ، وإنما سورة المائدة هي المتأخرة ، وقد قال الله فيها : ( أحل لكم الطيبات ) ، فلم أن عدم التحريم المذكور في سورة الأنعام ليس تحليلاً ، وإنما هو عفو . فتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم رافع



للعفو ليس نسخاً للقرآن .

لكن لم يوافق أهل الحديث الكوفيين على جميع ما حرموه ، بل أحلوا الخيل ، لصحة السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحليلها يوم خيبر ، وبأنهم ذبحوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً وأكلوا لحمه . وأحلوا الضب لصحة السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه قال : « لا أحرمه » ؛ وبأنه أكل على مائدته وهو ينظر ، ولم ينكر على من أكله ، وغير ذلك مما جاءت فيه الرخصة .

فنقصوا عما حرمه أهل الكوفة من الأطعمة ، كما زادوا على أهل المدينة في الأشربة ؛ لأن النصوص الدالة على تحريم الأشربة المسكرة أكثر من النصوص الدالة على تحريم الأطعمة .

ولأهل المدينة سلف من الصحابة والتابعين في استحلال ما أحلوه ، أكثر من سلف أهل الكوفة في استحلال المسكر . والمفاسد الناشئة من المسكر : أعظم من مفسد خبائث الأطعمة ؛ ولهذا سميت الخمر « أم الخبائث » كما سماها عثمان بن عفان رضي الله عنه وغيره ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بجلد شاربيها ، وفعله هو وخلفاؤه ، وأجمع عليه العلماء ، دون المحرمات من الأطعمة ؛ فانه لم يحد فيها أحد من أهل العلم إلا ما بلغنا عن الحسن البصري ، بل قد أمر صلى الله عليه وسلم

بقتل شارب الخمر في الثالثة أو الرابعة ، وإن كان الجمهور على أنه منسوخ . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم — فيما صح عنه — عن تحليل الخمر ، وأمر بشق ظروفها وكسر دنانها ؛ وإن كان قد اختلفت الرواية من أحمد : هل هذا باق ، أو منسوخ ؟

ولما كان الله سبحانه وتعالى إنما حرم الحباث لما فيها من الفساد : إما في العقول ؛ أو الأخلاق ؛ أو غيرها : ظهر على الذين استحلوا بعض المحرمات من الأطعمة أو الأشربة من النقص بقدر ما فيها من المفسدة ، ولولا التأويل لاستحقوا العقوبة .

ثم إن الامام أحمد وغيره من علماء الحديث زادوا في متابعة السنة على غيرهم : بأن أمروا بما أمر الله به ورسوله مما يزيل ضرر بعض المباحات ، مثل : لحوم الابل فاتها حلال بالكتاب والسنة والاجماع ، ولكن فيها من القوة الشيطانية ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « إنها جن خلقت من جن » ، وقد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود : « الغضب من الشيطان ، وإن الشيطان من النار ، وإنما نطفأ النار بالماء ، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ » ، فلمر بالتوضؤ من الأمر العارض من الشيطان ، فأكل لحمها يورث قوة شيطانية نزول بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء من لحمها ، كما صح ذلك عنه من غير وجه من حديث جابر بن سمرة ، والبراء بن

عازب ، . وأسيد بن الحضير ، وذو الغرة ، وغيرهم فقال مرة : « توضؤا من لحوم الابل ، ولا توضؤا من لحوم الغنم ، وصلوا في مرايض الغنم ولا تصلوا في معاطن الابل » ، فمن توضأ من لحومها اندفع عنه ما يصيب المدمنين لآكلها من غير وضوء كالأعراب : من الحقد ، وقسوة القلب ، التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله المخرج عنه في الصحيحين : « إن الغلظة وقسوة القلوب في الفدادين أصحاب الابل ، وإن السكينة في أهل الغنم » .

واختلف عن أحمد : هل يتوضأ من سائر اللحوم المحرمة ؟ على روايتين ، بناء على أن الحكم مختص بها ، أو أن المحرم أولى بالتوضؤ منه من المباح الذي فيه نوع مضرة .

وسائر المصنفين من أصحاب الشافعي وغيره وافقوا أحمد على هذا الأصل ، وعلموا أن من اعتقد أن هذا منسوخ بترك الوضوء مما مست النار فقد أبعد ؛ لأنه فرق في الحديث بين اللحمين ، لبتين أن العلة هي الفارقة بينهما لا الجامع .

وكذلك قالوا بما اقتضاه الحديث : من أنه يتوضأ منه نيتاً ومطبوخاً ، ولأن هذا الحديث كان بعد النسخ ؛ ولهذا قال في لحم الغنم : « وإن شئت فلا توضأ » ، ولأن النسخ لم يثبت إلا بالترك

من لحم غنم ، فلا عموم له . وهذا معنى قول جابر : « كان آخر الامرين منه : ترك الوضوء مما مست النار » ، فانه رآه يتوضأ ، ثم رآه أكل لحم غنم ولم يتوضأ ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم صيغة عامة في ذلك ، ولو نقلها لكان فيه نسخ للخاص بالعام الذي لم يثبت شموله لذلك الخاص عيناً ، وهو أصل لا يقول به اكثر المالكية والشافعية والحنبلية .

هذا مع أن أحاديث الوضوء مما مست النار لم يثبت أنها منسوخة بل قد قيل : إنها متأخرة ، ولكن أحد الوجهين في مذهب أحمد : أن الوضوء منها مستحب ؛ ليس بواجب . والوجه الآخر : لا يستحب .

فلما جاءت السنة بتجنب الحبائث الجسائية والتطهر منها : كذلك جاءت بتجنب الحبائث الروحانية والتطهر منها ، حتى قال صلى الله عليه وسلم : « إذا قام أحدكم من الليل فليستشق بمنخريه من الماء ؛ فإن الشيطان يبيت على خيشومه » ، وقال : « إذا قام أحدكم من نوم الليل فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً ؛ فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده ؟ » ، فعمل الامر بالغسل بميت الشيطان على خيشومه فعلم أن ذلك سبب للطهارة من غير النجاسة الظاهرة ، فلا يستبعد أن يكون هو السبب لغسل يد القائم من نوم الليل .

وكذلك نهى عن الصلاة في أعطان الابل ؛ وقال : « إنها جن خلقت من جن » ، كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام » . وقد روى عنه : « أن الحمام بيت الشيطان » ، وثبت عنه : أنه لما ارتحل عن المكان الذي ناموا فيه عن صلاة الفجر قال : « إنه مكان حضرنا فيه الشيطان » .

فعلل صلى الله عليه وسلم الاماكن بالارواح الخبيثة ، كما يعلل بالاجسام الخبيثة ، وبهذا يقول أحد وغيره من فقهاء الحديث ، ومذهبه الظاهر عنه : أن ما كان مأوى للشياطين — كالعاطن والحمامات — حرمت الصلاة فيه . وما عرض الشيطان فيه — كالمكان الذي ناموا فيه عن الصلاة — كرهت فيه الصلاة .

والفقهاء الذين لم ينهوا عن ذلك : إما لانهم لم يسمعوا هذه النصوص . سماعاً ثبت به عندهم ؛ أو سمعوها ولم يعرفوا العلة ؛ فاستبعدوا ذلك عن القياس فتأولوه .

وأما من نقل عن الخلفاء الراشدين أو جمهور الصحابة خلاف هذه المسائل ؛ وأنهم لم يكونوا يتوضئون من لحوم الابل ؛ فقد غلط عليهم ، وإنما نوع ذلك لما نقل عنهم : « أنهم لم يكونوا يتوضئون مما مست النار » وإنما المراد : أن أكل ما مس النار ليس هو سيئاً عندهم لوجوب

الوضوء ، والذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء من لحوم  
الابل ليس سيئه مس النار ، كما يقال : كان فلان لا يتوضأ من مس  
الذكر . وإن كان يتوضأ منه إذا خرج منه مذي .

ومن تمام هذا : أنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
صحيح مسلم وغيره من حديث أبي ذر وأبي هريرة رضي الله عنهما ،  
وجاء من حديث غيرها : أنه « يقطع الصلاة الكلب الاسود والمرأة  
والحمار » ، وفرق النبي صلى الله عليه وسلم بين الكلب الاسود  
والاحمر والابيض : بأن « الاسود شيطان » ، وصح عنه صلى الله عليه  
وسلم أنه قال : « إن الشيطان تفلت علي البارحة ليقطع صلاتي ، فأخذته  
فأردت ان أربطه إلى سارية من سواري المسجد » — الحديث ، فأخبر  
ان الشيطان أراد ان يقطع عليه صلاته . فهذا أيضاً يقتضي ان مرور  
الشيطان يقطع الصلاة ؛ فإذلك اخذ أحمد بذلك في الكلب الاسود ؛  
واختلف قوله في المرأة والحمار ؛ لانه عارض هذا الحديث حديث عائشة  
لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وهي في قبلته ، وحديث ابن  
عباس رضي الله عنهما لما اجتاز على أتانته بين يدي بعض الصف ، والنبي  
صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه يمين ، مع ان التوجه : ان الجميع  
يقطع ، وأنه يفرق بين الحمار واللابث ، كما فرق بينها في الرجل في  
كراهة مروره ، دون لبثه في القبلة إذا استبره المصلي ولم يكن متحدثاً

وأن مروره ينقص ثواب الصلاة دون اللبث .

واختلف المتقدمون من أصحاب أحمد في الشيطان الجني إذا علم بمروره : هل يقطع الصلاة ؟ والاوجه : أنه يقطعها بتعليل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبظاهر قوله : « يقطع صلاتي » ، لان الاحكام التي جاءت بها السنة في الارواح الخبيثة من الجن وشياطين الدواب في الطهارة والصلاة في أمكتهم وممرم ، ونحو ذلك : قوية في الدليل نصاً وقياساً ، ولذلك أخذ بها فقهاء الحديث ، ولكن مدرك علمها أثراً هو لاهل الحديث ، ومدركه قياساً : هو في باطن الشريعة وظاهرها ، دون التفقه في ظاهرها فقط .

ولو لم يكن في الأئمة من استعمل هذه السنن الصحيحة النافعة لكان وصمة على الامة ترك مثل ذلك والاخذ بما ليس بمثله لا أثراً ولا رأياً

ولقد كان أحمد — رحمه الله — يعجب ممن يدع حديث « الوضوء من لحوم الابل » مع صحته التي لا شك فيها ، وعدم المعارض له ، ويتوضأ من مس الذكر مع تعارض الاحاديث فيه ، وأن أسانيدھا ليست كأحاديث الوضوء من لحوم الابل ، ولذلك أعرض عنها الشيخان : البخاري ومسلم . وإن كان أحمد على المشهور عنه يزجج أحاديث الوضوء

من مس الذكر ، لكن غرضه : أن الوضوء من لحوم الابل أقوى في  
الحجة من الوضوء من مس الذكر .

وقد ذكرت ما يبين أنه أظهر في القياس منه فان تأثير المخالطة  
أعظم من تأثير اللامسة ، ولهذا كان كل نجس محرم الا كل ، وليس  
كل محرم الا كل نجساً .

وكان أحمد يعجب أيضاً بمن لا يتوضأ من لحوم الابل ويتوضأ من  
الضحك في الصلاة ، مع أنه أبعد عن القياس والاثار ، والاثار فيه مرسل  
قد ضعفه أكثر الناس ، وقد صح عن الصحابة ما يخالفه .

والذين خالفوا احاديث القطع للصلاة لم يعارضوها إلا بتضعيف  
بعضهم ، وهو تضعيف من لم يعرف الحديث كما ذكر أصحابه ، أو بأن  
عارضوها بروايات ضعيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا  
يقطع الصلاة شيء » أو بما روى في ذلك عن الصحابة ، وقد كان  
الصحابة مختلفين في هذه المسألة . أو برأى ضعيف لو صح لم يقاوم هذه  
الحجة ، خصوصاً مذهب أحمد .

فهذا أصل في الحباث الجسائية والروحانية .

وأصل آخر ، وهو : أن الكوفيين قد عرف تخفيفهم في العفو



عن النجاسة ، فيعقون من المخلطة : عن الدرم البغلي ، ومن الخففة :  
عن ربع الحل المتجسس .

والشافعي بإزائهم في ذلك ، فلا يعفو عن النجاسات إلا عن أثر  
الاستنجاء ؛ وونيم الذباب ونحوه ، ولا يعفو عن دم ولا عن غيره ؛ إلا  
عن دم البراغيث ونحوه ، مع أنه ينجس أرواث البهائم وأبوالها وغير  
ذلك ؛ فقله في النجاسات نوعا وقدرأ أشد أقوال الأئمة الأربعة ،

ومالك متوسط في نوع النجاسة وفي قدرها ؛ فانه لا يقول بنجاسة  
الأرواث والأبوال مما يؤكل لحمه ، ويعفو عن يسير الدم وغيره .

وأحمد كذلك ؛ فانه متوسط في النجاسات ، فلا ينجس الأرواث  
والأبوال ، ويعفو عن اليسير من النجاسات التي يشق الاحتراز عنها ،  
حتى انه في إحدى الروايتين عنه يعفو عن يسير روث البغل والحمار  
وبول الحفاش ؛ وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ؛ بل يعفو في  
إحدى الروايتين عن اليسير من الروث والبول من كل حيوان طاهر ،  
كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى في شرح المذهب ، وهو مع ذلك  
يوجب اجتناب النجاسة في الصلاة في الجملة من غير خلاف عنه ، لم يختلف  
قوله في ذلك . كما اختلف أصحاب مالك ، ولو صلى بها جاهلا أو ناسيا لم  
يجب عليه الاعادة في أصح الروايتين ؛ كقول مالك ، كما دل عليه حديث

النبي صلى الله عليه وسلم لما خلع نعليه في أثناء الصلاة لأجل الأذى الذى فيها ، ولم يستقبل الصلاة ، ولما صلى الفجر فوجد في ثوبه نجاسة أمر بغسلها ولم يعد الصلاة . والرواية الأخرى : يجب الاعادة ، كقول أبي حنيفة والشافعي .

وأصل آخر في إزالتها ، فذهب أبي حنيفة : تزال بكل مزيل من المائعات والجامدات . والشافعي لا يرى إزالتها إلا بالماء ، حتى ما يصيب أسفل الحف والحذاء والذيل : لا يجزى . فيه إلا الغسل بالماء ، وحتى نجاسة الأرض .

ومذهب أحمد فيه متوسط ؛ فكل ما جاءت به السنة قال به : يجوز — فى الصحيح عنه — مسحها بالتراب ونحوه من التعل ونحوه ، كما جاءت به السنة . كما يجوز مسحها من السيلين ؛ فإن السيلين بالنسبة إلى سائر الأعضاء كأ أسفل الحف بالنسبة إلى سائر الثياب فى تكرار النجاسة على كل منها .

واختلف أصحابه فى أسفل الذيل : هل هو كأ أسفل الحف ؟ كما جاءت به السنة واستوائها للأثر فى ذلك . والقياس : إزالتها عن الأرض بالشمس والرياح<sup>(١)</sup> يجب التوسط فيه .

فان التشديد فى النجاسات جنساً وقدرأ ، هو دين اليهود ، والتساهل

---

(١) نياض بالاصل .

هو دين النصارى ، ودين الاسلام هو الوسط . فكل قول يكون فيه شيء من هذا الباب يكون اقرب إلى دين الاسلام .

وأصل آخر : وهو اختلاط الحلال بالحرام ، كاختلاط المائع الطاهر بالنجس ، فقول الكوفيين فيه من الشدة مالا خفاء به .

وسر قولهم : إلحاق الماء بسائر المائعات : وان النجاسة إذا وقعت في مائع لم يمكن استعماله إلا باستعمال الحث ، فيخرم الجميع ، مع أن تنجيس المائع غير الماء الآثار فيه قليلة .

وبازاتهم مالك وغيره من أهل المدينة ، فاتهم — في المشهور — لا ينجسون الماء إلا بالتغير ، ولا يمنعون من الاستعمل ولا غيره ، مبالغة في طهورية الماء ، مع فرقهم بينه وبين غيره من المائعات .

ولأحمد قول كمنههم ، لكن المشهور عنه التوسط بالفرق بين قليله وكثيره كقول الشافعي .

واختلف قوله في المائعات غير الماء : هل يلحق بالماء : أولا يلحق به كقول مالك والشافعي ؟ أو يفرق بين الماء وغير الماء كحل العنب ؟ على ثلاث روايات .

وفي هذه الأقوال من التوسط — أثراً ونظراً — مالا خفاء به ،  
مع ان قول أحمد للموافق لقول مالك راجح في الدليل .

وأصل آخر : وهو أن للناس في أجزاء الميتة التي لا رطوبة فيها  
— كالشعر والظفر والريش — مذاهب : هل هو طاهر ، أو نجس ؟  
ثلاثة أقوال :

أحدها : نجاستها مطلقاً . كقول الشافعي ورواية عن أحمد : بناء  
على أنها جزء من الميتة .

والثاني : طهارتها مطلقاً ، كقول أبي حنيفة وقول في مذهب أحمد :  
بناء على أن الموجب للنجاسة هو الرطوبات [ وهي إنما تكون فيما يجري  
فيه الدم ] ؛ ولهذا حكم بطهارة مالا نفس له سائلة ، فالارطوبة فيه من  
الأجزاء بمنزلة مالا نفس له سائلة .

والثالث : نجاسة ما كان فيه حس ، كالعظم ، إلحاقاً له باللحم  
اليابس ، وعدم نجاسة ما لم يكن فيه إلا الهاء كالشعر ؛ إلحاقاً  
له بالنبات .

وأصل آخر : وهو طهارة الأحداث التي هي الوضوء والغسل .  
فان مذهب فقهاء الحديث : استعملوا فيها من السنن مالا يوجد لغيرهم ،

ويكفي المسح على الحفين وغيرهما من اللباس والحوائل . فقد صنف الامام أحمد « كتاب المسح على الحفين » وذكر فيه من النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في المسح على الحفين والجوربين وعلى العمامة ، بل على خمر النساء — كما كانت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها تفعله . وعلى القلانس — كما كان أبو موسى وأنس يفعلانه : ما إذا تأمله العالم علم فضل علم أهل الحديث على غيرهم ، مع ان القياس يقتضي ذلك اقتضاء ظاهراً ، وإنما توقف عنه من توقف من الفقهاء : لأنهم قالوا بما بلغهم من الأثر ، وجنبوا عن القياس ورعاً .

ولم يختلف قول أحمد فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كأخاديث المسح على العمام والجوربين ، والتوقيت في المسح ، وإنما اختلف قوله فيما جاء عن الصحابة ، كخمر النساء ، وكالقلانس الدنياات

ومعلوم أن في هذا الباب من الرخصة التي تشبه أصول الشريعة وتوافق الآثار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

واعلم أن كل من تأول في هذه الأخبار تأويلاً — مثل كون المسح على العمامة مع بعض الرأس هو المجزئ ونحو ذلك — لم يقف على مجموع الأخبار ، وإلا فمن وقف على مجموعها أفادته علماً يقيناً بخلاف ذلك .

وأصل آخر في التيمم : فان أصح حديث فيه : حديث عمار بن ياسر — رضي الله عنه — المصريح بأنه يجزئ ضربة واحدة للوجه والكفين ، وليس في الباب حديث يعارضه من جنسه ، وقد أخذ به فقهاء الحديث أحمد وغيره . وهذا أصح من قول من قال : يجب ضربتان وإلى المرفقين : كقول أبي حنيفة والشافعي في الجديد ، أو ضربتان إلى الكوعين ..

وأصل آخر : في الحيض والاستحاضة فان مسائل الاستحاضة من أشكال أبواب الطهارة ، وفي الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنن : سنة في المعتادة : أنها ترجع إلى عاداتها ، وسنة في الميزة : أنها تعمل بالتمييز ، وسنة في المتحيرة التي ليست لها عادة ولا تميز : بأنها تتحيض غالب عادات النساء : ستاً أو سبعمائة ، وأن تجمع بين الصلاتين إن شاءت .

فأما السنتان الأولتان ففي الصحيح ، وأما الثالثة : فحديث حنة بنت جحش رواه أهل السنن : وصححه الترمذي . وكذلك قد روى أبو داود وغيره في سهلة بنت سهيل بعض معناه .

وقد استعمل أحمد هذه السنن الثلاث في المعتادة الميزة والمتحيرة . فان اجتمعت العادة والتمييز قدم العادة في أصح الروايتين ، كما جاء في أكثر الأحاديث .

فأما أبو حنيفة فيعتبر العادة إن كانت ، ولا يعتبر التميز . ولا  
الغالب . بل إن لم تكن عادة إن كانت مبتدأة حيضها حيضة الأكثر ،  
وإلا حيضة الأقل .

ومالك يعتبر التميز ولا يعتبر العادة ولا الأغلب ، فإن لم يعتبر  
العادة ولا الأغلب فلا يحيضها ، بل تصلى أبداً إلا في الشهر  
الأول ، فهل تحيض أكثر الحيض ؛ أو عادتھا ونستظهر ثلاثة أيام ؟  
على روايتين .

والشافعي يستعمل التميز والعادة دون الأغلب ؛ فإن اجتمع قدم  
التمييز ، وإن عدم صلت أبداً . واستعمل من الاحتياط في الإيجاب  
والتحريم والاباحة ما فيه مشقة عظيمة علما وعملا .

فالسنة الثلاث التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذه  
الحالات الفقهية : استعملها فقهاء الحديث ، ووافقهم في كل منها طائفة  
من الفقهاء .

---

## وسئل :

عن مسائل كثير وقوعها ؛ ويحصل الابتلاء بها ؛ ويحصل الضيق والحرَج والعمل بها على رأي إمام بعينه ؟ منها مسألة المياه اليسرة ووقوع النجاسة فيها من غير تغير وتغييرها بالطاهرات ؟ .

فأجاب رحمه الله تعالى : الحمد لله رب العالمين . أما مسألة تغير الماء اليسير أو الكثير بالطاهرات : كالأشنان والصابون والسدر والخطمي والتراب والعجين وغير ذلك مما قد يغير الماء ، مثل الاناء إذا كان فيه أثر سدر أو خطمي ووضع فيه ماء ، فتغير به ، مع بقاء اسم الماء : فهذا فيه قولان معروفان للعلماء .

أحدهما : أنه لا يجوز التطهير به ، كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه التي اختارها الحرقى والقاضي ، وأكثر متأخري أصحابه ؛ لأن هذا ليس بماء مطلق ، فلا يدخل في قوله تعالى : ( فلم تجددوا ماء ) . ثم إن أصحاب هذا القول استثنوا من هذا أنواعا ، بعضها متفق عليه بينهم ، وبعضها مختلف فيه ، فما كان من التغير حاصلًا بأصل الخلقة أو بما يشق صون الماء عنه : فهو طهور



باتفاقهم . وما تغير بالأدهان والكافور ونحو ذلك : ففيه قولان معروفان في مذهب الشافعي وأحمد وغيرها . وما كان تغيره يسيراً : فهل يعنى عنه أولاً يعنى عنه ، أو يفرق بين الرائحة وغيرها ؟ على ثلاثة أوجه ، إلى غير ذلك من المسائل .

والقول الثاني : أنه لا فرق بين المتغير بأصل الحلقة وغيره ، ولا بما يشق الاحتراز عنه ؛ ولا بما لا يشق الاحتراز عنه ، فما دام يسمى ماء ولم يغلب عليه أجزاء غيره كان طهوراً ، كما هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنه ، وهي التي نص عليها في أكثر أجوبته . وهذا القول هو الصواب ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : ( وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ؛ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) ، وقوله : ( فلم تجدوا ماء ) نكرة في سياق النفي ، فيعم كل ما هو ماء ، لا فرق في ذلك بين نوع ونوع .

فان قيل : ان المتغير لا يدخل في اسم الماء ؟ .

قيل : تناول الاسم لمساء لا فرق فيه بين التغير الأصلي والطارئ . ولا بين التغير الذي يمكن الاحتراز منه والذي لا يمكن الاحتراز منه ، فان الفرق بين هذا وهذا إنما هو من جهة القياس لحاجة الناس إلى

استعمال هذا المتغير ، دون هذا ، فأما من جهة اللغة وعموم الاسم وخصومه فلا فرق بين هذا وهذا ؛ ولهذا لو وكله في شراء ماء ، أو حلف لا يشرب ماء أو غير ذلك : لم يفرق بين هذا وهذا ؛ بل إن دخل هذا دخل هذا ، وإن خرج هذا خرج هذا ، فلما حصل الاتفاق على دخول المتغير تغيراً أصلياً ، أو حادثاً بما يشق صونه عنه : علم أن هذا النوع داخل في عموم الآية . وقد ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر : « هو الطهور مأؤه ، الحبل ميتته » والبحر متغير الطعم تغيراً شديداً ، لشدة ملوحته . فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أن ماءه طهور — مع هذا التغير — كان ما هو أخف ملوحة منه أولى أن يكون طهوراً ؛ وإن كان الملع وضع فيه قصداً ؛ إذ لا فرق بينها في الاسم من جهة اللغة . وبهذا يظهر ضعف خجة المانعين ؛ فانه لو استقى ماء ، أو وكله في شراء ماء لم يتناول ذلك ماء البحر ، ومع هذا فهو داخل في عموم الآية ، فكذلك ما كان مثله في الصفة .

وأيضاً فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بغسل الحرم بماء وسدر » ، « وأمر بغسل ابنته بماء وسدر » ، « وأمر النبي أسلم أن يغتسل بماء وسدر » ، ومن المعلوم : أن السدر لا بد أن يغير الماء فلو كان التغير يفسد الماء لم يأمر به .

وقول القائل : إن هذا تغير في محل الاستعمال ، فلا يؤثر :  
تفريق بوصف غير مؤثر ، لا في اللغة ولا في الشرع ؛ فان المتغير إن  
كان يسمى ماء مطلقاً ، وهو على البدن ، فيسمى ماء مطلقاً ، وهو في  
الإناء . وإن لم يسمى ماء مطلقاً في أحدهما لم يسمى مطلقاً في الموضع  
الآخر ؛ فانه من المعلوم أن أهل اللغة لا يفرقون في التسمية بين  
محل ومحل .

وأما الشرع : فان هذا فرق لم يدل عليه دليل شرعي ، فلا  
يلتفت إليه . والقياس عليه إذا جمع أو فرق : أن يبين أن ما جعله  
مناط الحكم جمعاً أو فرقاً مما دل عليه الشرع ، وإلا فمن علق الأحكام  
بأوصاف جمعاً وفرقاً بغير دليل شرعي : كان واضحاً لشرع من تلقاء  
نفسه ، شارعاً في الدين ما لم يأذن به الله .

ولهذا كان على القائل أن يبين تأثير الوصف المشترك الذي جعله  
مناط الحكم ، بطريق من الطرق الدالة على كون الوصف المشترك هو  
علة الحكم . وكذلك في الوصف الذي فرق فيه بين الصورتين ، عليه  
أن يبين تأثيره بطريق من الطرق الشرعية .

وأيضاً : فان النبي صلى الله عليه وسلم « توضأ من قصعة فيها  
أثر العجين ومن المعلوم أنه : لا بد في العادة من تغير الماء بذلك ، لا سيما في

آخر الأمر ، إذا قل الماء وانحل العجين .

فإن قيل : ذلك التغير كان بسيراً ؟

قيل : وهذا أيضاً دليل في المسألة ؛ فإنه إن سوى بين التغير اليسير والكثير مطلقاً كان مخالفاً للنص ؛ وإن فرق بينهما لم يكن للفرق بينها حد منضبط ، لا بلغة ولا شرع ، ولا عقل ولا عرف ، ومن فرق بين الحلال والحرام بفرق غير معلوم لم يكن قوله صحيحاً

وأيضاً : فإن المانعين مضطربون اضطراباً يدل على فساد أصل قولهم ، منهم من يفرق بين الكافور والدهن وغيره ، ويقول : إن هذا التغير عن مجاورة لا عن مخالطة . ومنهم من يقول : بل نحن نجد في الماء أثر ذلك . ومنهم من يفرق بين الورق الربيعي والخريف . ومنهم من يسوى بينهما ، ومنهم من يسوى بين الملحين : الجلي والمائي . ومنهم من يفرق بينهما .

وليس على شيء من هذه الأقوال دليل يعتمد عليه ، لا من نص ولا قياس ولا إجماع ؛ إذ لم يكن الأصل الذي تفرعت عليه مأخوذاً من جهة الشرع . وقد قال الله سبحانه وتعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) ، وهذا بخلاف ما جاء من عند

الله ، فإنه محفوظ ، كما قال تعالى : ( إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) ، فدل ذلك على ضعف هذا القول .

وأيضاً . فإن القول بالجواز موافق للعموم اللفظي والمعنوي ؛ مدلول عليه بالظواهر والمعاني ؛ فإن تناول اسم الماء لمواقع الاجماع ، كتناوله لموارد النزاع في اللغة ، وصفات هذا كصفات هذا في الجنس ، فتجب التسوية بين المتماثلين .

وأيضاً . فإنه على قول المانعين : يلزم مخالفة الأصل ، وترك العمل بالدليل الشرعي لمعارض راجح ؛ إذ كان يقتضي القياس عدم : أنه لا يجوز استعمال شيء من المتغيرات في طهارة الحدث والحديث ، لكن استثنى المتغير بأصل الحلقة ، وبما يشق صون الماء عنه للخرج والمشقة فكان هذا موضع استحسان تركه القياس ، وتعارض الأدلة على خلاف الأصل . وعلى القول الأول : يكون رخصة ثابتة على وفق القياس من غير تعارض بين أدلة الشرع ؛ فيكون هذا أقوى .

## فصل

وأما الماء إذا تغير بالنجاسات : فانه ينجس بالاتفاق .

وأما ما لم يتغير ففيه أقوال معروفة :

أحدها : لا ينجس . وهو قول أهل المدينة ، ورواية المدنيين من مالك وكثير من أهل الحديث ، وإحدى الروايات عن أحمد ، اختارها طائفة من أصحابه ، ونصرها ابن عقيل في المفردات ، وابن البناء وغيرها .

والثاني : ينجس قليل الماء بقليل النجاسة . وهي رواية البصريين عن مالك .

والثالث : وهو مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى — اختارها طائفة من أصحابه — الفرق بين القلتين وغيرها . فمالك لا يحد الكثير بالقتين ، والشافعي وأحمد يحدان الكثير بالقتين .

والرابع : الفرق بين البول والعذرة المائعة وغيرها فالأول ينجس

منه ما أمكن نزحه ، دون ما لم يمكن نزحه ، بخلاف الثاني ؛ فانه لا ينجس القلتين فصاعداً . وهذا أشهر الروايات عن أحمد ، واختيار أكثر أصحابه .

والخامس : أن الماء ينجس بملاقاة النجاسة ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ؛ وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه ، لكن ما لم يصل إليه لا ينجسه .

ثم حددوا ما لا يصل إليه : بما لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر .

ثم تنازعوا : هل يحد بحركة التوضيء أو المقتسل ؟ وقدر ذلك محمد بن الحسن بمسجده ، فوجدوه عشرة أذرع في عشرة أذرع .

وتنازعوا في الآبار إذا وقعت فيها نجاسة : هل يمكن تطهيرها ؟ فزعم المزي : أنه لا يمكن . وقال أبو حنيفة وأصحابه . يمكن تطهيرها بالنزع ، ولهم في تقدير الدلاء أقوال معروفة .

والسادس : قول أهل الظاهر ، الذين ينجسون ما بال فيه البائل ، دون ما ألقى فيه البول ، ولا ينجسون ما سوى ذلك إلا بالتغير

وأصل هذه المسألة من جهة المعنى : أن اختلاط الحيث ، وهو  
النجاسة بالماء : هل يوجب تحريم الجميع ، أم يقال : بل قد استحال  
في الماء ، فلم يبق له حكم ؟

فالمنجسون ذهبوا إلى القول الأول : ثم من استثنى الكثير قال :  
هذا يشق الاحتراز من وقوع النجاسة فيه ، فعملوا ذلك موضع  
استحسان ، كما ذهب إلى ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد .

وأما أصحاب أبي حنيفة فبنوا الأمر على وصول النجاسة  
وعدم وصولها ، وقدروه بالحركة أو بالمساحة في الطول والعرض  
دون العمق .

والصواب : هو القول الأول ، وأنه متى علم أن النجاسة قد  
استحالت فالماء طاهر ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، وكذلك في المائعات  
كلها ، وذلك لأن الله تعالى أباح الطيبات وحرم الخبائث ، والحيث  
متميز عن الطيب بصفاته ، فإذا كانت صفات الماء وغيره صفات الطيب  
دون الحيث : وجب دخوله في الحلال دون الحرام .

وأيضاً فقد ثبت من حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قيل له : أتوضأ من بئر بضاعة ؟ وهي بئر يلتقي فيها الحيض



ولحوم الكلاب والخنزير فقال : الماء طهور ، لا ينجسه شيء . قال  
أحمد : حديث بئر بضاعة صحيح . وهو في السند أيضاً من ابن عباس « أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : الماء طهور لا ينجسه شيء » ، وهذا  
اللفظ عام في القليل والكثير ، وهو عام في جميع النجاسات .

وأما إذا تغير بالنجاسة ، فأنما حرم استعماله ، لأن جرم النجاسة يلق  
ففي استعماله استعمالها ، بخلاف ما إذا استحالت النجاسة فان الماء  
طهور ، وليس هناك نجاسة قائمة .

ومما بين ذلك : أنه لو وقع خمر في ماء واستحالت ، ثم شربها  
شارب لم يكن شارباً للخمر ، ولم يجب عليه حد الخمر ، إذ لم يبق  
شيء من طعمها ولونها وريحها ، ولو صب لبن امرأة في ماء  
واستحال حتى لم يبق له أثر وشرب طفل ذلك الماء : لم يصر ابنها من  
الرضاعة بذلك .

وأيضاً : فان هذا باق على أوصاف خلقته ، فيدخل في عموم قوله  
تعالى : ( فلم تجدوا ماء ) : فان الكلام إنما هو فيما لم يتغير بالنجاسة  
لا طعمه ولا لونه ولا ريحه .

فان قيل : فان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن البول

في الماء الدائم وعن الاغتسال فيه ؟

قيل : نهيه عن البول في الماء الدائم لا يدل على أنه ينجس بمجرد البول ؛ إذ ليس في اللفظ ما يدل على ذلك ، بل قد يكون نهيه سدا للذريعة ؛ لأن البول ذريعة إلى تمجيسه ؛ فانه إذا بال هذا ثم بال هذا تغير الماء بالبول ، فكان نهيه سدا للذريعة . أو يقال : إنه مكروه بمجرد الطبع لا لأجل أنه ينجسه .

وأيضاً فيدل نهيه عن البول في الماء الدائم أنه يعم القليل والكثير فيقال لصاحب القلتين : أتجوز بوله فيما فوق القلتين ؟ إن جوزته فقد خالف ظاهر النص ؛ وإن حرّمته فقد نقض دليلك .

وكذلك يقال لمن فرق بين ما يمكن نزحه وما لا يمكن : أنسوغ بالخجاج أن يبولوا في المصانع المبنية بطريق مكة ؟ إن جوزته خالفت ظاهر النص ؛ فان هذا ماء دائم والحديث لم يفرق بين القليل والكثير وإلا نقضت قولك .

وكذلك يقال للمقدر بعشرة أذرع : إذا كان لأهل القرية غدير مستطيل أكثر من عشرة أذرع رقيق أنسوغ لأهل القرية البول فيه ؟ فان سوغته خالفت ظاهر النص ؛ وإلا نقضت قولك ، فإذا كان النص

بل والاجماع دل على أنه نهى عن البول فيما ينجسه البول ؛ بل تقدير الماء وغير ذلك فيما يشترك فيه القليل والكثير : كان هذا الوصف المشترك بين القليل والكثير مستقلا بالنهي ، فلم يجوز تعليل النهي بالنجاسة ولا يجوز أن يقال : إنه صلى الله عليه وسلم إنما نهى عن البول فيه ، لأن البول ينجسه ؛ فان هذا خلاف النص والاجماع

وأما من فرق بين البول فيه وبين صب البول فقوله ظاهر الفساد ، فان صب البول أبلغ من أن ينهى عنه من مجرد البول ؛ إذ الإنسان قد يحتاج إلى أن يبول ، وأما صب الأبوال في المياه فلا حاجة إليه .

فإن قيل : ففي حديث القلتين أنه سئل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب ، فقال : « إذا بلغا قلتين لم يحمل الخبث » ، وفي لفظ « لم ينجسه شيء » ؟ قيل : حديث القلتين فيه كلام قد بسط في غير هذا الموضع وبين أنه من كلام ابن عمر لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

## وسئل رهم الله :

عن الماء الكثير إذا تغير لونه بمكثه : أو تغير لونه وطعمه لا  
الرائحة : فهل يكون طهوراً ؟

فأجاب :

الحمد لله . أما ما تغير بمكثه ومقره فهو باق على طهوريته باتفاق  
العلماء ، وأما التهر الجاري : فإن علم أنه متغير بنجاسة فإنه يكون نجساً  
فإن خالطه ما يغيره من طاهر ونجس وشك في التغير : هل هو بطاهر  
أو نجس ؟ لم يحكم بنجاسته بمجرد الشك .

والأغلب أن هذه الأنهار الكبار لا تتغير بهذه القنن التي عليها ،  
لكن إذا تبين تغيره بالنجاسة فهو نجس ، وإن كان متغيراً بتغير نجس  
ففي طهوريته القولان المشهوران . والله أعلم .

## وسئل

عن بثر كثير الماء وقع فيه كلب ومات ، وبقي فيه حتى أنهري  
جلده وشعره ، ولم يغير من الماء وصفاً قط ، لا طعم ولا لون  
ولا رائحة ؟

فأجاب : الحمد لله . هو طاهر عند جماهير العلماء — كمالك والشافعي  
وأحمد — إذا بلغ الماء قلتين ؛ وما نحو القريتين ؛ فكيف إذا كان  
أكثر من ذلك ؟ وشعر الكلب في طهارته نزاع بين العلماء ؛ فانه  
طاهر في مذهب مالك ؛ ونجس في مذهب الشافعي ، وعن أحمد  
روايتان . فاذا لم يعلم أن في الدلو الصاعد شيئاً من شعره لم يحكم  
بنجاسته بلا ريب .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له : يا رسول  
الله ! إنك تتوضأ من بثر بضاعة وهي بثر تلقى فيها الحيض ؛ ولحوم  
الكلاب ؛ وعذر الناس ؟ فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » وبثر  
بضاعة واقعة معروفة في شرقي المدينة ؛ باقية إلى اليوم ، ومن قال :

إنها كانت جارية : فقد أخطأ ؛ فانه لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عين جارية ، بل الزرقاء وحيون حمزة حدثنا بعد موته . والله أعلم .

### ومسئل رحمهم الله تعالى :

عن يثر وقع فيه كلب أو خنزير أو جل أو بقرة أو شاة ثم مات فيها ؛ وذهب شعره وجلده ولحمه ؛ وهو فوق القلتين ؛ فكيف يصنع به ؟

فأجاب : الحمد لله . أي يثر وقع فيه شيء مما ذكر أو غيره إن كان الماء لم يتغير بالنجاسة فهو طاهر ؛ فان كانت عين النجاسة باقية نزحت منه وألقيت وسائر الماء طاهر ، وشعر الكلب والخنزير إذا بقي في الماء لم يضره ذلك في أصبح قولي العلماء ؛ فانه طاهر في أحد أقوالهم ، وهو إحدى الروايتين عند أحمد ، وهذا القول أظهر في الدليل ؛ فان جميع الشعر والريش والوبر والصوف طاهر ، سواء كان على جلد ما يؤكل لحمه أو جلد ما لا يؤكل لحمه ، وسواء كان على حي أو ميت . هذا

أظهر الأقوال للعلماء ؛ وهو إحدى الروايات عن أحمد :

وأما إن كان الماء قد تغير بالنجاسة فإنه ينزع منه حتى يطيب ، وإن لم يتغير الماء لم ينزع منه شيء ؛ فإنه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ؛ ولحوم الكلاب ؛ والنتن ؟ فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » .

وقد بسط الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .  
والله أعلم .

### وسئل :

عن بئر سقطت فيه دجاجة ثم ماتت : هل ينجس أم لا ؟

فأجاب : إذا لم يتغير الماء لم ينجس . والله أعلم .

### وسئل

عن البئر تكون في وسط البلد فيتغير لونه بالزبل ؛ فيصير أصفراً ؛

وهو روث ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل ، وربما صار فيه اللحمية : هل  
ينجس أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان الزبل مما يؤكل لحمه فهو طاهر عند  
جمهور العلماء ، كمالك وأحمد بن حنبل ، وقد دلت على ذلك الدلائل الشرعية  
الكثيرة كما قد بسط القول في ذلك ، وذكر فيه بضعة عشر حجة .

وأما ما يتقن أن تغيره بالنجاسة فانه ينجس ، وإن شك : هل  
الروث روث ما يؤكل لحمه أو روث ما لا يؤكل لحمه ؟ ففيه قولان في  
مذهب أحمد وغيره . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن الماء الجاري إذا كان مزبلا : هل يجوز الوضوء به ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا لم يتيقن أنه مزبل بزبل نجس جاز أن يكون طاهرا  
وجاز أن يكون نجسا ، فجاز الوضوء به في إحدى الروايتين في مذهب  
أحمد وغيره .



## وسئل رحمه الله

عن القلتين : هل حديثه صحيح أم لا ؟ ومن قال : إنه قلة الجبل ؛  
وفي سؤر الهرة إذا أكلت نجاسة ثم شربت من ماء دون القلتين : هل  
يجوز الوضوء به أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل  
له : إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ؛ ولحوم  
الكلاب ؛ والنتن ؟ فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » ، وبئر  
بضاعة باتفاق العلماء وأهل العلم بها هي بئر ليست جارية ، وما يذكر  
عن الواقدي من أنها جارية : أمر باطل ؛ فان الواقدي لا يحتاج به  
باتفاق أهل العلم ، ولا ريب أنه لم يكن بالمدينة على عهد رسول الله  
— صلى الله عليه وسلم — ماء جار ، وعين الزرقاء وعيون حمزة محدثة  
بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وبئر بضاعة باقية إلى اليوم في شرقي  
المدينة ، وهي معروفة .

وأما حديث القلتين : فأكثر أهل العلم بالحديث على أنه حديث  
حسن يحتاج به ، وقد أجابوا عن كلام من طعن فيه ، وصنف أبو عبد

الله محمد بن عبد الواحد المقدسي جزءا رد فيه ما ذكره ابن عبد البر وغيره .

وأما لفظ القلة فإنه معروف عندم أنه الجرة الكبيرة كالحب ، وكان صلى الله عليه وسلم يمثل بهما ، كما في الصحيحين أنه قال في سدره المنتهى : « وإذا ورقها مثل آذان الفيلة ، وإذا نبقتها مثل قلال هجر » ، وهي قلال معروفة الصفة والمقدار ؛ فإن التمثيل لا يكون بمختلف متفاوت .

وهذا مما يبطل كون المراد قلة الجبل ، لأن قلال الجبال فيها الكبار والصغار ، وفيها المرتفع كثيراً ، وفيها ما هو دون ذلك ، وليس في الوجود ماء يصل إلى قلال الجبل إلا ماء الطوفان ، فحمل كلام النبي صلى الله عليه وسلم على مثل هذا يشبه الاستهزاء بكلامه .

ومن عاداته صلى الله عليه وسلم أنه يقدر المقدرات بأوعيتها ، كما قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ، والوسق حمل الجمل ، وكما كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع ، وذلك من أوعية الماء ، وهكذا تقدير الماء بالقلال مناسب ، فإن القلة وعاء الماء .

وأما الهرة فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنها ليست بنجسة ، إنها من الطوائف عليكم والطوافات » .

وتتأزع العلماء فيها إذا أكلت فأرة ونحوها ثم ولغت في ماء قليل على أربعة أقوال في مذهب أحمد وغيره . قيل : ان الماء طاهر مطلقا . وقيل نجس مطلقا حتى تعلم طهارة فيها . وقيل : إن غابت غيبة يمكن فيها ورودها على ما يطهر فيها كان طاهرا ، وإلا فلا . وهذه الأوجه في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما . وقيل إن طال الفصل كان طاهرا ، جملا لريقها مطهرا لنفسها لأجل الحاجة ، وهذا قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة وأحمد ، وهو أقوى الأقوال والله أعلم .

## وسئل

عن رجل غمس يده في الماء قبل أن يغسلها من قيامه من نوم الليل : فهل هذا الماء يكون طهوراً ؟ وما الحكمة في غسل اليد إذا باتت طاهرة ؟ أفتونا مأجورين ؟ !

فأجاب : الحمد لله : أما مصيره مستعملا لا يتوضأ به فهذا فيه نزاع مشهور ، وفيه روايتان عن أحمد ، اختار كل واحدة طائفة من أصحابه ، فالمنع اختيار أبي بكر والقاضي وأكثر أتباعه ، ويروى ذلك عن الحسن وغيره .

والثانية لا يصير مستعملا ، وهي اختيار الحرقي وأبي محمد وغيرهما ،

وهو قول أكثر الفقهاء .

وأما الحكمة في غسل اليد ففيها ثلاثة أقوال :

أحدها أنه خوف نجاسة تكون على اليد ؛ مثل حرور يده موضع الاستجمار مع العرق ؛ أو على زبلة ونحو ذلك .

والثاني : أنه تعبد ولا يعقل معناه .

والثالث : أنه من مبيت يده ملامسة للشيطان ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستشق بمنخريه من الماء ؛ فإن الشيطان يبيت على خيشومه » ، فأمر بالفسل معللاً بمبيت الشيطان على خيشومه ؛ فعلم أن ذلك سبب للغسل عن النجاسة ، والحديث معروف .

وقوله : « فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده ؟ » يمكن أن يراد به ذلك ؛ فتكون هذه العلة من العلل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار . والله أعلم .

## وقال رضي الله عنه

### فصل

. وأما نهيه صلى الله عليه وسلم : « أن يغسل القائم من نوم الليل يده في الاناء قبل أن يغسلها ثلاثاً » : فهو لا يقتضي تتجيس الماء بالانفاق ، بل قد يكون لأنه يؤثر في الماء أثراً وأنه قد يفضي إلى التأثير ، وليس ذلك بأعظم من الهي عن البول في الماء الدائم ، وقد تقدم أنه لا يدل على التجيس .

وأيضاً ففي الصحيحين عن أبي هريرة : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستثر بمنخريه من الماء ؛ فإن الشيطان يبيت على خشومه » ، فعلم أن ذلك الغسل ليس مسياً عن النجاسة ، بل هو مغلل بمبيت الشيطان على خيشومه . والحديث المعروف : « فإن أحدكم لا يدري أين بات يده » يمكن أن يراد به ذلك ، فتكون هذه العلة من العلل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار .

وأما نهيه عن الاغتسال فيه بعد البول فهذا إن صح من النبي

سلى الله تعالى عليه وسلم فهو كنهيه عن البول فى المستحسّم ، وقوله :  
« فإن عامة الوسواس منه » : فانه إذا بال فى المستحسّم ثم اغتسل حصل  
له وسواس ، وربما بقى شيء من أجزاء البول فعاد عليه رشاشه ، وكذلك  
إذا بال فى الماء ثم اغتسل فيه فقد يغتسل قبل الاستحالة مع بقاء أجزاء  
البول : فهى عنه لذلك .

ونهى عن الاغتسال فى الماء الدائم إن صح يتعلق بمسألة الماء المستعمل ،  
وهذا قد يكون لما فيه من تقذير الماء على غيره : لا لأجل نجاسته ولا لصيرورته  
مستعملاً : فانه قد ثبت فى الصحيح عنه أنه قال : « إن الماء لا يجنب » .

## وسئل أيضاً رحمه الله :

عن الماء إذا غمس الرجل يده فيه : هل يجوز استعماله أم لا ؟

فأجاب : لا ينجس بذلك ، بل يجوز استعماله عند جمهور العلماء :  
كمالك : وأبى حنيفة : والشافعي : وأحمد : وعنه رواية أخرى : أنه  
يصير مستعملاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## وسئل

عن الرجل يغتسل إلى جانب الحوض أو الجرن في الحمام وغيره وهو ناقص : ثم يرجع بعض الماء من على بدنه إلى الجرن : هل يصير ذلك الماء مستعملاً أم لا ؟ وكذلك الجنب إذا وضع يده في الماء أو الجرن : هل يصير مستعملاً أم لا ؟ وعن مقدار الماء الذي إذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً ؟ وعن الطائفة التي تحط على أرض الحمام ، والماء المستعمل جار عليها : ثم يفترق بها من الجرن الناقص من غير أن تغسل أفتونا مأجورين ؟ .

فأجاب : الحمد لله . ما يطير من بدن المغتسل أو للتوضوء من الرشاش في إناء الطهارة لا يجعله مستعملاً .

وكذلك غمس الجنب يده في الإناء والجرن الناقص لا يصير مستعملاً .

وأما مقدار الماء الذي إذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً : إذا كان كثيراً مقدار قلتي .

وأما الطاسة التي توضع على أرض الحمام فإلّا المستعمل طاهر لا  
ينجس إلا بملاقاة النجاسة ؛ فالأصل في الأرض الطهارة حتى تعلم نجاستها ؛  
لا سيما ما بين يدي الحيض الفائضة في الحمامات ؛ فإن الماء يجري عليها  
كثيراً . والله أعلم .

## وسئل

عن رجل تدركه الصلاة وهو في مدرسة ؛ فيجسد في المدارس بركا  
فيها ماء له مدة كثيرة ، ومثل ماء الحمام الذي في الحوض ؛ فهل يجوز  
من ذلك الوضوء والطهارة أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . قد ثبت في الصحيحين عن  
النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه ، كحديث عائشة ؛ وأُم سلمة ؛  
وميمونة ؛ وابن عمر — رضي الله عنهم — : أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يفتسل هو وزوجته من إناء واحد ، حتى يقول لها :  
« أبقى لي » وتقول هي : « أبقى لي » .

وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال : كان الرجال والنساء  
يغتسلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، ولم



يكن بالمدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء جار ولا حمام . فإذا كانوا يتوضئون جميعاً ويغتسلون جميعاً من اناء واحد بقدر الفرق ، وهو بضعة عشر رطلاً بالمصري أو أقل ، وليس لهم ينبوع ولا أنبوب ، فتوضؤهم واغتسلهم جميعاً من حوض الحمام أولى وأحرى ، فيجوز ذلك وإن كان الحوض ناقصاً والأنبوب مسدوداً ؛ فكيف إذا كان الأنبوب مفتوحاً ؟ وسواء فاض أو لم يفيض .

وكذلك برك المدارس ، ومن منع غيره حتى يتفرد وحده بالاغتسال فهو مبتدع مخالف للسنة .

## وسئل شيخ الإسلام

عن هؤلاء الذين يعبرون إلى الحمام ؛ فإذا أرادوا أن يغتسلوا من الجنابة وقف واحد منهم على الطهور وحده ؛ ولا يغتسل أحد معه حتى يفرغ واحداً بعد واحد ؛ فهل إذا اغتسل معه غيره لا يطهر ؟ وإن تطهر من بقية أحواض الحمام فهل يجوز وإن كان للماء باتسا فيها ؟ وهل الماء الذي يتقاطر من على بدن الجنب من الجماع طاهر أو نجس ؟ وهل ماء الحمام عند كونه مسخناً بالنجاسة نجس أم لا ؟ وهل الزنبور الذي

يكون في الحمام أيام الشتاء هو من دخان النجاسة يتنجس به الرجل إذا اغتسل وجسده مبلول أم لا ؟ والماء الذي يجري في أرض الحمام من اغتسال الناس طاهر أم نجس ؟ افتونا ليزول الوسواس ؟ ! .

فأجاب : الحمد لله . قد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها : أنها كانت تغتسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد يغترفان جميعاً . وفي رواية : أنها كانت تقول : « دع لي » ويقول هو : « دعي لي » من قلة الماء . وثبت أيضاً في الصحيح أنه كان يغتسل هو وغير عائشة من أمهات المؤمنين من إناء واحد ، مثل ميمونة بنت الحارث وأم سلمة . وثبت عن عائشة أنها قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد قدر الفرق . والفرق بالرطل العراقي القديم ستة عشر رطلاً ، وبالرطل المصري أقل من خمسة عشر رطلاً . وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع . وثبت في الصحيح عن ابن عمر أنه قال : كان الرجال والنساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضؤون من ماء واحد .

وهذه السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الذين كانوا بمدينة على عهد دلت على أمور . .

أحدها هو اشتراك الرجال والنساء في الاغتسال من إناء واحد ،  
وان كان كل منهما يغتسل بسؤر الآخر . وهذا مما انفق عليه أئمة  
المسلمين بلا نزاع بينهم ان الرجل والمرأة أو الرجال والنساء إذا توضؤا  
واغتسلوا من ماء واحد جاز ، كما ثبت . ذلك بالسنن الصحيحة المستفيضة .  
وانما تنازع العلماء فيما إذا انفردت المرأة بالاغتسال أو خلت به : هل  
ينهى الرجل عن التطهر بسؤرها ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب  
أحمد وغيره :

أحدها : لا بأس بذلك مطلقاً .

والثاني : يكره مطلقاً .

والثالث : ينهى عنه إذا خلت به ؛ دون ما انفردت به ولم تخل به .  
وقد روى في ذلك أحاديث في السنن وليس هذا موضع هذه المسألة .

فاما اغتسال الرجال والنساء جميعاً من إناء واحد فلم يتنازع العلماء في  
جوازه ، وإذا جاز اغتسال الرجال والنساء جميعاً ، فاغتسال الرجال دون النساء  
جميعاً ؛ أو النساء دون الرجال جميعاً ؛ أولى بالجواز ، وهذا مما لا نزاع فيه . فمن  
كره ان يغتسل معه غيره ؛ أو رأى ان طهره لا يتم حتى يغتسل وحده ؛  
فقد خرج عن إجماع المسلمين ، وفارق جماعة المؤمنين .

يوضح ذلك ان الآنية التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه  
والرجال والنساء يغتسلون منها كانت آنية صغيرة ، ولم يكن لها مادة  
لا انبوب ولا غيره ، ولم يكن يفيض . فاذا كان تطهر الرجال والنساء  
جميعاً من تلك الآنية جائزاً فكيف بهذه الحياض التي في الحمامات وغير  
الحمامات ؛ التي يكون الحوض اكبر من قلتين ؟ فان القلتين اكثر ما قيل  
فيها على الصحيح : أنها خمسمائة رطل بالعراقي القديم ، فيكون هذا  
الرطل المصري اكثر من ذلك بعشرات من الارطال ؛ فان الرطل  
العراقي القديم مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درم ، وهذا  
الرطل المصري مائة وأربعة واربعون درهما ، يزيد على ذلك بخمسة عشر  
درهما وثلاثة أسباع درم ، وذلك اكثر من اوقية وربع مصرية ،  
فالخمسمائة رطل بالعراقي اربعة وستون الف درم ؛ ومائتا درم ؛ وخمسة  
وثمانون درهما ؛ وخمسة أسباع درم ؛ وذلك بالرطل الدمشقي الذي  
هو ستمائة درم ؛ مائة وسبعة أرطال وسبع رطل . وهذا الرطل  
المصري اربعمائة رطل وستة وأربعون رطلا وكسر أوقية ، ومساحة  
القلتين ذراع وربع في ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً ، ومعلوم ان  
غالب هذه الحياض التي في الحمامات المصرية وغير الحمامات أكثر من  
هذا المقدار بكثير ؛ فان القلة نحو من هذه القرب الكائنة التي تستعمل  
بالشام ومصر ، فالقلتان قريتان بهذه القرب ، وهذا كله تقريب بلا  
ريب ، فان تحديد القلتين إنما هو بالتقريب على أصوب القولين ،

ومعلوم أن هذه الحياض فيها أضعاف ذلك ، فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتطهر هو وأزواجه من تلك الآنية : فكيف بالتطهر من هذه الحياض ؟

الأمر الثاني : أنه يجوز التطهر من هذه الحياض سواء كانت فائضة أو لم تكن ، وسواء كانت الانبوب نصب فيها أو لم تكن ، وسواء كان الماء باثنا فيها أو لم يكن ؛ فانها طاهرة والأصل بقاء طهارتها ، وهي بكل حال أكثر ماء من تلك الآنية الصغار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون منها ؛ ولم تكن فائضة ولا كان بها مادة من انبوب ولا غيره .

ومن انتظر الحوض حتى يفيض ؛ ولم يغتسل إلا وحده ؛ واعتقد ذلك ديناً ؛ فهو مبتدع مخالف للشريعة ؛ مستحق للتعزير الذي يردعه وأمثاله عن أن يشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله ، ويعبدون الله بأعتقادات فاسدة وأعمال غير واجبة ولا مستحبة .

الأمر الثالث : الاقتصاد في صب الماء ، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع ، والصاع أكثر ما قيل فيه : إنه ثمانية أرطال بالعراقي كما قال أبو حنيفة ؛ وأما أهل الحجاز وفقهاء الحديث — كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم —

فنعندم أنه خمسة أرطال وثلاث بالعراقي . وحكاية أبي يوسف مع مالك :  
في ذلك مشهورة لما سأله عن مقدار الصاع والد ؟ فامر أهل المدينة  
أن يأتوه بصيغاتهم حتى اجتمع عنده منها شيء كثير ، فلما حضر أبو  
يوسف قال مالك لواحد منهم : من أين لك هذا الصاع ؟ قال : حدثني  
أبي عن أبيه أنه كان يؤدي به صدقة الفطر إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم . وقال الآخر : حدثني أمي عن أمها أنها كانت تؤدي به ،  
يعني : صدقة حديقته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال  
الآخر نحو ذلك . وقال الآخر نحو ذلك . فقال مالك لأبي يوسف :  
أترى هؤلاء يكذبون ؟ قال : لا ! والله ما يكذب هؤلاء ، قال مالك :  
فانا حررت هذا برطلكم يا أهل العراق ! فوجدته خمسة أرطال وثلاثاً ،  
فقال أبو يوسف لمالك : قد رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله ! ولو  
رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت . فهذا النقل المتواتر عن أهل  
المدينة بمقدار الصاع والمد .

وقد ذهب طائفة من العلماء في كابين قتيبة ، والقاضي أبي يعلى  
في تعليقه ، وجدي أبي البركات — إلى أن صاع الطعام خمسة أرطال  
وثلاث ؛ وصاع الماء ثمانية ؛ واحتجوا بحجج : منها خبر عائشة : أنها  
كانت تغتسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق ، والفرق  
سنة عشر رطلا بالعراقي ، والجمهور على أن الصاع والمد في الطعام والماء

واحد ، وهو أظهر ، وهذا مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا : ان مقدار طهور النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل ما بين ثمانية ارطال عراقية إلى خمسة وثلاث ، والوضوء ربع ذلك ، وهذا بالرطل المصري أقل من ذلك .

وإذا كان كذلك فالذي يكثر صب الماء حتى يغتسل بقنطار ماء أو أقل أو أكثر : مبتدع مخالف للسنة ، ومن تدين [به] عوقب عقوبة تزجره وأمثاله عن ذلك كسائر المتدينين بالبدع المخالفة للسنة ، وهذا كله بين في هذه الأحاديث .

فان قيل : إنما يفعل نحو هذا لأن الماء قد يكون نجسا أو مستعملا ؛ بان تكون الآنية مثل الطاسة اللاصقة بالأرض قد تنجست بما على الأرض من النجاسة ؛ ثم غرغ بها منه ، أو بأن الجنب غمس يده فيه فصار الماء مستعملا ، أو قطر عليه من عرق سقف الحمام النجس ؛ أو المحتمل للنجاسة ، أو غمس بعض الداخلين أعضاءه فيه وهي نجسة فنجسته ؛ فلاحتمال كونه نجسا أو مستعملا احتطنا لديننا وعدلنا إلى الماء الطهور ييقين ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » . ولقوله : « من اتقى الشبهات استبرأ لعرضه ودينه » .

قيل : الجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : ان الاحتياط بمجرد الشك في أمور المياه ليس مستحباً ولا مشروعاً ، بل ولا يستحب السؤال عن ذلك ، بل للمشروع ان يبنى الأمر على الاستصحاب ، فان قام دليل على النجاسة نجسناه ؛ وإلا فلا يستحب أن يجتنب استعماله بمجرد احتمال النجاسة ، واما اذا قامت اماره ظاهرة فذاك مقام آخر .

والدليل القاطع : انه ما زال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعون يتوضئون ويتسلون ويشربون من المياه التي في الآنية والدلاء الصغار والحياض وغيرها مع وجود هذا الاحتمال ، بل كل احتمال لا يستند إلى اماره شرعية لم يلتفت إليه ، وذلك أن المحرمات نوعان : محرم لوصفه ؛ ومحرم لكسبه . فالمحرم لكسبه كالظلم والربا واليسر ؛ والمحرم لوصفه كالميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به . والأول أشد تحريماً والتورع فيه مشهور ؛ ولهذا كان السلف يجتزون في الأطعمة والثياب من الشبهات الناشئة من المكاسب الخيثة .

واما الثاني : فانما حرم لما فيه من وصف الخبث ، وقد اباح الله لنا طعام أهل الكتاب مع امكان أن لا يذكره التذكية الشرعية أو يسموا عليه غير الله ، وإذا علمنا أنهم سموا عليه غير الله حرم ذلك



في أصح قولي العلماء ، وقد ثبت في الصحيح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم يأتون باللحم ولا يدري أسموا عليه أم لا ؟ فقال : « سموا أتم وكلوا »

وأما الماء فهو في نفسه طهور ، ولكن إذا خالطته النجاسة وظهرت فيه صار استعماله استعمالاً لذلك الخبيث ، قائماً نهى عن استعماله لما خالطه من الخبيث ، لا لأنه في نفسه خبيث ، فإذا لم يكن هنا اشارة ظاهرة على مخالطة الخبيث له كان هذا التقدير والاحتمال مع طيب الماء وعدم التغيير فيه : من باب الحرج الذي نفاه الله عن شريعتنا ، ومن باب الآصار والاعلال للمرفوعة عنا .

وقد ثبت أن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — توسأ من جرة نصرانية مع قيام هذا الاحتمال ، ومر عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — وصاحب له بميزاب فقال صاحبه : يا صاحب الميزاب ! ماؤك طاهر أم نجس ؟ فقال عمر : يا صاحب للميزاب ! لا تخبره . فان هذا ليس عليه . وقد نص على هذه المسألة الأئمة كأحمد وغيره ، نصوا على أنه إذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا اشارة تدل على النجاسة لم يلزم السؤال عنه ، بل يكره ، وان سأل : فهل يلزم رد الجواب ؟ على وجهين . وقد استحب بعض الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره السؤال وهو ضعيف .

والوجه الثانى : ان يقول : هذه الاحتمالات هنا منتفية : أو في غاية البعد فلا يلتفت إليها ، والالتفات إليها حرج ليس من الدين ، ووسوسة يأتى بها الشيطان : وذلك أن الطاسات وغيرها من الآنية التى يدخل بها الناس الحمامات : طاهرة في الأصل ، واحتمال نجاستها أضعف من احتمال نجاسة الأوعية التى فى حوانيت الباعة ، فإذا كانت آنية الأدهان والألبان والحلول والعجين وغير ذلك من المائعات والجامدات والرطبة : محكوماً بطهارتها : غير ملتفت فيها الى هذا الوسواس : فكيف بطاسات الناس .

وأما قول القائل : انها تقع على الأرض : فنعم . وما عند الحيض من الأرض طاهر لاشبهة فيه ، فان الأصل فيه الطهارة ، وما يقع عليه من المياه والسدر والحطمي والاشنان والصابون وغير ذلك : طاهر وأبدان الجنب من الرجال والنساء طاهرة .

وقد ثبت فى الصحيح من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم لقيه فى بعض طرق المدينة : قال : فأنخنست منه : فاغتسلت ثم أتيتته فقال : « أين كنت » ؟ فقلت : انى كنت جنباً ، فكرهت أن أجالسك وأنا جنب ! فقال : « سبحان الله ! ان المؤمن لا ينجس » . وهذا متفق عليه بين الأئمة : أن بدن الجنب طاهر ، وعرقه طاهر ، والثوب الذى يكون فيه عرقه طاهر : ولو سقط الجنب

في دهن أو مائع لم ينجسه بلا نزاع بين الأئمة ، بل وكذلك الحائض عرقها طاهر ، وثوبها الذي يكون فيه عرقها طاهر . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أذن للحائض ان تصلي في ثوبها الذي تحيض فيه ، وانها إذا رأت فيه دمأ ازالته وصلت فيه .

فاذا كان كذلك : فمن أين ينجس ذلك البلاط ؟ أكثر ما يقال إنه قد يبول عليه بعض المغتسلين ؛ أو يبقى عليه ؛ أو يكون على بدن بعض المغتسلين نجاسة يطاها الأرض ، ونحو ذلك .

وجواب هذا من وجوه :

أحدها : ان هذا قليل نادر ؛ وليس هذا للتيقن من كل بقعة .

الثاني : ان غالب من تقع منه نجاسة يصب عليها الماء الذي يزيلها .

الثالث : أنه إذا أصاب ذلك البلاط شيء من هذا : فان الماء الذي يفيض من الحوض والذي يصبه الناس : يطهر تلك البقعة وان لم يقصد تطهيرها ؛ فان القصد في إزالة النجاسة ليس بشرط عند أحد من الأئمة الأربعة ، ولكن بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد ذكروا وجهاً ضعيفاً في ذلك ؛ ليطردوا قياسهم في مناظرة أبي حنيفة في اشتراط النية في طهارة الحدث . كما أنزفرت في وجوب النية في

التيعم طرداً لقياسه . وكلا القولين مطرح ..

وقد نص الآئمة على ان ماء المطر يطهر الأرض التي يصبها ، وغالب الماء الذي يصب على الأرض ليس بمستعمل ؛ فان أكثر الماء الذي يصبه الناس لا يكون من جنابة ، ولا يكون متغيراً .

الوجه الثالث : أن يقال : هب أن الحوض وقعت فيه نجاسة محقة ؛ او انعكس فيه جنب : فهذا ماء كثير . وقد ثبت عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له : يا رسول الله ! انك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ؛ ولحوم الكلاب ؛ والنتن ؟ فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » . قال الإمام أحمد : حديث بئر بضاعة صحيح . وفي السنن عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب ؟ فقال : « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء » ؛ وفي لفظ « لم يحمل الحث » .

وبئر بضاعة بئر كسائر الآبار ، وهي باقية الى الآن بالمدينة من الناحية الشرقية ، ومن قال : انها كانت حينا جارية فقد غلط غلطاً بيناً ؛ فانه لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عين جارية أصلاً ، ولم يكن بها الا الآبار ، منها يتوضئون ويغتسلون

وبشربون ، مثل بئر أريس التي بقاء ؛ أو البئر التي ببيرحاء ( حديقة  
أبي طلحة ) ، والبئر التي اشتراها عثمان وحبسها على المسلمين ، وغير  
هذه الآبار ، وكان سقيهم للنخل والزرع من الآبار بالنواضح والسواني  
ونحو ذلك ، أو بماء السماء وما يأتي من السيول ، فلما عين جارية  
فلم تكن لهم .

وهذه العيون التي تسمى عيون حمزة إنما أحدثها معاوية في خلافته  
وأمر الناس بنقل الشهداء من موضعها ، فصاروا ينبشونهم وهم رطاب  
لم ينتنوا ، حتى أصابت المسحاة رجل أعدم فانبعث دماً ، وكذلك  
عين الزرقاء محدثة ؛ لكن لا أدري متى حدثت ؟

وهذا أمر لا ينازع فيه أحد من العلماء العالمين بالمدينة وأحوالها ،  
وإنما ينازع في مثل هذا بعض أتباع علماء العراق ؛ الذين ليس لهم  
خبرة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ومدينته وسيرته . وإذا كان  
النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ من تلك البئر التي يلقى فيها الحيف  
ولحوم الكلاب والنتن ؛ فكيف بشرع لنا أن نتزده عن أمر فعله  
النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وقد ثبت عنه أنه أنكر على من يتزده عما  
يفعله ، وقال : « ما بال أقوام يتزهون عن أشياء أُرخص فيها ؟ والله  
إني لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده » .

ولو قال قائل : تنزه عن هذا لأجل الخلاف فيه ؛ فان من أهل العراق من يقول ، الماء إذا وقعت فيه نجاسة نجسته وان كان كثيراً ؛ إلا أن يكون مما لا تبلغه النجاسة ؛ ويقدرونه بما لا يتحرك أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر ، وهل العبرة بحركة المتوضئ أو بحركة المغتسل ؟ على قولين . وقدر بعضهم ذلك بعشرة أذرع في عشرة أذرع . ويحتجون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه » ، ثم يقولون : اذا تجست البثر فانه ينزح منها دلاء مقدرة في بعض النجاسات ، وفي بعضها تنزح البثر كلها . وذهب بعض متكلميهم الى أن البثر تظم ، فهذا الاختلاف يورث شبهة في الماء إذا وقعت فيه نجاسة ؟

قيل لهذا القائل : الاختلاف انما يورث شبهة اذا لم تبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاما اذا تبينا ان النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في شيء ؛ وقد كره ان تنزه عما ترخص فيه ؛ وقال لنا : « ان الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته » رواه أحمد وابن خزيمة في صحيحه : فان تنزهنا عنه عصينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ورسوله أحق أن نرضيه ، وليس لنا أن نعضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبهة وقعت لبعض العلماء ، كما كان عام الحديبية ، ولو فتحنا هذا الباب لكنا نكره لمن أرسل هديا أن يستريح

ما يستبيحه الحلال لخلاف ابن عباس . ولكننا نستحب للجنب إذا صام أن يغتسل لخلاف أبي هريرة . ولكننا نكره تطيب المحرم قبل الطواف لخلاف عمر وابنه ومالك . ولكننا نكره له أن يلبي إلى أن يرمى الجمرة بعد التعريف لخلاف مالك وغيره . ومثل هذا واسع لا ينضبط .

وأما من خالف في شيء من هذا من السلف والأئمة رضي الله عنهم : فهم مجتهدون قالوا ببلوغ علمهم واجتهادهم ، وهم إذا أصابوا فلهم أجران ، وإذا أخطأوا فلهم أجر والخطأ محطوط عنهم ، فهم معذورون لاجتهادهم ، ولأن السنة اليقينية لم تبلغهم ، ومن انتهى إلى ما علم فقد أحسن .

فأما من تبلغه السنة من العلماء وغيرهم وتبين له حقيقة الحال : فلم يبق له عذر في أن يتنزه عما ترخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يرغب عن سنته لأجل اجتهاد غيره ؛ فإنه قد ثبت عنه في الصحيحين أنه بلغه أن أقواماً يقول أحدهم : أما أنا فأصوم لا أفطر . ويقول الآخر : فأنا أقوم ولا أنام . ويقول الآخر : أما أنا فلا أتزوج النساء . ويقول الآخر : أما أنا فلا آكل اللحم ! فقال : « بل أصوم وأفطر ، وأنام ، وأتزوج النساء ، وآكل اللحم ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

ومعلوم أن طائفة من المنتسبين إلى العلم والدين يرون أن المداومة على قيام الليل وصيام النهار وترك النكاح وغيره من الطيبات : أفضل من هذا ، وهم في هذا إذا كانوا مجتهدين معذورون . ومن علم السنة فرغب عنها لأجل اعتقاد : أن ترك السنة إلى هذا أفضل ، وإن هذا الهدى أفضل من هدى محمد صلى الله عليه وسلم : لم يكن معذوراً بل هو تحت الوعيد النبوي بقوله : « من رغب عن سنتي فليس مني » .

وفي الجملة ( باب الاجتهاد والتأويل ) باب واسع يؤول بصاحبه إلى أن يعتقد الحرام حلالاً ، كمن تأول في ربا الفضل ، والأنبذة المتنازع فيها ، وحشوش النساء ، وإلى أن يعتقد الحلال حراماً ، مثل بعض ما ذكرناه من صور النزاع ، مثل الضب وغيره ، بل يعتقد وجوب قتل المعصوم أو بالعكس . فأصحاب الاجتهاد وإن عذروا وعرفت مراتبهم من العلم والدين : فلا يجوز ترك ما نين من السنة والهدى لأجل تأويلهم ، والله أعلم .

وبهذا يظهر الجواب عن قولهم : أنه قد يغمس يده فيه أو يغمس فيه الجنب . فإنه قد ثبت بالسنة أن هذا لا يؤثر فيه النجاسة : فكيف يؤثر فيه الجنابة ؟ وقد أجاب الجمهور عن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن « أن يبول الرجل في الماء الدائم ثم يغتسل منه » بأجوبة .



أحدها : أن النهي عن الاغتسال وعن البول ؛ لأن ذلك قد يفضي الى الأكثر من ذلك حتى يتغير الماء ؛ وإذا بال ثم اغتسل فقد يصيبه البول قبل استحالته . وهذا جواب من يقول : الماء لا ينجس الا بالتغير كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب مالك ؛ وأحمد في رواية اختارها أبو محمد البغدادي صاحب التعليقة .

الثاني : ان ذلك محمول على ما دون القلتين ؛ توفيقاً بين الأحاديث . وهذا جواب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد .

الثالث : أن النص إنما ورد في البول ، والبول أغلظ من غيره ؛ لأن أكثر عذاب القبر منه ؛ وصيانة الماء منه ممكنة لأنه يسكون باختيار الانسان ، فلما غلظ — وصيانة الماء عنه ممكنة — فرق بينه وبين ما يعسر صيانة الماء عنه ؛ وهو دونه . وهذا جواب أحمد في المشهور عنه ؛ واختيار جمهور أصحابه .

الجواب الرابع : انا نفرض أن الماء قليل ؛ وان المغتسلين غمسوا فيه أيديهم ؛ فهذا بعينه صورة النصوص التي وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فانه كان يغتسل هو والمرأة من أزواجه من إناء واحد . وقد تنازع الفقهاء الذين يقولون بأن الماء المتطهر به يصير مستعملاً إذا غمس الجنب يده فيه ؛ هل يصير مستعملاً ؟ على قولين مشهورين .

وهو نظير غمس المتوضيء يده بعد غسل وجهه عند من يوجب الترتيب كالشافعي وأحمد . والصحيح عندم : الفرق بين أن ينوي الغسل أو لا ينويه : فإن نوى مجرد الغسل صار مستعملاً ، وإن نوى مجرد الاغتراف لم يصر مستعملاً . وإن أطلق لم يصر مستعملاً على الصحيح .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغترف من الاناء بعد غسل وجهه ، كما ثبت عنه أنه اغترف منه في الجنابة ، ولم يخرج على المسلمين في هذا الموضع . بل قد علمنا يقيناً أن أكثر نوضو المسلمين واغتسالهم على عهد كان من الآنية الصغار ، وأنهم كانوا يغمسون أيديهم في الوضوء والغسل جميعاً فن جعل الماء مستعملاً بذلك فقد ضيق ما وسعه الله .

فإن قيل : فنحن نحترز من ذلك لأجل قول من ينجس الماء المستعمل .

قيل : هذا أبعد عن السنة ؛ فإن نجاسة الماء المستعمل نجاسة حسية كنجاسة الدم ونحوه — وإن كان إحدى الروايتين عن أبي حنيفة — فهو مخالف لقول سلف الأمة وأئمتها ؛ مخالف للنصوص الصحيحة والأدلة الجلية ، وليست هذه المسألة من موارد الظنون ، بل هي قطعية بلا ريب ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ وصب وضوءه على جابر ، وأنهم كانوا يقتلون على وضوئه ، كما يأخذون

نخامته ! وكما اقتسموا شعره عام حجة الوداع .

فمن نجس الماء المستعمل كان بمنزلة من نجس شعور آدميين . بل بمنزلة من نجس البصاق كما يروى عن سلمان .

وأيضاً فبدن الجنب طاهر بالنص والاجماع ، والماء الطاهر اذا لاقى . محلاً طاهراً لم ينجس بالاجماع .

وأما احتجاجهم بتسمية ذلك طهارة : وانها ضد النجاسة : فضعيف من وجهين :

احدهما : انه لا يسلم ان كل طهارة فسادها النجاسة : فان الطهارة تنقسم الى : طهارة خبث وحدث ، طهارة عينية وحكيمة .

الثاني : أنا نسلم ذلك ونقول : النجاسة انواع كالطهارة ، فيراد بالطهارة الطهارة من الكفر والفسوق ، كما يراد بالنجاسة ضد ذلك ، كقوله تعالى : ( انما المشركون نجس ) ، وهذه النجاسة لا تفسد الماء بدليل أن سؤر اليهودي والنصراني طاهر ، وأنيتهم التي يصنعون فيها المائعات ويغمسون فيها أيديهم طاهرة ، وقد أهدى اليهودي للنبي صلى الله عليه وسلم شاة مشوية واكل منها لقمة ، مع علمه أنهم باثروها . وقد أجاب صلى الله عليه وسلم يهوديا الى خبز شعير واهالة سنخة .

والثاني : يراد بالطهارة الطهارة من الحدث ، وضد هذه نجاسة الحدث ، كما قال أحمد في بعض أجوبته لما سئل عن نحو ذلك : أنه أنجس الماء . فظن بعض أصحابه أنه أراد نجاسة الجنب ؛ فذكر ذلك رواية عنه . وإنما أراد أحمد نجاسة الحدث ، وأحمد رضي الله عنه لا يخالف سنة ظاهرة معلومة له قط ، والسنة في ذلك أظهر من أن تخفى على أقل أتباعه ، لكن نقل عنه أنه قال : اغسل بدنك منه . والصواب أن هذا لا يدل على النجاسة ؛ فإن غسل البدن من الماء المستعمل لا يجب بالانفاس ، ولكن ذكروا عن أحمد رحمه الله في استحباب غسل البدن منه : روايتين . الرواية التي تدل على الاستحباب لأجل الشبهة ، والصحيح أن ذلك لا يجب ولا يستحب ؛ لأن هذا عمل النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يغسلون ثيابهم بما يصيبهم من الوضوء .

الثالث : يراد بالطهارة الطهارة من الأعيان الحيثة التي هي نجاسة ، والكلام في هذه النجاسة بالقول بأن الماء المستعمل صار بمنزلة الأعيان الحيثة ؛ كالدّم والماء المنجس ونحو ذلك : هو القول الذي دلت النصوص والاجماع القديم والقياس الجلي على بطلانه . وعلى هذا فجميع هذه المياه التي في الحياض ؛ والبرك التي في الحمامات والطرقات وعلى أبواب المساجد وفي المدارس ؛ وغير ذلك : لا يكره التطهر بشيء منها وإن سقط فيها

الماء المستعمل ، وليس للانسان أن يتنزه عن أمر ثبتت فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرخصة لأجل شبهة وقعت لبعض العلماء رضي الله عنهم أجمعين .

وقد تبين بما ذكرناه جواب السائل عن الماء الذي يقطر من بدن الجنب بجماع أو غيره ، وتبين أن الماء طاهر ، وإن التنزه عنه أو من ملامسته للشبهة التي في ذلك بدعة مخالفة للسنة ، ولا نزاع بين المسلمين أن الجنب لو مس مقتسلا لم يقدح في صحة غسله .

وأما للمسخن بالنجاسة فليس بنجس باتفاق الأئمة إذا لم يحصل له ما ينجسه ، وأما كراهته ففيها نزاع ، لا كراهة فيه في مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ؛ ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما ، وكرهه مالك وأحمد في الرواية الأخرى عنهما . وهذه الكراهة لها مأخذان :

أحدهما : احتمال وصول أجزاء النجاسة إلى الماء ، فيبقى مشكوكا في طهارته شكا مستندا إلى اشارة ظاهرة ، فعلى هذا المأخذ متى كان بين الوقود والماء حاجز حصين كماء الحمامات لم يكره ؛ لأنه قد يتقن أن الماء لم تصل إليه النجاسة . وهذه طريقة طائفة من أصحاب أحمد كالشريف أبي جعفر وابن عقيل وغيرهما .

والثاني : ان سبب الكراهة كونه سخن بإيقاد النجاسة ؛ واستعمال النجاسة مكروه عندهم ؛ والحاصل بالمكروه مكروه . وهذه طريقة القاضي وغيره . فعلى هذا إنما الكراهة اذا كان التسخين حصل بالنجاسة . فاما إذا كان غالب الوقود طاهراً أو شك فيه لم تكن هذه المسألة .

وأما دخان النجاسة : فهذا مبنى على أصل ، وهو ان العين النجسة الحبيثة إذا استحالت حتى صارت طيبة كغيرها من الأعيان الطيبة — مثل أن يصير ما يقع في الملاحاة من دم وميتة وبخزير ملحاً طيباً كغيرها من الملح ، أو يصير الوقود رماداً وخرسفا وقصرملاً ونحو ذلك — ففيه للعلماء قولان :

أحدهما : لا يطهر . كقول الشافعي ؛ وهو أحد القولين في مذهب مالك ؛ وهو المشهور عن أصحاب أحمد ؛ وأحدى الروايتين عنه ؛ والرواية الأخرى : انه طاهر ؛ وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك في أحد القولين ؛ وأحدى الروايتين عن أحمد .

ومذهب أهل الظاهر وغيرهم : أنها تطهر . وهذا هو الصواب المقطوع به ؛ فان هذه الأعيان لم تتناولها نصوص التحريم لا لفظاً ولا معنى ؛ فليست محرمة ولا في معنى المحرم ، فلا وجه لتحريمها ، بل تتناولها نصوص الحل ؛ فانها من الطيبات . وهي أيضاً في معنى ما اتفق على حله ،

فالنص والقياس يقتضي تحليلها .

وأيضاً فقد اتفقوا كلهم على الحُر إذا صارت جُلا بفعل الله تعالى صارت حلالاً طيباً ، واستحالة هذه الأعيان أعظم من استحالة الحُر ، والذين فرقوا بينهما قالوا : الحُر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة بخلاف الدم والميتة ولحم الخنزير . وهذا الفرق ضعيف ؛ فان جميع النجاسات نجست أيضاً بالاستحالة ؛ فان الدم مستحيل عن أعيان طاهرة ، وكذلك العذرة والبول والحيوان النجس مستحيل عن مادة طاهرة مخلوقة .

وأيضاً فان الله تعالى حرم الجبائث لما قام بها من وصف الجثث ، كما أنه أباح الطيبات لما قام بها من وصف الطيب ، وهذه الأعيان المتنازع فيها ليس فيها شيء من وصف الجثث وإنما فيها وصف الطيب .

فاذا عرف هذا ؛ فعلى أصح القولين : فالسخان والبخار المستحيل عن النجاسة طاهر ؛ لأنه اجزاء هوائية ونارية ومائية ؛ وليس فيه شيء من وصف الجثث .

وعلى القول الآخر فلا بد ان يعنى من ذلك عما يشق الاحتراز منه ، كما يعنى عما يشق الاحتراز منه على أصح القولين . ومن حكم بنجاسة

ذلك ولم يعف عما يشق الاحتراز منه فقوله أضعف الأقوال .

هذا اذا كان الوقود نجساً . فأما الطاهر كالخشب والقصب والشوك فلا يؤثر باتفاق العلماء ، وكذلك أرواث ما يؤكل لحمه من الابل والبقر والغنم والحيل ؛ فانها طاهرة في أصح قولي العلماء . والله أعلم .

وأما الماء الذي يجري على أرض الحمام مما يفيض وينزل من أبدان المغتسلين غسل النظافة وغسل الجنابة وغير ذلك فانه طاهر ، وان كان فيه من الغسل كالسدر والحطمي والأشنان مافيه ، الا إذا علم في بعضه بول أو قيء أو غير ذلك من النجاسات : فذلك الماء الذي خالطته هذه النجاسات له حكم . وأما ما قبله وما بعده فلا يكون له حكمه بلا نزاع ، لا سيما وهذه المياه جارية بلا ريب ، بل ماء الحمام الذي هو فيه إذا كان الحوض فائضاً فانه جار في أصح قولي العلماء ، وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء ، وهو بمنزلة ما يكون في الأنهار من حفرة ونحوها ؛ فان هذا الماء وان كان الجريان على وجهه فانه يستخلف شيئاً فشيئاً ؛ وينذهب ويأتي ما بعده ؛ لكن يبطيء ذهابه بخلاف الذي يجري جميعه .

وقد تنازع العلماء في الماء الجاري على قولين :



أحدهما : لا ينجس إلا بالتغير . وهذا مذهب أبي حنيفة مع تشديده  
في الماء الدائم ، وهو أيضاً مذهب مالك ، والقول القديم للشافعي ،  
وهو أنص الروايتين عن أحمد واختيار محقق أصحابه .

والقول الآخر للشافعي ؛ وهي الرواية الأخرى عن أحمد : أنه كاللأتم  
فتعتبر الجرية .

والصواب الأول ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الدائم  
والجاري في نهيه عن الاغتسال فيه والبول فيه ، وذلك يدل على الفرق  
بينهما ، ولأن الجاري إذا لم تغيره النجاسة فلا وجه لنجاسته .

وقوله : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » إنما دل على  
ما دونها بالمفهوم ، والمفهوم لا عموم له فلا يدل ذلك على أن ما دون  
القلتين يحمل الخبث ، بل إذا فرق فيه بين دائم وجار أو إذا كان في  
بعض الأحيان يحمل الخبث كان الحدث معمولاً به . فإذا كان طاهراً  
يقين وليس في نجاسته نص ولا قياس وجب البقاء على طهارته مع  
بقاء صفاته ، وإذا كان حوض الحمام الفائض إذا كان قليلاً ووقع فيه  
بول أو دم أو عذرة ولم تغيره : لم ينجسه على الصحيح ، فكيف بالماء  
الذي جميعه يجري على أرض الحمام ؟ فانه إذا وقعت فيه نجاسة ولم  
تغيره لم ينجس .

وهذا يتضح بمسألة أخرى : وهو : ان الأرض وان كانت ترابا أو غير تراب إذا وقعت عليها نجاسة من بول أو عذرة أو غيرها : فانه إذا صب الماء على الأرض حتى زالت عين النجاسة : فاللأرض طاهرا وان لم يفصل الماء في مذهب جماهير العلماء ، فكيف بالبلاط ؟ ولهذا قالوا : ان السطح إذا كانت عليه نجاسة وأصابه ماء المطر حتى أزال عنها كان ما ينزل من الميازيب طاهرا ؛ فكيف بأرض الحمام ؟ فإذا كان بها بول أو قيء فصب عليه ماء حتى ذهبت عنه : كان الماء والأرض طاهرين وإن لم يجر الماء ؛ فكيف إذا جرى وزال عن مكانه ؟ والله أعلم .

وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع ؛ وذكرنا بضعة عشر دليلا شرعيا على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه ، فإذا كانت طاهرة فكيف بالمستحيل منها أيضا ؟ وطهارة هذه الأرواث بينة في السنة ، فلا يجعل الخلاف فيها شبهة يستحب لاجلها اتقاء ما خالطته ؛ إذ قد ثبت بالسنة الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يلبسونها . وأما روث ما لا يؤكل لحمه كالبعال والحمر ؛ فهذه نجسة عند جمهور العلماء . وقد ذهب طائفة إلى طهارتها ؛ وأنه لا ينجس من الأرواث والأبوال إلا بول الآدمي وعذرته ؛ لكن على القول المشهور قول الجمهور إذا شك في الروثة : هل هي من روث ما يؤكل لحمه أو

من روث ما لا يؤكل لحمه ؟ ففيها قولان للعلماء هما وجهان في مذهب أحمد :

أحدهما : يحكم بنجاستها ؛ لأن الأصل في الأرواث النجاسة .

والثاني : وهو الأصح : يحكم بطهارتها ؛ لأن الأصل في الأعيان الطهارة . ودعوى أن الأصل في الأرواث النجاسة ممنوع ؛ فلم يدل على ذلك لا نص ولا إجماع ، ومن ادعى أصلا بلا نص ولا إجماع فقد أبطل ، وإذا لم يكن معه إلا القياس فروث ما يؤكل لحمه طاهر ؛ فكيف يدعى أن الأصل نجاسة الأرواث ؟

إذا عرف ذلك . فإن تيقن أن الوقود نجس فالسنان من مسائل الاستحالة كما تقدم . وأما إذا تيقن طهارته فلا نزاع فيه . وإن شك : هل فيه نجس ؟ فالأصل الطهارة ، وإن تيقن أن فيه روثا وشك في نجاسته فالصحيح الحكم بطهارته . وإن علم اشتماله على طاهر ونجس وقتلنا بنجاسة المستحيل عنه : كان له حكمه فيما يصيب بدن المفتسل ، يجوز أن يكون من الطاهر ويجوز أن يكون من النجس ، فلا ينجس بالشك ، كما لو أصابه بعض رماد مثل هذا الوقود ، فإنا لا نحكم بنجاسة البدن بذلك وإن تيقنا أن في الوقود نجسا ؛ لا يمكن أن يكون هذا الرماد غير نجس ، والبدن طاهر يتيقن فلا نحكم بنجاسته بالشك . وهذا إذا لم يختلط الرماد النجس بالطاهر ؛ أو البخار النجس بالطاهر .

فأما إذا اختلطاً بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر : فما أصاب الإنسان يكون منها جميعاً ؛ ولكن الوقود في مقمره لا يكون مختلطاً ، بل رماد كل نجاسة يبقى في حيزها .

فان قيل : لو اشتبه الحلال بالحرام كاشتباه أخته بأجنبية ، او الميتة بالمذكاة اجتنبها جميعاً . ولو اشتبه الماء الطاهر بالنجس : فقيل : يتحرى للطهارة إذا لم يكن النجس نجس الاصل ، بان يكون بولا ، كما قاله الشافعي . وقيل : لا يتحرى ؛ بل يجتنبهما كما لو كان أحدهما بولا ؛ وهو المشهور من مذهب أحمد وطائفة من أصحاب مالك . وقيل : يتحرى إذا كانت الآنية أكبر ، وهذا مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد . وفي تقدير الكير نزاع معروف غديم ، فهنا أيضاً اشتبهت الاعيان النجسة بالطاهرة فاشتبه الحلال بالحرام .

قيل : هذا صحيح ، ولكن مسألتنا ليست من هذا الباب ، فانه اذا اشتبه الحلال بالحرام اجتنبها ؛ لأنه اذا استعملها لزم استعمال الحرام قطعاً وذلك لا يجوز ، فهو بمنزلة اختلاط الحلال بالحرام على وجه لا يمكن تمييزه كالنجاسة اذا ظهرت في الماء ، وان استعمل أحدهما من غير دليل شرعي كان ترجيحاً بلا مرجح ؛ وهما مستويان في الحكم فليس استعمال هذا باولى من هذا ؛ فيجتنبان جميعاً .

وأما اشتباه الماء الطاهر بالنجس فأنما نشأ فيه النزاع لأن الطهارة بالظهور واجبة ؛ وبالنجس حرام ، فقد اشتبه واجب بحرام . والذين منعوا التحري قالوا : استعمال النجس حرام . وأما استعمال الظهور فأنما يجب مع العلم والقدرة ؛ وذلك منتف هنا ؛ ولهذا تنازعوا : هل يحتاج الى ان يعدم الظهور بخلط اوراقه ؟ على قولين مشهورين ؛ أحدهما أنه لا يجب ؛ لأن الجهل كالعجز . والشافعي رحمه الله إنما جوز التحري اذا كان الأصل فيها الطهارة ؛ لأنه حينئذ يكون قد استعمل ما أصله طاهر وقد شك في تنجسه ، فيبقى الامر فيه على استصحاب الحال . والذين نازعوه قالوا : ما صار نجسا بالتغير فهو بمنزلة نجس الأصل ، وقد زال الاستصحاب ييقن النجاسة ، كما لو حرمت إحدى امرأتيه برضاع أو طلاق أو غيرها ؛ فانه بمنزلة من تكون محرمة الأصل عنده ومسألة اشتباه الحلال بالحرام ذات فروع متعددة .

وأما إذا اشتبه الطاهر بالنجس وقلنا : يتحري ؛ أو لا يتحري ؛ فانه اذا وقع على بدن الانسان أو ثوبه أو طعامه شيء من أحدهما لا ينجسه ؛ لأن الأصل الطهارة وما ورد عليه مشكوك في نجاسته ، ونحن منعنا من استعمال أحدهما لأنه ترجيح بلا مرجع . فأنما تنجس ما أصابه ذلك فلا يثبت بالشك ، نعم ؛ لو أصابا ثوبين حكم بنجاسة أحدهما ، ولو أصابا بدنين فهل يحكم بنجاسة أحدهما ؟ هذا

مبنى على ما إذا تيقن الرجلان ان أحدهما أحدث أو ان أحدهما طلق  
امرأته ، وفيه قولان :

أحدهما : أنه لا يجب على واحد منهما طهارة ولا طلاق ، كما هو  
مذهب الشافعي وغيره وأحد القولين في مذهب احمد ؛ لان الشك  
في رجلين لا في واحد ؛ فكل واحد منهما له أن يستصحب حكم  
الأصل في نفسه .

والثاني : ان ذلك بمنزلة الشخص الواحد ، وهو القول الآخر في  
مذهب احمد ، وهو أقوى ؛ لأن حكم الإيجاب أو التحريم يثبت قطعاً  
في حق أحدهما ، فلا وجه لرفعه عنها جميعاً .

وسر ما ذكرناه أنه اذا اشتبه الطاهر بالنجس فاجتنبهما جميعاً واجب  
لأنه يتضمن لفعل المحرم ، واجتناب أحدهما لان تحليله دون الآخر  
تحكم ؛ ولهذا لما رخص من رخص في بعض الصور عضده بالتحري ؛  
او به واستصحابه الحلال . فاما ما كان حلالاً بيقين ولم يخالطه ما حكم  
بانه نجس فكيف ينجس ؟ ولهذا لو تيقن ان في المسجد أو غيره بقعة  
نجسة ، ولم يعلم عينها ؛ وصلى في مكان منه ولم يعلم انه المتنجس ؛ صحت  
صلاته ؛ لأنه كان طاهراً بيقين ولم يعلم انه نجس . ولذلك لو أصابه  
شيء من طين الشوارع لم يحكم بنجاسته وان علم ان بعض طين الشوارع

نجس . ولا يفرق في هذا بين العدد المنحصر وغير المنحصر ؛ وبين القلتين والكثير ؛ كما قيل مثل ذلك في اشتباه الاخت بالاجتية ؛ لانه هناك اشتبه الحلال بالحرام ، وهنا شك في طريان التحريم على الحلال .

واذا شك في النجاسة : هل أصابت الثوب أو البدن ؟ فمن العلماء من يأمر بنضجه ؛ ويجعل حكم المشكوك فيه النضح ؛ كما يقوله مالك . ومنهم من لا يوجب ذلك . فاذا أخطأ ونضح المشكوك فيه كان حسناً كما روى في نضح أنس للحصير الذي أسود من طول ما لبس ، ونضح عمر ثوبه ؛ ونحو ذلك . والله اعلم .

## وسئل

عن أناس في مفازة ومهم قليل ماء ، فولغ الكلب فيه وهم في مفازة معطشة فما الحكم فيه ؟

فأجاب : يجوز لهم حبسه لأجل شربه إذا عطشوا ولم يجدوا ماء طيباً ؛ فإن الحبائث جميعاً تباح للمضطر ، فله أن يأكل عند الضرورة الميتة والدم ولحم الخنزير ، وله أن يشرب عند الضرورة ما يرويه كالمياه النجسة والابوال التي ترويه ، وإنما منعه أكثر الفقهاء عن شرب

الحر ، قالوا : لأنها تزيد عطشا .

وأما التوضؤ بماء الولوج فلا يجوز عند جماهير العلماء ، بل يعدل عنه إلى التيمم .

ويجب على المضطر أن يأكل ويشرب ما يقيم به نفسه ، فمن اضطر إلى الميتة أو الماء النجس فلم يشرب ولم يأكل حتى مات : دخل النار ، ولو وجد غيره مضطراً إلى ما معه من الماء الطيب أو النجس فعليه أن يسقيه إياه ويعدل إلى التيمم ، سواء كان عليه جنازة أو حدث صغير ، ومن اغتسل وتوضأ وهناك مضطر من أهل الملة أو الذمة أو دوابهم المعصومة فلم يسقه : كان آثماً عاصياً ، والله اعلم ؟



## باب الآنية

### سئل

عن أواني التحاسر المطعمة بالفضة — كالطاسات وغيرها — هل حكمها حكم آنية الذهب والفضة أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله . اما المصنوب بالفضة من الآنية وما يجري مجراها من الآلات — سواء سمي الواحد من ذلك إناء أو لم يسم — وما يجري مجرى المصنوب كاللباخر ، والمجامر ، والطشوت ، والشعدانات وأمثال ذلك : فان كانت الضبة يسيرة لحاجة مثل تشعيب القدح وشعيرة السكين ونحو ذلك مما لا يباشر بالاستعمال : فلا بأس بذلك .

ومراد الفقهاء بالحاجة هنا : أن يحتاج الى تلك الصورة كما يحتاج الى التشعيب والشعيرة ، سواء كان من فضة أو نحاس أو حديد أو غير ذلك ، وليس مرادهم أن يحتاج الى كونها من فضة ، بل هذا يسمونه في مثل هذا ضرورة ، والضرورة تبيح الذهب والفضة مفرداً ونبأً ، حتى لو احتاج الى شد أسنانه بالذهب ، أو اتخذ انفاً من ذهب ونحو ذلك : جاز — كما جاءت به السنة — مع انه ذهب ومع انه مفرد .

وكذلك لو لم يجد ما يشربه إلا في إناء ذهب أو فضة جاز له

شربه ، ولو لم يجد توباً بقيه البرد أو بقيه السلاح أو يستر به عورته  
إلا توباً من حرير منسوج بنهب أو فضة جاز له لبسه ؛ فإن الضرورة  
تبيح أكل الميتة والدم ولحم الخنزير بنص القرآن والسنة واجماع الامة  
مع ان تحريم المطاعم أشد من تحريم الملابس ؛ لأن تأثير الجبائث  
بالمازجة والمخالطة للبدن أعظم من تأثيرها بالملابسة والمباشرة للظاهر ،  
ولهذا كانت النجاسات التي تحرم فلاستها يحرم أكلها ، ويحرم من  
أكل السموم ونحوها من المضرات ما ليس بنجس ، ولا يحرم مباشرتها .

ثم ما حرم لحب بنفسه اشد مما حرم لما فيه من السرف والفخر  
والخيلاء ؛ فإن هذا يحرم القدر الذي يقتضي ذلك منه ويباح للحاجة ؛  
كما أيسح للنساء لبس الذهب والحرير لحاجتهن إلى التزين ؛ وحرم ذلك  
على الرجال ، وأيسح للرجال من ذلك اليسير كالعلم ؛ ونحو ذلك مما  
ثبت في السنة ؛ ولهذا كان الصحيح من القولين في مذهب احمد  
وغيره جواز التداوي بهذا الضرب دون الأول ، كما رخص النبي صلى  
الله عليه وسلم للزير وطلحة في لبس الحرير من حكمة كانت بهما .

ونهى عن التداوي بالخر ، وقال : « انها ذاء وليست بدواء » ،  
ونهى عن الدواء الحيث ؛ ونهى عن قتل الضفدع لأجل التداوي بها ،  
وقال : « ان نقنقتها تسبيح » ، وقال : « ان الله لم يجعل شفاء امي  
فيما حرم عليها » ؛ ولهذا استدلل بأذنه لأعرنيين في التداوي بأبوال الابل  
وألبانها على أن ذلك ليس من الجبائث الجرمة النجسة ؛ لئيه عن التداوي بمثل

ذلك ، ولكونه لم يأمر بغسل ما يصيب الأبدان والثياب والآنية من ذلك .

وإذا كان القائلون بطهارة إِبْوَالِ الأبل تتازعوا في جواز شربها لغير الضرورة ؛ وفيه عن أحمد روايتان متوصلتان : فذاك لما فيها من القذارة الملحق لها بالمخاط والبصاق والتي ؛ ونحو ذلك من المستقذرات التي ليست بنجسة ، التي يشترع النظافة منها ، كما يشترع تنف الأبط ، وحلق العانة ؛ وتقليم الأظفار ؛ وإحفاء الشارب . ولهذا أيضاً كان هذا الضرب محرماً في باب الآنية والمنقولات على الرجال والنساء ، فأنية الذهب والفضة حرام على الصنفين ، بخلاف التحلي بالذهب ولباس الحرير فإنه مباح للنساء .

وباب الحبيثات بالعكس ؛ فإنه يرخص في استعمال ذلك فيما ينفصل عن بدن الإنسان مالا يباح إذا كان متصلاً به ، كما يباح إطفاء الحريق بالحرق ، وإطعام الميتة للبراة والصقور ؛ وإلباس الدابة الثوب النجس ؛ وكذلك الاستصباح بالدهن النجس في أشهر قولي العلماء وهو أشهر الروايتين عن أحمد ؛ وهذا لأن استعمال الحبيثات فيها يجري مجرى الانلاف ليس فيه ضرر ، وكذلك في الأمور المنفصلة بخلاف استعمال الحرير والذهب فإن هذا غاية السرف والفخر والحيلاء .

وبهذا يظهر غلط من رخص من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في إلباس ذبابة الثوب الحرير ؛ قياساً على إلباس الثوب النجس ؛ فإن هذا بمنزلة من يجوز اقتراش الحرير ووطأه قياساً على المصنوعات ؛ أو

من يبيع تحلية دابته بالذهب والفضة قياساً على من يبيع إلباسها الثوب النجس ، فقد ثبت بالنص تحريم افتراش الحرير كما ثبت تحريم لباسه .

وبهذا يظهر ان قول من حرم افتراشه على النساء — كما هو قول المرازمة من اصحاب الشافعي — اقرب الى القياس من قول من اباحه للرجال ، كما قاله ابو حنيفة . وان كان الجمهور على ان الافتراش كاللباس يحرم على الرجال دون النساء ؛ لأن الافتراش لباس ، كما قال انس : فقمنا الى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس . اذ لا يلزم من اباحة التزين على البدن اباحة المنفصل ، كما في آنية الذهب والفضة ، فانهم انفقوا على ان استعمال ذلك حرام على الزوجين : الذكر والانثى .

واذا تبين الفرق بين ما يسميه الفقهاء في هذا الباب حاجة ، وما يسمونه ضرورة : فيسير الفضة التابع يباح عندم للحاجة ، كما في حديث انس : « ان قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انكسر شعب بالفضة » ، سواء كان الشاغب له رسول الله صلى الله عليه وسلم او كان هو أنساً .

وأما إن كان اليسير للزينة ففيه اقوال في مذهب احمد وغيره : التحريم ، والاباحة ، والكراهة . قيل : والرابع : انه يباح من ذلك

مالا يباشر بالاستعمال ، وهذا هو للنصوص عنه ، فنهى عن الضبة في موضع الشرب دون غيره ، ولهذا كره حلقة الذهب في الإناء اتباعاً لعبد الله بن عمر في ذلك ، فإنه كره ذلك ، وهو أولى ما أتبع في ذلك .

وأما ما يروى عنه حرفوعا : « من شرب في إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك » فإسناده ضعيف ، ولهذا كان المباح من الضبة إنما يباح لنا استعماله عند الحاجة ، فلما بدون ذلك ؛ قيل : يكره . وقيل : يحرم ؛ ولذلك كره أحمد الحلقة في الإناء اتباعاً لعبد الله بن عمر . والكراهة منه : هل تحمل على التنزيه أو التحريم ؟ على قولين لأصحابه . وهذا المنع هو مقتضى النص والقياس ، فإن تحريم الشيء مطلقاً يقتضي تحريم كل جزء منه ، كما أن تحريم الخنزير والميتة والدم يقتضي ذلك ، وكذلك تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة يقتضي المنع من أبعاض ذلك ، وكذلك النهي عن لبس الحرير يقتضي النهي عن أبعاض ذلك ، لولا ما ورد من استثناء موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع في الحديث الصحيح ، ولهذا وقع الفرق في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكلام سائر الأنبياء بين باب النهي والتحريم وباب الأمر والإيجاب ، فإذا نهى عن شيء نهى عن بعضه ، وإذا أمر بشيء كان أمراً بجميعه .

ولهذا كان النكاح حيث امر به كان أمراً بمجموعه ، وهو العقد والوطء ، وكذلك اذا أيسح كما في قوله : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) ، ( حتى تنكح زوجاً غيره ) ، ( وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ) ، « يا معشر الشباب ! من استطاع منكم الباءة فليتزوج » . وحيث حرم النكاح كان تحريماً لأبعاضه ، حتى يحرم العقد مفرداً والوطء مفرداً ، كما في قوله : ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف ) وكما في قوله : ( حرمت عليكم امهاتكم ) الآية إلى آخرها ، وكما في قوله : « لا ينكح المحرم ولا ينكح » ونحو ذلك .

ولهذا فرق مالك واحمد — في المشهور عنه — بين من حلف ليفعل شيئاً ففعل بعضه : انه لا يبر — ومن حلف لا يفعل شيئاً ففعل بعضه : انه يحنت .

وإذا كان تحريم الذهب والحرير على الرجال وآنية الذهب والفضة على الزوجين يقتضي شمول التحريم لأبعاض ذلك : بقي اتخاذ اليسير لحاجة أو مطلقاً ، فالأخذ اليسير فيه تفصيل ؛ ولهذا تنازع العلماء في جواز اتخاذ الآنية بدون استعمالها ، فرخص فيه أبو حنيفة ؛ والشافعي وأحمد في قول ؛ وان كان المشهور عنها تحريمه ؛ إذ الأصل أن ما حرم استعماله حرم اتخاذه كآلات الملاهي .

وأما ان كانت الفضة التابعة كثيرة ففيها أيضاً قولان في مذهب الشافعي واحد ، وفي تحديد الفرق بين الكثير واليسير ؛ والترخيص في لبس خاتم الفضة أو تحلية السلاح من الفضة ؛ وهذا فيه إباحة يسير الفضة مفرداً ؛ لكن في اللباس والتعلي وذلك يباح فيه مالا يباح في باب الآنية كما تقدم التنبيه على ذلك ؛ ولهذا غلط بعض الفقهاء من اصحاب احمد ؛ حيث حكى قولاً بإباحة يسير الذهب تبعاً في الآنية عن أبي بكر عبد العزيز ، وأبو بكر إنما قال ذلك في باب اللباس والتعلي ؛ كعلم الذهب ونحوه .

وفي يسير الذهب في ( باب اللباس ) عن احمد اقوال :

احدها : الرخصة مطلقاً ؛ لحديث معاوية « نهى عن الذهب الا مقطعاً » ولعل هذا القول اقوى من غيره ، وهو قول أبي بكر .

والثاني : الرخصة في السلاح فقط .

والثالث : في السيف خاصة ، وفيه وجه بتحريمه مطلقاً ؛ لحديث أسماء « لا يباح من الذهب ولا خريصة ، والخريصة عين الجرادة ، لكن هذا قد يحمل على الذهب المفرد دون التابع ؛ ولا ريب أن هذا

محرم عند الأئمة الأربعة ؛ لأنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
أنه نهى عن خاتم الذهب ؛ وإن كان قد لبسه من الصحابة من لم  
يلغنه النهى . .

ولهذا فرق أحمد وغيره بين يسير الحرير مفرداً كالتكة فهي عنه ؛  
وبين يسيره تبعاً كالعلم ؛ إذ الاستثناء وقع في هذا النوع فقط .

فكما يفرق في الرخصة بين اليسير والكثير : فيفرق بين التابع  
والمفرد ، ويحمل حديث معاوية « الا مقطعاً » على التابع لغيره ، وإذا  
كانت الفضة قد رخص منها في باب اللباس والتجلي في اليسير وإن كان  
مفرداً : فالذين رخصوا في اليسير أو الكثير التابع في الآنية ألحقوها  
بالحرير الذي أبيع يسيره تبعاً للرجال في الفضة التي أبيع يسيرها مفرداً  
أولاً ؛ ولهذا أبيع — في أحد قولي العلماء ، وهو إحدى الروايتين  
عن أحمد — حلية المنطقة من الفضة ؛ وما يشبه ذلك من لباس الحرب  
كالخوذة ؛ والجوشن ؛ والران ؛ وحمايل السيف .

وأما تحلية السيف بالفضة فليس فيه هذا الخلاف ، والذين منعوا  
قالوا : الرخصة وقعت في باب اللباس دون باب الآنية ؛ وباب اللباس  
أوسع كما تقدم . وقد يقال : إن هذا أقوى ؛ إذ لا أثر في هذه الرخصة .  
والقياس كما ترى .



وأما المذهب بالذهب فهذا داخل في التهيء ؛ سواء كان قليلا أو كثيراً ، والخلاف المذكور في الفضة متفهما ، لكن في يسير الذهب في الآنية وجه للرخصة فيه .

وأما التوضوء والغتسال من آنية الذهب والفضة : فهذا فيه نزاع معروف في مذهب أحمد ، لكنه مركب على إحدى الروايتين ، بل أشهرها عنه في الصلاة في الدار المنصوبة ؛ واللباس المحرم كالحرير والمنصوب والحج بللالم الحرام ؛ وذبح الشاة بالسكين المحرمة ؛ ونحو ذلك مما فيه أداء واجب واستحلال محذور فاما على الرواية الأخرى التي يصح فيها الصلاة والحج ويبيح الذبح : فإنه يصح الطهارة من آنية الذهب والفضة . وأما على المنع فلاصحابه قولان : ( أحدهما ) : الصحة . كما هو قول الحرق وغيره . و ( الثاني ) : البطلان . كما هو قول أبي بكر طردا لقياس الباب .

والذين نصروا قول الحرق أكثر أصحاب أحمد : فرقوا بفرقين :

أحدهما : أن المحرم هنا منفصل عن العبادة ؛ فإن الاتناء منفصل عن المتطهر بخلاف لابس المحرم وآكله والجالس عليه ؛ فإنه مباشر له . قالوا : فاشبه ما لو ذهب إلى الجمعة بدابة منصوبة . وضعف آخرون هذا الفرق بأنه لا فرق بين أن يغتسل يده في الاتناء المحرم وبين أن

يغترف منه ، وبأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الشارب من آنية  
الذهب والفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم ، وهو حين انصباب  
الماء في بطنه يكون قد انفصل عن الاناء .

والفرق الثاني — وهو أفقه — : قالوا : التحريم إذا كان في ركن  
العبادة وشرطها أثر فيها ، كما إذا كان في الصلاة في اللباس أو البقعة .  
وأما إذا كان في أجنبي عنها لم يؤثر ، والاناء في الطهارة أجنبي عنها فلهذا  
لم يؤثر فيها . والله أعلم .

## وسئل

عن جلود الحمر : وجلد مالا يؤكل لحمه ، والميتة : هل تطهر بالدباغ  
أم لا ؟ أفتونا مأجورين !

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما طهارة جلود الميتة بالدباغ ففيها  
قولان مشهوران للعلماء في الجملة :

أحدهما : أنها تطهر بالدباغ . وهو قول أكثر العلماء ، كابى حنيفة  
والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين .

والثاني :- لا تطهر . وهو المشهور في مذهب مالك ، ولهذا يجوز استعمال المديوغ في الماء دون المائعات . لان الماء لا ينجس بذلك ، وهو اشهر الروايتين عن أحمد أيضاً ، اختارها أكثر أصحابه ، لكن الرواية الأولى هي آخر الروايتين عنه . كما نقله الترمذي عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه انه كان يذهب الى حديث ابن عكيم ثم ترك ذلك بأخرة . وحجة هذا القول شيان :

أحدهما : انهم قالوا : هي من الميتة ولم يصنع في الدباغ شيء ، ولهذا لم يرو البخاري ذكر الدباغ في حديث ميمونة من قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وطعن هؤلاء فيما رواه مسلم وغيره ، إذ كانوا أئمة لهم في الحديث اجتهاد : وقالوا : روى ابن عيينة الدباغ عن الزهري ، والزهري كان يجوز استعمال جلود الميتة بسلا دباغ ، وذلك يبين انه ليس في روايته ذكر الدباغ ، وتكلموا في ابن وعلة .

والثاني : انهم قالوا : أحاديث الدباغ منسوخة بحديث ابن عكيم ، وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما كتب الى جهينة : « كنت رخصت في جلود الميتة فاذا أناكم كتابي هذا فلا تتنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب » . فكلاهاتين الحجتين مأثورة عن الإمام أحمد نفسه في جوابه ومناظراته في الرواية الأولى المشهورة .

وقد احتج القائلون بالدباغ بما في الصحيحين عن عبد الله بن عباس : ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال : « هلا استمتعتم باهابها ؟ ! » قالوا : يا رسول الله ! انها ميتة . قال : « انما حرم من الميتة اكلها » . وفي رواية لمسلم : « ألا أخذوا إهابها ! فدبغوه فانتفعوا به » . وعن سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ، فما زلنا ننبذ فيه حتى صار شناً . وعن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا دبغ الاهاب فقد طهر » . قلت : وفي رواية له عن عبد الرحمن ابن وعلة : انا نكون بالمغرب ومعنا البربر والمجوس ، تؤتى بالكبش قد ذبحوه ونحن لا تأكل ذبائحهم ، وتؤتى بالسقاء يجعلون فيه الدلوكة ؟ فقال ابن عباس : قد سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « دباغه طهوره » .

وعن عائشة رضي الله عنها : ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت . رواه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي . وفي رواية عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة ؟ فقال : « دباغها طهورها » . رواه الامام أحمد والنسائي . وعن سلمة بن المحبق رضي الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بيت بقناته قريبة معلقة فاستقى ، فقيل : انها

ميتة ! فقال : « ذكاة الأديم دباغه » . رواه الامام أحمد وأبو داود والنسائي .

وأما حديث ابن عكيم فقد طعن بعض الناس فيه بكون حامله مجهولا ، ونحو ذلك مما لا يسوغ رد الحديث به . قال عبد الله بن عكيم : أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بشهر أو شهرين : « ان لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب » . رواه الامام أحمد . وقال : ما أصلح أسناده !! : وأبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي . وقال حديث حسن . وأجاب بعضهم عنه بان الاهداب اسم للجلد قبل الدباغ ، كما نقل ذلك النضر بن شميل وغيره من أهل اللغة . وأما بعد الدبغ فإنما هو أديم ، فيكون النهي عن استعمالها قبل الدبغ . فقال المانعون : هذا ضعيف ، فان في بعض طرقه : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في أرض جهينة « إني كنت رخصت لكم في جلود الميتة ، فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب » . رواه الطبراني في المعجم الأوسط من رواية فضالة بن مفضل بن فضالة المصري . وقد ضعفه أبو حاتم الرازي ، لكن هو شديد في التزكية . وإذا كان النهي بعد الرخصة فالرخصة إنما كانت في المدبوغ .

وتحقيق الجواب ان يقال : حديث ابن عكيم ليس فيه نهى من استعمال المدبوغ . وأما الرخصة للتقدمة فقد قيل : إنها كانت للمدبوغ

وغيره ، ولهذا ذهب طائفة — منهم الزهري وغيره — إلى جواز استعمال جلود الميتة قبل الدباغ تمسكا بقوله المطلق في حديث ميمونة ، وقوله : « إنما حرم من الميتة أكلها » ، فإن هذا اللفظ يدل على التحريم ، ثم لم يتناول الجلد . وقد رَوَاهُ الإمام أحمد في المستند عن ابن عباس قال : ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ! صلى الله عليك وسلم ماتت فلانة : تعني : الشاة . فقال : « فلو لا أخذتم مسكها ؟ ! » فقالت : أخذ مسك شاة قد ماتت ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما قال : ( لا أجد فيها أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دميأ مسفوحا أو لحما خنزيرا ) وأنكم لا تطعمونه ، أن تدبغوه تنتفعوا به » ، فأرسلت إليها فبأخت مسكها فدبغته ، فاتخذت منه قربة حتى تخرقت عندها .

فهذا الحديث يدل على أن التحريم لم يتناول الجلد ، وإنما ذكر الدباغ لأبقاء الجلد وحفظه ، لا لكونه شرطا في الحل . وإذا كان كذلك فتكون الرخصة للهيئة في هذا ، والنسخ عن هذا ، فإن الله تعالى ذكر تحريم الميتة في سورتين مكتبتين : الأنعام والنحل . ثم في سورتين مدينتين : البقرة والمائدة ، والمائدة من آخر القرآن نزولا كما روى « المائدة آخر القرآن نزولا ، فأهلوا بجلالها وحرموا حرامها » ، وقد ذكر الله فيها من التحريم ما لم يذكره في غيرها ، وحرّم النبي صلى

الله عليه وسلم اشياء مثل : اكل كل ذي ناب من السباع ، وكل  
ذي مخلب من الطير . واذا كان التحريم زاد بعد ذلك على ما في  
السورة المكية التي استندت اليها الرخصة المطلقة : فيمكن ان يكون  
تحريم الانتفاع بالعصب والاهاب قبل الدباغ ثبت بالنصوص المتأخرة ،  
واما بعد الدباغ فلم يحرم ذلك قط ، بل بين ان دباغه طهوره وذكراته ،  
وهذا يبين انه لا يباح بدون الدباغ .

وعلى هذا القول فللناس فيما يطهره الدباغ اقوال :

قيل : انه يطهر كل شيء حتى الحمير . كما هو قول ابي يوسف وداود :

وقيل : يطهر كل شيء سوى الحمير . كما هو قول ابي حنيفة .

وقيل : يطهر كل شيء الا الكلب والحمير . كما هو قول الشافعي ،  
وهو احد القولين في مذهب احمد على القول بتطهير الدباغ ، والقول  
الآخر في مذهبه — وهو قول طوائف من فقهاء الحديث — انه انما  
يطهر ما يباح بالذكاة ، فلا يطهر جلود السباع

ومأخذ التردد : ان الدباغ هل هو كالحياة فيطهر ما كان طاهراً  
في الحياة ، او هو كالذكاة فيطهر ما طهر بالذكاة ؟ والثاني ارجح .

ودليل ذلك : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن جلود السباع ، كما روى عن اسامة بن عمير الذهلي ان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن جلود السباع » . رواه احمد وابو داود والنسائي . زاد الترمذي « ان تفرش » . وعن خالد بن معدان قال : وفد المقدام بن معدي كرب على معاوية فقال : انشدك بالله ! هل تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع والركوب عليها ؟ قال : نعم ! رواه ابو داود والنسائي . وهذا لفظه . وعن ابي ربحانة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب الثور » . رواه احمد وابو داود وابن ماجه . وروى ابو داود والنسائي عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر » . رواه ابو داود . وفي هذا القول جمع بين الأحاديث كلها . والله اعلم .

## وسئل شيخ الاسلام

عن عظام الميتة وحافرها ، وقرنها ، وظفرها ، وشعرها ، وربشها ، وانفحتها : هل ذلك كله نجس أم طاهر أم البعض منه طاهر والبعض نجس ؟

فأجاب : أما عظم الميتة وقرنها ، وظفرها ، وما هو من جنس



ذلك كالحافر ونحوه ، وشعرها وريشها ؛ ووبرها : ففي هذين النوعين  
للعلماء ثلاثة أقوال :

أحدها : نجاسة الجميع . كقول الشافعي في المشهور عنه : وذلك  
رواية عن أحمد .

والثاني : أن العظام ونحوها نجسة ، والشعور ونحوها طاهرة .  
وهذا هو للمشهور من مذهب مالك وأحمد .

والثالث : أن الجميع طاهر . كقول أبي حنيفة : وهو قول في  
مذهب مالك وأحمد .

وهذا القول هو الصواب ؛ وذلك لأن الأصل فيها الطهارة ؛ ولا  
دليل على النجاسة .

وأيضاً فإن هذه الأعيان هي من الطيبات ليست من الحبائث ،  
فتدخل في آية التحليل ؛ وذلك لأنها لم تدخل فيما حرمه الله من  
الحبائث لا لفظاً ولا معنى ؛ فإن الله تعالى حرم الميتة ، وهذه الأعيان  
لا تدخل فيما حرمه الله لا لفظاً ولا معنى :

أما اللفظ فلأن قوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة ) لا يدخل فيها  
الشعور وما أشبهها ؛ وذلك لأن الميت ضد الحي ، والحياة نوعان :

حياة الحيوان وحياة النبات ، فحياة الحيوان خاصتها الحس والحركة الارادية ، وحياة النبات خاصتها النمو والاغتذاء . وقوله : ( حرمت عليكم الميتة ) إنما هو بما فارقت الحياة الحيوانية دون النباتية ؛ فان الشجر والزرع إذا يبس لم ينجس باتفاق المسلمين ، وقد قال تعالى : ( والله أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ) ، وقال : ( اعلموا أن الله يحيى الأرض بعد موتها ) ، فموت الأرض لا يوجب نجاستها باتفاق المسلمين ، وإنما الميتة المحرمة : ما فارقتها الحس والحركة الارادية . وإذا كان كذلك فالشعر حياته من جنس حياة النبات ، لا من جنس حياة الحيوان ؛ فانه ينمو ويقتدي ويطول كالزرع ، وليس فيه حس ولا يتحرك بإرادته ، فلا تحله الحياة الحيوانية حتى يموت بفارقتها فلا وجه لتنجيسه .

وأيضاً فلو كان الشعر جزءاً من الحيوان لما أيسح أخذه في حال الحياة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم يجبون أسنمة الابل وأليات الغنم ؟ فقال « ما أبين من البهيمة وهي حية فهو ميت » . رواه أبو داود وغيره . وهذا متفق عليه بين العلماء ، فلو كان حكم الشعر حكم السنام والألية لما جاز قطعه في حال الحياة ، ولا كان طاهراً حالاً . فلما اتفق العلماء على أن الشعر والصوف إذا جز من الحيوان كان طاهراً حالاً : علم أنه ليس مثل اللحم .

وأيضاً فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أُعطي شعره لما خلق رأسه للمسلمين ، وكان صلى الله عليه وسلم يستنجي ويستجمر . فمن سوى بين الشعر والبول والعذرة فقد أخطأ خطأ بيناً .

وأما العظام ونحوها : فإذا قيل : إنها داخلة في الميتة لأنها نجس وتألم . قيل لمن قال ذلك : أتمم لم تأخذوا بعموم اللفظ : فان ما لا نفس له سائلة كالذباب والعقرب والخنفساء لا ينجس عندكم وعند جمهور العلماء ، مع أنها ميتة موتاً حيوانياً . وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه ثم لينزعه ، فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء » . ومن نجس هذا قال في أحد القولين : إنه لا ينجس المائعات الواقع فيها لهذا الحديث .

وإذا كان كذلك : علم أن علة نجاسة الميتة إنما هو احتباس الدم فيها ، فما لا نفس له سائلة ليس فيه دم سائل ، فإذا مات لم ينجس فيه الدم : فلا ينجس . فالعظم ونحوه أولى بعدم التنجيس من هذا ، فان العظم ليس فيه دم سائل ، ولا كان متحركاً بالارادة إلا على وجه التبع . فإذا كان الحيوان الكامل الحساس المتحرك بالارادة لا ينجس لكونه ليس فيه دم سائل : فكيف ينجس العظم الذي ليس فيه دم سائل ؟

ومما يبين صحة قول الجمهور : أن الله سبحانه إنما حرم علينا الدم المسفوح ، كما قال تعالى : ( قل : لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ) ؛ فإذا عفي عن الدم غير المسفوح مع أنه من جنس الدم : علم أنه — سبحانه — فرق بين الدم الذي يسيل وبين غيره ؛ ولهذا كان المسلمون يضعون اللحم في المرق وخطوط الدم في القدور بين ، وبأكلون ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخبرت بذلك عائشة ، ولولا هذا لاستخرجوا الدم من العروق كما يفعل اليهود ، والله تعالى حرم ما مات حتف أنفه أو بسبب غير جرح محدد ، فحرم المنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة ، وحرم النبي صلى الله عليه وسلم ما صيد بعرض المعراض ، وقال : « إنه وقيد » دون ما صيد بحده ، والفرق بينها إنما هو سفع الدم ؛ فدل على أن سبب التجسس هو احتقان الدم واحتباسه ، وإذا سفع بوجه خيث بأن يذكر عليه غير اسم الله كان الخيث هنا من جهة أخرى ، فإن التحريم يكون تارة لوجود الدم ، وتارة لفساد التذكية كذكاة المجوسي والمرند ، والذكاة في غير المحل .

وإذا كان كذلك فالعظم والقرن والظفر والظلف وغير ذلك ليس فيه دم مسفوح ، فلا وجه لتجسيسه ، وهذا قول جمهور السلف ، قال الزهري كان خيار هذه الأمة يمتشطون بأمشاط من عظام الفيل ، وقد

روي في العاج حديث معروف ، لكن فيه نظر ليس هذا موضعه ؛ فانا لا نحتاج الى الاستدلال بذلك .

وأيضاً فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شاة ميمونة : « هلا أخذتم إهابها فانتفتم به ؟ ! » قالوا : إنها ميتة ؟ قال : « إنما حرم أكلها » . وليس في صحيح البخاري ذكر الدباغ ، ولم يذكره عامة أصحاب الزهري عنه ، ولكن ذكره ابن عينة ، ورواه مسلم في صحيحه ، وقد طعن الامام أحمد في ذلك وأشار الى غلط ابن عينة فيه ، وذكر أن الزهري وغيره كانوا يسيحون الانتفاع بجلود الميتة بلا دباغ لأجل هذا الحديث ، وحينئذ فهذا النص يقتضي جواز الانتفاع بها بعد الدبغ بطريق الأولى ، لكن إذا قيل : إن الله حرم بعد ذلك الانتفاع بالجلود حتى تدبغ ، أو قيل : إنها لا تطهر بالدباغ ؛ لم يلزم تحريم العظام ونحوها ، لأن الجلد جزء من الميتة فيه الدم كما في سائر أجزائها ، والنبي صلى الله عليه وسلم جعل دباغه ذكاته ؛ لأن الدباغ ينشف رطوباته ؛ فدل على أن سبب التنجيس هو الرطوبات ؛ والعظم ليس فيه رطوبة سائلة ، وما كان فيه منها فانه يجف ويبس ، وهو يبقى ويحفظ أكثر من الجلد ، فهو أولى بالطهارة من الجلد .

والعلماء تنازعوا في الدباغ : هل يطهر ؟

فذهب مالك وأحمد في للشهور عنها : أنه لا يطهر .

ومذهب أبي حنيفة والشافعي والجمهور : أنه يطهر . وإلى هذا القول رجع أحمد ، كما ذكر ذلك عنه الترمذي عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه .

وحدث ابن عكيم يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن ينتفعوا من الميتة بأهاب أو عصب ، بعد أن كان أذن لهم في ذلك ، لكن هذا قد يكون قبل الدباغ فيكون قد أرخص ، فان حديث الزهري الصحيح يبين أنه كان قد رخص في جلود الميتة قبل الدباغ ، فيكون قد أرخص لهم في ذلك ، ثم لما نهى عن الانتفاع بها قبل الدباغ نهى عن ذلك ، ولهذا قال طائفة من أهل اللغة : ان الأهاب اسم لما لم يدبغ ولهذا قرن معه العصب ، والعصب لا يدبغ .

## فصل

وأما لبن الميتة وانفتحها ففيه قولان مشهوران للعلماء :

أحدهما : أن ذلك طاهر . كقول أبي حنيفة وغيره ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

والثاني : أنه نجس . كقول مالك والشافعي ، والرواية الأخرى  
عن أحمد .

وعلى هذا النزاع انبنى نزاعهم في جبن المجوس ، فان ذباح المجوس  
حرام عند جماهير السلف والخلف ، وقد قيل : إن ذلك مجمع عليه  
بين الصحابة ، فاذا صنعوا جينا — والجين يصنع بالأنفحة — كان فيه  
هذان القولان .

والأظهر أن جبنهم حلال ، وإن أنفحة الميتة ولبنها طاهر ، وذلك  
لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا جبن المجوس ، وكان هذا  
ظاهراً شائعاً بينهم ، وما ينقل عن بعضهم من كراهة ذلك ففيه نظر ،  
فانه من نقل بعض الحجازيين وفيه نظر . وأهل العراق كانوا أعلم  
بهذا ، فان المجوس كانوا يبلادهم ولم يكونوا بأرض الحجاز .

وبدل على ذلك أن سلمان الفارسي كان هو نائب عمر بن الخطاب  
على المدائن ، وكان يدمو الفرس إلى الاسلام ، وقد ثبت عنه : أنه  
سئل عن شيء من السمن والجبن والفراء ؟ فقال : الحلال ما أحل الله  
في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفى  
عنه . وقد رواه أبو داود مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ومعلوم  
أنه لم يكن السؤال عن جبن المسلمين وأهل الكتاب ، فان هذا أمر

بين ، وإنما كان السؤال عن جبن المجوس : فدل ذلك على أن سلمان كان يفتي بحلها ، وإذا كان روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم انقطع النزاع بقول النبي صلى الله عليه وسلم .

وأيضاً فاللبن والأنفحة لم يموتا ، وإنما نجسها من نجسها لكونها في وعاء نجس ، فيكون مائتاً في وعاء نجس ، فالتنجيس مبني على مقدمتين على أن المائع لاقى وعاء نجساً ، وعلى أنه إذا كان كذلك صار نجساً .

فيقال أولاً : لا نسلم أن المائع ينجس بملاقاة النجاسة ، وقد تقدم أن السنة دلت على طهارته لا على نجاسته .

ويقال ثانياً : إن الملاقاة في الباطن لا حكم لها ، كما قال تعالى : ( يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين ) ، ولهذا يجوز حمل الصبي الصغير في الصلاة مع ما في بطنه . والله أعلم .

=====



## باب الاستنجاء

### سئل رحمه الله

عمن قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « غربوا ولا تشرقوا ،  
ومنهم من قال : « شرقوا ولا تغربوا » ؟

فأجاب : الحديثان كذب ، ولكن في الصحيح عنه أنه قال :  
« لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ، ولكن شرقوا أو غربوا » . وفي  
السنن عنه أنه قال : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ، وهذا خطاب  
منه لأهل المدينة ومن جرى مجراهم كأهل الشام والجزيرة والعراق ،  
وأما مصر فقبلتهم بين المشرق والجنوب ، من مطلع الشمس في الشتاء .  
والله أعلم .

## وسئل

عن الاستنجاء هل يحتاج الى أن يقوم الرجل ويمشي ، ويتحنح ، ويستجمر بالأحجار وغيرها ، بعد كل قليل في ذهابه ومجيئه ، لظنه أنه خرج منه شيء : فهل فعل هذا السلف رضي الله عنهم . أو هو بدعة أو هو مباح ؟

فأجاب : الحمد لله . التحنح بعد البول والمشي ، والطفر الى فوق والصعود في السلم ، والتعلق في الجبل ، وتفتيش الذكر بإسأله وغير ذلك : كل ذلك بدعة ، ليس بواجب ولا مستحب عند أئمة المسلمين ، بل وكذلك نتر الذكر بدعة على الصحيح ، لم يشرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك سلت البول بدعة ، لم يشرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحديث المروي في ذلك ضعيف لأصل له ، والبول يخرج بطبعه ، وإذا فرغ انقطع بطبعه ، وهو كما قيل : كالضرع إن تركته قر ، وإن حلبته در .

وكما فتح الانسان ذكره فقد يخرج منه ، ولو تركه لم يخرج منه .  
وقد يخيل إليه أنه خرج منه وهو وسواس ، وقد يحس من يجده برداً  
لملاقاة رأس الذكر فيظن أنه خرج منه شيء ولم يخرج .

والبول يكون واقفاً محبوساً في رأس الاحليل لا يقطر ، فاذا عصر  
الذكر أو الفرج أو الثقب بحجر أو اصبع أو غير ذلك خرجت  
الرطوبة ، فهذا أيضاً بدعة ، وذلك البول الواقف لا يحتاج الى إخراج  
باتفاق العلماء ، لا بحجر ، ولا اصبع ، ولا غير ذلك ، بل كلما أخرجه  
جاء غيره ، فانه يرشح دائماً .

والاستجمار بالحجر كاف لا يحتاج إلى غسل الذكر بالماء ، ويستحب  
لمن استجمى أن ينضح على فرجه ماء ، فاذا أحس برطوبته قال : هذا  
من ذلك الماء .

وأما من به سلس البول — وهو أن يجري بغير اختياره  
لا ينقطع — فهذا يتخذ حفاظاً يمنعه ، فان كان البول ينقطع مقدار  
ما يتطهر وبصلي ، وإلا صلى وإن جرى البول — كالاستحاضة — تتوضأ لكل  
صلاة . والله أعلم .

## باب السواك

### سئل رحمه الله

عن السواك : هل هو باليد اليسرى أولى من اليد اليمنى أو بالعكس ؟  
وهل يسوغ الانكار على من يستاك باليسرى ؟ وأيما أفضل ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين ، الأفضل أن يستاك باليسرى ؛  
نص عليه الامام أحمد في رواية ابن منصور الكوسج ، ذكره عنه في  
مسائله وما علمنا أحداً من الأئمة خالف في ذلك ؛ وذلك لأن الاستياك  
من باب إمالة الأذى ، فهو كالاستئثار والامتخاط ؛ ونحو ذلك مما فيه  
إزالة الأذى ، وذلك باليسرى . كما أن إزالة النجاسات كالاستجار ونحوه  
باليسرى ، وإزالة الأذى واجبها ومستحبها باليسرى .

والأفعال نوعان : أحدهما : مشترك بين العضوين . والثاني :  
مختص بأحدهما .

وقد استقرت قواعد الشريعة على أن الأفعال التي تشترك فيها

اليمنى واليسرى : تقدم فيها اليمنى إذا كانت من باب الكرامة : كالوضوء والغسل ، والابتداء بالشق الأيمن في السواك ؛ وتقف الابط ؛ وكاللباس ؛ والانتعال ، والترجل ، ودخول المسجد والمنزل ، والخروج من الحلاء ، ونحو ذلك .

وتقدم اليسرى في ضد ذلك ، كدخول الحلاء ، وخلع النعل ، والخروج من المسجد .

والذي يختص بأحدهما : إن كان من باب الكرامة كان باليمين ، كالأكل والشرب ، والمصافحة ؛ ومناولة الكتب ، وتناولها ، ونحو ذلك . وإن كان ضد ذلك كان باليسرى ، كالاستجمار ، ومس الذكر ، والاستنثار ، والامتخاط ، ونحو ذلك .

فإن قيل : السواك عبادة مقصودة تشرع عند القيام إلى الصلاة وإن لم يكن هناك وسخ ، وما كان عبادة مقصودة كان باليمين .

قيل : كل من المقدمتين ممنوع ؛ فإن الاستيائك إنما شرع لازالة ما في داخل الفم ، وهذه العلة متفق عليها بين العلماء ؛ ولهذا شرع عند الأسباب المغيرة له كالنوم والاعشاء ، وعند العبادة التي بشرع لها تطهير كالصلاة والقراءة ، ولما كان الفم في مظنة التغير شرع عند

القيام إلى الصلاة ، كما شرع غسل اليد للمتوضيء قبل وضوءه ؛ لأنها آلة لصب الماء . وقد تنازع العلماء فيها إذا تحقق نظافتها : هل يستحب غسلها ؟ على قولين مشهورين . ومن استحب ذلك — كالمعروف في مذهب الشافعي وأحمد — يستحب على النادر بل الغالب ، وإزالة الشك باليقين .

وقد يقال مثل ذلك في السواك إذا قيل باستحبابه مع نظافة الفم عند القيام إلى الصلاة ، مع أن غسل اليد قبل المضمضة المقصود بها النظافة ، فهذا توجيه للمنع للمقدمة الأولى .

وأما الثانية : فإذا قدر أنه عبادة مقصودة فما الدليل على أن ذلك مستحب باليمنی ؟ وهذه مقدمة لا دليل عليها ، بل قد يقال : العبادات تفعل بما يناسبها ، ويقدم فيها ما يناسبها .

ثم قول القائل : إن ذلك عبادة مقصودة : إن أراد به أنه تعبد محض لا تعقل علته : فليس هذا بصواب ، لاتفاق المسلمين على أن السواك معقول ، ليس بمنزلة رمي الجمار . وإن أراد أنها مقصودة أنه لا بد فيها من النية كالطهارة ، وأنها مشروعة مع تيقن النظافة ونحو ذلك : فهذا الوصف إذا سلم لم يكن في ذلك ما يوجب كونها باليمنی ، إذ لا دليل على ذلك ؛ فإن كونها منوية أو مشروعة مع تيقن النظافة

لا ينافي أن يكون من باب الكرامة تختص بها اليمنى ، بل يمكن ذلك فيها مع هذا الوصف ، ألا ترى أن الطواف بالبيت من أجل العبادات المقصودة ؟ ويستحب القرب فيه من البيت ؛ ومع هذا فالجانب الأيسر فيه أقرب إلى البيت ، لكون الحركة الدورية تعتمد فيها اليمنى على اليسرى ، فلما كان الإكرام في ذلك للخارج جعل لليمين ، ولم ينقل إذا كانت مقصودة ، فينبغي تقديم اليمنى فيها إلى البيت ؛ لأن إكرام اليمين في ذلك أن تكون هي الخارجة .

وكذلك الاستئثار جعله باليسرى إكرام لليمين ، وصيانة لها ، وكذلك السواك . ثم إذا قيل : هو في الأصل من باب إزالة الأذى ، وإذا قيل : إنه مشروع فيه العدول عن اليمنى إلى اليسرى أعظم في إكرام اليمين بدون ذلك ؛ لم يمنع أن يكون إزالة الأذى فيه ثابتة مقصودة ، كالاستجار بثلاث عند من يوجهه ، كالشافعي وأحمد ، فإنهم يوجبون الحجر الثالث مع حصول الانتقاء بما دونه .

وكذلك التلث والتسيع في غسل النجاسات حيث وجب ، وعند من يوجهه يأمر به وإن حصلت الإزالة بما دونه .

وكذلك التلث في الوضوء مستحب وإن تظف العضو بما دونه مع أنه لا شك أن إزالة النجاسة مقصودة في الاستجاء بالماء والحجر .

فكذلك إمطة الأذى من الفم مقصودة بالسواك قطعاً وإن شرع مع عدمه ، تحقيقاً لحصول المقصود ؛ وذلك لا يمنع من أن يجعل باليسرى ، كما أن الحجر الثالث في الاستجمار يكون باليسرى ، والمرة السابعة في ولوغ الكلب تكون باليسرى ، ونحو ذلك مما كان المقصود به في الأصل إزالة الأذى ، وإن قيل : بشرع مع عدمه تكميلاً للمقصود به وإزالة للشك باليقين ، إلحاقاً للنادر بالغالب ؛ ولأن الحكمة في ذلك قد تكون خفية ، فعلق الحكم فيها بالمظنة ، إذ زوال الأذى بالكلية قد يظنه الظان من غير يقين ، ويعسر اليقين في ذلك ، فأقيمت المظنة فيه مقام الحكمة ، فجعل مشروعاً للقيام إلى الصلاة مع عدم النظر إلى التغير وعدمه ؛ لأن العبادة حصول التغير .

فهذا إذا قيل به فهو من جنس أقوال العلماء ، وذلك لا يخرج جنس هذا الفعل أن يكون من باب إزالة الأذى ، وإن كان عبادة مقصودة تشرع فيها النية ، وحينئذ يكون باليسرى كالاستئثار والاستعجاء بالأحجار ، ومباشرة محل الولوج بالدلك ونحوه ، بخلاف صب الماء فانه من باب الكرامة ، ولهذا كان المتوضي يستنشق باليمنى ويستثر باليسرى ، والمستجبي يصب الماء باليمين وبذلك باليسرى .

وكذلك المغتسل ، والمتوضي من الماء ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم : يدخل يده اليمنى في الإناء فيصب بها على اليسرى ، مع أن



مباشرة العورة في الغسل باليسرى ، وهكذا غاسل مورد النجاسة  
يصب باليمنى ، وإذا احتاج الى مباشرة المحل بشاره باليسرى ، وشواهد  
الشريعة وأصولها على ذلك متظاهرة . والله أعلم ؟

### وسئل عن الختان : متى يكون ؟

فأجاب : أما الختان فمتى شاء اختن ، لكن إذا راقق البلوغ  
فينبغي أن يختن كما كانت العرب تفعل ، لئلا يبلغ الا وهو مختون .

وأما الختان في السابع ففيه قولان ، هما روايتان عن أحمد : قيل :  
لا يكره لأن إبراهيم ختن اسحق في السابع . وقيل : يكره لأنه عمل  
اليهود ، فيكره التشبه بهم ، وهذا مذهب مالك . والله أعلم ؟

### وسئل

عن مسلم بالغ عاقل يصوم ويصلي ، وهو غير مختون وليس مطهرا  
هل يجوز ذلك ؟ ومن ترك الختان كيف حكمه ؟

فأجاب : إذا لم يخف عليه ضرر الختان فعليه أن يختن ، فإن

ذلك مشروع مؤكد للمسلمين باتفاق الأئمة ، وهو واجب عند الشافعي  
وأحمد في المشهور عنه ، وقد اختن إبراهيم الخليل عليه السلام بعد  
ثمانين من عمره ، ويرجع في الضرر الى الاطباء الثقات ، وإذا كان  
يضره في الصيف أخره الى زمان الخريف . والله أعلم ؟

## وسئل عن المرأة : هل تحتن أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم ! تحتن ، وختانها أن تقطع أعلى الجملة  
التي كعرف الديك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للخافضة — وهي  
الختانة — : « أشمى ولا تهكي ، فانه أبهى للوجه ، واحظى لها عند  
الزوج » ، يعني : لا تبالي في القطع ، وذلك أن المقصود بختان الرجل  
تطهيره من النجاسة المحتقة في القلفة ، والمقصود من ختان المرأة تعديل  
شهوتها ، فانها اذا كانت قلفاء كانت مغتلة شديدة الشهوة .

ولهذا يقال في المشائمة : يابن القلفاء ! فان القلفاء تتطلع الى  
الرجال أكثر ، ولهذا يوجد من الفواحش في نساء التتر ونساء  
الافرنج ما لا يوجد في نساء المسلمين ، وإذا حصلت المبالغة في الختان  
ضعفت الشهوة ، فلا يكمل مقصود الرجل ، فاذا قطع من غير مبالغة  
حصل للمقصود باعتدال . والله أعلم .

## وسئل :

إذا مات الصبي وهو غير مختون : هل يختن بعد موته ؟

فأجاب : ولا يختن أحد بعد الموت .

## وسئل

كم مقدار ان يقعد الرجل حتى يخلق عاتته ؟

فأجاب : عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« وقت لهم في خلق العانة وثف الأبط ونحو ذلك : أن لا يترك أكثر  
من أربعين يوما » ، وهو في الصحيح . والله أعلم ؟

**ما تقول السادة العلماء - رضي الله عنهم - اجمعين**

في أقوام يحلقون رؤوسهم على أيدي الأشياخ ؛ وعند القبور التي

يعظمونها ، ويعدون ذلك قربة وعبادة : فهل هذا سنة أو بدعة ؟  
وهل حلق الرأس مطلقاً سنة أو بدعة ؟ أفتونا مأجورين ؟

فأجاب شيخ الاسلام : الحمد لله رب العالمين .

حلق الرأس على أربعة أنواع :

أحدها : حلقه في الحج والعمرة فهذا مما أمر الله به ورسوله ،  
وهو مشروع ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال تعالى :  
( لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين  
لا تخافون ) ، وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه حلق  
رأسه في حجه وفي عمره ، وكذلك أصحابه منهم من حلق ومنهم من  
قصر . والحلق أفضل من التقصير ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم :  
« اللهم اغفر للمحلقين » ، قالوا : يا رسول الله ! والمقصرين ؟ قال :  
« اللهم اغفر للمحلقين » ، قالوا : يا رسول الله ! والمقصرين ؟ قال :  
« اللهم اغفر للمحلقين » ، قالوا : يا رسول الله ! والمقصرين ؟ قال :  
« والمقصرين » . وقد أمر الصحابة الذين لم يسوقوا الهدى في حجة  
الوداع أن يقصروا رؤوسهم للعمرة إذا طافوا بالبيت ؛ وبين الصفا  
والمروة ؛ ثم يحلقوا إذا قضاوا الحج . فجمع لهم بين التقصير أولاً ، وبين  
الحلق ثانياً .

والنوع الثاني : حلق الرأس للحاجة ، مثل أن يحلقه للتداوي ، فهذا أيضاً جائز بالكتاب والسنة والاجماع : فإن الله رخص للمحرم الذي لا يجوز له حلق رأسه أن يحلقه إذا كان به أذى ، كما قال تعالى : ( ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) ، وقد ثبت باتفاق المسلمين حديث كعب بن عجرة لما مر به النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة الحديبية — والقمل ينال من رأسه — فقال : « أبؤذبك هوامك ؟ » قال : نعم ! فقال : « احلق رأسك وانسك شاة » أو ضم ثلاثة أيام ، أو أطعم فرقاً بين ستة مساكين ، وهذا الحديث متفق على صحته : متلقى بالقبول من جميع المسلمين .

النوع الثالث : حلقه على وجه التبعيد والتدين والزهد : من غير حج ولا عمرة ، مثل ما يأمر بعض الناس التائب إذا تاب بحلق رأسه ومثل أن يجعل حلق الرأس شعار أهل النسك والدين : أو من تمام الزهد والعبادة ، أو يجعل من يحلق رأسه أفضل ممن لم يحلقه أو أدين أو أزهد ، أو أن يقصر من شعر التائب ، كما يفعل بعض المنتسبين إلى المشيخة إذا توب أحداً : أن يقص بعض شعره ، ويعين الشيخ صاحب مقص وسجادة : فيجعل صلاته على السجادة ، وقصه رؤوس الناس من تمام المشيخة التي يصلح بها أن يكون قدوة يتوب

التائبين : فهذا بدعة لم يأمر الله بها ولا رسوله ؛ وليست واجبة ولا مستحبة عند أحد من أئمة الدين ؛ ولا فعلها أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا شيوخ المسلمين المشهورين بالزهد والعبادة ، لا من الصحابة ولا من التابعين ولا تابعيهم ومن بعدهم ، مثل الفضيل بن عياض ؛ وإبراهيم بن أدم ؛ وأبي سليمان الداراني ، ومعروف الكرخي ، وأحمد بن أبي الخوارى ، والسري السقطي ؛ والجنيد بن محمد ، وسهل ابن عبد الله التستري ، وأمثال هؤلاء لم يكن هؤلاء يقصون شعر أحد إذا تاب ، ولا يأمرهم التائب أن يحلق رأسه .

وقد أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم جميع أهل الأرض ، ولم يكن يأمرهم بحلق رؤوسهم إذا أسلموا ، ولا قص النبي صلى الله عليه وسلم رأس أحد . ولا كان يصلي على سجادة ، بل كان يصلي إماماً بجميع المسلمين يصلي على ما يصلون عليه ، ويقعد على ما يقعدون عليه ، لم يكن متميزاً عنهم بشيء يقعد عليه ، لا سجادة ولا غيره ، ولكن يسجد أحياناً على الخمرة — وهي شيء يصنع من الخوص صغير — يسجد عليها أحياناً لأن المسجد لم يكن مفروشاً ، بل كانوا يصلون على الرمل والحصى ، وكان أكثر الأوقات يسجد على الأرض حتى يبين الطين في جبهته صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

ومن اعتقد البدع التي ليست واجبة ولا مستحبة : قرينة وطاعة

وطريقاً الى الله ، وجعلها من تمام الدين ، ومما يؤمر به التائب والزاهد  
والعابد ، فهو ضال ، خارج عن سبيل الرحمن ، متبع لخطوات الشياطين .

والنوع الرابع : أن يخلق رأسه في غير النسك لغير حاجة ،  
ولا على وجه التقرب والتدين : فهذا فيه قولان للعلماء هما روايتان  
عن أحمد .

أحدهما : أنه مكروه . وهو مذهب مالك وغيره .

والثاني : أنه مباح . وهو المعروف عند أصحاب أبي حنيفة  
والشافعي : لأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى غلاماً قد خلق بعض  
رأسه فقال : « اخلقوه كله أو دعوه كله » ، وأتى بأولاد صغار بعد  
ثلاث خلق رؤوسهم . ولأنه نهى عن الفرع ، والفرع : خلق البعض :  
فدل على جواز خلق الجميع . والأولون يقولون : خلق الرأس شعار  
أهل البدع ، فإن الخوارج كانوا يخلقون رؤوسهم ، وبعض الخوارج  
يمدون خلق الرأس من تمام التوبة والنسك . وقد ثبت في الصحيحين  
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان يقسم جاءه رجل عام الفتح  
كث اللحية مخلوق .

## وسئل

عن رجل جندي يقطع بياض لحيته : فهل عليه في ذلك إثم أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . تتف الشيب مكروه للجندي وغيره ، فإن في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن تتف الشيب » ، وقال : إنه نور المسلم .

## وسئل

عن الرجل إذا كان جنباً وقص ظفره أو شاربته ، أو مشط رأسه هل عليه شيء في ذلك ؟ فقد أشار بعضهم إلى هذا وقال : إذا قص الجنب شعره أو ظفره فإنه يعود إليه أجزاءه في الآخرة ، فيقوم يوم القيامة وعليه قسط من الجنابة بحسب ما نقص من ذلك ، وعلى كل شعرة قسط من الجنابة : فهل ذلك كذلك أم لا ؟

فأجاب : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث حذيفة ،



ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنها : أنه لما ذكر له الجنب قال :  
« إن المؤمن لا ينجس » . وفي صحيح الحاكم : « حياً ولا ميتاً » .  
وما أعلم على كراهية إزالة شعر الجنب وظفره دليلاً شرعياً ، بل قد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم للنبي أسلم : « ألق عنك شعر الكفر  
واختن » ، فأمر النبي أسلم أن يغتسل ولم يأمره بتأخير الاختن  
 وإزالة الشعر عن الاغتسال ، فاطلاق كلامه يقتضي جواز الأمرين .  
وكذلك تؤمر الحائض بالامتنشاط في غسلها مع أن الامتنشاط يذهب  
ببعض الشعر . والله أعلم .

## باب الوضوء

### سئل رحمه الله

عن مسح الرأس في الوضوء : من العلماء من أوجب جميع الرأس ومنهم من أوجب ربع الرأس ، ومنهم من قال : بعض شعره يجرى : فما ينبغي أن يكون الصحيح من ذلك ؟ يفتوا لنا ذلك !

فأجاب : الحمد لله . اتفق الأئمة كلهم على أن السنة مسح جميع الرأس ، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة والحسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الذين نقلوا وضوءه لم ينقل عنه أحد منهم أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ، وما يذكره بعض الفقهاء — كالقدوري في أول مختصره وغيره — أنه ترويضاً ومسح على ناصيته : إنما هو بعض الحديث الذي في الصحيح من حديث المغيرة بن شعبة : أن النبي صلى الله عليه وسلم ترويضاً عام تبرؤك ومسح على ناصيته .

ولهذا ذهب طائفة من العلماء إلى جواز مسح بعض الرأس ، وهو

مذهب أبي حنيفة والشافعي ، وقول في مذهب مالك وأحمد . ومذهب آخرون الى وجوب مسح جميعه ، وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد وهذا القول هو الصحيح ، فان القرآن ليس فيه ما يدل على جواز مسح بعض الرأس ، فان قوله تعالى : ( فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ) نظير قوله : ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ) ، لفظ المسح في الآيتين ، وحرف الباء في الآيتين : فاذا كانت آية التيمم لا تدل على مسح البعض مع أنه يدل عن الوضوء ، وهو مسح بالتراب لا بشرع فيه تكرار : فكيف تدل على ذلك آية الوضوء مع كون الوضوء هو الأصل ، والمسح فيه بالماء المشروع فيه التكرار ؟ هذا لا بقوله من يعقل ما يقول .

ومن ظن أن من قال باجزاء البعض لأن الباء للتبويض ، أو دالة على القدر المشترك : فهو خطأ أخطاء على الأئمة ، وعلى اللغة ، وعلى دلالة القرآن . والباء للالصاق وهي لا تدخل الا لفائدة : فاذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه أفادت قدراً زائداً ، كما في قوله : ( عينا يشرب بها عباد الله ) ، فانه لو قيل : يشرب منها لم تدل على الري ، فضمن يشرب معنى يروي ، ف قيل : ( يشرب بها ) فأفاد ذلك أنه شرب يحصل معه الري .

وباب تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته — كقوله : ( لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه ) ، وقوله ( ونجيناه من القوم

الذين كذبوا بآياتنا ) ، وقوله : ( واحذرهم ان يقتوك عن بعض ما أنزل الله إليك ) ، وأمثال ذلك — كثير في القرآن ، وهو يغنى عند البصريين من النحاة عما يتكلفه الكوفيون من دعوى الاشتراك في الحروف .

وكذلك المسح في الوضوء والتيمم لو قال : فامسحوا برؤوسكم أو وجوهكم : لم ندل على ما يلتصق بالمسح ، فانك تقول : مسحت رأس فلان ، وإن لم يكن بيدك بلل . فاذا قيل : فامسحوا برؤوسكم ووجوهكم ضمن المسح معنى الالتصاق ، فأفاد انكم تلصقون برؤوسكم ووجوهكم شيئاً بهذا المسح ، وهذا يفيد في آية التيمم انه لا بد ان يلتصق الصعيد بالوجه واليد ، ولهذا قال : ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) . وإنما مأخذ من جوز البعض : الحديث .

ثم تنازعوا : فمنهم من قال : يجزئ قدر الناصية ، كرواية عن أحمد وقول بعض الحنفية . ومنهم من قال : يجزئ الاكثر . كرواية عن أحمد وقول بعض المالكية . ومنهم من قال : يجزئ الربع . ومنهم من قال : قدر ثلاث اصابع . وها قولان للحنفية . ومنهم من قال : ثلاث شعرات أو بعضها . ومنهم من قال : شعرة أو بعضها . وها قولان للشافعية .

وأما الذين أوجبوا الاستيعاب — كمالك وأحمد في المشهور من

مذهبها — فحجتهم ظاهر القرآن . وإذا سلم لهم منازعهم وجوب الاستيعاب في مسح التيمم : كان في مسح الوضوء أولى وأحرى لفظاً ومعنى . ولا يقال : التيمم وجب فيه الاستيعاب لأنه بدل عن غسل الوجه ، واستيعابه واجب : لأن البدل إنما يقوم مقام المبدل في حكمه لا في وصفه ؛ ولهذا المسح على الخفين بدل عن غسل الرجلين ولا يجب فيه الاستيعاب مع وجوبه في الرجلين . وأيضاً للسنة المستفيضة من عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث المغيرة بن شعبة فعند أحمد وغيره من فقهاء الحديث يجوز المسح على العمامة للأحاديث الصحيحة الثابتة في ذلك ، وإذا مسح عنده بناصيته وكمل الباقي بعمامته أجزاء ذلك عنده بلا ريب .

وأما مالك فلا جواب له عن الحديث إلا أن يحمله على أنه كان معذوراً لا يمكنه كشف الرأس فتيمم على العمامة للعذر . ومن فعل ما جاءت به السنة من المسح بناصيته وعمامته أجزاء مع العذر بلا نزاع ، وأجزاء بدون العذر عند الثلاثة ، ومسح الرأس مرة مرة يكفي بالاتفاق كما يكفي تطهير سائر الأعضاء مرة .

وتنازعوا في مسحه ثلاثاً : هل يستحب ؟ فذهب الجمهور أنه لا يستحب ، كمالك وأبي حنيفة وأحمد في الشهور عنه .

وقال الشافعي وأحمد في رواية عنه : يستحب : لما في الصحيح أنه ترويضاً ثلاثاً ثلاثاً وهذا عام . وفي سنن أبي داود : أنه مسح برأسه ثلاثاً ، ولأنه عضو من أعضاء الوضوء فسن فيه الثلاث كسائر الأعضاء . والأول أصح ، فإن الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أنه كان يمسح رأسه مرة واحدة ، ولهذا قال أبو داود السجستاني : أحاديث عثمان الصحاح تدل على أنه مسح مرة واحدة . وبهذا يبطل ما رواه من مسحه ثلاثاً ، فإنه يبين أن الصحيح أنه مسح رأسه مرة وهذا الفصل يقضي على المجمل ، وهو قوله : « ترويضاً ثلاثاً ثلاثاً » ، كما أنه لما قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا : مثل ما يقول » كان هذا مجملاً ، وفسره حديث ابن عمر أنه يقول عند الحيلة : « لا حول ولا قوة الا بالله » ، فإن الخاص المفسر يقضي على العام المجمل .

وأيضاً فإن هذا مسح ، والمسح لا يسن فيه التكرار ، كمسح الحف والمسح في التيمم ومسح الجيرة ، وإلحاق المسح بالمسح أولى من إلحاقه بالغسل ؛ لأن المسح إذا كرو كان كالغسل . وما يفعله الناس من أنه يمسح بعض رأسه بل بعض شعره ثلاث مرات : خطأ مخالف للسنة المجمع عليها من وجهين : من جهة مسحه بعض رأسه ، فإنه خلاف السنة باتفاق الأئمة . ومن جهة تكراره ، فإنه خلاف السنة على الصحيح ومن يستحب التكرار كالشافعي وأحمد في قول — لا يقولون :

امسح البعض وكرره ، بل يقولون : امسح الجميع وكرر المسح .

ولا خلاف بين الأئمة ان مسح جميع الرأس مرة واحدة أولى من مسح بعضه ثلاثاً ، بل إذا قيل : ان مسح البعض يجرى . وأخذ رجل بالرخصة كيف يكرر المسح . ثم المسلمون متنازعون في جواز الاقتصار على البعض وفي استحباب تكرار المسح : فكيف يعدل الى فعل لا يجرى عند أكثرهم ولا يستحب عند أكثرهم ، ويترك فعل يجرى عند جميعهم وهو الأفضل عند أكثرهم ؟ والله أعلم .

## وسئل :

هل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء ، أو أحد من الصحابة رضي الله عنهم ؟

فأجاب : لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء ، بل ولا روي عنه ذلك في حديث صحيح ، بل الأحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يمسح على عنقه ؛ ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبهم ، ومن استحب فاعتمد فيه على أثر يروي عن

أبي هريرة رضي الله عنه ، أو حديث يضعف نقله : « أنه مسح رأسه حتى بلغ القذال » ، ومثل ذلك لا يصلح عمدة ، ولا يعارض ما دلت عليه الأحاديث ، ومن ترك مسح العنق فوضوؤه صحيح باتفاق العلماء . والله أعلم .

### وقال شيخ الإسلام رحمه الله :

غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلاً متواتراً ، منقول عمله بذلك وأمره به ، كقوله في الحديث الصحيح من وجوه متعددة : كحديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة : « ويل للأعقاب من النار » ، وفي بعض ألفاظه : « ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار » . فمن توضأ كما تتوضأ المبتدعة — فلم يغسل باطن قدميه ولا عقبه بل مسح ظهرهما — قالويل لعقبه وباطن قدميه من النار . وتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم للمسح على الخفين ، ونقل عنه المسح على القدمين في موضع الحاجة مثل أن يكون في قدميه نعلان يشق نزعهما .

وأما مسح القدمين مع ظهورها جميعاً فلم ينقله أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو مخالف للكتاب والسنة . أما مخالفته للسنة فظاهر



متواتر . وأما مخالفته للقرآن فلأن قوله تعالى : ( وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ) فيه قراءتان مشهورتان : النصب والحذف . فمن قرأ بالنصب فإنه معطوف على الوجه واليدين ، والمعنى : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم . ومن قرأ بالحذف فليس معناه وامسحوا أرجلكم كما يظنه بعض الناس : لأوجه :

أحدها : ان الذين قرأوا ذلك من السلف قالوا : عاد الأمر إلى الغسل .

الثاني : أنه لو كان عطفاً على الرؤوس لكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها ، والله انما أمر في الوضوء والتيمم بالمسح بالعضو لا مسح العضو ، فقال تعالى : ( وامسحوا برؤوسكم ) ، وقال : ( فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) ، ولم يقرأ القراء المعروفون في آية التيمم وأيديكم بالنصب كما قرأوا في آية الوضوء ، فلو كان عطفاً لكان الموضعان سواء ؛ وذلك أن قوله : ( وامسحوا برؤوسكم ) وقوله : ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ) يقتضي إصاق المسوح ؛ لأن الباء للإصاق ، وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة . وإذا قيل : امسح رأسك ورجلك : لم يقتض إيصال الماء إلى العضو . وهذا يبين ان الباء حرف جاء لمعنى لا زائدة كما يظنه بعض الناس ، وهذا خلاف قوله :

معاوي إتنا بشر فأسجح      فلسنا بالجبال ولا الحديد

فان الباء هنا مؤكدة فلو حذفت لم يخلل المعنى ، والباء في آية الطهارة إذا حذفت اخلل المعنى ، فلم يجوز أن يكون العطف على محل المجرور بها ، بل على لفظ المجرور بها او ما قبله .

الثالث : أنه لو كان عطفاً على المحل لقراء في آية التيمم فامسحوا بوجوهكم وامسحوا بأيديكم : فكان في الآية ما يبين فساد مذهب الشارح بأنه قد دلت عليه ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) بالنصب ؛ لأن اللفظين سواء ، فلما انفقوا على الجر في آية التيمم مع امكان العطف على المحل لو كان صواباً : علم أن العطف على اللفظ ، ولم يكن في آية التيمم منصوب معطوف على اللفظ كما في آية الوضوء .

الرابع : أنه قال : ( وأرجلكم الى الكعبين ) ولم يقل : الى الكعاب ، فلو قدر أن العطف على المحل كالبقول الآخر ، وان التقدير أن في كل رجلين كعبين ؛ وفي كل رجل كعب واحد ؛ لقليل ؛ إلى الكعاب كما قيل : ( الى المرافق ) لما كان في كل يد مرفق ، وحينئذ فالكعبان هما العظمان الناتئان في جانبي الساق ؛ ليس هو معقد الشراك .  
جمع الساق والقدم كما بقوله من يرى للمسح على الرجلين ، فإذا كان الله تبارك وتعالى أمراً بطهارة الرجلين الى الكعبين الناتئين ؛

والماسح يمسح إلى جمع القدم والساق : علم انه مخالف للقرآن .

الوجه الخامس : أن القراءتين كالأيتين ، والترتيب في الوضوء :  
إما واجب : وإما مستحب مؤكد الاستحباب ، فإذا فصل مسح بين  
مغسولين وقطع التطير عن التطير : دل ذلك على الترتيب المشروع  
في الوضوء .

الوجه السادس : أن السنة تفسر القرآن ، وتدل عليه ونعبر عنه ،  
وهي قد جاءت بالغسل .

الوجه السابع : أن التيمم جعل بدلا عن الوضوء عند الحاجة ؛  
فحذف شطر أعضاء الوضوء وخفف الشطر الثاني ؛ وذلك لأنه حذف  
ما كان ممسوحا ومسح ما كان مغسولا .

وأما القراءة الأخرى — وهي قراءة من قرأ ( وارجلكم )  
بالخفص — فهي لا تخالف السنة المتواترة ؛ إذ القراءتان كالأيتين ،  
والسنة الثابتة لا تخالف كتاب الله بل توافقه وتصدقه ؛ ولكن تفسره  
وتبينه لمن قصر فهمه عن فهم القرآن ؛ فان القرآن فيه دلالات  
خفية تخفى على كثير من الناس ، وفيه مواضع ذكرت بجملة تفسرها  
السنة وتبينها .

والمسح اسم جنس يدل على إلصاق المسوح به بالمسوح ، ولا يدل لفظه على جريانه لا بنفي ولا إثبات . قال أبو زيد الأنصاري وغيره : العرب تقول : تمسحت للصلاة . فتسمى الوضوء كله مسحاً ، ولكن من عادة العرب وغيرهم إذا كان الاسم عاماً تحتته نوعان : خصوا أحد نوعيه باسم خاص . وأبقوا الاسم العام للنوع الآخر ، كما في لفظ الدابة فإنه عام للانسان وغيره من الدواب ، لكن للانسان اسم يخصه ، فصاروا يطلقونه على غيره . وكذلك لفظ الحيوان ، ولفظ ذوي الأرحام يتناول لكل ذي رحم ؛ لكن للوارث بفرض او تعصيب اسم يخصه . وكذلك لفظ المؤمن يتناول من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ؛ ومن آمن بالحيث والطاغوت ؛ فصار لهذا النوع اسم يخصه وهو الكافر ، وأبقى اسم الإيمان مختصاً بالأول . وكذلك لفظ البشارة ، ونظائر ذلك كثيرة .

ثم إنه مع القرينة تارة ومع الاطلاق أخرى يستعمل اللفظ العام في معنيين : كما إذا أوصى لنوي رحمه ؛ فإنه يتناول أقاربه من مثل الرجال والنساء . فقله تعالى في آية الوضوء : ( وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ) يقتضي إيجاب مسمى للمسح بينها ، وكل واحد من المسح الخاص الحالي عن الاسالة ؛ والمسح الذي معه إسالة : يسمى مسحاً ؛ فاقتضت الآية القدر المشترك في الموضعين ، ولم يكن في لفظ الآية ما يمنع كون الرجل

يكون المسح بها هو المسح الذي معه إسالة ، ودل على ذلك قوله :  
( الى الكعيبين ) فأمر بمسحها الى الكعيبين .

وأيضاً فان للمسح الخاص هو إسالة الماء مع الفسل ، فيها نوعان :  
للمسح العام الذي هو إيصال الماء ، ومن لغتهم في مثل ذلك أن  
يكتفى بأحد اللفظين ، كقولهم :

علقتها تبنا وماء بارداً

والماء سقى لا علف ، وقوله :

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً

والرمح لا يتقلد . ومنه قوله تعالى : ( بطوف عليهم ولدان مخلدون  
بأكواب وأباريق وكأس ) إلى قوله : ( وحوور عين ) ، فكذلك اكتفى  
بذكر أحد اللفظين وإن كان مراده الفسل ، ودل عليه قوله : ( الى  
الكعيبين ) والقراءة الاخرى مع السنة المتواترة .

ومن يقول : يمسحان بلا إسالة : يمسحهما الى الكعاب لا الى  
الكعيبين ، فهو مخالف لكل واحدة من القراءتين ، كما أنه مخالف  
للسنة المتواترة ، وليس معه لا ظاهر ولا باطن ولا سنة معروفة ، وإنما  
هو غلط في فهم القرآن وجهل بمجناه وبالسنة المتواترة . وذكر المسح  
بالرجل مما يشعر بان الرجل يمسح بها ، بخلاف الوجه واليد فإنه لا  
يمسح بها بحال ، ولهذا جاء في المسح على الحفين اللذين على الرجلين

مالم يجيء مثله في الوجه واليد ، ولكن دلت السنة مع دلالة القرآن على المسح بالرجلين .

ومن مسح على الرجلين فهو مبتدع مخالف للسنة المتواترة وللقرآن ، ولا يجوز لأحد ان يعمل بذلك مع امكان الغسل ، والرجل اذا كانت ظاهرة وجب غسلها ، وإذا كانت في الخف كان حكمها كما ينشئ السنة . كما في آية الفرائض ، فان السنة بينت حال الوارث إذا كان عبداً او كافراً او قاتلاً . ونظائر متعددة . والله سبحانه اعلم .

—————

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

## فصل

الموالة في الوضوء فيها ثلاثة اقوال :

أحدها : الوجوب مطلقاً ، كما يذكره أصحاب الإمام أحمد ظاهر مذهبه ، وهو القول القديم للشافعي ، وهو قول في مذهب (١) .

والثاني : عدم الوجوب مطلقاً ، كما هو مذهب أبي حنيفة ، ورواية عن أحمد ، والقول الجديد للشافعي .

والثالث : الوجوب إلا إذا تركها لعذر ، مثل عدم تمام الماء ، كما هو المشهور في مذهب مالك ، وهو قول في مذهب (١) .

قلت : هذا القول الثالث هو الاظهر والأشبه بأصول الشريعة ،

---

(١) : يابض بالأصل .

وبأصول مذهب أحمد وغيره : وذلك ان أدلة الوجوب لا تتناول إلا المفرط ، لا تتناول العاجز عن الموالاة ، فالحديث الذي هو عمدة المسألة الذي رواه ابو داود وغيره عن خالد بن معدان ، عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : انه رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء . فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد الوضوء والصلاة . فهذه قضية عين ، والمأمور بالاعادة مفرط ، لأنه كان قادراً على غسل تلك اللعة كما هو قادر على غسل غيرها ، وانما باهالها وعدم تعاوده لجميع الوضوء بقيت اللعة ، نظير الذين كانوا يتوضئون واعقابهم تسلوح فنادام بأعلى صوته : « ويل للأعقاب من النار » . وكذلك الحديث الذي في صحيح مسلم عن عمر : ان رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه ، فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ارجع فأحسن وضوءك » فرجع ثم صلى . رواه مسلم .

فالقدم كثيراً ما يفرط المتوضيء بترك استيعابها ، حتى قد اعتقد كثير من اهل الضلال انها لا تغسل ، بل فرضها مسح ظهرها عند طائفة من الشيعة ، والتخير بينه وبين الغسل عند طائفة من المعتزلة ، الذين لم يوجبوا الموالاة عمدهم في الأمر حديث عن ابن عمر : انه توضأ (١) .

---

(١) يياض في الاصل .



موالاة لفقد تمام الماء ، واصول الشريعة تدل على ذلك ، قال تعالى : ( فاتقوا الله ما استطعتم ) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا امرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

والذي لم يمكنه الموالاة — لقلة الماء ، او انصابه ، او اغتصابه منه بعد تحصيله ، او لكون المتبع او المكان الذي يأخذ منه هو وغيره — كالأنبوب او البئر لم يحصل له منه الماء الا متفرقا تفرقا كثيراً ونحو ذلك — : لم يمكنه ان يفعل ما امر به إلا هكذا بأن يغسل ما يمكنه بالماء الحاضر : وإذا فعل ذلك ثم غسل الباقي بماء حصله فقد اتقى الله ما استطاع ، وفعل ما استطاع مما امر به . يبين ذلك انه لو عجز عن غسل الأعضاء بالكلية لعدم الماء لسقط عنه وليكان فرضه التيمم ، ولو قدر على غسل بعضها فعنه ثلاثة اقوال :

قيل : يتيمم فقط ، لثلا يجمع بين بدل ومبدل .

وقيل : يستعمل ما قدر عليه ويتيمم للباقي . وهو المشهور في مذهب احمد وغيره .

وقيل : بل يستعمل ذلك في الغسل دون الوضوء كما يذكر عن أبي بكر . وهو مبني على وجوب الموالاة في الوضوء دون الغسل .

قال صاحب هذا القول : فينتفع باستعمال البعض في الغسل دون التيمم . وضعفوا ذلك بأنه يفعل المقدور عليه ، فعلم بذلك ان هذا عند طهارة نافعة عند العجز في الوضوء كما هي نافعة في الغسل واذا كان كذلك لم يجب عليه عند القدرة على الماء إعادة ما غسله من أعضاء الوضوء ، كما لا يجب عليه ما صلاه بالتيمم ، وكما لا يجب عليه إعادة ما غسل في الغسل على المشهور عند اصحاب أحمد من الفرق بين الوضوء والغسل كما سنذكره ان شاء الله ، وذلك لأنه قد فعل ما أمر به كما أمر ، ومن كان ممثلاً الأمر أجراً عنه فلا إعادة عليه .

بوضع هذا أنه في حال العجز لم يكن مأموراً بغسل العضو الثاني ، وإنما يؤمر بتحصيل الطهور الذي يتمكن به من غسله أو بتأخره الى القدرة وهو قادر على غسل العضو الأول وهو المستطاع من المأمور فعليه فعله ، كما لو قدر على غسل بعض الأعضاء أو بعض العضو الواحد دون بعض فان عليه غسله ، كالمقطوع يده من بعض الذراع .

وطرد ذلك ما ذكرناه لو كان ببعض أعضائه ما يمنع الوجوب من جرح او مرض او غير ذلك فغسل الصحيح ، ثم قدر أن الألم زال وقد نشف ذلك العضو : فانه اذا غسل الباقي فقد فعل المقدور عليه .

وأيضاً فالترتيب واجب في صوم الشهرين بنص القرآن والسنة والاجماع ، ثم اتفق المسلمون على انه اذا قطع لعذر لا يمكن الاحتراز منه — كالحيض — فانه لا يقطع التابع الواجب .

ومذهب احمد في هذا اوسع من مذهب غيره : فعنده اذا قطع التابع لعذر شرعي لا يمكن مع امكان الاحتراز منه — مثل ان يتخلل الشهرين صوم شهر رمضان ، أو يوم الفطر ، أو يوم النحر ، أو أيام منى ، أو مرض أو نفاس ، ونحو ذلك — فانه لا يمنع التابع الواجب ، ولو افطر لعذر مبيح كالسفر فعلى وجهين . فالوضوء أولى اذا ترك التابع فيه لعذر شرعي وان امكن الاحتراز منه .

وأيضاً فاللؤالة واجبة في قراءة الفاتحة ، قالوا : انه لو قرأ بعضها وسكت سكوتاً طويلاً لغير عشر : كان عليه اعادة قراءتها . ولو كان السكوت لأجل استماع قراءة الامام ، أو لو فصل بذكر مشروع — كالتأمين ونحوه — لم تبطل اللؤالة ، بل يتم قراءتها ولا يتبدلها ومسألة الوضوء كذلك سواء ، فانه فرق الوضوء لعذر شرعي . ومعلوم أن اللؤالة في الكلام أوكد من اللؤالة في الأفعال .

وأيضاً فالمتنصوص عن أحمد في العقود كذلك ، فان اللؤالة بين الإيجاب والقبول واجبة بحيث لو تأخر القبول عن الإيجاب — حتى

خرجاً من ذلك الكلام الى غيره ، او تفرقا بأبدانها — فلا بد من  
ايجاب ثان ، وقد نص احمد على انه اذا أوجب النكاح لغائب وذهب  
اليه الرسول فقبل في مجلس البلاغ : انه يصح العقد ، فظن طائفة من  
اصحابه ان ذلك قول منه ثان : بأنه يصح تراخي القبول مطلقاً وان  
كانا في مجلس واحد بعد تفرقهما وطول الفصل ، وهي الرواية التي  
ذكرت في مثل الهداية والمقنع والمحرم وغيرها : انه يصح في النكاح  
ولو بعد المجلس .

وذلك خطأ كما نبه عليه الجد — فيما اظن — في كتابه الكبير .  
ولا فرق في ذلك بين النكاح والبيع والاجارة ، والفرق بين الصورتين  
ظاهر ، وبذهب الى الفرق : غيره من الفقهاء ، كابن يوسف وغيره .  
وهذا التفريق من احسن الاقوال ، ويشبه ان يكون للنصوص عنه في  
الوضوء كذلك ، لكنني لم اتأمل بعد نصه في الوضوء . فانه كثيراً ما يحكى  
عنه روايتان في مثل ذلك ويكون منصوبه التفريق بين حال وحال ،  
ويكون هو الصواب ، كمسألة إخراج القيم ، ومسألة قتل الموصى .

وايضا فالموالة في الطواف والسعي اوكد منه في الوضوء ، ومع  
هذا فتفريق الطواف لمكتوبة تقام ، او جنازة تحضر ثم يني على  
الطواف ولا يستأنف : فالوضوء أولى بذلك . وعلى هذا فلو توضأ بعد

الوضوء ثم عرض امر واجب يمنعه عن الاتمام — كالتقاء غريق ، او امر بمعروف ونهي عن منكر فعله — ثم أتم وضوءه كالطواف وأولى . وكذلك لو قدر انه عرض له مرض يمنعه من اتمام الوضوء .

وأيضاً فان أصول الشريعة تفرق في جميع مواردنا بين القادر ، والعاجز ؛ والمفرط ؛ والمعتدي ؛ ومن ليس بمفرط ولا معتد . والتفريق بينها أصل عظيم معتمد ، وهو الوسط الذي عليه الأمة الوسط ؛ وبه يظهر العدل بين القولين المتباينين .

وقد تأملت ما شاء الله من المسائل التي يتباين فيها النزاع نفيًا وإثباتًا حتى نصير مشابهة لمسائل الأهواء ؛ وما يتعصب له الطوائف من الأقوال ؛ كمسائل الطرائق المذكورة في الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي وبين الأئمة الأربعة ؛ وغير هذه المسائل ؛ فوجدت كثيراً منها يعود الصواب فيه إلى الوسط ؛ كمسألة إزالة النجاسة بغير الماء ، ومسألة القضاء بالنكول ؛ وإخراج القيم في الزكاة ؛ والصلاة في أول الوقت ؛ والقراءة خلف الإمام ؛ ومسألة تعيين النية وتبنيها ؛ وبيع الأعيان الغائبة واجتناب النجاسة في الصلاة ومسائل الشركة ؛ كشركة الأبدان ، والوجوه ، والمفاوضة ، ومسألة صفة القاضي .

وكذلك هو الأصل المعتمد في للمسائل الخبرية العلمية التي تسمى

مسائل الأصول : أو أصول الدين : أو أصول الكلام : يقع [ فيها ] اتباع الظن وما تهوى الأنفس . وقد قررنا أيضاً ما دل عليه الكتاب والسنة فيها وفي غيرها من الفرق بين المؤمن باطناً وظاهراً : وبين المنافق الزنديق المؤمن ظاهراً لا باطناً ، وأن للمؤمنين قد عفى لهم عن الخطأ والنسيان ، ثم غالب الخلاف المتباين فيها يعود الحق فيه إلى القول الوسط في مسائل التوحيد والصفات : ومسائل القدر والعدل : ومسائل الأسماء والأحكام : ومسائل الإيمان والاسلام : ومسائل الوعد والوعيد : ومسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على الأمراء ومذاهبهم ، أو موافقتهم على طاعة الله : فأمرهم ونهيهم بحسب الامكان والامتناع عن الخروج والفتن . وأمثال هذه الأهواء .

وأيضاً فعمدة القياس في مسألة الترتيب والموالاتة إنما هو قياس ذلك على الصلاة : فإن الصلاة يجب فيها الترتيب : فلا يجوز تقديم السجود على الركوع . وتجب فيها للموالاتة : فلا يفرق بين أبعاضها بما ينافيها ، والصلاة مع هذا عبادة واحدة متصلة الأجزاء : ليس بين أجزائها فصل أصلاً حتى يمكن في ذلك المتابعة أو التفريق ، ثم مع ذلك إذا فرق بينها لعذر كالعمل الكثير لضرورة كما في حديث ابن عمر : « أن الطائفة الأولى بعد صلاة ركعة تذهب وجاه العدو : فإذا حلت الثانية الركعة الثانية ذهبت أيضاً إلى وجاه العدو ، ثم رجعت

الأولى إلى موقفها فأتمت الصلاة ثم الثانية ، والصفة في الصحيحين .  
وهي جائزة غير مكروهة عند أئمة الحديث كأحمد وغيره ، وهي الصلاة  
المختارة في الخوف عند أبي حنيفة ؛ إذ ليس فيها مخالفة لصلاة الأيمن  
إلا في استدبار القبلة والعمل الكثير ؛ وهذان يجوزان للعذر كمن سبقه  
الحديث ؛ فإنه عند أكثر العلماء - كأبي حنيفة ، ومالك ؛ وقول الشافعي  
وأحمد في إحدى الروايات - بقول : إنه يتوضأ ويبنى على ما مضى  
إذا لم تبطل صلاته بكلام عمد ونحوه ، وهذا مأثور عن أكثر الصحابة  
وفيه حديثان مرسلان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والمرسل إذا عمل  
به جمهور الصحابة يحتج به الشافعي وغيره .

وأيضاً فإذا سلم من صلاته ساهياً - كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
في حديث ذي الدين ؛ وفصل بين أبعاض الصلاة بالقيام إلى الحشبة  
والانسكاء عليها ؛ ونشيك أصابعه ؛ ووضع خده عليها ؛ والكلام منه  
ومن المنبه له السائل له الخبر له أنه لم ينس ولم تقصر ؛ والمجيبين له  
الموافقين للمنبه - ثم أتم الصلاة ؛ لم يكن هذا التفريق والفصل مانعاً  
من الاتمام .

ومعلوم أنه لو فعل ذلك عمداً لأبطل الصلاة بلا نزاع ، فإذا كانت  
الصلاة التي لم تشرع إلا متصلة لا يستوى تفريقها في حال العذر وعدمه ؛  
فكيف يستوى تفريق الوضوء في حال العذر وعدمه ؛ مع أن الوضوء

أفعال منفصلة لا يجب اتصالها بالاتفاق ، وليس لقائل أن يقول : إذا عمل عملاً كثيراً لعذر ، كما في صلاة الخوف ؛ والساهي إذا سلم فانه في حكم المصلي ؛ بدليل أنه لو تعدد حينئذ الحدث أو الكلام البطل ؛ أو العمل الكثير الذي لا يحتاج إليه أو استدبار القبلة الذي لا يحتاج إليه ، أو كشف العورة : بطلت صلاته . ولو كان في غير صلاة لم تبطل صلاته بذلك ، فلا يكون هذا تركاً للموااة الواجبة ؛ لأنه يقال : بل هذا من أوكد الأدلة على ما قلناه ، فانه من المعلوم أن هذه الأفعال والفصل الطويل المعفو له عنه - مثل الذهاب إلى العدو ثم الرجوع إلى موقفه ، ومثل قيام المسلم سهواً إلى ناحية المسجد وانكائه عليه - ليس هو من أفعال الصلاة الواجبة ولا المستحبة ، ولا داخلاً في ذلك كما يدخل ما يدخل في تطويل القيام ، والركوع ، والسجود ، والقعود ، فان هذه الأربعة من جنس أفعال الصلاة ، فاذا أطلها أو أدخل فيها ما لا يشرع في الصلاة من العمل اليسير : لم يمنع أن تكون هي من الصلاة .

وأما تلك فليست من أفعال الصلاة ، وإنما أمر المصلي بالعمل الكثير في صلاة الخوف لأجل الجهاد ، وغفر له عن نحو ذلك من السهو لأن الله تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان ، فصار الفصل بين ابعاض الصلاة المتابع تارة بفعل يوجب تغييرها ، وتارة بفعل لا جناح على فاعله



لكونه ليس مكلفاً بتركه يشبه الفصل بين الصيام للتتابع : تارة بصوم  
أو فطر واجب ، وتارة بحيض أو نفاس . أو مرض يعجز معه عن الصوم .

ولهذا طرد أحمد ذلك ؛ ولو وقع هذا التفريق لغير عذر أبطل  
الصلاة بالاتفاق ، فالوضوء أولى أن لا يسوى بين تفريقه لعذر ولغير  
عذر . وأما كونه في حكم المصلي فعنى ذلك أنه ليس له أن يفرق الصلاة  
إلا بما يعفى عنه فيه ، فإذا أتى بما ينافيها — من كلام عمد ، أو عمل كثير ؛  
أو استدبار قبلة لغير عذر — كان قد فصل بين أبعاضها وفرق بينها  
بما ينافيها لغير عذر ؛ فتبطل صلاته ؛ كما لو صلى ركعتين فسلم عمداً ؛  
فانه ليس له أن يأتي بالركعتين الأخيرتين ، بل يستأنف الصلاة ، ولو  
سلم سهواً بنى على الأول ، بالسنة المتواترة عند العلماء واتفاقهم على ذلك  
والمسلم إنما هو خارج من الصلاة وزائد على الفعل المأمور به ، فإذا فعل  
ذلك عمداً لم يكن له ذلك ، ولا محذور في ذلك إلا قطع الصلاة ،  
ألا ترى أنه لا فرق بين الوتر بثلاث متصلة وثلاث يفصل فيها بين الشفع  
والوتر : إلا بمجرد الفصل ؟

ولهذا يقولون : يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة ؛ أو لا يفصل  
بتسليمة . فمن أهل العراق من لا يسوغ الفصل كالمغرب ؛ ويجعل وتر  
الليل لا يكون إلا كوتر النهار متصلاً غير منفصل . ومن أهل الحجاز  
من لا يسوغ إلا الفصل ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الليل

مثنى مثنى ، فاذا خشيت الصبح فأوتر بركعة .

وفقهاء أهل الحديث يختارون الفصل لصحة الآثار وكثرتها به ،  
وإن جوزوا الوصل .

والمقصود هنا : أنهم لا يذكرون بين صورتى الوتر فرقاً : إلا كون  
هذا متصلاً وهذا منفصلاً . وهذا هو للوالة والتفريق : فتبين أن  
السلام العمدة إنما أبطل الصلاة المكتوبة ونحوها مما سنته الاتصال :  
لأجل تفريق بعض الصلاة عن بعض ، وهو إذا فعل ذلك سهواً لم  
ينبطل ، وكل ما ينافي الصلاة من فعل أو عمل كثير : أو نعمة كلام ،  
وترك شرط من شروطها — من استقبال القبلة أو ستر عورته ونحو  
ذلك — فانه مع منافاته يفرق بين أبعاض الصلاة ، ويمكن أن يخرج  
منها كما يخرج بالسلام ؛ ولهذا ذهب بعض أهل العراق الى أنه يخرج  
منها بكل ما ينافيها كما يخرج بالسلام ، لكن فقهاء الحديث وأهل الحجاز  
منعوا ذلك ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور  
وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، ولغير ذلك من الأمور التي يتبين  
أنه لا بدخل فيها إلا بالشرع ؛ ولا يخرج إلا بالشرع .

ومما يوضح الكلام في هذا أمور :

أحدها : أن من يجوز الوتر بثلاث مفصولة — كالشافعي وأحمد

وغيرها — يجوز عندم أن تكون الصلاة التي لها اسم واحد يفصل بين أبعاضها بالسلام العمد ، كالوتر والضحي ، وقيام رمضان ، والأربع قبل الظهر ، واختيارهم في جميع الصلوات أن تكون مثنى مثنى : إلا ما استثناه أحمد من الصور التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها الفصل : كالوتر بخمس أو سبع أو تسع ، فإنه يختار فيها ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، ويقولون : أدنى الوتر ثلاث مفصلة وقد ثبت في الصحيح من غير وجه عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر من الليل بأحدى عشرة ركعة ، يفصل بين كل ركعتين فسمت الجميع وترأ مع الفصل .

وقد ينازعهم في هذا أصحاب أبي حنيفة : إذ المسنون عندم في الأربع قبل الظهر الوصل ، وكذلك في الوتر بثلاث ، وكذلك إذا جاء ذكر صلاة أربع أو ثمان : يجعلونها بتسليمة .

الثاني : إذا تكلم بعد سلامه من الصلاة سهواً كما في حديث ذي اليمين ، فقد علم ما فيه من الفقه ، والمنازع بقول : هو منسوخ ، كما يقوله أصحاب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد : كالقاضي أبي يعلى ، وعم الذين يقولون : أن الكلام يبطل الصلاة مطلقاً ، ولو كان بعد السلام سهواً بناء على أنه في الصلاة !

والجمهور على أنه محكم ، وهو الصواب وهو المنصوص عن أحمد في

عامة أجوبته ، فانه أخذ به وتفقه فيه ، ولم يترك الأخذ به ولا قال هو منسوخ . وقد ثبت أن المشهور بروايته الذي ذكر أنه صلاها مع النبي صلى الله عليه وسلم هو أبو هريرة ، قال : وذكر فيها : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الصلاة ، وهو إنما سلم ورأى النبي صلى الله عليه وسلم ، وصلى خلفه من عام خيبر ، والقضية كانت في مسجده ، وذلك بعد رجوعه من خيبر يقين ، وهذا يقين بعد تحريم الكلام ؛ فانه قد ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال : كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا ؛ فلما رجعنا من عند النجاشي سلمت عليه فلم يرد علي ، فقلنا : يا رسول الله ! إنا كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا ؟ فقال : « إن في الصلاة شغلا » .

فهذا بين ان الكلام حرم عليهم لما رجعوا من عند النجاشي وعبد الله بن مسعود شهد بدرأ مع النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف وهو الذي أجهز على أبي جهل ابن هشام ، فهذا يقتضي أن تحريم الكلام قبل بدر ، سواء كان ابن مسعود رجع من الحبشة إلى مكة ثم هاجر ، أو قدم من الحبشة إلى المدينة بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فان هذا قد تنوزع فيه : فذكر ابن اسحاق في السيرة القول الأول ، وعلى هذا فيكون تحريم الكلام بمكة ، وهو مقيد كما في

مسند أبي داود الطيالسي ، عن عبد الله بن عتبة ، عن ابن مسعود قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي ونحن ثمانون رجلاً ، ومعنا جعفر بن أبي طالب ، فذكر الحديث في دخولهم على النجاشي ، وفي آخره : فجاء ابن مسعود فبادر فشهد بداراً

والناس في هذا المقام المشبهة ثلاثة أقوال بقولها من بقولها من أصحاب أحمد وغيرهم :

أحدها — وهو قول أصحاب أبي حنيفة ، والقاضي أبي بلى ، وطائفة من اتباعهم — أن حديث ذي اليمين مقدم على تحريم الكلام وظنوا أن قضيته كانت قبل بدر ، واحتجوا بأن ذا اليمين قتل يوم بدر فلا بد أن تكون القضية قبل ذلك ، قالوا : وتحريم الكلام كان بالمدينة بعد ذلك كما في الصحيحين عن يزيد بن أرقم قال : إن كنا لتكلم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، يكلم أخذنا صاحبه بحاجته ! حتى نزلت ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، وقوموا لله قانتين ) ، فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ، وليس للبخاري : ونهينا عن الكلام ، وفي رواية للترمذي : كنا تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة .

وزيد بن أرقم من صغار الأنصار ، وهو صاحب الأذن الذي وفي

الله بأذنه لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن أبي من المنافقين  
 ( لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ) وكذبه من كذبه  
 ولامه من لامة من المؤمنين ، حتى أنزل الله قوله : ( يقولون : لئن  
 رجعنا إلى المدينة ) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هذا الذي وفي  
 الله بأذنه » وهو لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم إلا بعد الهجرة  
 فعلم أنهم كانوا يتكلمون بعد الهجرة ، وذكر أن النسخ حصل بآية  
 المحافظة وهي مدنية بالاتفاق ، بل قد يقال : إنها إنما نزلت عام الحندق  
 لما شغله المشركون عن صلاة العصر ، حتى قال : « ملأ الله قبورهم  
 وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » — كما ثبت  
 ذلك في الصحيح — فقال هؤلاء : إذا كانت قصة ذي اليمين قبل  
 بدر ولم يثبت أن الكلام كان قد حرم ، أو ثبت أنه إنما حرم بعد  
 ذلك بل بعد عام الحندق التي هي بعد بدر بأكثر من سنتين : كان  
 منسوخاً . واقصى ما يقال : إنه يحتمل أنه كان قبل النسخ ، ويحتمل  
 أنه بعده ، فلا يبقى فيه حجة .

ونجد كثيراً من الناس — ممن يخالف الحديث الصحيح ممن  
 أصحاب أبي حنيفة أو غيرهم — يقول : هذا منسوخ ، وقد اتخذوا  
 هذا محنة ؛ كل حديث لا يوافق مذهبهم يقولون : هو منسوخ من غير  
 أن يعلموا أنه منسوخ ، ولا يثبتوا ما الذي نسخ .

وكذلك كثير ممن يحتج بالعمل من أهل المدينة — أصحاب مالك وغيرهم — يقولون : هذا منسوخ ، لكن هؤلاء قد يقولون : ان وجود علم أهل المدينة بخلافه دليل نسخه ، وهذا كثير . وما ذكروه في حديث ذي الدين هو من أبلغ ما قرروه ، وادعوا أن تحريم الكلام كان بعد ذلك عام الحندق أو نحوه ، ويقولون في القنوت انه منسوخ وفي دعائه لمعين أو غير معين : إنه منسوخ ، وان هذا من كلام الآدميين الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين » حتى يبالغوا فيها بيطل الصلاة من هذا النحو ، كالتنبيه بالقرآن وغيره .

وقد ثبت في الصحيحين أيضاً عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع في صلاة الصبح شهراً إذا قال : « سمع الله لمن حمده » يقول في قنوته : « اللهم نج الوليد بن الوليد ! اللهم نج سلمة بن هشام ! اللهم نج عياش بن أبي ربيعة ! اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ! اللهم اشدد وطأتك على مضر ! اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف ! » قال أبو هريرة : ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك الدعاء لهم بعد ، فقلت : أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك الدعاء لهم ، قال : فقل : أو ما تراءم قد قدموا ؟

وهذا الحديث فيه أنواع من آلفقه ، فان أبا هريرة لم يصل خلف

النبي صلى الله عليه وسلم الا بعد خير ، وخير بعد الحديبية ، وكانت الهدنة التي بينه وبين المشركين في الحديبية : على ان لا يدع احداً منهم يهاجر إليه ، ولا يرد إليه من ذهب مرتداً منه إليهم ، فهؤلاء وأمثالهم كانوا من المستضعفين بمكة الذين قهرم أهلوم ، والمسلمون كلهم من بني مخزوم ، وم بنو عبد مناف اشرف قبائل قريش ، وبني مخزوم كانوا هم الذين ينادون عبد مناف ، والمحاسدة التي بينهم هي احدى ما منعت اشرافهم — كالوليد وأبي جهل وغيرها — من الاسلام ، فلما قدم بعد الحديبية من قدم من المهاجرين ، ولحقوا بسيف البحر على الساحل — كأبي بصير ، وأبي جندل بن سهيل بن عمرو — فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجرم بالشرط ، فصاروا بأيدي أنفسهم بالساحل يقطعون على أهل مكة ، حتى ارسل اهل مكة حينئذ الى النبي صلى الله عليه وسلم يسألونه ان يأذن لهم في المقام عنده ليأمنوا قطعهم ، فقدموا حينئذ أولئك المستضعفون ، فترك النبي صلى الله عليه وسلم القنوت .

وهذا القنوت بعد القنوت الذي رواه أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على رعل ، وذكوان ، وعصية ، ثم تركه ؛ فان ذلك القنوت كان في اوائل الأمر لما ارسل القراء السبعين : اصحاب بئر معونة ، وذلك متقدم قبل الخندق التي هي قبل الحديبية كما



ثبت ذلك في الصحيح ، فتبين أن تركه للقنوت لم يكن ترك نسخ  
إذ قد ثبت أنه قنت بعد ذلك ، وإنما قنت لسبب ، فلما زال السبب  
ترك القنوت ، كما بين في هذا الحديث انه ترك الدعاء لهم لما قدموا .  
وليس أيضاً قوله في حديث أنس المتفق عليه : ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على احياء من أحياء العرب  
ثم تركه : أنه ترك الدعاء فقط ، كما يظنه من ظن ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان مداوماً على القنوت في الفجر بعد الركوع أو قبله ،  
بل ثبت في احاديث أنس التي في الصحيحين : أنه لم يقنت بعد  
الركوع إلا شهراً ، وغير ذلك مما يبين ان المتروك كان القنوت .

وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع ، وبيننا أن من تأمل  
الاحاديث علم علماً يقينا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يداوم على  
القنوت في شيء من الصلوات ، لا الفجر ولا غيرها ، ولهذا لم ينقل  
هذا احد من الصحابة ، بل انكروه . ولم ينقل احد عن النبي صلى الله  
عليه وسلم حرفاً واحداً مما يظن أنه كان يدعو به في القنوت الراتب ،  
وإنما المنقول عنه ما يدعو به في العارض : كالدعاء لقوم وعلى قوم ، فلما  
مايدعو به من يستحب المداومة على قنوت الفجر من قول : « اللهم  
اهدنا فيمن هديت » : فهذا إنما في السنن أنه علمه للحسن يدعو به  
في قنوت الوتر .

ثم من العجب انه لا يستحب المداومة عليه في الوتر الذي هو من متن الحديث ويداوم عليه في الفجر ، ولم يتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قاله في الفجر ، ومن المعلوم باليقين الضروري أن القنوت لو كان مما داوم عليه لم يكن هذا مما يهمل ؛ ولتوفرت دواعي الصحابة ثم التابعين على نقله ؛ فانهم لم يهملوا شيئاً من أمر الصلاة التي كان يداوم عليها إلا نقلوه ؛ بل نقلوا ما لم يكن يداوم عليه ؛ كالدعاء في القنوت لمعين وعلى معين وغير ذلك .

ودعوى هذا أيضاً هي من بعض الوجوه ما يدعيه بعض أهل الأهواء في النص الجلي على معين في الإمامة ؛ او من زيادة في القرآن وغير ذلك ؛ ولهذا كان المصنفون يفرقون بين بيان ما يتمتع من الكذب وما يتمتع من الكتمان ، فاذا تكلموا في الأخبار الصادقة التي يتمتع ان تكون كذبا من الأخبار المتواترة ؛ تكلموا فيما يتمتع أن يكون من الأخبار للعامة ، أو الخاصة ، أو للأدلة الشرعية الدالة على حفظ هذا الدين وأمثال ذلك . وبسط هذا له موضع آخر .

واما الدعاء على أهل الكتاب — كما يتخذ من يتخذ سنة راتبه في دعاء القنوت في النصف الأخير من شهر رمضان أو غيره — فهذا إنما هو منقول عن عمر بن الخطاب أنه كان يدعو به لما كان يجاهد أهل الكتاب بالشام ، وكان يدعو به في المكتوبة ، وهو موافق لسنة رسول

الله صلى الله عليه وسلم ؛ فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقتل أحياناً يدعو للمؤمنين ويلعن الكافرين ، ويذكر قبائل المشركين الذين يحاربونه ، كمضر ؛ ورعل ، وذكوان ؛ وعصية ، وعمر لما قاتل أهل الكتاب قتل عليهم في المكتوبة ؛ قالسنة أن يقتل عند النازلة ويدعو فيها بما يناسب أولئك القوم المحاربين . فأما ان يتخذ قنوت عمر في المكتوبة سنة في الوتر وقنوت الحسن في الوتر سنة في المكتوبة راتبه فهو كما تراه ، وكذلك في هذا الحديث أنه دعا لأقوام سماهم بأسمائهم بعد خير ، وذلك بعد تحريم الكلام بالاتفاق ، وان اقتضى ما يقال في تأخر تحريم الكلام في الصلاة أنه تأخر إلى عام الخندق ، وخير بعد الخندق بأكثر من سنتين ؛ فان خير كانت بالاتفاق بعد الحديبية ، والحديبية كانت بالاتفاق سنة ست ؛ وكان النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً إنما اعتمر في ذي القعدة ، فلما صالحهم رجع إلى المدينة ، فكانت غزوة الغابة غزوة ذي قرد التي ذكرها مسلم في صحيحه من حديث سلمة بن الأكوع لما جعل يقول :

خذها وأنا ابن الأكوع      واليوم يوم الرضع

لما أفاضت فزاره على لقاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت خير عقب ذلك في أواخر ست وأوائل سبع ، وهذا متفق عليه .

وأما الخندق فقبل ذلك : إما في أوائل خمس أو أواخر أربع ، كما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال : عرضت على النبي صلى

الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني .

وليس لأحد أن يحتج على النسخ بما في الصحيحين عن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول : « اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا » بعد ما يقول : « سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد » ؛ فأُزيل الله : ( ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فاتهم ظالمون ) ؛ فإن هذا إنما يدل على ترك اللعنة لهم ؛ لكونه ليس له من الأمر شيء لجواز توبتهم ، وهذا إذا كان نهياً فلا فرق فيه بين الصلاة وخارج الصلاة ، والكلام إنما هو في الدعاء الجائر خارج الصلاة : بالدعاء لمعينين مستضعفين ، والدعاء على معينين من الكفار بالنصرة عليهم ؛ لا باللعنة ونحو ذلك .

والقول الثاني : قول من يقول — من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم — : أن تحريم الكلام كان بمكة بناء على أن النسخ ثبت بحديث ابن مسعود بناء على ما ذكره ابن اسحاق في السيرة قال : وبلغ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا إلى أرض الحبشة اسلام أهل مكة ، فاقبلوا لما بلغهم من ذلك اسلام أهل مكة الذي كان باطلا ، فلم يدخل منهم أحد إلا بجوار أو مستخفياً ، فكان من قدم

منهم فأقام بها حتى هاجر إلى المدينة شهد معه بدرأً وأجداً ، فذكر  
منهم عبد الله بن مسعود .

وهؤلاء يجيبون عن حديث زيد بن أرقم بجوابين :

أحدهما : أنه يحتمل أنه كان نهى عنه متقدماً ثم أذن فيه ؛ ثم  
نهى عنه لما نزلت الآية .

الثاني : أنه يحتمل أن يكون زيد بن أرقم ومن كان  
يتكلم في الصلاة لم يبلغهم نهى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما  
نزلت الآية انتهوا .

فاما القول الأول فضعيف لوجوه قاطعة :

منها : ان حديث ابن مسعود صحيح صريح ، وقد علم بالتواتر عند اهل  
العلم أن ابن مسعود شهد بدرأً ، وهو لما رجع من الحبشة أخبر أنه  
سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وأنه لم يرد عليه بعد ما كان يرد  
عليهم قبل ان يذهبوا إلى الحبشة ؛ وانه قال لهم : « ان في الصلاة  
لشغلا » ، وفي رواية : « ان الله يحدث من امره ما شاء وإن مما  
أحدث ان لا تتكلموا في الصلاة » .

الثاني : ان أبا هريرة لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمل خلفه إلا بعد عام خيبر باتفاق اهل العلم ، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة ، وهو أشهر من روى حديث ذي اليمين ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى تلك الصلاة بهم ؛ كما في الصحيحين عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « احدى صلاتي العشي الظهر أو العصر » فعلم انها لم تكن قبل عام خيبر ، بل بعد فتح خيبر : فكيف تكون قبل بدر ؟ بل خيبر بعد الخندق ، فلو ثبت ان الكلام لم يحرم إلا عام الخندق لكان حديث ذي اليمين بعد ذلك فلا يكون منسوخا .

الثالث : ان من رواة حديث ذي اليمين عمران بن حصين كما رواه مسلم وغيره ، قالوا : واسلام . عمران كان بعد بدر ، وقد روى نحوه منه أهل السنن من حديث معاوية بن خديج ، وقد قيل : إنه أسلم قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشهرين ، وقد روى حديث ذي اليمين كما رواه أبو هريرة وعبد الله بن عمر ، رواه أهل السنن قالوا : واسناده على شرط الصحيح ، وابن عمر قبل بدر كان صغيراً ؛ فانه عام احد كان ابن اربع عشرة سنة ، ولا يكاد ابن عمر يروى ما كان حيثئذ مما كان مثل ذلك ، كما لم يرو حديث بناء المسجد ونحوه .

الرابع : ان قولهم : ذو الـيدـين قبل بدر غلط ، قالوا : فان  
المقتول بيد هو ذو الشـالـين ، هو ابن عمرو من نضلة بن عـبـسان :  
حليف لبني زهرة من خزاعة ، قتل بيد . وأما ذو الـيدـين فاسمه الحـرـبـاق  
وبكني ابا العريان . بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى حديثه في  
السهو كما ذكره عبد الله بن احمد في مسند أبيه ، عن نصر بن معدي  
ابن سليمان ثقة ، قال : اتيت مطراً لأسأله عن حديث ذي الـيدـين  
فأنيته فسأله : فاذا هو شيخ كبير لا ينفذ الحديث من الكبر ، فقال  
ابنه شعيب : بلى يا أبت ! حدثني : ان ذا الـيدـين لقيك بذي خشب  
فحدثك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم إحدى صلاتي العشي  
وهي العصر ركعتين ، ثم سلم فخرج سرعان الناس ، فقالوا : قصرت  
الصلاة — وفي القوم ابو بكر وعمر — فقال ذو الـيدـين : أقصرت  
الصلاة أم نسيت ؟ فقال : « ما قصرت الصلاة ولا نسيت ! » ثم اقبل  
على ابي بكر وعمر فقال : « ما يقول ذو الـيدـين ؟ » فقالا : صدق يا رسول  
الله ! فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وثاب الناس ، وصلى بهم  
ركعتين ثم سلم : ثم سجد سجدة السهو . .

ورواه عبد الله بن احمد ايضاً عن محمد بن المثنى ، عن معدي بن  
سليمان : عن شعيب بن مطر ، ومطر جاء من يصدقه بمقالته . وهذا  
السياق موافق لسياق ابي هريرة وابن عمر في : ان السلام كان من

ركعتين ، وفي حديث عمران انه من ثلاث ، وكذلك في حديث رافع ؛  
وفيه الجزم بأنها العصر ، كما في حديث عمران وغيره ، وهل كانت القصة  
مرة او مرتين ؟ هذا فيه نزاع ليس هذا موضعه .

والمقصود هنا : انه إذا ثبت ان حديث ذي الدين محكم : ثبت به  
ان مثل ذلك الكلام والفعال لا يبطل الصلاة ، وهنا اقوال في مذهب  
احمد وغيره : فعنه ان كلام الناسي والمخطيء لا يبطل ؛ وهذا قول مالك  
والشافعي ، وهو اقوى الأقوال ، ومما يؤيده حديث معاوية بن الحكم  
السامي لما شتم العاطس في الصلاة ، فلما سمعه النبي صلى الله عليه وسلم  
قال له : « ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين » ، ولم  
بأمره بالاعادة ، وهذا كان جاهلا بتحريم الكلام . وفي الجاهل لأصحاب  
احمد طريقان .

احدهما : انه كالناسي .

والثاني : انه لا تبطل صلاته وان بطلت صلاة الناسي ؛ لأن النسخ  
لا يثبت حكمه إلا بعد العلم بالناسخ .

وهذا الفرق ضعيف هنا ؛ لأن هذا إنما يكون فيمن تمسك بالمنسوخ  
ولم يبلغه الناسخ كما كان اهل قباء ، واما هنا فلم يكن بلغه المنسوخ .



بحال ، فاللهي في حقه حكم مبتدأ ، لكن هل يثبت الحكم في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب ؟ فيه ثلاثة اقوال لأصحاب احمد وغيرهم :

أحدها : انه يثبت مطلقاً .

والثاني : لا يثبت مطلقاً .

والثالث : الفرق بين الحكم الناسخ والحكم المبتدأ .

وعلى هذا يقال : الجاهل لم يبلغه حكم الخطاب ، وقد يفرق بين الناسي والجاهل : ألا ترى من نام عن صلاة او نسيها فانه يعيدها باتفاق المسلمين ؟ وكذلك من ترك شيئاً من فروضها نسياناً ثم ذكر قبل ان يذكر انه صلى بلا وضوء ، او ترك القراءة او الركوع ونحو ذلك فانه يعيد . واما من نسي واجباً كالشهاد الأول فانه يسجد قبل السلام ، فان تعدد تركه ففي بطلان صلاته وجهان : اشهرها بطل . ولو نسيه مطلقاً لم يبطل صلاته ، فهنا قد أثر النسيان في سقوط الواجب مطلقاً .

وأما الجاهل فلو صلى غير عالم بوجوب الوضوء من لحم الابل ، او صلى في مباركها غير عالم باللهي ثم بلغه : ففي الاعادة روايتان ، لكن الأظهر في الحجة أنه لا يعيد ، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع .

ومما يقرر هذا في كلام الجاهل في الصلاة أحاديث :

منها : حديث ابن مسعود حديث التشهد المستفيض : انه قال كنا نقول في الصلاة : السلام على الله من عباده ، السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان وفلان . فتهام النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . وقال : « ان الله هو السلام » ، ولم يأمرهم بإعادة الصلوات التي قالوا ذلك فيها ، مع ان هذا الكلام حرام في نفسه ، فانه لا يجوز ان يدعى الله بالسلام ، بل هو المدعو ، ولما كانوا جهالا بتحريم ذلك لم يأمرهم بالاعادة . ومن ذلك الاعرابي الذي قال : اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا احداً ! وقال : « لقد تحجرت واسغأ » يريد رحمة الله . وهذا الدعاء حرام ، فانه سؤال الله ان لا يرحم من خلقه غيرها . ومن ذلك قول القائل — لما صلى بهم أبو موسى — أقرنت الصلاة بالبر والزكاة ؟ فقال أبو موسى : يا حطآن ! لعلك قلتها ؟ فقلت : ما قلتها ولقد خشيت ان تكفني بها ، ولم يأمرني أبو موسى بالاعادة .

وعلى هذا فكلام العاخذ في مصلحتها فيه روايتان عن احمد :

إحداها : يجوز . وهو قول مالك .

والثانية : لا يجوز . وهو قول الشافعي .

وفيه رواية ثالثة : ان الكلام يبطل إلا اذا كان لمصلحتها ، سواء كان عمداً أو سهواً .

وفيه رواية رابعة : إلا لمصلحتها سهواً ، وهو اختيار جدي .

وفيه رواية خامسة : تبطل إلا صلاة إمام تكلم لمصلحتها : سواء كان عمداً أو سهواً .

ومنشأ التردد أنه تكلم ذو اليمين ابتداءً : وتكلم جواباً للنبي صلى الله عليه وسلم بقوله : بلى قد نسيت : بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لم أنس ولم تقصر » . وتكلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك بقوله : « احق ما يقول ذو اليمين ؟ » وتكلم المخاطبون بتصديق ذي اليمين ف قيل : إنما جاز ذلك لكونه لم يعتقد أنه في الصلاة ، وكذلك ذو اليمين سؤاله له هو بمنزلة سلامه والمؤمنين معه اتباعاً له : فأنهم لم يكونوا يعلمون أنه نسي ، بل جوز أن تكون الصلاة قصرت ، وكذلك سائر الصحابة لو علموا أنه نسي وأن متابعة الناسي في السلام لا تجوز : لسبحوا به ، لكن لم يعلموا بجميع الأمرين قطعاً ، بل جوزوا أحدهما أو كلاهما ، بل كانوا يعتقدون وجوب المتابعة له في الصلاة مطلقاً حتى يبين لهم .

ف قيل لهؤلاء : فالصلون أجابوه بتصديق ذي اليمين مع علمهم بأنها

لم تقصر وأنه نسي ، فظن بعضهم ذلك ؛ لأن جوابه واجب لا يبطل الصلاة لحديث سعد بن المعل ، وظن آخرون أن ذلك لمصلحة الصلاة فحوزوا الكلام لمصلحة الصلاة عمداً ، وظن آخرون أن ذلك إنما كان سهواً ؛ لأنهم لم يكونوا يعلمون أنه قد بقي عليهم بقية من الصلاة ؛ وإن من بقي عليه بقية لا يتكلم .

ثم قال آخرون : هذا الكلام . وكلام النبي صلى الله عليه وسلم وذوي الدين مع كون ذلك سهواً : فإنما كان لمصلحة الصلاة ، والمقصود هنا أن من تكلم في صلب الصلاة علماً أنه في صلاته بنحو هذا سهواً وعمداً لمصلحة الصلاة : هل يكون بمنزلة هذا ؟ هذا فيه قولان في مذهب أحمد وغيره . فمن لم يسو بينها قال : هذه الحال لم يكونوا في صلاة لخروجهم منها سهواً ؛ وإن كانوا في حكمها كما ذكرنا ؛ فلهذا شاع هذا . ومن يسو بينها قال : سائر محظورات الصلاة هي في مثل هذه الحال كما هي في الصلاة نفسها ؛ فإن التفريق هنا إنما جاز لعذر السهو فلا يفيد فعل شيء مما ينافي الصلاة ؛ ولهذا اتفقوا على أنه إذا تعمد في مثل هذه الحال ما يبطل الصلاة لغير مصلحة : بطلت صلاته ، وإن كانت لا تبطل إذا فعل ذلك بعد سلام الإمام ؛ وذلك أن المصلي صلى الصلاة وترك منافيتها ؛ فإذا عفى عنه في أحدهما لعذر لم يجز أن يعفى عنه في الآخر لغير عذر ، كما لو زاد الفعل عمداً فإنه بعد

الذكر لو أطال الفصل عمداً : لم يكن له البناء ، بل يتدىء الصلاة ؛  
ولهذا لو فعل منافياً سهواً — من كلام أو عمل كثير ونحو ذلك —  
لم يكن له مع ذلك أن يفرقها عمداً .

فتبين بهذا كله وجوب للوالة في الصلاة إلا في حال العذر المسوغ  
لذلك ، فالوضوء أولى بذلك .

فان قيل : فما تقولون في الغسل ؟

قيل : للمشهور عند أصحاب أحمد : الفرق بينها . وعمدة ذلك  
ما روى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على يده لمعة لم يصبها  
الماء فعصر عليها شعره » . وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
اغتسل من جنابة فرأى لمعة لم يصبها الماء فقال : « بجمته قبلها عليها » ؛  
رواه أحمد وابن ماجه من حديث أبي علي السروجي . وقد ضعف  
أحمد وغيره حديثه . وروى ابن ماجه عن علي قال : جاء رجل الى  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني اغتسلت من الجنابة فصليت الفجر  
ثم أصبحت فرأيت موضعاً قدر الظفر لم يصبه ماء ؛ فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « لو كنت مسحت عليه يديك اجزأك » . وعن  
ابن مسعود أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يغتسل  
من الجنابة فيخطيء بعض جسده ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« يغسل ذلك المكان ثم يصلي » ، رواه البيهقي من رواية عاصم بن عبد العزيز الأشجعي ، قال البخاري : فيه نظر ! وقال ابن حبان : يخطئ كثيراً . وقال الدار قطني : ليس بالقوى .

والفرق المعنوي : أن أعضاء الوضوء متعددة يجب فيها الترتيب عندئذ : فوجب فيها الموالاة ، والبدن في الغسل كالعضو الواحد : لا يجب فيه ترتيب فلا يجب فيه موالاة أيضاً ، فإن حكم الوضوء يتعدى محله : فإنه يغسل أربعة أعضاء فيظهر جميع البدن ، وأما الجنابة فتشبه إزالة النجاسة : لا يتعدى حكمه محله ، فكل ما غسل شيئاً ارتفع عنه الجنابة ، كما ترتفع النجاسة عن محل الغسل ، فإذا غسل بعض أعضاء الوضوء لم يرتفع شيء من الحدث ، لا عنه ولا عن غيره بدليل أنه لا يباح له مس المصحف به .

وقد يقال : هذا لا يؤثر في الموالاة ، فإن وجوب الموالاة في الشيء الواحد أقوى من وجوبها في الاثنين ، بخلاف الترتيب ، فإنه لا يكون إلا بين شيئين ولا بد أن يكونا مختلفين : إذ التماثلات — كالطوافات والسعيات — لا يكون بينها ترتيب ، ولهذا لم يجب الترتيب عند أحمد ومالك في الركعات ، بل من نسي ركناً من ركعة فلم يذكر حتى قرأ في الثانية : قامت مقامها ، وغسل الجنابة عبادة واحدة : الاتصال فيها أظهر منه في الوضوء ، وهي عبادة في نفسها

تعتبر لها النية : بخلاف إزالة النجاسة فانها لا تسعين لها النية إلا في وجه  
ضعيف : التزموه في الخلاف الجدلي ، كما ذكره أبو الخطاب ومن تبعه  
وليس بشيء ، فيمكن أن يقال : الموالاة فيها واحدة .

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد عصر على اللمة بعد  
جفافها في الزمن المعتدل ، وأن الوضوء لا يجوز فيه ذلك : فالفرق  
أن تارك اللمة في الرجل مفرط بخلاف المغتسل من الجنابة فانه لا يرى  
بدنه كما يرى رجله ، فاللمة إذا كانت في ظهره أو حيث لا يراه ولا  
يمكنه مسه كان معذوراً في تركها ، فهذا لم تجب فيه الموالاة ، بخلاف  
ما لا يعذر فيه ، والله أعلم .

وعلى هذا فلو قيل بسقوط الترتيب بالعذر لتوجه . وقد يخرج  
حديث . تأخير المضمضة والاستنشاق عن غسل الوجه — وهو إحدى  
الروايتين المنصوصتين — على هذا ، وأن تاركها لم يعلم وجوبها فكان  
معذوراً بالترك ، فلم يجب الترتيب في ذلك ، بخلاف من لم يعذر  
كممكن الأعضاء الظاهرة ، ولكن نظيره حديث العهد بالاسلام : إذا  
اعتقد أن الوضوء غسل اليدين والرجلين فغسلها فقط ، أو من ترك  
غسل وجهه أو يديه لجرح أو حرص وغسل سائر أعضاء الوضوء ثم  
زال العذر قبل انتقاض الوضوء : فهذا إذا قيل : يغسل ما ترك أولاً  
ولا يضره ترك الترتيب : كان متوجهاً على هذا الأصل . والله أعلم .

## وسئل

عمن يغسل أطرافه فوق الخمس مرات ، وإذا أتى المسجد يبسط سجادته تحت قدميه ؟ إلى آخر السؤال .

فأجاب : ما ذكره من الوسوسة في الطهارة مثل غسل العضو أكثر من ثلاث مرات ، والامتناع من الصلاة على حصر المسجد ، ونحو ذلك : هو أيضاً بدعة وضلالة باتفاق المسلمين ، ليس ذلك مستحباً ولا طاعة ولا قرينة .

ومن فعل ذلك على أنه عبادة وطاعة فإنه ينهى عن ذلك ، فإن امتنع عزز على ذلك ، فقد كان عمر رضي الله عنه يعزر الناس على الصلاة بعد العصر ، مع أن جماعة فعلوه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله وداوم عليه ، لكن لما كان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الفجر حتى تطلع الشمس : كان عمر يضرب من فعل هذه الصلاة ، فضرب هؤلاء المبتدعين في الطهارة والصلاة لكونها بدعة مذمومة باتفاق المسلمين : أولى وأحرى . والله أعلم .



## وسئل

أيما أفضل : المداومة على الوضوء أم ترك المداومة ؟

فأجاب : أما الوضوء عند كل حدث ففيه حديث بلال المعروف عن بريدة بن حصيب قال : أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بلالا فقال : « يا بلال ! بم سبقتني الى الجنة ؟ ما دخلت الجنة قط الا سمعت خشخشتك أمامي ! دخلت البارحة الجنة فسمعت خشخشتك أمامي ، فأتيت على قصر مربع مشرف من ذهب فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لرجل عربي . فقلت : أنا عربي ! لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لرجل من قريش . قلت : أنا رجل من قريش ! لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر بن الخطاب » ، فقال بلال : يا رسول الله ! ما أذنت قط إلا صليت ركعتين ، وما أصابني حدث قط الا توضأت عندها فرأيت أن لله علي ركعتين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بهما » ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وهذا يقتضي استحباب الوضوء عند كل حدث ، ولا يعارض ذلك الحديث الذي في الصحيح عن ابن عباس قال : كنا عند النبي صلى الله

عليه وسلم فجاء من الغائط ، فأتى بطعام فقيل له : ألا تتوضأ ؟ قال :  
« لم أصل فأتوضأ » ، فان هذا ينفي وجوب الوضوء ، وينفي أن يكون  
مأموراً بالوضوء لأجل مجرد الأكل ، ولم نعلم أحداً استحَب الوضوء  
للأكل . وهل يكره أو يستحب ؟ على قولين هما روايتان عن أحمد .  
فمن استحَب ذلك احتج بحديث سلمان أنه قال للنبي صلى الله عليه  
وسلم : قرأت في التوراة إن : من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء  
بعده . ومن كرهه قال : لأن هذا خلاف سنة المسلمين ، فانهم لم  
يكونوا يتوضؤون قبل الأكل ، وإنما كان هذا من فعل اليهود فيكره  
التشبه بهم . وأما حديث سلمان فقد ضعفه بعضهم .

وقد يقال : كان هذا في أول الاسلام لما كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، ولهذا كان  
يسدل شعره موافقة لهم ، ثم فرق بعد ذلك ، ولهذا صام عاشوراء لما قدم  
المدينة ، ثم انه قال قبل موته : « لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع »  
يعنى : مع العاشر ، لأجل مخالفة اليهود .

## وسئل رعمه الله تعالى :

عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنكم تأتون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء » ، وهذه صفة المصلين فبم يعرف غيرهم من المكلفين التاركين والصبيان ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذا الحديث دليل على أنه إنما يعرف من كان أغر محجلاً ، وهم الذين يتوضؤون للصلاة . وأما الأطفال فهم تبع للرجال . وأما من لم يتوضأ قط ولم يصل : فإنه دليل على أنه لا يعرف يوم القيامة .

---

## باب المسح على الخفين

### سئل رحمه الله

عن أقوال العلماء في المسح على الخفين : هل من شرطه أن يكون الخف غير مخرق حتى لا يظهر شيء من القدم ؟ وهل للتخريق حد ؟ وما القول الراجح بالدليل كما قال تعالى : ( فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ) ؛ فان الناس يحتاجون إلى ذلك ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها قولان مشهوران للعلماء ، فذهب مالك وأبي حنيفة وابن المبارك وغيرهم : انه يجوز المسح على ما فيه خرق يسير مع اختلافهم في حد ذلك ، واختار هذا بعض أصحاب أحمد .

ومذهب الشافعي وأحمد وغيرها : أنه لا يجوز المسح إلا على ما يستر جميع محل الغسل . قالوا : لأنه إذا ظهر بعض القدم كان فرض ما ظهر الغسل ؛ وفرض ما بطن المسح ؛ فيلزم ان يجمع بين الغسل

والمسح ، أي : بين الأصل والبدل ، وهذا لا يجوز ؛ لأنه إما أن يغسل القدمين وأما أن يمسح على الحفين .

والقول الأول أصح ، وهو قياس أصول أحمد ونصوصه في العفو عن يسير العورة وعن يسير النجاسة ونحو ذلك ؛ فإن السنة وردت بالمسح على الحفين مطلقا ، قولا من النبي صلى الله عليه وسلم وفعلا ، كقول صفوان بن عسال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا سفراً - أو مسافرين - أن لا نزرع أخفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن لا نزرع من غائط وبول ونوم » رواه أهل السنن وصححه الترمذي ؛ فقد بين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أمته أن لا ينزعوا أخفافهم في السفر ثلاثة أيام من الغائط والبول والنوم ، ولكن ينزعوها من الجنابة .

وكذلك أمره لأصحابه أن يمسحوا على التساخين والعصائب ؛ والتساخين هي الحفان فإنها تسخن الرجل ، وقد استفاض عنه في الصحيح أنه مسح على الحفين ؛ وتلقى أصحابه عنه ذلك فاطلقوا القول بجواز المسح على الحفين ، ونقلوا أيضا أمره مطلقا : كما في صحيح مسلم عن شريح ابن هانئ قال : أتيت عائشة أسأله عن المسح على الحفين ، ؟ فقالت عليك يا ابن أبي طالب فأسأله فانه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فسألناه فقال : « جعل النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام

للمسافر ويوما وليلة للمقيم». أي : جعل له المسح على الخفين ، فاطلق  
وهو معلوم ان الخفاف في العادة لا يخلو كثير منها عن فتق أو خرق لاسيما  
مع تقدم عهدها ، وكان كثير من الصحابة فقراء لم يكن يمكنهم تجديد  
ذلك . ولما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الثوب الواحد  
فقال : «أو لعلكم ثوبان ؟ ! وهذا كما أن ثيابهم كان يكثر فيها الفتق  
والخرق حتى يحتاج لترقيع : فكذلك الخفاف .

والعادة في الفتق اليسير في الثوب والخف انه لا يرقع ، وإنما يرقع  
الكثير ؛ وكان أحدهم يصلي في الثوب الضيق حتى انهم كانوا إذا سجدوا  
تقلص الثوب فظهر بعض العورة ، وكان النساء نهين عن أن يرفعن  
رؤوسهن حتى يرفع الرجال رؤوسهم ، لئلا يرين عورات الرجال من  
ضييق الأزر ، مع أن بستر العورة واجب في الصلاة وخارج الصلاة ؛ بخلاف  
ستر الرجلين بالخف ، فلما أطلق الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر بالمسح على  
الخفاف مع علمه بما هي عليه في العادة ؛ ولم يشترط أن تكون سليمة من  
العيوب ؛ وجب حمل أمره على الإطلاق ، ولم يجوز أن يقيد كلامه  
إلا بدليل شرعي .

وكان مقتضى لفظه ان كل خف يلبسه الناس ويمشون فيه : فلم  
ان يمسحوا عليه وإن كان مفتوقا أو مخروقا من غير تحديد لمقدار ذلك ،  
فان التحديد لا بد له من دليل : وأبو حنيفة يحده بالربع كما يحده مثل

ذلك في مواضع ، قالوا : لأنه يقال رأيت الانسان إذا رأيت أحبد  
جنائبه الأربع ، فالربع يقوم مقام الجميع ، وأكثر الفقهاء ينازعون في  
هذا ويقولون : التعديد بالربع ليس له أصل من كتاب ولا سنة .

وأيضاً فأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين بلغوا سنته وعملوا  
بها لم ينقل عن أحد منهم تقييد الحف بشيء من القيود ، بل أطلقوا  
المسح على الحفين مع علمهم بالحفاف وأحوالها ، فعلم أنهم كانوا قد فهموا  
عن نبيهم جواز المسح على الحفين مطلقاً .

وأيضاً فكثير من خفاف الناس لا يخلو من فتق أو جرق يظهر  
منه بعض القدم ؛ فلو لم يجز المسح عليها بطل مقصود الرخصة ، لاسيما  
والذين يحتاجون إلى لبس ذلك هم المحتاجون ؛ وهم أحق بالرخصة من  
غير المحتاجين ؛ فإن سبب الرخصة هو الحاجة ؛ ولهذا قال النبي صلى  
الله عليه وسلم لما سئل عن الصلاة في الثوب الواحد : « أو لكلكم ثوبان »  
بين ان فيكم من لا يجد إلا ثوبا واحدا ، فلو أوجب الثوبين لما أمكن  
هؤلاء أداء الواجب .

ثم إنه أطلق الرخصة ، فكذلك هنا ليس كل انسان يجد خفاً  
سليماً ، فلو لم يرخص إلا لهذا لزم المحاويج خلع خفافهم ، وكان الزام  
غيرهم بالخلع أولى . ثم إذا كان إلى الحاجة فالرخصة عامة ، وكل من

لبس خفاً وهو منطهر فله للمسح عليه ، سواء كان غنياً أو فقيراً ، وسواء كان الحنف سليماً أو مقطوعاً ؛ فانه اختار لنفسه ذلك ، وليس هذا مما يجب فعله لله تعالى - كالصدقة والعق - حتى تشتط فيه السلامة من العيوب .

وأما قول المنازع : ان فرض ما ظهر الفسل وما بطن المسح . فهذا خطأ بالاجماع ، فانه ليس كل ما بطن من القدم يمسح على الظاهر الذي يلاقيه من الحنف ، بل اذا مسح ظهر القدم اجزاء . وكثير من العلماء لا يستحب مسح أسفله ، وهو إنما يمسح خطأً بالأصابع ، فليس عليه أن يمنع جميع الحنف كما عليه أن يمسح الجيرة ، فان مسح الجيرة يقوم مقام غسل نفس العضو ، فانها لما لم يمكن نزعها الا بضرر صارت بمنزلة الجلد وشعر الرأس وظفر اليد والرجل ، بخلاف الحنف فانه يمكنه نزعه وغسل القدم ، ولهذا كان مسح الجيرة واجباً ومسح الحنفين جائزاً ، ان شاء مسح وان شاء خلع .

ولهذا فارق مسح الجيرة الحنف من خمسة أوجه :

أحدها : ان هذا واجب وذلك جائز .

الثاني : ان هذا يحوز في الطهارتين : الصغرى والكبرى ؛ فانه لا يمكنه إلا ذلك ، ومسح الحنفين لا يكون في الكبرى بل عليه أن



يفسل القدمين كما عليه أن يوصل الماء الى جلد الرأس والوجه ، وفي  
الوضوء يجرئه المسح على ظاهر شعر الرأس وغسل ظاهر اللحية  
الكثيفة : فكذلك الحفاف يمسح عليها في الصغرى ؛ فانه لما احتاج  
الى لبسها صارت بمنزلة ما يستر البشرة من الشعر الذي يمكن ائصال  
الماء الى باطنه ، ولكن فيه مشقة ، والفصل لا يتكرر .

الثالث : ان الجيرة يمسح عليها الى ان يحلها ؛ ليس فيها توقيت ؛  
فان مسحها للضرورة ؛ بخلاف الحف فان مسح موقت عند الجمهور ؛  
فان فيه خمسة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن لو كان  
في خلعه بعد مضي الوقت ضرر — مثل : أن يكون هناك برد شديد  
متى خلع خفيه نضرر كما يوجد في أرض الثلوج وغيرها ؛ أو كان في  
رفقة متى خلع وغسل لم ينتظروه فينقطع عنهم فلا يعرف الطريق ؛ أو  
يخاف اذا فعل ذلك من عدو أو سبع ؛ أو كان اذا فعل ذلك فاته  
واجب ونحو ذلك — فهنا قيل : انه يتيمم ؛ وقيل : انه يمسح عليها  
للضرورة . وهذا أقوى لأن لبسها هنا صار كلبس الجيرة من بعض  
الوجوه ، فأحاديث التوقيت فيها الأمر بالمسح يوماً وليسلة وثلاثة أيام  
وليالين ، وليس فيها النهي عن الزيادة الا بطريق المفهوم ، والمفهوم  
لا عموم له ؛ فاذا كان يخلع بعد الوقت عند امكان ذلك عمل  
بهذه الأحاديث .

وعلى هذا يحمل حديث عقبة بن عامر لما خرج من دمشق الى المدينة يبشر الناس بفتح دمشق ومسح أسبوعاً بلا خلع ! فقال له عمر : أصبت السنة ! وهو حديث صحيح . وليس الحف كالجيرة مطلقاً ؛ فانه لا يستوعب بالمسح بحال ؛ ويخلع في الطهارة الكبرى ؛ ولا بد من لبسه على طهارة . لكن المقصود : انه اذا تعذر خلعه فالمسح عليه أولى من التيمم ، وان قدر انه لا يمكن خلعه في الطهارة الكبرى فقد صار كالجيرة ، يمسح عليه كله كما لو كان على رجله جيرة يستوعبها .

وأيضاً فان المسح على الحفين أولى من التيمم ؛ لأنه طهارة بالماء في ما يغطي موضع الغسل ؛ وذاك مسح بالتراب في عضوين آخرين ؛ فكان هذا البديل أقرب الى الأصل من التيمم ؛ ولهذا لو كان جريحاً وأمكنه مسح جراحه بالماء دون الغسل ؛ فهل يمسح بالماء أو يتيمم ؟ فيه قولان . هما روايتان عن أحمد ، ومسحها بالماء أصح ؛ لأنه اذا جاز مسح الجيرة ومسح الحف وكان ذلك أولى من التيمم فلأن يكون مسح العضو بالماء أولى من التيمم بطريق الأولى .

الرابع : ان الجيرة يستوعبها بالمسح كما يستوعب الجلد ؛ لأن مسحها كغسله ، وهذا أقوى على قول من يوجب مسح جميع الرأس .

الخامس : ان الجبيرة يمسح عليها وان شدها على حدث عند اكثر العلماء ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ؛ وهو الصواب .

ومن قال : لا يمسح عليها الا اذا لبسها على طهارة ليس معه الا قياسها على الخفين ، وهو قياس قاسد ؛ فان الفرق بينها ثابت من هذه الوجوه ، ومسحها كمسح الجلدة ومسح الشعر ؛ ليس كمسح الخفين وفي كلام الامام أحمد ما يبين ذلك وانها ملحقة عنده بجلدة الانسان لا بالخفين ، وفي ذلك نزاع ؛ لأن من أصحابه من يجعلها كالخفين ويجعل البرء كإنتضاء مدة المسح فيقول يطلان طهارة المحل ، كما قالوا في الخف ، والأول أصح ، وهو : انها اذا سقطت سقوط برء كان بمنزلة حلق شعر الرأس وتقليم الأظفار ، وبمنزلة كشط الجلد لا يوجب إعادة غسل الجنابة عليها اذا كان قد مسح عليها من الجنابة ، وكذلك في الوضوء لا يجب غسل المحل ولا إعادة الوضوء ، كما قيل : انه يجب في خلع الخف ، والطهارة وجبت في المسح على الخفين ليكون اذا أحدث بتعلق الحدث بالخفين ؛ فيكون مسحها كفصل الرجلين ، بخلاف ما اذا تعلق الحدث بالقدم فانه لا بد من غسله .

ثم قيل : ان المسح لا يرفع الحدث عن الرجل ، فاذا خلعها كان كأنه لا يمسح عليها فيغسلها عند من لا يشترط الموالاة ، ومن يشترط الموالاة يعيد الوضوء . وقيل : بل حدثه ارتفع رفعا مؤقتا

الى حين انقضاء المدة وخلع الحنف ، لكن لما خلعه انقضت الطهارة فيه ،  
والطهارة الصغرى لا تتبع لا في ثبوتها ولا في زوالها ؛ فان حكمها  
يتعلق بغير محلها ، فاتها غسل اعضاء اربعة والبدن كله يصير طاهراً ،  
فاذا غسل عضو أو عضوان لم يرتفع الحدث حتى يغسل الأربعة ، وإذا  
انتقض الوضوء في عضو انتقض في الجميع .

ومن قال هذا قال : انه بعيد الوضوء ومثل هذا منتف في الجبيرة  
فان الجبيرة يمسح عليها في الطهارة الكبرى ولا يجزىء فيها البذل ،  
فعلم ان المسح عليها كالمسح على الجلد والشعر

ومن قال من أصحابنا : انه اذا سقطت لبرء بطلت الطهارة أو  
غسل محلها ، واذا سقطت لغير برء : فعلى وجهين ، فانهم جعلوها  
مؤقتة بالبرء ، وجعلوا سقوطها بالبرء كانه قطع مدة المسح .

وأما اذا سقطت قبل البرء فقليل : هي كما لو خلع الحنف قبل  
المدة . وقيل : لا تبطل الطهارة هنا ، لأنه لا يمكن غسلها قبل البرء ،  
بخلاف الرجل فانه يمكن غسلها إذا خلع الحنف ، فلهذا فرقوا بينها  
وبين الحنف في أحد الوجهين ، فانه اذا تعذر غسلها بقيت الطهارة  
بخلاف ما بعد البرء فانه يمكن غسل محلها .

والقول بأن البرء كالوقت في الحفين ضعيف ، فان طهارة الجيرة لا توقيت فيها أصلاً حتى يقال : اذا انقضى الوقت بطلت الطهارة . بخلاف المسح على الحفين فانه موقت ، وزعها مشبه بخلع الحف ، وهو أيضاً تشبيه فاسد ، فانه ان شبه بخلعه قبل انقضاء المدة ظهر الفرق ، وإنما يشبه هذا زعها قبل البرء وفيه الوجهان . وان شبه بخلعه قبل انقضاء المدة فوجود الخلع كعدمه ، فانه لا يجوز له حينئذ ان يمسح على الحفين ؛ لأن الشارع أمره بخلعها في هذه الحال ، بخلاف الجيرة فان الشارع لم يجعل لها وقتاً ، بل جعلها بمنزلة ما يتصل بالبدن من جلد وشعر وظفر ، وذلك اذا احتاج الرجل الى ازالته ازاله ولم تبطل طهارته .

وقد ذهب بعض السلف الى بطلانها وانه يطهر موضعه ، وهذا مشبه قول من قال : مثل ذلك في الجيرة .

ومن الناس من يقول : خلع الحف لا يبطل الطهارة . والقول الوسط أعدل الأقوال ، والحق الجيرة بما يتصل بالبدن أولى ، كالوسخ الذي على يده والحناء ، والمسح على الجيرة واجب لا يمكنه تأخير بينه وبين الغسل ، فلو لم يجز المسح عليها اذا شدها وهو محدث نقل الى التيمم ، وقد قدمنا ان طهارة المسح بللاء في محل الغسل الواجب عليه أولى من طهارة للمسح بالتراب في غير محل الغسل الواجب ؛ لأن الماء

أولى من التراب ، وما كان في محل الفرض فهو أولى به مما يكون في غيره . فالمسح على الحفين وعلى الجيرة وعلى نفس العضو : كل ذلك خير من التيمم حيث كان ، ولأنه إذا شدها على حدث مسح عليها في الجنابة ففي الطهارة الصغرى أولى .

وان قيل : انه لا يمسح عليها من الجنابة حتى يشدها على الطهارة : كان هذا قولاً بلا أصل يقاس عليه ، وهو ضعيف جداً .

وان قيل : بل اذا شدها على الطهارة من الجنابة مسح عليها بخلاف ما اذا شدها وهو جنب .

قيل : هو محتاج الى شدها على الطهارة من الجنابة ، فانه قد يجنب — والماء يضر جراحه ويضر العظم المكسور . ويضر الفصاد — فيحتاج حينئذ ان يشده بعد الجنابة ثم يمسح عليها . وهذه من أحسن المسائل .

والمقصود هنا : ان مسح الحف لا يستوعب فيه الحف ، بل يجزي فيه مسح بعضه كما وردت به السنة ، وهو مذهب الفقهاء قاطبة ، فعلم بذلك انه ليس كل ما باطن من القدم مسح ما يليه من الحف ، بل اذا مسح ظهر القدم كان هذا المسح مجزئاً عن باطن القدم وعن العقب .

وحينئذ فإذا كان الحرق في موضع ومسح موضعاً آخر : كان ذلك مسحاً مجزئاً عن غسل جميع القدم ، لا سيما إذا كان الحرق في مؤخر الحنف وأسفله ، فإن مسح ذلك الموضع لا يجب بل ولا يستحب ، ولو كان الحرق في المقدم فالمسح خطوط بين الأصابع .

فان قيل : مرادنا ان ما بطن يجزي عنه المسح وما ظهر يجب غسله .

قيل هذا : دعوى محل النزاع فلا تكون حجة ، فلا نسلم ان ما ظهر من الحنف الحرق فرضه غسله ! فهذا رأس المسألة ، فمن احتج به كان مثبتاً للشيء بنفسه .

وان قالوا بأن المسح إنما يكون على مستور او مغطى ونحو ذلك : كانت هذه كلها عبارات عن معنى واحد ، وهو دعوى رأس المسألة بلا حجة أصلاً . والشارع أمرنا بالمسح على الحنفين مطلقاً ولم يقيد ، والقياس يقتضي : انه لا يقيد .

والمسح على الحنفين قد اشترط فيه طائفة من الفقهاء شرطين :

هذا أحدهما : وهو أن يكون ساتراً لمحل الفرض . وقد تبين ضعف هذا الشرط .

والثاني : ان يكون الحف يثبت بنفسه . وقد اشترط ذلك الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد ، فلو لم يثبت الا بشده بشيء يسير أو خيط متصل به أو منفصل عنه ونحو ذلك : لم يمسخ ، وان ثبت بنفسه لكنه لا يستر جميع المحل الا بالشده — كالزربول الطويل المشقوق : يثبت بنفسه لكن لا يستر الى الكعبيين الا بالشده — ففيه وجهان أصحهما انه يمسخ عليه . وهذا الشرط لا أصل له في كلام أحمد ، بل المنصوص عنه في غير موضع انه يجوز المسح على الجوربين وان لم يثبتا بأنفسهما ، بل بتعليق تحتها ، وانه يمسخ على الجوربين ما لم يخلع التعلين . فاذا كان أحمد لا يشترط في الجوربين ان يثبتا بأنفسهما بل اذا ثبتا بالتعلين جاز المسح عليهما : فغيرها بطريق الأولى ، وهنا قد ثبتا بالتعلين وهما منفصلان عن الجوربين . فاذا ثبت الجوربان بشدها بخيوطها كان المسح عليهما أولى بالجواز .

واذا كان هذا في الجوربين : فالزربول الذي لا يثبت الا يسير بشده به متصلا به أو منفصلا عنه أولى بالمسح عليه من الجوربين .

وهكذا ما يلبس على الرجل من فرو وقطن وغيرها : اذا ثبت ذلك بشدها بخيط متصل أو منفصل مسح عليها بطريق الأولى .

فان قيل : فيلزم من ذلك جواز المسح على اللقائف ، وهو : ان



يلف على الرجل لفائف من البرد أو خوف الحفاء أو من جراح  
بها ونحو ذلك .

قيل : في هذا وجهان ذكرهما الحلواني . والصواب أنه يمسح على  
اللفائف ، وهي بالمسح أولى من الحف والجورب ، فإن تلك اللفائف إنما  
تستعمل للحاجة في العادة وفي نوعها ضرر : إما إصابة البرد ، وإما  
التأذي بالحفاء ، وإما التأذي بالجرح . فإذا جاز المسح على الحفين والجوربين  
فعلى اللفائف بطريق الأولى .

ومن ادعى في شيء من ذلك اجماعاً فليس معه إلا عدم العلم ، ولا  
يمكنه أن ينقل المنع عن عشرة من العلماء المشهورين فضلاً عن الاجماع .  
والتزاع في ذلك معروف في مذهب أحمد وغيره ، وذلك أن أصل  
المسح على الحفين خفي على كثير من السلف والخلف ؛ حتى أن طائفة  
من الصحابة أنكروه ، وطائفة من فقهاء أهل المدينة وأهل البيت أنكروه  
طلقاً ، وهو رواية عن مالك ؛ والمشهور عنه جوازه في السفر  
دون الحضر .

وقد صنف الإمام أحمد كتاباً كبيراً في « الاشربة » في تحريم  
المسكر ولم يذكر فيه خلافاً عن الصحابة ، فقليل له في ذلك فقال : هذا  
صح فيه الخلاف عن الصحابة بخلاف المسكر . ومالك مع سعة علمه وعلو

قدره قال في « كتاب السر » : لا قولن قولاً لم أقله قبل ذلك في علانية . وتكلم بكلام مضمونه انكاره : اما مطلقاً : واما في الحضر . وخالفه أصحابه في ذلك . وقال ابن وهب : هذا ضعف له حيث لم يقله قبل ذلك علانية .

والذين جوزوه منع كثير منهم من المسح على الجرموقين الملبوسين على الخفين . والثلاثة منعوا المسح على الجوربين وعلى العمامة : فعلم ان هذا الباب مما هابه كثير من السلف والخلف ، حيث كان الغسل هو الفرض الظاهر المعلوم ؛ فصاروا يجوزون للمسح حيث يظهر ظهوراً لا حيلة فيه ، ولا يترددون فيه قياساً صحيحاً ولا يتمسكون بظاهر النص المبيح ، والا فمن تدبر الفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم وأعطى القياس حقه : علم ان الرخصة منه في هذا الباب واسعة ؛ وان ذلك من محاسن الشريعة ومن الحنفية السمحة التي بحث بها .

وقد كانت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تمسح على خمارها ، فهل تفعل ذلك بدون اذنه ؟ ! وكان أبو موسى الأشعري وأنس بن مالك يمسحان على القلائس ؛ ولهذا جوز أحمد هذا وهذا في إحدى الروايتين عنه ؛ وجوز أيضاً المسح على العمامة ؛ لكن أبو عبد الله ابن حامد رأى ان العمامة التي ليست مخنكة المقتطعة ؛ كان أحمد يكره لبسها . وكذا مالك يكره لبسها أيضاً لما جاء

في ذلك من الآثار : وشرط في المسح عليها ان تكون مخنكة .  
واتبعه على ذلك القاضي وأتباعه ، وذكروا فيها - إذا كان لها  
ذؤابة - وجهين .

وقال بعض أصحاب أحمد : إذا كان أحمد في إحدى الروايتين  
يجوز المسح على القلائس الدينيات - وهي القلائس الكبار - فلأن  
يجوز ذلك على العمامة بطريق الأولى والأخرى . والسلف كانوا يخنكون  
عمائمهم لأنهم كانوا يركبون الخيل ويجهدون في سبيل الله ؛ فان لم يربطوا  
العمائم بالتحنيك والا سقطت ولم يمكن معها طرد الخيل ؛ ولهذا ذكر  
أحمد عن أهل الشام أنهم كانوا يحافظون على هذه السنة لأجل أنهم  
كانوا في زمنه هم المجاهدون . وذكر إسحاق بن راهويه بإسناده ان  
أولاد المهاجرين والأنصار كانوا يلبسون العمام بلا تحنيك ؛ وهذا لأنهم  
كانوا في الحجاز في زمن التابعين لا يجهدون . ورخص إسحاق وغيره  
في لبسها بلا تحنيك ، والجند المقاتلة لما احتاجوا الى ربط عمائمهم  
صاروا يربطونها ؛ اما بكلايب ؛ واما بعصاة ونحو ذلك . وهذا معناه  
معنى التحنيك ، كما ان من السلف من كان يربط وسطه بطرف عمامته ،  
والمناطق يحصل بها هذا المقصود . وفي نزع العمامة المربوطة بعصاة وكلايب  
من المشقة ما في نزع المخنكة .

وقد ثبت المسح على العمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه

صحیحة ، لكن العلماء فيها على ثلاثة أقوال :

مهم من يقول : الفرض سقط بمسح ما بدا من الرأس ؛ والمسح على العمامة مستحب . وهذا قول الشافعي وغيره .

ومهم من يقول : بل الفرض سقط بمسح العمامة ومسح ما بدا من الرأس ؛ كما في حديث المغيرة . وهل هو واجب لأنه فعله في حديث المغيرة ؛ أو ليس بواجب لأنه لم يأمر به في سائر الأحاديث ؛ على روايتين . وهذا قول احمد المشهور عنه .

ومهم من يقول : بل انما كان المسح على العمامة لأجل الضرر وهو ما إذا حصل بكشف الرأس ضرر من برد ومرض ؛ فيكون من جنس المسح على الجبيرة ، كما جاء : أنهم كانوا في سرية فشكوا البرد فأمرهم أن يمسحوا على التباخين والعصائب — والعصائب هي العمام — ومعلوم ان البلاد الباردة يحتاج فيها من يمسح التباخين والعصائب مالا يحتاج إليه في أرض الحجاز ، فأهل الشام والروم ونحو هذه البلاد أحق بالرخصة في هذا وهذا من اهل الحجاز ، والماشون في الأرض الحزنة والوعرة أحق بمجاوز المسح على الحف من الماشين في الأرض السهلة ، وخفاف هؤلاء في العادة لابد أن يؤثر فيها الحجر ؛ فهم برخصة المسح على الحفاف المحرقة أولى من غيرهم .

ثم المانع من ذلك يقول : إذا ظهر بعض القدم لم يجوز المسح ،  
فقد يظهر شيء يسير من القدم كموضع الحرز — وهذا موجود في كثير  
من الخفاف — فان منعوا من المسح عليها ضيقوا تضيقا يظهر خلافه  
للشريعة بلا حجة معهم أصلا .

فان قيل : هذا لا يمكن غسله حتى يقولوا : فرضه الغسل ، وان  
قالوا : هذا يعنى عنه لم يكن لهم ضابط فيما يمنع وفيما لا يمنع .

والذي يوضح هذا ان قولهم : إذا ظهر بعض القدم ان أرادوا  
ظهوره للبصر قابصار الناس مع اختلاف ادراكها قد يظهر لها من  
القدم ما لا يمكن غسله ، وإن أرادوا ما يظهر ويمكن مسه باليد فقد يمكن  
غسله بلا مس . وان قالوا : ما يمكن غسله فالامكان يختلف ، قد  
يمكن مع الجرح ولا يمكن بدونه ، فان سم الخياط يمكن غسله إذا  
وضع القدم في مغزله وصبر عليه حتى يدخل الماء في سم الخياط ، مع  
انه قد لا يتيقن وصول الماء عليه إلا بخضضة ونحوها ، ولا يمكن غسله  
كما يغسل القدم ، وهذا على مذهب أحمد أقوى ؛ فانه يجوز المسح  
على العمامة إذا لبست على الوجه المعتاد وان ظهر من جوانب الرأس  
ما يمسح عليه ، ولا يجب مسح ذلك .

وهل يجوز المسح على الناصية مع ذلك ؟ فيه عنه روايتان . فلم

يشترط في المسوح ان يكون ساتراً لجميع محل الفرض ، وأوجب الجمع بين الأصل والبدل على احدى الروايتين . والشافعي أيضاً يستحب ذلك كما يستحبه أحمد في الرواية الأخرى : فعلم ان المعتبر في اللباس أن يكون على الوجه المعتاد ، سواء ستر جميع محل الفرض او لم يستره . والخفاف قد اعتيد فيها ان تلبس مع الفتق والخرق وظهور بعض الرجل ؛ وأما ما تحت الكعيبين فذاك ليس بخف اصلاً ، ولهذا يجوز للمحرم لبسه مع القدرة على التعلين في اظهر قولي العلماء كما سذكروه ان شاء الله تعالى ، ونين نسخ الأمر بالقطع ؛ وانه انما أمر به حين لم يشرع البدل أيضاً .

فالمقدمة الثانية من دليلهم — وهو قولهم : يمكن الجمع بين الأصل والبدل — ممنوع على أصل الشافعي وأحمد ؛ فان عندهما يجمع بين التيمم والغسل فيما إذا أمكن غسل بعض البدن دون البعض ؛ لكون الباقي جريحاً ؛ أو لكون الماء قليلاً ، ويجمع بين مسح بعض الرأس مع العمامة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم عام تبوك ؛ فلو قدر ان الله تعالى اوجب مسح الخفين كما اوجب غسل جميع البدن ؛ أمكن أن يغسل ما ظهر ويمسح ما بطن ؛ كما يفعل مثل ذلك في الجبيرة ؛ فانه إذا ربطها على بعض مكان مسح الجبيرة وغسل او مسح ما بينهما فجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد ، فتبين ان سقوط غسل ما ظهر

من القدم لم يمكن لأنه لا يجمع بين الأصل والبدل ؛ بل لأن مسح  
ظهر الحف ولو خطأ بالأصابع يجرى عن جميع القدم فلا يجب غسل  
شيء منه ، لا ما ظهر ولا ما بطن ، كما أمر صاحب الشرع لأتمته ، إذ  
أمرهم إذا كانوا مسافرين أن لا ينزعوا خفافهم ثلاثة أيام ولياليهن ، لا  
من غائط ولا بول ولا نوم ، فأى خف كان على أرجلهم دخل في  
مطلق النص ؟.

كما أن قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل ما يلبس المحرم من الثياب ؟  
فقال : « لا يلبس القميص ولا العمام ، ولا السراويلات ، ولا البرانس ، ولا  
الخفاف ! ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين . وليقطعها حتى يكونا أسفل من  
الكعبين » هكذا رواه ابن عمر ، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب  
بذلك لما كان بالمدينة ولم يكن حينئذ قد شرعت رخصة البدل . فلم  
يرخص لهم لا في لبس السراويل إذا لم يجدوا الأزار ، ولا في لبس  
الحف مطلقاً .

ثم أنه في عرفات بعد ذلك قال : « السراويل لمن لم يجد الأزار ،  
والخفاف لمن لم يجد النعلين » ، هكذا رواه ابن عباس وحديثه في  
الصحيحين ، ورواه جابر وحديثه في مسلم ، فأرخص لهم بعرفات في البدل ،  
فأجاز لهم لبس السراويل إذا لم يجدوا الأزار بلافتق ، وعليه جمهور  
العلماء ، فمن اشترط فتقه خالف النص . وأجاز لهم حينئذ لبس الخفين

إذا لم يجدوا النعلين بلا قطع ، فمن اشترط القطع فقد خالف النص ، فان السراويل المقطوع والحف المقطوع لا يدخل في مسمى السراويل والحف عند الاطلاق ، كما ان القميص إذا فتق وصار قطعاً لم يسم سراويل ، وكذلك البرنس وغير ذلك . فانما أمر بالقطع أولاً لأن رخصة البديل لم تكن شرعت ، فأمرهم بالقطع حينئذ لأن المقطوع يصير كالنعلين ، فانه ليس بخف . ولهذا لا يجوز المسح عليه باتفاق المسلمين ، فلم يدخل في إذنه في المسح على الخفين .

ودل هذا على ان كل ما يلبس تحت الكعبين من مداس وجمع وغيرها كالحف المقطوع تحت الكعبين أولى بالجواز ، فتكون أباحته أصلية كما تباح النعلان ، لا أنه أيسر على طريق البديل ، وإنما المباح على طريق البديل هو الحف المطلق والسراويل .

ودلت نصوصه الكريمة وألفاظه الشريفة التي هي مصايح الهدى على أمور يحتاج الناس الى معرفتها قد تنازع فيها العلماء :

منها : أنه لما أذن للمحرم إذا لم يجد النعلين يلبس الحف : إما مطلقاً وإما مع القطع : كان ذلك إذنا في كل ما يسمى خفاً سواء كان سلباً أو معيباً . وكذلك لما أذن في المسح على الخفين كان ذلك إذنا في كل خف ، وليس المقصود قياس حكم على حكم حتى يقال : ذاك أباح له لبسه وهذا أباح المسح عليه ، بل المقصود ان لفظ الحف في كلامه يتناول هذا بالاجماع . فلم ان لفظ



الحُفّ يتناول هذا وهذا ، فمن ادعى في أحد للموضعين أنه أراد بعض أنواع الحُفّاف فعليه البيان . وإذا كان الحُفّ في لفظه مطلقاً — حيث أباح لبسه للمحرم ، وكل خف جاز للمحرم لبسه وإن قطعه — جاز له أن يمسح عليه إذا لم يقطعه .

الثاني : أن المحرم إذا لم يجد نعلين ولا ما يشبه النعلين — من خف مقطوع أو ججم أو مداس أو غير ذلك — فانه يلبس أي خف شاء ولا يقطعه . هذا أصح قولي العلماء ، وهو ظاهر مذهب أحمد وغيره ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أذن بذلك في عرفات بعد نهيهِ عن لبس الحُفّ مطلقاً ، وبعد أمره من لم يجد أن يقطع ، ولم يأمرهم بعرفات بقطع ؛ مع أن الذين حضروا بعرفات كان كثير منهم أو أكثرهم لم يشهدوا كلامه بالمدينة ، بل حضر من مكة واليمن والبوادي وغيرها خلق عظيم حجوا معه لم يشهدوا جوابه بالمدينة على المنبر ، بل أكثر الذين حجوا معه لم يشهدوا ذلك الجواب .

وذلك الجواب لم يذكره ابتداءً لتعليم جميع الناس ، بل سأله سائل وهو على المنبر : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : لا يلبس القميص ، ولا العمام ، ولا السراويلات ، ولا البرانس ، ولا الحُفّاف ؛ إلا من لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين . وابن عمر لم يسمع منه إلا هذا ، كما أنه في الواقيت لم

يسمع الا ثلاث موافقت قوله : « أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام الجحفة ، وأهل نجد قرن » ، قال ابن عمر : وذكر لي — ولم أسمع — ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل اليمن بلعم ، وهذا الذي ذكر له صحيح قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية ابن عباس ، فابن عباس أخبر : ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل اليمن بلعم ، ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن بلعم . وقال : « هن لمن ولكل آت أتى عليهن من غير أهلهن ممن يريد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ ، حتى أهل مكة من مكة » فكان عند ابن عباس من العلم بهذه السنة ما لم يكن عند ابن عمر . وفي حديثه ذكر أربع موافقت ، وذكر أحكام الناس كلهم إذا مروا عليها أو احرموا من دونها .

والنبي صلى الله عليه وسلم كان يبلغ الدين بحسب ما أمر الله به ، فلما كان أهل المدينة قد أسلموا وأسلم أهل نجد واسلم من كان من ناحية الشام وقت الثلاث ، وأهل اليمن انما أسلموا بعد ذلك ، ولهذا لم ير أكثرهم النبي صلى الله عليه وسلم بل كانوا مخضرمين . فلما أسلموا وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « أناكم أهل اليمن ! م أرق قلوبا والين أفئدة ، الايمان يمانى ، والفقه يمانى ، والحكمة يمانية » .

ثم قد روى عنه أنه لما فتحت أطراف العراق وقت لهم ذات عرق ،  
كما روى مسلم هذا من حديث جابر ، لكن قال ابن الزبير فيه : أحسبه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقطع به غيره . وروى ذلك من حديث  
عائشة ، فكان ما سمعه هؤلاء أكثر مما سمعه غيرهم .

وكذلك ابن عباس وجابر في ترخيصه في الحف والسراويل ، ففي  
الصحيحين عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو يخطب بعرفات يقول : « السراويلات لمن لم يجد الأزار ، والحفان  
لمن لم يجد الثعلين » .

وفي صحيح مسلم عن جابر : « من لم يجد ثعلين فليلبس خفين ، ومن لم  
يجد أزاراً فليلبس سراويل » . فهذا كلام مبتدأ منه صلى الله عليه وسلم  
بين فيه في عرفات — وهو أعظم مجمع كان له — أن من لم يجد أزاراً  
فليلبس السراويل ، ومن لم يجد الثعلين فليلبس الخفين . ولم يأمر  
بقطع ولا فتق ، وأكثر الحاضرين بعرفات لم يشهدوا بخطبه وما  
سمعوا أمره بقطع الخفين ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ،  
فعلم أن هذا الشرع الذي شرعه الله على لسانه بعرفات لم يكن شرع  
بعد بالمدينة ، وأنه بالمدينة إنما أرخص في لبس الثعلين وما يشبهها من  
المقطوع ، فجعل ذلك على أنه من عدم ما يشبه الخفين يلبس الحف .

الثالث : انه دل على انه يلبس سراويل بلا فتق . وهو قول الجمهور والشافعي وأحمد .

الرابع : انه دل على ان المقطوع كالتعلين يجوز لبسها مطلقاً ، ولبس ما أشبهها من حجم ومداس وغير ذلك . وهذا مذهب أبي حنيفة ووجه في مذهب أحمد وغيره ، وبه كان يفتي جدي أبو البركات رحمه الله في آخر عمره لما حج .

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى تين له من حديث ابن عمر : ان المقطوع لبسه أصل لا بدل له ، فيجوز لبسه مطلقاً . وهذا فهم صحيح منه دون فهم من فهم انه بدل .

والثلاثة تين لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في البدل وهو الخف ولبس السراويل ، فمن لبس السراويل اذا عدم الاصل فلا فدية عليه . وهذا فهم صحيح .

وأحمد فهم من النص المتأخر الذي شرع فيه البدلان انه ناسخ للقطع المتقدم . وهذا فهم صحيح .

وأبو حنيفة لم يبلغه هذا فوجب الفدية على كل من لبس خفا أو سراويل اذا لم يفتقه وان عدم ، كما قال ذلك ابن عمر وغيره .

وزاد ان الرخصة في ذلك انما هي للحاجة . والمحرم إذا احتاج الى محذور فعله واقتدى .

وأما الاكثر من فقالوا : من لبس البذل فلا فدية عليه ، كما اباح ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات ولم يأمر معه بفدية ولا فتنق ، قالوا : والناس كلهم محتاجون إلى لبس ما يسترون به هوراتهم وما يلبسونه في أرجلهم ، فالحاجة إلى ذلك عامة ، وما احتاج اليه العموم لم يحظر عليهم ولم يكن عليهم فيه فدية ، بخلاف ما احتيج اليه لمرض أو برد ، ومن ذلك حاجة لعارض : ولهذا أرخص النبي صلى الله عليه وسلم للنساء في اللباس مطلقاً من غير فدية ، ونهى المحرمة عن النقاب والقفازين : فان المرأة لما كانت محتاجة الى ستر بدنهما لم يكن عليها في ستره فدية .

وكذلك حاجة الرجال الى السراويل والخفاف اذا لم يجدوا الازار والنعال ، وابن عمر رضي الله عنه لما لم يسمع الا حديث القطع أخذ بعمومه ، فكان يأمر النساء بقطع الخفاف : حتى اخبروه بعد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء في لبس ذلك ، كما انه لما سمع قوله : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهد باليت » أخذ بعمومه في حق الرجال والنساء ، فكان يأمر الحائض ان لا تنفر حتى تطوف . وكذلك زيد بن ثابت كان يقول ذلك ، حتى اخبروها ان النبي

صلى الله عليه وسلم رخص للحيض ان ينفرن بلا وداع .

وتناظر في ذلك زيد وابن عباس وابن الزبير لما سمعوا نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير أخذوا بالعموم ، فكان ابن الزبير يأمر الناس بمنع نسائهم من لبس الحرير ، وكان ابن عمر ينهى عن قليله وكثيره ، فينزع خيوط الحرير من الثوب . وغيرها سمع الرخصة للحاجة ، وهو الارخاص للنساء وللرجال في اليسير وفيما يحتاجون اليه للتداوى وغيره : لان ذلك حاجة عامة .

وهكذا اجتهد العلماء رضي الله عنهم في النصوص : يسمع أحدم النص المطلق فيأخذ به ، ولا يبلغه ما يبلغ مثله من تقييده وتخصيصه والله لم يحرم على الناس في الأحرام ولا غيره ما يحتاجون اليه حاجة عامة ، ولا أمر مع هذه الرخصة في الحاجة العامة ان يفسد الانسان خفه أو سراويله بقطع أو فتق ، كما افق بذلك ابن عباس وغيره ممن سمع السنة المتأخرة ، وإنما أمر بالقطع أولاً ليصير المقطوع كالنعل ، فامر بالقطع قبل ان يشرع البديل ؛ لان المقطوع يجوز لبسه مطلقاً ، وإنما قال : « لمن لم يجد » لأن القطع مع وجود النعل افساد للنعل ، وافساد المال من غير حاجة : منهى عنه ، بخلاف ما اذا عدم الخف ، فهذا جعل بدلاً في هذه الحال لأجل فساد المال ، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قام احدكم في الصلاة فانه

يناجي ربه ، فلا يزقن بين يديه ولا عن يمينه ! ولكن عن شماله أو تحت قدمه ، هذه رواية انس . وفي الصحيحين عن ابي هريرة قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم نخامة في قبلة المسجد فاقبل على الناس فقال : « ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخع امامه ؟ أيجب أحدكم أن يستقبل فيتنخع في وجهه ؟ فإذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره أو تحت قدمه ، فإن لم يجد — قال هكذا — وتفل في ثوبه ووضع بعضه على بعض » فأمر بالبصاق في الثوب اذا تعذر لا لأن البصاق في الثوب بدل شرعى ، لكن مثل ذلك يلوث الثوب من غير حاجة .

وفي الاستجبار أمر بثلاثة أحجار فمن لم يجد فثلاث خيبات من تراب ، لأن التراب لا يتمكن به كما يتمكن بالحجر لا لأنه بدل شرعى . ونظائره كثيرة ، فدللت نصوصه الكريمة على ان الصواب في هذه المسائل توسعة شريعته الخفيفة ، وانه ما جعل على أمته من حرج . وكل قول دلت عليه نصوصه قالت به طائفة من العلماء رضي الله عنهم ، فلم تجمع الامة — والله الحمد — على رد شيء من ذلك ، إذ كانوا لا يجتمعون على ضلالة ، بل عليهم ان يردوا ما تنازعوا فيه الى الله وإلى الرسول وإذا ردوا ما تنازعوا فيه الى الله والرسول تبين كمال دينه وتصديق بعضه لبعض . وان من افق من السلف والخلف بخلاف ذلك — مع اجتهاده وتقواه لله بحسب استطاعته — فهو مأجور في ذلك لا اثم عليه ، وان

كان الذي أصاب الحق فيعرفه له اجران وهو أعلم منه ، كالمجتهدين في جهة الكعبة .

وابن عمر رضي الله عنه كان كثير الحج وكان يفتي الناس في المناسك كثيراً ، وكان في آخر عمره قد احتاج اليه الناس وإلى علمه ودينه ؛ اذ كان ابن عباس مات قبله ، وكان ابن عمر يفتي بحسب ما سمعه وفهمه ؛ فلماذا يوجد في مسائله أقوال فيها ضيق ، لورعه ودينه رضي الله عنه وارضاه ، وكان قد رجع عن كثير منها : كما رجع عن أمر النساء بقطع الخفين ، وعن الحائض أمر ان لا تنفر حتى تودع ، وغير ذلك . وكان بأمر الرجال بالقطع ، اذ لم يبلغه الخبر الناسخ .

واما ابن عباس فكان يبيع للرجال لبس الخف بلا قطع اذا لم يجدوا النعلين ، لما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات . وكذلك كان ابن عمر ينهى المحرم عن الطيب حتى بطوف اتباعا لعمر . واما سعد وابن عباس وغيرهما من الصحابة فبلغتهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق عائشة رضي الله عنها انه تطيب لاحرامه قبل ان يحرم ، ولحله قبل ان يطوف بالبيت ، فأخذوا بذلك .

وكذلك ابن عمر رضي الله عنه كان اذا مات المحرم يرى احرامه قد انقطع ، فلما مات ابنه كفته في خمسة أثواب ، واتبعه على ذلك



كثير من الفقهاء . وابن عباس علم حديث الذي وقصته ناقته وهو محرم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ، ولا تقربوه طيباً ولا تخمروا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » فأخذ بذلك ، وقال : الاحرام باق ، يجتنب المحرم إذا مات ما يجتنبه غيره وعلى ذلك فقهاء الحديث وغيرهم .

وكذلك الشهيد . روى عن ابن عمر انه سئل عن تغسيله ؟ فقال : غسل عمر وهو شهيد . والا كثرون بلغهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد وقوله : « زملوهم بكلومهم ودمائهم » فان أحدم يبعث يوم القيامة وجرحه يشب دماً : اللون لون دم والريح ريح مسك » ، والحديث في الصحاح ، فأخذوا بذلك في شهيد المعركة اذا مات قبل ان يرث . ونظائر ذلك كثيرة .

وانفق العلماء على ان المحرم يعقد الازار إذا احتاج الى ذلك ، لأنه انما يثبت بالعقد . وكره ابن عمر للمحرم ان يعقد الرداء ، كأنه رأى أنه إذا عقد عقدة صار يشبه القميص الذي ليس له بدان . واتبعه على ذلك أكثر الفقهاء فكرهوه كراهة تحريم ، فيوجبون الفدية إذا فعل ذلك . واما كراهة تنزيه ، فلا يوجبون الفدية ، وهذا أقرب . ولم ينقل أحد من الصحابة كراهة عقد الرداء الصغير الذي لا يلتحف ولا يثبت بالعادة الا بالعقد ، او ما يشبهه مثل الحلال وربط الطرفين على حقوه

ونحو ذلك ، وأهل الحجاز أرضهم ليست باردة ، فكانوا يعتادون لبس الأزر والأردية ، ولبس السراويل قليل فيهم ، حتى إن منهم من كان لا يلبس السراويل قط ، منهم عثمان بن عفان وغيره ، بخلاف أهل البلاد الباردة لو اقتصروا على الأزر والأردية لم يكفهم ذلك ، بل يحتاجون إلى القميص والخفاف والفراء والسراويلات ، ولهذا قال الفقهاء : يستحب مع الرداء الأزار ، لأنه يستر الفخذين . ويستحب مع القميص السراويل لأنه أستر ومع القميص لا يظهر تقاطيع الخلق ، والقميص فوق السراويل يستر ، بخلاف الرداء فوق السراويل فإنه لا يستر تقاطيع الخلق .

وأما الرداء فوق السراويل فمن الناس من يستحبه تشبهاً بهم . ومنهم من لا يستحبه لعدم المنفعة فيه ؛ ولأن عاداتهم المعروفة لبسه مع الأزار . ومن اعتاد الرداء ثبت على جسده بعطف أحد طرفيه ، وإذا حج من لم يتعود لبسه وكان ردائه صغيراً لم يثبت إلا بعقده ؛ وكانت حاجتهم إلى عقده كحاجة من لم يجد النعلين إلى الخفين . فإن الحاجة إلى ستر البدن قد تكون أعظم من الحاجة إلى ستر القدمين ، والتحفي في المشي بفعله كثير من الناس . وأما اظهار بدنه للحر والبرد والرياح والشمس فهذا يضر غالب الناس .

وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المصلي بستر ذلك

فقد : « لا يصلين بالثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » ، ويجوز الصلاة حافياً : فعلم أن ستر هذا إلى الله أحب من ستر القدمين بالنعلين : فإذا كان ذلك للحاجة العامة رخص فيه في البدن من غير فدية فلأن يرخص في هذا بطريق الأولى والأحرى .

فإن قيل : فينبغي أن يرخص في لبس القميص والحية ونحوها إن لم يجد الرداء .

قيل : الحاجة تندفع بأن يلتحف بذلك عرضاً مع ربطه وعقد طرفيه فيكون كالرداء ، بخلاف ما إذا لم يمكنه الربط فإن طرفي القميص والحية ونحوها لا يثبت على منكبيه . وكذلك الأردية الصغار . فما وجد المحرم من قميص وما يشبهه كالحية ، ومن برنس وما يشبهه من ثياب مقطعة : أمكنه أن يرتدي بها إذا ربطها ؛ فيجب أن يرخص له في ذلك لو كان العقد في الأصل محظوراً ؛ وكذلك إن كان مكروها ؛ فعند الحاجة تزول الكراهة ، كما رخص له أن يلبس الحميان لحفظ ماله ، ويعقد طرفيه إذا لم يثبت إلا بالعقد ؛ وهو إلى ستر منكبيه أحوج : فرخص له عقد ذلك عند الحاجة بلا ريب ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر فيما يحرم على المحرم وما ينهى عنه لفظاً عاماً يتناول عقد الرداء ، بل سئل صلى الله عليه وسلم عما يلبس المحرم من الثياب فقال : « لا يلبس القميص ولا البرانس ولا العائم ولا السراويلات

ولا الخفاف ، الا من لم يجد نعلين ، الحديث .

فهى عن خمسة أنواع من الثياب التى تلبس على البدن وهى القميص ، وفي معناه الجبة وأشباهاها ؛ فانه لم يرد تحريم هذه الخمسة فقط ؛ بل أراد تحريم هذه الأجناس ونبه على كل جنس بنوع منها . وذكر ما احتاج المخاطبون الى معرفته ؛ وهو ما كانوا يلبسونه غالباً . والدليل على ذلك : ما ثبت عنه فى الصحيحين أنه سئل قبل ذلك عن أحرم بالعمرة وعليه جبة فقال : « ازرع عنك الجبة واغسل عنك أثر الخلق » واصنع فى عمرتك ما كنت صانعاً فى حجك . . وكان هذا فى عمرة القضية : فلم أن تحريم الجبة كان مشروعاً قبل هذا ولم يذكرها بلفظها فى الحديث .

وأيضاً فقد ثبت عنه فى الصحيحين انه قال فى المحرم الذى وقصته ناقتة : « ولا تخمروا رأسه » وفى مسلم « ووجهه » فانه يبعث يوم القيامة ملياً ، فنهام من تخمير رأسه لبقاء الاحرام عليه لكونه يبعث يوم القيامة ملياً ، كما أمرم ان لا يقربوه طيباً ؛ فعلم ان المحرم نهى عن هذا وهذا . وإنما فى هذا الحديث الهى عن لبس العمام ، فعلم انه أراد الهى عن ذلك وعمما يشبهه فى تخمير الرأس ؛ فذكر ما يخمّر الرأس وما يلبس على البدن كالقميص والجبة ؛ وما يلبس عليها جميعاً وهو البرنس . وذكر ما يلبس فى النصف الأسفل من البدن

وهو السراويل والثياب ؛ والتبائن في معناه . وكذلك ما يلبس في  
الرجلين وهو الحف ، ومعلوم أن الجرموق والجورب في معناه ، فهذا  
ينهى عنه المحرم فكذلك يجوز عليه المسح للحلال ، والمحرم الذي جاز  
له لبسه فإن الذي نهى عنه المحرم أمر بالمسح عليه .

وهذا كما أنه لما أمر بالاستجمار بالأحجار لم يختص الحجر إلا لأنه  
كان الموجود غالباً ؛ لا لأن الاستجمار بغيره لا يجوز ؛ بل الصواب  
قول الجمهور في جواز الاستجمار بغيره كما هو أظهر الروابطين عن أحمد  
لنهي عن الاستجمار بالروث والرمة ، وقال : « إنها طعام اخوانكم من  
الجن » ، فلما نهى عن هذين تعليلاً بهذه العلة علم أن الحكم ليس  
مختصاً بالحجر والا لم يحتج إلى ذلك .

وكذلك أمره بصدقة الفطر بصاع من تمر أو شعير ؛ هو عند  
أكثر العلماء لكونه كان قوتاً للناس ؛ فأهل كل بلد يخرجون من  
قوتهم وإن لم يكن من الأصناف الخمسة ، كالذين يقتاتون الرز أو  
الذرة ؛ يخرجون من ذلك عند أكثر العلماء ؛ وهو إحدى الروابطين  
عن أحمد .

وليس نهيه عن الاستجمار بالروث والرمة اذنا في الاستجمار بكل  
شيء ، بل الاستجمار بطعام آدميين وعلف دوابهم أولى بالنهي عنه من

طعام الجن وعلف دوابهم . ولكن لما كان من عادة الناس انهم لا يتوقون الاستجبار بما نهى عنه من ذلك ؛ بخلاف طعام الانس وعلف دوابهم فانه لا يوجد من يفعله في العادة الغالبة .

وكذلك هذه الأصناف الخمسة نهى عنها وقد سئل ما يلبس المحرم من الثياب ، وظاهر لفظه انه اذن فيها سواها ؛ لأنه سئل عما يلبس لا عما لا يلبس ؛ فلو لم يفد كلامه الاذن فيها سواها لم يكن قد أجاب السائل ، لكن كان الملبوس المعتاد عندهم مما يحرم على المحرم هذه الخمسة — والقوم لهم عقل وفقه — فيعلم أحدهم انه اذا نهى عن القميص وهو طاق واحد فلأن نهى عن المبطنة ؛ وعن الجبة المحشوة ؛ وعن الفروة التي هي كالقميص ؛ وما شاكل ذلك ؛ بطريق الأولى والأخرى ؛ لأن هذه الأمور فيها ما في القميص وزيادة فلا يجوز ان يأذن فيها مع نهيه عن القميص .

وكذلك التبان أبلغ من السراويل ، والعمامة تلبس في العادة فوق غيرها ؛ إما قلنسوة أو كلفة أو نحو ذلك ، فاذا نهى عن العمامة التي لا تباشر الرأس فنهى عن القلنسوة والكلفة ونحوها مما يباشر الرأس ؛ أولى ؛ فان ذلك أقرب الى تخمير الرأس والمحرم أشعث أغبر .

ولهذا قال في الحديث الصحيح — حديث المياهاة — : « انه

يدنو عشية عرفة فيباهي الملائكة بأهل الموقف فيقول : انظروا الى عبادي ؛ اتوني شعناً غبراً ما أراد هؤلاء ؛ « وشعث الرأس واغبراره لا يكون مع تخميره ؛ فان المحمر لا يصيبه الغبار ولا يشعث بالشمس والرياح وغيرها ؛ ولهذا كان من لبد رأسه يحصل له نوع متعة بذلك يؤمر بالخلق فلا يقصر ، وهذا بخلاف القعود في ظل او سقف او خيمة او شجر او توب يظلل به ؛ فان هذا جاز بالكتاب والسنة والاجماع ؛ لأن ذلك لا يمنع الشعث ولا الاغبرار وليس فيه تخمير الرأس .

وإنما تنازع الناس فيمن يستظل بالمحمل ؛ لأنه ملازم للراكب كما تلازمه العمامة لكنه منفصل عنه ، فمن نهي عنه اعتبر ملازمته له ، ومن رخص فيه اعتبر انفصاله عنه . فاما المنفصل الذي لا يلازم فهذا يباح بالاجماع ، والمتصل الملازم منهي عنه باتفاق الأئمة .

ومن لم يلحظه المعاني من خطاب الله ورسوله ولا يفهم تنبيه الخطاب وفخواه من أهل الظاهر ؛ كالذين يقولون : ان قوله : ( ولا تقل لها : أف ) لا يفيد النهي عن الضرب . وهو احدى الروايتين عن داود ؛ واختاره ابن حزم ، وهذا في غاية الضعف ، بل وكذلك قياس الأولى وان لم يدل عليه الخطاب ، لكن عرف انه أولى بالحكم من المنطوق بهذا فانكاره من بدع الظاهرية التي لم يسبقهم بها أحد من السلف ، فما زال السلف يحتجون بمثل هذا وهذا .

كما انه اذا قال في الحديث الصحيح : « والذي نفسي بيده لا يؤمن — كررها ثلاثاً — قالوا : من يا رسول الله ؟ قال : من لا يأمن جاره بوائقه » ، فاذا كان هذا بمجرد الخوف من بوائقه : فكيف من فعل البوائق مع عدم أمن جاره منه ؟ كما في الصحيح منه انه قيل له : أي الذنب أعظم ؟ قال : « ان تجعل لله نداً وهو خلقك » ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : « ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك » ، قيل : ثم أي ؟ قال : « ان تزاني بحليلة جارك » ، ومعلوم ان الجار لا يعرف هذا في العادة : فهذا أولى بسلب الايمان ممن لا تؤمن بوائقه ولم يفعل مثل هذا .

وكذلك اذا قال : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ) ، فاذا كان هؤلاء لا يؤمنون فالذين لا يحكمونه ويردون حكمه ويجدوا حرجاً مما قضى لا اعتقادهم ان غيره أصح منه أو انه ليس بحكم شديد اشد واعظم .

وكذلك اذا قال : ( لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ) ، فاذا كان بمودة المحساد لا يكون مؤمناً فإن لا يكون مؤمناً اذا حاد بطريق الأولى والأخرى . وكذلك اذا نهى الرجل ان يستنجي بالعظم والروثة لأنها طعام الجن وعلف دوابهم : فانهم يعلمون ان نهيه عن الاستنجاء بطعام الاتس وعلف دوابهم أولى



وان لم يدل ذلك اللفظ عليه . وكذلك إذا نهى عن قتل الأولاد مع  
الاملاق : فنهيه عن ذلك مع التني واليسار أولى وأحرى .

فالتخصيص بالذكر قد يكون للحاجة الى معرفته : وقد يكون  
المسكوت عنه أولى بالحكم . فتخصيص القميص دون الجياب : والعائم  
دون القفانس : والسراويلات دون التبايين : هو من هذا الباب :  
لا لأن كل ما لا يتناول اللفظ فقد اذن فيه .

وكذلك أمره بصب ذنوب من ماء على بول الأعرجي — مع ما فيه  
من اختلاط الماء بالبول وسريان ذلك لكن قصد به تعجيل التطهير —  
لا لأن النجاسة لا تزول بغير ذلك : بل الشمس والريح والاستحالة  
تزيل النجاسة أعظم من هذا : ولهذا كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول  
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً  
من ذلك .

وكذلك اتفق الفقهاء على ان من نوضاً وضوءاً كاملاً ثم لبس  
الحفنين جاز له المسح بلا نزاع ، ولو غسل احدى رجليه وأدخلها  
الحف ثم فعل بالأخرى مثل ذلك ففيه قولان ها روايتان عن أحمد :

احدهما : يجوز المسح . وهو منذهب أبي حنيفة .

والثانية : لا يجوز . وهو مذهب مالك والشافعي . قال هؤلاء :  
لأن الواجب ابتداء اللبس على الطهارة ؛ فلو لبسها وتوضأ وغسل  
رجليه فيها : لم يجوز له المسح حتى يخلع ما لبس قبل تمام طهرها  
فيلبسه بعده . وكذلك في تلك الصورة قالوا : يخلع الرجل الأولى ثم  
يدخلها في الحف ، واعتجوا بقوله : « اني ادخلت القدمين الحفين وهما  
طاهرتان » ، قالوا : وهذا ادخلها وليستا طاهرتين .

والقول الأول هو الصواب بلا شك . واذا جاز المسح لمن توضأ  
خارجا ثم لبسها فلأن يجوز لمن توضأ فيها بطريق الأولى ؛ فان هذا  
فعل الطهارة فيها واستدامها فيها ، وذلك فعل الطهارة خارجا عنها ،  
وإدخال هذا قدميه الحف مع الحدث وجوده كعدمه ، لا ينفعه ولا  
يضره . وانما الاعتبار بالطهارة الموجودة بعد ذلك ، فان هذا ليس بفعل  
محرم كس المصحف مع الحدث .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اني ادخلتها الحف وهما طاهرتان »  
حق ؛ فانه بين ان هذا علة لجواز المسح ، فكل من ادخلها طاهرتين  
فله المسح . وهو لم يقل : ان من لم يفعل ذلك لم يمسه ، لكن دلالة  
اللفظ عليه بطريق المفهوم والتعليل ، فينبغي ان ينظر حكمة التخصيص :  
هل بعض المسكوت اولى بالحكم ؟ ومعلوم ان ذكر ادخالها طاهرتين  
لأن هذا هو المعتاد ؛ وليس غسلها في الحفين معتاد ؛ والا فاذا غسلها

في الحنف فهو أبلغ : والا فاي فائدة في نزع الحنف ثم لبسه من غير أحداث شيء فيه منفعة ؟ وهل هذا الا عبث محض ينزه الشارع عن الامر به ؟ ولو قال الرجل لغيره : أدخل مالي واهلي الى بيتي — وكان في بيته بعض أهله وماله — هل يؤمر بان يخرجهم ثم يدخله ؟

ويوسف لما قال لأهله : ( ادخلوا مصر ان شاء الله ) ، وقال موسى : ( يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة ) ، وقال الله تعالى : ( لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين ) : فاذا قدر انه كان بمصر بعضهم ، او كان بالأرض المقدسة بعض ؛ او كان بعض الصحابة قد دخل الحرم قبل ذلك : هل كان هؤلاء يؤمرون بالخروج ثم الدخول ؟

فاذا قيل : هذا لم يقع . قيل : وكذلك غسل الرجل قدميه في الحنف ليس واقعاً في العادة فلماذا لم يحتج إلى ذكره ، لأنه ليس إذاً فعل يحتاج إلى اخراج وادخال . فهذا وامثاله من باب الأولى .

وقد تنازع العلماء فيما إذا استجمر باقل من ثلاثة احجار ، أو استجمر بمنهي منه كالروث والرمة وباليمين : هل يجزئه ذلك ؟ والصحيح انه إذا استجمر باقل من ثلاثة احجار فعليه تكميل الأمور به ، واما اذا استجمر بالعظم واليمين فانه يجزئه ؛ فانه قد حصل المقصود بذلك وان كان عاصياً ، والاعادة لا فائدة فيها ، ولكن قد يؤمر بتنظيف

العظم مما لوثة به ، كما لو كان عنده نخر قامر بآثافها فارقها في المسجد  
فقد حصل المقصود من آثافها لكن هو آثم بتلويت المسجد فيؤمر  
بتطهيره ، بخلاف الاستجار بتمام الثلاث فإن فيه فعل تمام الأمور  
وتحصيل المقصود .

## وسئل

عن الحلف إذا كان فيه خرق يسير : هل يجوز المسح عليه أم لا ؟  
فأجاب : وأما الحلف إذا كان فيه خرق يسير ففيه نزاع مشهور .  
فأكثر الفقهاء على أنه يجوز المسح عليه ، كقول أبي حنيفة ومالك .  
والقول الثاني : لا يجوز . كما هو المعروف من مذهب الشافعي وأحمد  
قالوا : لأن ما ظهر من القدم فرضه الفسل وما استتر فرضه المسح ،  
ولا يمكن الجمع بين البذل والمبدل منه .

والقول الأول هو الراجح ، فإن الرخصة عامة ، ولفظ الحلف  
يتناول ما فيه من الحرق وما لا خرق فيه ، لا سيما والصحابة كان فيهم  
فقراء كثيرون ، وكانوا يسافرون ، وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون  
في بعض خفافهم خروق ، والمسافرون قد يتخرق خف أحدهم ولا

يمكنه إصلاحه في السفر ، فان لم يجز المسح عليه لم يحصل مقصود الرخصة .

وأيضاً فان جمهور العلماء يعفون عن ظهور يسير العورة ، وعن يسير النجاسة التي يشق الاحتراز عنها : فالحرق اليسير في الحف كذلك .

وقول القائل : ان ما ظهر فرضه الغسل : ممنوع ، فان الماسح على الحف لا يستوعبه بالمسح كاللمس على الجبيرة ، بل يمسح أعلاه دون أسفله وعقبه ، وذلك يقوم مقام غسل الرجل ، فمسح بعض الحف كاف عما يحاذي المسوح وما لا يحاذيه ، فاذا كان الحرق في العقب لم يجب غسل ذلك الموضع ولا مسحه ، ولو كان على ظهر القدم لا يجب مسح كل جزء من ظهر القدم ، و ( باب للمسح على الحفين ) مما جاءت السنة فيه بالرخصة حتى جاءت بالمسح على الجوارب والعمائم وغير ذلك ، فلا يجوز أن يتناقض مقصود الشارع من التوسعة بالخرج والتضييق .

## ومثل

هل يجوز للمسح على الجوارب كالحف ام لا ؟ وهل يكون الحرق الذي فيه الطعن مانعاً من المسح ، فقد يصف بشرة شيء من محل

الفرض ؟ وإذا كان في الحنف خرق بقدر النصف أو أكثر هل يعفى  
عن ذلك أم لا ؟

فأجاب : نعم يجوز المسح على الجوربين إذا كان يمشي فيهما ،  
سواء كانت مجلدة أو لم تكن . في اصح قولي العلماء . ففي السنن :  
أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه . وهذا الحديث  
إذا لم يثبت فالقياس يقتضي ذلك ، فان الفرق بين الجوربين والنعلين  
انما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود ، ومعلوم أن مثل هذا  
الفرق غير مؤثر في الشريعة ، فلا فرق بين ان يكون جلوداً أو  
قطناً أو كتاناً أو صوفاً ، كما لم يفرق بين سواد اللباس في الاحرام  
وبياضه ومحظوره ومباحه ، وغايته أن الجلد أبقى من الصوف : فهذا  
لا تأثير له ، كما لا تأثير لكون الجلد قويا ، بل يجوز المسح على ما  
يبقى وما لا يبقى .

وأيضاً فمن المعلوم أن الحاجة إلى المسح على هذا كالحاجة إلى  
المسح على هذا سواء ، ومع التساوي في الحكمة والحاجة يكون التفريق  
بينهما تفريقاً بين المتماثلين ، وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح  
الذي جاء به الكتاب والسنة ، وما أزل الله به كنهه وارسل به رسوله  
ومن فرق يكون هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه : فقد ذكر  
فرقا طرديا عديم التأثير .

ولو قال قائل : يصل للاء الى الصوف أكثر من الجلد فيكون المسح عليه أولى للصوق الطهور به أكثر : كان هذا الوصف أولى بالاعتبار من ذلك الوصف واقرب الى الأوصاف المؤثرة ، وذلك اقرب إلى الأوصاف الطردية ، وكلاهما باطل .

وخروق الطعن لا تمنع جواز المسح ، ولو لم تستر الجوارب إلا بالشد جاز المسح عليها على الصحيح ، وكذلك الزربول الطويل الذي لا يثبت بنفسه ولا يستر إلا بالشد . والله أعلم ؟

### وقال رحمه الله :

لما ذهبت على البريد وجد بنا السير وقد انقضت مدة المسح ، فلم يمكن النزاع والوضوء إلا بانقطاع عن الرفقة ، أو حبسهم على وجه يتضررون بالوقوف ، فغلب على ظني عدم التوقيت عند الحاجة كما قلنا في الجبيرة ، ونزلت حديث عمر وقوله : لعقبة بن عامر : « أصبت السنة » على هذا توفيقاً بين الآثار ثم رأيت مصرحاً به في مغازي ابن عائد : أنه كان قد ذهب على البريد كما ذهبت لما فتحت دمشق ، ذهب بشيراً بالفتح من يوم الجمعة إلى يوم الجمعة ، فقال له عمر : منذ كم لم تنزع خفيك ؟ فقال : منذ يوم الجمعة ! قال : أصبت ! فحمدت الله على الموافقة .

وهذا أظنه أحد القولين لأصحابنا ، وهو : أنه إذا كان يتضرر بنزع الحف صار بمنزلة الجيرة . وفي القول الآخر : أنه إذا خاف الضرر بالنزع تيمم ولم يمسح . وهذا كالروایتين لنا إذا كان جرحه بارزاً يمكنه مسحه بالماء دون غسله فهل يمسحه أو يتيمم له ؟ على روايتين . والصحيح المسح ، لأن طهارة المسح بالماء أولى من طهارة المسح بالتراب ؛ ولأنه إذا جاز المسح على حائل العضو فعليه أولى .

وذلك أن طهارة المسح على الحفين طهارة اختيارية ، وطهارة الجيرة طهارة اضطرارية ، فماسح الحف لما كان متمكناً من الغسل والمسح وقت له المسح ، وماسح الجيرة لما كان مضطراً إلى مسحها لم يوقت ، وجاز في الكبرى ، فالحف الذي يتضرر بنزعه جيرة . وضرره يكون بأشياء : إما أن يكون في ثلج وبرد عظيم : إذا نزعه ينال رجله ضرر ، أو يكون الماء بارداً لا يمكن معه غسلها ، فان نزعهما تيمم ، فمسحهما خير من التيمم . أو يكون خائفاً إذا نزعهما وتوضأ : من هدو أو سبع ، أو انقطاع عن الرفقة في مكان لا يمكنه السير وحده ؛ ففي مثل هذه الحال له ترك طهارة الماء إلى التيمم : فلأن يجوز ترك طهارة الغسل إلى المسح أولى . ويلحق بذلك إذا كان عادماً للماء ومعه قليل يكفي لطهارة المسح لا لطهارة الغسل ؛ فان نزعهما تيمم ، فالمسح عليهما خير من التيمم .



وأصل ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم : « يمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » منطوقه إباحة المسح هذه المدة ، والمفهوم لا عموم له ، بل يكفي أن لا يكون المسكوت كالمنطوق ، فإذا خالفه في صورة حصلت المخالفة ، فإذا كان فيما سوى هذه المدة لا يباح مطلقاً ، بل يحظر تارة ويباح أخرى حصل العمل بالحديث ، وهذا واضح ، وهي مسألة نافعة جداً .

فانه من باشر الاسفار في الحج والجهاد والتجارة وغيرها : رأى أنه في أوقات كثيرة لا يمكن نزع الخفين والوضوء إلا بضرر يباح التيمم بدونه ، واعتبر ذلك بما لو انقضت المدة والعدو بازائه ، ففائدة النزع الوضوء على الرجلين ، فحيث يسقط الوضوء على الرجلين يسقط النزع وقد يكون الوضوء واجباً لو كانا بارزتين ، لكن مع استئثارها يحتاج إلى قلعهما وغسل الرجلين ثم لبسهما ثانياً إذا لم تتم مصلحته إلا بذلك بخلاف ما إذا استمر فان طهارته باقية ، وبخلاف ما إذا توضأ ومسح عليهما : فان ذلك قد لا يضره .

ففي هذين الموضعين لا يتوقت إذا كان الوضوء ساقطاً فينتقل الى التيمم ، فان المسح المستمر أولى من التيمم ، وإذا كان في النزع واللبس ضرر يبيح التيمم : فلأن يبيح للمسح أولى . والله أعلم ؟

## وسئل رضى الله عنه

عن قلع الجيرة بعد الوضوء : هل ينقض الوضوء أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . هذا فيه نزاع ، والأظهر أنه لا ينتقض الوضوء كما أنه لا يعيد الغسل . لأن الجيرة كالجزء من العضو . والله أعلم ؟

## وسئل

عن المسح فوق العصابة ؟

فأجاب : الحمد لله . إن خافت المرأة من البرد ونحوه مسحت على خمارها : فإن أم سلمة كانت تمسح خمارها ، وينبغي أن تمسح مع هذا بعض شعرها ، وأما إذا لم يكن بها حاجة إلى ذلك ففيه نزاع بين العلماء .

## باب نواقض الوضوء

### سئل رحمه الله

عن رجل يخرج من ذكره قبح لا ينقطع : فهل تصح صلاته مع خروج ذلك ؟ أفتونا مأجورين !

فأجاب : لا يجوز أن يبطل الصلاة ، بل يصلي بحسب إمكانه .  
فإن لم تنقطع النجاسة قدر ما يتوضأ ويصلي : صلى بحسب حاله بعد أن يتوضأ وإن خرجت النجاسة في الصلاة ، لكن يتخذ حفاظاً يمنع من انتشار النجاسة . والله أعلم .

### وسئل رحمه الله

عما إذا توضأ وقام يصلي وأحس بالنقطة في صلاته : فهل يبطل صلاته أم لا ؟

فأجاب : مجرد الاحساس لا ينقض الوضوء ؛ ولا يجوز له الخروج من الصلاة الواجبة بمجرد الشك ؛ فانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الرجل يجد الشيء في الصلاة ؛ فقال : « لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » .

وأما إذا نيقن خروج البول إلى ظاهر الذكر فقد انتقض وضوؤه وعليه الاستنجاء ، الا ان يكون به سلس البول فلا تبطل الصلاة بمجرد ذلك إذا فعل ما أمر به . والله أعلم ؟

## وسئل أيضاً رحمه الله

عن رجل كلما شرع في الصلاة يحدث له رياح كثيرة ؛ حتى في الصلاة يتوضأ أربع مرات أو أكثر ؛ إلى حين يقضي الصلاة يزول عنه العارض ؛ ثم لا يعود اليه إلا في أوقات الصلاة ، وهو لا يعلم ما سبب ذلك ؟ : هل هو من شدة حرصه على الطهارة ؟ وقد يشق عليه كثرة الوضوء ، وما يعلم هل حكمه حكم صاحب الاعذار أم لا لسبب أنه لا يعاوده إلا في وقت الصلاة ؟ وما تطيب نفسه أن يصلي بوضوء واحد ؟ .

فأجاب رضي الله عنه : نعم ! حكمه حكم أهل الاعذار : مثل الاستحاضة وسلس البول : والمذي : والجرح الذي لا يسرقاً : ونحو ذلك . فمن لم يمكنه حفظ الطهارة مقدار الصلاة فإنه يتوضأ ويصلي ولا يضره ماخرج منه في الصلاة ، ولا ينتقض وضوؤه بذلك باتفاق الأئمة ، وأكثر ما عليه أن يتوضأ لكل صلاة .

وقد تنازع العلماء في المستحاضة ومن به سلس البول وأمثالها ، مثل من به ريح يخرج على غير الوجه المعتاد : وكل من به حدث نادر . فذهب مالك : أن ذلك ينقض الوضوء بالحدث المعتاد . ولكن الجمهور — كأبي حنيفة : والشافعي : وأحمد بن حنبل — يقولون : إنه يتوضأ لكل صلاة أو لوقت كل صلاة . رواه أهل السنن ومصحح ذلك غير واحد من الحفاظ ؛ فلهذا كان أظهر قولي العلماء أن مثل هؤلاء يتوضئون لكل صلاة أو لوقت كل صلاة .

وأما ما يخرج في الصلاة دائماً فهذا لا ينقض الوضوء باتفاق العلماء . وقد ثبت في الصحيح : أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي والدم يقطر منها ؛ فيوضع لها طست يقطر فيه الدم . وثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — صلى وجرحه يشب دماً . وما زال المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يصلون في جراحاتهم .

وقد تنازع العلماء في خروج النجاسة من غير السيلين — كالجرح  
والفصاد والحجامة والرعاف والقيء : فذهب مالك والشافعي :  
لا ينقض . ومذهب أبي حنيفة وأحمد : ينقض . لكن أحمد يقول : إذا  
كان كثيراً .

وتنازعوا في مس النساء ومس الذكر : هل ينقض فذهب أبي  
حنيفة : لا ينقض . ومذهب الشافعي : ينقض . ومذهب مالك : الفرق  
بين المس لشهوة وغيرها . وقد اختلفت الرواية عنه هل يعتبر ذلك في  
مس الذكر ؟ واختلف في ذلك عن أحمد : وعنه كقول أبي حنيفة أنه  
لا ينقض شيء من ذلك وروايتان كقول مالك والشافعي .

واختلف السلف في الوضوء من ما مست النار : هل يجب أم لا ؟  
واختلفوا في القهقهة في الصلاة : فذهب أبي حنيفة تنقض . ومن قال :  
إن هذه الأمور لا تنقض : فهل يستحب الوضوء منها ؟ على قولين .  
وهما قولان في مذهب أحمد وغيره .

والأظهر في جميع هذه الأنواع : أنها لا تنقض الوضوء . ولكن  
يستحب الوضوء منها . فمن صلى ولم يتوضأ منها صحت صلاته ، ومن  
توضأ منها فهو أفضل . وأدلة ذلك مبسطة في غير هذا الموضع ،  
ولكن كلهم يأمر بإزالة النجاسة ، ولكن إن كانت من اللحم أكثر من ربع

الحل فهذه تجب إزالتها عند عامة الأمة ، ومع هذا إن كان الجرح لا يرقأ مثل ما اصاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه : فإنه يصلي باتفاقهم : سواء قيل : إنه ينقض الوضوء : أو قيل : لا ينقض ، سواء كان كثيراً أو قليلاً : لأن الله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) . وقال تعالى : ( فاتقوا الله ما استطعتم ) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

وكما عجز عنه العبد من واجبات الصلاة سقط عنه ، فليس له أن يؤخر الصلاة عن وقتها : بل يصلي في الوقت بحسب الامكان ، لكن يجوز له عند أكثر العلماء أن يجمع بين الصلاتين لعذر ، حتى أنه يجوز الجمع للمريض والمستحاضة وأصحاب الأعذار في أظهر قولي العلماء ، كما استحب النبي صلى الله عليه وسلم للمستحاضة أن تجمع بين الظهر والعصر بفصل واحد فهذا للمعذور ، سواء أمكنه أن يجمع بين الصلاتين بطهارة واحدة من غير أن يخرج منه شيء في الصلاة : جاز له الجمع في أظهر قولي العلماء .

وكذلك يجمع المريض بطهارة واحدة إذا كانت الطهارة لكل صلاة تزيد في مرضه . ولا بد من الصلاة في الوقت : إما بطهارة إن أمكنه وإلا بالتيمم : فإنه يجوز لمن عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله إما لمرض أو لشدّة البرد أن يتيمم وإن كان جنباً : ولا قضاء عليه في أظهر قولي

العلماء . وإذا تيمم في السفر لعدم الماء لم يعد باتفاق الأئمة .

وكذلك المريض إذا صلى قاعداً أو صلى على جنب لم يعد باتفاق العلماء .

وكذلك العريان : كالذي تنكسر به السفينة ؛ أو يأخذ القطاع ثيابه : فإنه يصلي عرياناً ولا إعادة عليه باتفاق العلماء .

وكذلك من اشتبهت عليه القبلة وصلى ثم تبين له فيها بعد : لا يعيد باتفاق العلماء ، وإن أخطأ مع اجتهاده لم يعد أيضاً عند جمهورهم : كمالك وإبي حنيفة وأحمد بن حنبل ، والمشهور في مذهب الشافعي أنه يعيد .

وقد تنازع العلماء في التيمم لحشية البرد : هل يعيد ؟ وفيمن صلى في ثوب نجس لم يجد غيره : هل يعيد ؟ وفي مواضع أخر .

والصحيح في جميع هذا النوع : أنه لا إعادة على أحد من هؤلاء ؛ بل يصلي كل واحد على حسب استطاعته ويسقط عنه ما عجز عنه ؛ ولا إعادة عليه ، ولم يأمر الله تعالى ولا رسوله أحداً أن يصلي الفرض مرتين مطلقاً ، بل من لم يفعل ما أمر به فعليه أن يصلي إذا ذكر بوضوء باتفاق المسلمين : كمن نسي الصلاة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال :



« من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » . وهذه المسائل مبسطة غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : بيان أن الله تعالى ما جعل على المسلمين من حرج في دينهم ، بل هو سبحانه يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر . ومسألة هذا السائل أولى بالرخصة ؛ ولهذا كانت متفقاً عليها بين العلماء . وهذه المسائل مبسطة في مواضع أخر . والله أعلم .

## وسئل

عن رجل يصلي الخمس لا يقطعها ولم يحضر صلاة الجمعة ؛ وذكر أن عدم حضوره لها أنه يجد ريحا في جوفه تمنعه عن انتظار الجمعة ، وبين منزله والمكان الذي تقام فيه الجمعة قدر ميلين أو دونهما ؛ فهل العذر الذي ذكره كاف في ترك الجمعة مع قرب منزله ؟ أفوتونا مأجورين !

فأجاب : بل عليه أن يشهد الجمعة ؛ ويتأخر بحيث يحضر ويصلي مع بقاء وضوئه . وإن كان لا يمكنه الحضور إلا مع خروج الريح فليشهدا وإن خرجت منه الريح ؛ فإنه لا يضره ذلك . والله أعلم .

## وسئل

عمن به قروح في بعض أعضاء الوضوء ويخرج من تلك القروح فيصح ينتشر على محل الفرض في غير موضع القروح ؛ ولا يمكن إزالة ذلك إلا إذا أزاله عن القروح أيضاً ، وهو يجد المشقة في إزالتها ؛ والأطباء لا يرون في إزالتها مضرة على صاحب هذه القروح ؛ غير أنه هو يجد الألم والمشقة في إزالة ذلك بسبب تكرار الوضوء ، فهل يجب عليه إزالة ذلك ليصل الماء إلى ما تستر من محل الفرض وإن كان عليه مشقة مع غلبة ظنه بعد تلك القروح أم لا؟.

فأجاب : الحمد لله . إذا كانت إزالته توجب زيادة المرض أو تأخر البرء لم يجب عليه إزالته . وإن لم يكن فيه هذا ولا هذا أزاله ، اللهم إلا أن يكون شيئاً يسيراً من جنس الوسخ الذي على العين ونحو ذلك : فليس عليه أن يزيل ذلك . والله أعلم .

## وسئل

عمن يرى أن التيمم ينقض الوضوء ، واستدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قام مرة وتوضأ ، وروى حديثاً آخر : أنه قام مرة فغسل فيه وقال : « هكذا الوضوء من التيمم » : فهل يعمل بالحديث الأول أم الثاني ؟ .

فأجاب : أما الحديث الثاني فما سمعت به .

وأما الأول فهو في السنن ، لكن لفظه : « أنه قام فأفطر » فذكر ذلك لثوبان فقال : صدق ! أنا صليت له وضوء . ولفظ الوضوء لم يجيء في كلام النبي صلى الله عليه وسلم إلا والمراد به الوضوء الشرعي ، ولم يرد لفظ الوضوء بمعنى غسل اليد والقدم إلا في لغة اليهود ، فإنه قد روى أن سلمان الفارسي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إنا نجسد في التوراة أن من بركة الطعام الوضوء قبله فقال : « من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده » . والله أعلم .

## وسئل عن الرعاف :

هل ينقض الوضوء أم لا ؟

فأجاب : إذا نوحاً منه فهو أفضل ، ولا يجب عليه في أظهر  
قولي العلماء .

## وسئل

هل ينقض الوضوء النوم جالساً أم لا ؟ وإذا كان الرجل جالساً  
محتبياً يديه فنفس وانفلتت حبوته ، وسقطت يده على الأرض ، ومال  
لكنه لم يسقط جنبه إلى الأرض : هل يجب عليه الوضوء أم لا ؟.

فأجاب الحمد لله . أما النوم اليسير من الممكن بمقعدته فهذا لا  
ينقض الوضوء عند جماهير العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم ، فإن النوم عندم  
ليس يحدث في نفسه لكنه مظنة الحدث ، كما دل عليه الحديث الذي في  
السنن : « العين وكاء السه » ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء » ، وفي

رواية : « فمن نام فليتوضأ » .

وبدل على هذا ما في الصحيحين : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام حتى يتفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ ! لأنه كان تمام عيناه ولا ينام قلبه ، فكان يقظان . فلو خرج منه شيء لشعر به . وهذا يبين أن النوم ليس يحدث في نفسه ؛ إذ لو كان حدثاً لم يكن فيه فرق بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ، كما في البول والغائط وغيرها من الأحداث .

وأيضاً فإنه ثبت في الصحيح : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخر العشاء ، حتى كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفقون برؤوسهم ، ثم يصلون ولا يتوضؤون . فهذا يبين أن جنس النوم ليس بناقض ؛ إذ لو كان ناقضاً لانتقض بهذا النوم الذي تخفق فيه رؤوسهم .

ثم بعد هذا للعلماء ثلاثة أقوال :

قيل : ينقض ما سوى نوم القاعد مطلقاً . كقول مالك وأحمد في رواية .

وقيل : لا ينقض نوم القائم والقاعد ، وينقض نوم الراكع والساجد ؛

لأن القائم والقاعد لا يتفرج فيهما مخرج الحدث كما يتفرج من  
الراكع والساجد .

وقيل : لا ينقض نوم القائم والقاعد والراكع والساجد ، بخلاف  
المضطجع وغيره . كقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثالثة . لكن مذهب  
أحمد التقييد بالنوم اليسير .

وحجة هؤلاء : حديث في السنن : « ليس الوضوء على من نام  
قائماً أو قاعداً أو راكعاً أو ساجداً لكن على من نام مضطجعا » ، فانه  
إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله فيخرج الحدث ، بخلاف القيام والقعود  
والركوع والسجود ، فان الأعضاء متماسكة غير مسترخية ، فلم يكن  
هناك سبب يقتضي خروج الخارج .

وأيضاً فان النوم في هذه الأحوال يكون يسيراً في العادة ، إذ لو  
استثقل لسقط . والقاعد إذا سقطت يده الى الارض فيه قولان .  
والأظهر في هذا الباب أنه إذا شك المتوضئ : هل نومه مما ينقض أو  
ليس مما ينقض ؟ فانه لا يحكم بنقض الوضوء ، لأن الطهارة ثابتة ييقن فلا نزول  
بالشك . والله أعلم .

## وسئل :

هل لمس كل ذكر ينقض الوضوء من الآدميين والحيوان ؟ وهل باطن الكف هو مادون باطن الأصابع ؟ .

فأجاب : لمس فرج الحيوان غير الانسان لا ينقض الوضوء حياً ولا ميتاً باتفاق الأئمة ، وذكر بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي فيه وجهين . وإنما تنازعوا في مس فرج الانسان خاصة .

وبطن الكف يتناول الباطن كله بطن الراحة والأصابع . ومنهم من يقول : لا ينقض بحال : كأبي حنيفة وأحمد في رواية .

## وسئل

عن رجل وقعت يده بباطن كفه . وأصابعه على ذكره : فهل ينتقض وضوؤه أم لا ؟ .

فأجاب : إذا لم يعتمد ذلك لم ينتقض وضوؤه .

## وسئل

عما إذا قبل زوجته أو ضمها فأمنى : هل يلزمه وضوء أم لا ؟ .  
فأجاب : أما الوضوء ، فينتقض بذلك ، وليس عليه إلا الوضوء ،  
لكن يغسل ذكره وأنثيه .

## وسئل

من لمس النساء هل ينقض الوضوء أم لا ؟ .  
فأجاب : الحمد لله . أما نقض الوضوء بلمس النساء فاللفقهاء فيه  
ثلاثة أقوال : طرفان ووسط .

أضعفها : أنه ينقض اللمس وإن لم يكن لشهوة إذا كان الملموس  
مظنة للشهوة . وهو قول الشافعي ؛ تمسكا بقوله تعالى : ( أو لمستم  
النساء ) ، وفي القراءة الأخرى : ( أو لمستم ) .



القول الثاني : ان اللمس لا ينقض بحال وان كان لشهوة . كقول أبي حنيفة وغيره . وكلا القولين يذكر رواية عن أحمد ؛ لكن ظاهر مذهبه كمذهب مالك ، والفقهاء السبعة : أن اللمس ان كان لشهوة نقض والا فلا . وليس في المسألة قول متوجه الا هذا القول أو الذي قبله .

فأما تعليق النقض بمجرد اللمس فهذا خلاف الأصول ، وخلاف اجماع الصحابة ، وخلاف الآثار . وليس مع قائله نص ولا قياس . فان كان اللمس في قوله تعالى : ( أو لمستم النساء ) اذا أريد به اللمس باليد والقبلة ونحو ذلك — كما قاله ابن عمر وغيره — : فقد علم أنه حيث ذكر مثل ذلك في الكتاب والسنة فانما يراد به ما كان لشهوة ، مثل قوله في آية الاعتكاف : ( ولا تباشروهن وأتم عاكفون في المساجد ) ، ومباشرة المعتكف لغير شهوة لا تحرم عليه بخلاف المباشرة لشهوة . وكذلك المحرم — الذي هو أشد — لو باشر المرأة لغير شهوة لم يحرم عليه ولم يجب عليه به دم .

وكذلك قوله : ( ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ) ، وقوله : ( لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ) : فانه لو مسها مسيساً خالياً من غير شهوة لم يجب به عدة ، ولا يستقر به مهر ؛ ولا تنتشر به حرمة المصاهرة : باتفاق العلماء ، بخلاف ما لو لمس المرأة لشهوة

ولم يخل بها ولم يطأها : ففي استقرار المهر بذلك نزاع معروف بين العلماء في مذهب أحمد وغيره .

فمن زعم أن قوله : ( أو لمست النساء ) يتناول اللبس وإن لم يكن لشهوة فقد خرج عن اللغة التي جاء بها القرآن ، بل وعن لغة الناس في عرفهم ، فإنه إذا ذكر المس الذي يقرن فيه بين الرجل والمرأة علم أنه مس الشهوة ، كما أنه إذا ذكر الوطء المقرون بين الرجل والمرأة علم أنه الوطء بالفرج لا بالقدم .

وأيضاً فإنه لا يقول : إن الحكم معلق بلبس النساء مطلقاً ؛ بل بصنف من النساء وهو ما كان مظنة الشهوة . فأما مس من لا يكون مظنة — كذوات المحارم والصغيرة — فلا ينقض بها . فقد ترك ما ادعاه من الظاهر واشترط شرطاً لا أصل له بنص ولا قياس ؛ فإن الأصول المنصوصة تفرق بين اللبس لشهوة واللبس لغير شهوة ، لا تفرق بين أن يكون اللبس مظنة الشهوة أو لا يكون ، وهذا هو المس المؤثر في العبادات كلها ؛ كالأحرام والاعتكاف والصيام وغير ذلك وإذا كان هذا القول لا يدل عليه ظاهر اللفظ ولا القياس : لم يكن له أصل في الشرع .

وأما من علق النقض بالشهوة فالظاهر المعروف في مثل ذلك دليل

له : وقياس أصول الشريعة دليل . ومن لم يجعل اللمس ناقضاً بحال فإنه يجعل اللمس إنما أريد به الجماع : كما في قوله تعالى : ( وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ) ، ونظائره كثيرة . وفي السنن : أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ : لكن تكلم فيه .

وأيضاً فمن المعلوم ان مس الناس نساء مما تعم به البلوى ، ولا يزال الرجل يمس امرأته : فلو كان هذا مما ينقض الوضوء لكان النبي صلى الله عليه وسلم بينه لأمته : ولكان مشهوراً بين الصحابة ، ولم ينقل أحد أن أحداً من الصحابة كان يتوضأ بمجرد ملاقة يده لامرأته أو غيرها ، ولا نقل أحد في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم : فعلم أن ذلك قول باطل . والله أعلم .

## وسئل

عن مس النساء : هل ينقض الوضوء أم لا ؟

فأجاب : فيه ثلاثة أقوال للفقهاء :

أحدها : أنه لا ينقض بحال . كقول أبي حنيفة وغيره .

والثاني : أنه إن كان له شهوة نقض وإلا فلا . وهو قول مالك وغيره من أهل المدينة .

والثالث : ينقض في الجملة وإن لم يكن بشهوة . وهو قول الشافعي وغيره .

وعن أحمد بن حنبل ثلاث روايات كالأقوال الثلاثة ، لكن المشهور عنه قول مالك .

والصحيح في المسألة أحد قولين : إما الأول وهو عدم النقض مطلقاً : وإما القول الثاني وهو النقض إذا كان بشهوة . وأما وجوب الوضوء من مجرد مس المرأة لغير شهوة فهو أضعف الأقوال ، ولا يعرف هذا القول عن أحد من الصحابة ، ولا روى أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر المسلمين أن يتوضئوا من ذلك ؛ مع أن هذا الأمر غالب لا يكاد يسلم فيه أحد في عموم الأحوال ؛ فإن الرجل لا يزال يناول امرأته شيئاً وتأخذه بيدها ، وأمثال ذلك مما يكثر ابتلاء التماس به ، فلو كان الوضوء من ذلك واجباً لكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بذلك مرة بعد مرة ويشيع ذلك ، ولو فعل لنقل ذلك عنه ولو بأخبار الآحاد ؛ فلما لم ينقل عنه أحد من المسلمين أنه أمر أحداً من المسلمين بشيء من ذلك — مع عموم البلوى به — علم أن ذلك غير واجب .

وأيضاً فلو أمرهم بذلك لكانوا ينقلونه ويأمرهم به . ولم ينقل  
عن أحد من الصحابة أنه أمر بالوضوء من مجرد المس العاري عن  
شهوة ، بل تنازع الصحابة في قوله تعالى : ( أو لامستم النساء ) ،  
فكان ابن عباس وطائفة يقولون : الجماع ، ويقولون : الله حيي كريم  
يكني بما يشاء عما شاء . وهذا أصح القولين .

وقد تنازع عبد الله بن عمر والعرب وعطاء ابن أبي رباح والموالي :  
هل المراد به الجماع أو ما دونه ؟ فقالت العرب : هو الجماع . وقالت :  
الموالي هو ما دونه ، وتحاكموا إلى ابن عباس فصوب العرب  
وخطأ الموالي .

وكان ابن عمر يقول : قبلة الرجل امرأته ومسها يده من اللامسة ،  
وهذا قول مالك وغيره من أهل المدينة . ومن الناس من يقول : إن  
هذا قول ابن عمر وابن مسعود ؛ لكونها كانا لا يريان التيمم للجنب ؛  
فيتأولان الآية على نقض الوضوء . ولكن قد صرح في الآية أن  
الجنب يتيمم .

وقد ناظر أبو موسى ابن مسعود بالآية فلم يجبه ابن مسعود بشيء  
وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه : فلم إن ذلك كان من عدم استحضاره  
لموجب الآية .

ومعلوم أن الصحابة الأكابر الذين أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم لو كانوا يتوضئون من مس نساءهم مطلقاً ؛ ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك ؛ لكان هذا مما يعلمه بعض الصغار ؛ كابن عمر وابن عباس وبعض التابعين ، فإذا لم ينقل ذلك صاحب ولا تابع ؛ كان ذلك دليلاً على أن ذلك لم يكن معروفاً بينهم ، وإنما تكلم القوم في تفسير الآية ، والآية إن كان المراد بها الجماع فلا كلام ، وإن كان أريد بها ما هو أعم من الجماع فيقال ؛ حيث ذكر الله تعالى في كتابه مس النساء ومباشرتهن ونحو ذلك ؛ فلا يريد به إلا ما كان على وجه الشهوة واللذة ، وأما اللمس العاري عن ذلك فلا يعلق الله به حكماً من الأحكام أصلاً ، وهذا كقوله تعالى : ( ولا تبشروهن وأنتن عاكفون في المساجد ) ، فنهى العاكف عن مباشرة النساء مع أن العلماء يعلمون أن المعتكف لو مس امرأته بغير شهوة لم يحرم ذلك عليه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يذني رأسه إلى عائشة رضي الله عنها فترجلاه وهو معتكف . ومعلوم أن ذلك مظنة مسه لها ومسها له :

وأيضاً فالاحرام أشد من الاعتكاف ولو مسته المرأة لغير شهوة لم يأتى بذلك ولم يجب عليه دم . وهذا الوجه يستدل به من وجهين ؛ من جهة ظاهر الخطاب ؛ ومن جهة المعنى والاعتبار ؛ فان خطاب الله تعالى

في القرآن بذكر اللبس والمس والمباشرة للنساء ونحو ذلك : لا يتناول ما تجرد عن شهوة أصلاً ، ولم يتنازع المسلمون في شيء من ذلك إلا في آية الوضوء ، والنزاع فيها متأخر ؛ فيكون ما أجمعوا عليه قاضياً على ما تنازع فيه متأخروهم .

وأما طريق الاعتبار فإن اللبس المجرد لم يعلق الله به شيئاً من الأحكام ، ولا جعله موجباً لأمر ، ولا منهياً عنه في عبادة ولا اعتكاف ولا إحرام ؛ ولا صلاة ولا صيام ؛ ولا غير ذلك ، ولا جعله ينشر حرمة المصاهرة ؛ ولا يثبت شيئاً غير ذلك ، بل هذا في الشرع كما لو مس المرأة من وراء ثوبها ونحو ذلك من المس الذي لم يجعله الله سبباً لایجاب شيء ولا تحريم شيء .

وإذا كان كذلك كان إيجاب الوضوء بهذا مخالفاً للأصول الشرعية المستقرة ، مخالفاً للمنقول عن الصحابة ، وكان قولاً لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ؛ بل المعلوم من السنة مخالفته ، بل هذا أضعف ممن جعل المتى نجساً . فإن القول بنجاسة المتى ضعيف ، فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحداً بغسل ما يصيب بدنه أو ثيابه من المتى مع كثرة ما كان يصيب الناس من ذلك في حياته ؛ وقد أمر الحائض أن تغسل ما أصاب ثوبها من الدم مع أن ذلك قليل بالنسبة لاصابة المتى للرجال ؛ ولو كان ذلك واجباً لينه ، بل كان يغسل ويمسح تقذراً .

كما كانت عائشة رضي الله عنها تارة تغسله وتارة تفركه من ثوبه صلى الله عليه وسلم .

وكان سعد بن أبي وقاص وابن عباس يقولان : أمطه عنك ولو باذخرة قائما هو بمنزلة الخياط والبصاق ، وكانت عمرة تغسله من ثوبه ، فان كان في اعتقاده نجاسة المني فهذا نزاع بين الصحابة ، والسنة تفصل بينهم . فاذا كانت نجاسة المني ضعيفة في السنة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بذلك للعموم البلوى به ، لكن هذا أضعف لكون الصحابة لم يحك أحد منهم مجرد اللمس العاري عن الشهوة ناقضاً ، وإنما تنازعوا في اللمس المعتاد للشهوة كالقبلة والغمز باليد ونحو ذلك .

وأيضاً فإيجاب الوضوء من جنس اللمس كمس النساء ومس الذكر إن لم يعمل بكونه مظنة تحريك الشهوة وإلا كان مخالفاً للأصول ، فاما إذا علل بتحريك الشهوة كان مناسباً للأصول ، وهنا للفقهاء طريقتان :

أحدهما : قول من يقول : ان ذلك مظنة خروج الناقض ، فأقيمت المظنة مقام الحقيقة . وهذا قول ضعيف ؛ فان المظنة إنما تقام مقام الحقيقة اذا كانت الحكمة خفية وكانت المظنة تفضي إليها غالباً ، وكلاهما معدوم ؛ فان الخارج لو خرج لعلم به الرجل . وأيضاً فان مس الذكر لا يوجب خروج شيء في العادة أصلاً ؛ فان المني إنما يخرج بالاستمناء



وذلك يوجب الغسل ، والمذي يخرج عقيب تفكر ونظر ومس المرأة  
لا الذكر ؛ فاذا كانوا لا يوجبون الوضوء بالنظر الذي هو أشد إفضاء  
الى خروج المنى : فبمس الذكر أولى .

والقول الثانى : أن يقال : اللمس سبب تحريك الشهوة كما فى  
مس المرأة ، وتحريك الشهوة يتوضأ منه كما يتوضأ من الغضب وأكل  
لحم الابل ؛ لما فى ذلك من أثر الشيطان الذي يطفأ بالوضوء ؛ ولهذا  
قال طائفة من أصحاب أبى حنيفة : إنما يتوضأ اذا انتشر انتشاراً  
شديداً . وكذلك قال طائفة من أصحاب مالك : يتوضأ اذا انتشر ،  
لكن هذا الوضوء من اللمس : هل هو واجب أو مستحب ؟ فيه نزاع  
بين الفقهاء ليس هذا موضع ذكره ، فان مسألة الذكر لها موضع آخر  
وإنما المقصود هنا مسألة مس النساء .

والأظهر أيضاً ان الوضوء من مس الذكر مستحب لا واجب ،  
وهكذا صرح به الامام أحمد فى احدى الروايتين عنه ، وبهذا تجتمع  
الأحاديث والآثار بحمل الامر به على الاستحباب ، ليس فيه نسخ  
قوله : « وهل هو إلا بضعة منك ؟ » ، وحمل الأمر على الاستحباب  
أولى من النسخ .

وكذلك الوضوء مما مست النار مستحب فى أحد القولين فى

مذهب أحمد وغيره ، وبذلك يجمع بين أمره وبين تركه . فأما النسخ فلا يقوم عليه دليل ، بل الدليل يدل على نقيضه . وكذلك خروج النجاسات من سائر البدن غير السيلين كالوضوء من القيء ، والرعاف ، والحجامة ، والقصاد . والجراح : مستحب ، كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة أنهم توضؤوا من ذلك . وأما الواجب فليس عليه في الكتاب والسنة ما يوجب ذلك .

وكذلك الوضوء من القهقهة مستحب في أحد القولين في مذهب أحمد ، والحديث المأثور في أمر الذين قهقروا بالوضوء : وجهه أنهم أذنبوا بالضحك ، ومستحب لكل من أذنب ذنباً يتوضأ وبصلي ركعتين كما جاء في السنن عن أبي بكر رضي الله عنه . عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من مسلم يذنب ذنباً فيتوضأ وبصلي ركعتين ويستغفر الله إلا غفر له » . والله أعلم .

## وسئل

عن الرجل يمس المرأة : هل ينقض الوضوء أم لا ؟

فأجاب : ان توضأ من ذلك المس فحسن ، وإن صلى ولم يتوضأ صحت صلاته في أظهر قولي العلماء .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

إذا مس يد الصبي الأمرد : فهل هو من جنس النساء في نقض الوضوء ؟ وما جاء في تحريم النظر الى وجه الأمرد الحسن ؟ وهل هذا الذي يقوله بعض المخالفين للشريعة : ان النظر الى وجهه الصبي الأمرد عبادة ! وإذا قال لهم : احد هذا النظر حرام يقول : أنا اذا نظرت الى هذا أقول : سبحان الذي خلقه ، لا أزيد على ذلك ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا مس الأمرد لشهوة ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره .

أحدهما : انه كمس النساء لشهوة ينقض الوضوء . وهو المشهور من مذهب مالك ، ذكره القاضي ابو يعلى في شرح المذهب .

والثاني : انه لا ينقض الوضوء . وهو المشهور من مذهب الشافعي

والقول الأول أظهر ، فان الوطء في البر يفسد العبادات التي تفسد بالوطء في القبل : كالصيام والاحرام والاعتكاف ، ويوجب الغسل

كما يوجب هذا ، فتكون مقدمات هذا في باب العبادات كمقدمات هذا .  
فلو مس الأمر لشهوة وهو محرم فعليه دم كما لو مس أجنبية لشهوة .  
وكذلك إذا مسه لشهوة وجب أن يكون كما لو مس المرأة لشهوة في  
نقض الوضوء .

والذي لم ينقض الوضوء بمسه يقول : أنه لم يخلق محلاً لذلك  
فيقال له : لا ريب أنه لم يخلق لذلك وإن الفاحشة اللوطية من أعظم  
المحرمات ، لكن هذا القدر لم يعتبر في باب الوطء ؛ فإن وطئ في الدبر  
تعلق به ما ذكر من الأحكام وإن كان الدبر لم يخلق محلاً للوطء ، مع أن  
نفرة الطباع عن الوطء في الدبر أعظم من نفرتها عن الملامسة ، ونقض الوضوء  
بالمس يراعى فيه حقيقة الحكمة ، وهو أن يكون المس لشهوة عند الأكثرين ؛  
كما لك وأحمد وغيرهما ، كما يراعى مثل ذلك في الأحرام والاعتكاف وغير ذلك .  
وعلى هذا القول فحيث وجد اللمس لشهوة تعلق به الحكم ، حتى لو مس  
أمه وأخته وبنته لشهوة انتقض وضوؤه : فكذلك الأمر .

وأما الشافعي وأحمد في رواية فيعتبر المظنة ، وهو : أن النساء  
مظنة الشهوة فينقض الوضوء سواء بشهوة أو بغير شهوة ، ولهذا لا ينقض  
لمس المحارم ، لكن لو لمس ذوات محارمه لشهوة فقد وجدت حقيقة الحكمة ؛  
وكذلك إذا مس الأمر لشهوة .

والتلذذ بمس الامرء كمصافحته ونحو ذلك : حرام باجماع المسلمين ، كما يحرم التلذذ بمس ذوات محارمه والمرأة الاجنبية ، بل الذي عليه اكثر العلماء ان ذلك أعظم اثماً من التلذذ بالمرأة الاجنبية ، كما ان الجمهور على ان عقوبة اللوطي أعظم من عقوبة الزنا بالاجنبية ، فيجب قتل الفاعل والمفعول به ، سواء كان أحدهما محصناً أو لم يكن ، وسواء كان أحدهما مملوكاً للآخر أو لم يكن ، كما جاء ذلك في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمل به أصحابه من غير نزاع يعرف بينهم ، وقتله بالرجم كما قتل الله قوم لوط بالرجم ، وبذلك جاءت الشريعة في قتل الزاني : أنه يرجم ، فرجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعز بن مالك والغامدية ، واليهوديين ، والمرأة التي ارسل اليها أنيساً وقال : « اذهب الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » فاعترفت فرجمها .

والنظر إلى وجه الامرء لشهوة كالنظر الى وجه ذوات المحارم والمرأة الأجنبية بالشهوة ، سواء كانت الشهوة شهوة الوطء او شهوة التلذذ بالنظر ، فلو نظر الى امه واخته وابنته يتلذذ بالنظر اليها كما يتلذذ بالنظر الى وجه المرأة الأجنبية : كان معلوماً لكل أحد أن هذا حرام ، فكذلك النظر إلى وجه الأمرء باتفاق الأئمة .

وقول القائل : ان النظر الى وجه الأمرء عبادة كقوله : ان النظر إلى وجوه النساء أو النظر الى وجوه محارم الرجل — كينت الرجل

وأمه واخته — عبادة ، ومعلوم ان من جعل هذا النظر المحرم عبادة كان بمنزلة من جعل الفواحش عبادة ، قال تعالى : ( وإذا فعلوا فاحشة قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها ! قل : ان الله لا يأمر بالفحشاء اتقولون على الله ما لا تعلمون ؟ )

ومعلوم أنه قد يكون في صور النساء الأجنبية وذوات المحارم من الاعتبار والدلالة على الخالق من جنس ما في صورة المرد : فهل يقول مسلم : ان للانسان ان ينظر بهذا الوجه الى صور نساء العالم وصور محارمه ، ويقول : ان ذلك عبادة ؟ بل من جعل مثل هذا النظر عبادة فانه كافر مرتد يجب أن يستتاب ؛ فان تاب وإلا قتل ، وهو بمنزلة من جعل اعانة طالب الفواحش عبادة ؛ او جعل تناول بسير الخمر عبادة ؛ أو جعل السكر بالحشيشة عبادة . فمن جعل المعاونة على الفاحشة بقيادة أو غيرها عبادة او جعل شيئاً من المحرمات التي يعلم تحريمها من دين الاسلام عبادة : فانه يستتاب ؛ فان تاب والا قتل ، وهو مضاء للمشركين الذين ( اذا فعلوا فاحشة قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها ! قل : ان الله لا يأمر بالفحشاء . أتقولون على الله ما لا تعلمون ؟ )

وقاحشة أولئك انما كانت طوافهم بالبيت عراة ، وكانوا يقولون : لا نظوف في الثياب التي عصينا الله فيها ، فهؤلاء انما كانوا يطوفون عراة على وجه اجتناب ثياب المعصية وقد ذكر عنهم ما ذكر فكيف بمن يجعل جنس الفاحشة المتعلقة بالشهوة عبادة ؟

والله سبحانه قد أمر في كتابه بغض البصر ، وهو نوعان : غرض البصر  
عن العورة ، وغرضها عن محل الشهوة .

فالأول كغض الرجل بصره عن عورة غيره ، كما قال النبي صلى الله  
عليه وسلم : « لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ! ولا تنظر المرأة إلى  
عورة المرأة ! » ، ويجب على الانسان أن يستر عورته كما قال النبي  
صلى الله عليه وسلم لمعاوية بن حيدة : « احفظ عورتك إلا من زوجتك  
او ما ملكت يمينك » ، قلت : فاذا كان أجدنا مع قومه ؟ قال :  
« ان استطعت ان لا يرى بها أحد فلا يربها » ، قلت : فاذا كان أحدنا  
خالياً ؟ قال : « فالله أحق ان يستحي منه من الناس » . ويجوز [ أن ]  
يكشف بقدر الحاجة كما يكشف عند التخلي ، وكذلك إذا اغتسل الرجل  
وحده بجنب ما يستره ، فله أن يغتسل عرياناً كما اغتسل موسى عرياناً  
وايوب ، وكما في اغتساله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح واغتساله في  
حديث ميمونة .

وأما النوع الثاني من النظر : كالنظر إلى الزينة الباطنة من المرأة  
الاجنية ، فهذا أشد من الأول ، كما أن الحر أشد من الميتة والدم  
ولحم الخنزير وعلى صاحبها الحد . وتلك المحرمات إذا تناولها غير مستحل  
لها كان عليه التعزير ؛ لأن هذه المحرمات لا تشتهيها النفوس كما تشتهي  
الحر ، وكذلك النظر الى عورة الرجل لا يشتهي كما يشتهي النظر الى

النساء ونحوهن : وكذلك النظر الى الأمر بشهوة هو من هذا الباب ،  
وقد اتفق العلماء على تحريم ذلك كما اتفقوا على تحريم النظر إلى الأجنبية  
وذوات المحارم لشهوة . والخالق سبحانه يسبح عند رؤية مخلوقاته كلها  
وليس خلق الأمر بالعجب في قدرته من خلق ذي اللحية ،  
ولا خلق النساء بالعجب في قدرته من خلق الرجال ؛ بل تخصيص  
الإنسان التسييح بحال نظره الى الأمر دون غيره : كتخصيصه  
التسييح بنظره إلى المرأة دون الرجل ، وما ذاك لأنه دل على عظمة  
الخالق عنده ، ولكن لأن الجمال يغير قلبه وعقله ، وقد يذهله ما رآه  
فيكون تسيحه بما يحصل في نفسه من الهوى . كما أن النسوة لما  
رأين يوسف ( أكبره وقطعن أيديهن ، وقلن : حاش لله ما هذا  
بشراً إن هذا الا ملك كريم ) .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
« ان الله لا ينظر الى ضررك وأموالك وانما ينظر الى قلوبكم وأعمالكم ،  
واذا كان الله لا ينظر إلى الصور والاموال وانما ينظر إلى القلوب  
والأعمال : فكيف يفضل الشخص بمالم يفضل الله به ؟ وقد قال  
نعالى : ( ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة  
الدنيا ) ، وقال في المسافقين : ( واذا رأيتهن تعجبك أجسامهم وإن  
يقولوا تسمع لقلوبهم كأنهم خشب مسندة ، يحسبون كل صيحة عليهم



هم العدو فاحذروهم : قاتلهم الله أنى يؤفكون ) ، فإذا كان هؤلاء المنافقون الذين تعجب الناظر اجسامهم لما فيهم من البهاء والرواء والزينة الظاهرة — وليسوا ممن ينظر إليه لشهوة — قد ذكر الله عنهم ما ذكر : فكيف بمن ينظر إليه لشهوة ؟ وذلك ان الانسان قد ينظر إليه لما فيه من الايمان والتقوى ؛ وهنا الاعتبار بقلبه وعمله لا بصورته وقد ينظر إليه لما فيه من الصورة الدالة على المصور فهذا حسن ، وقد ينظر اليه من جهة استحسان خلقه كما ينظر الى الجبل والبهائم ، وكما ينظر الى الأشجار : فهذا أيضاً إذا كان على وجه استحسان الدنيا والرياسة والمال فهو مذموم ؛ لقوله تعالى : ( ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه )

وأما ان كان على وجه لا ينقص الدين وإنما فيه راحة النفس فقط — كالنظر الى الأزهار — فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق .

وكل قسم من هذه الأقسام متى كان معه شهوة كان حراماً بلا ريب ، سواء كانت شهوة تمتع بنظر الشهوة او كان نظراً بشهوة الوطء و الفرق بين ما يجده الانسان عند نظره الأشجار والأزهار وما يجده عند نظره النسوان والمردان ؛ فهذا الفرقان افترق الحكم الشرعى ، فصار النظر إلى المرد ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يقرن به الشهوة فهو حرام بالاتفاق .

والثاني : ما يجزم أنه لا شهوة معه : كنظر الرجل الورع إلى ابنة  
الحسن وابنته الحسنة وأمه ؛ فهذا لا يقرن به شهوة إلا أن يكون الرجل  
من أئجر الناس ، ومتى اقترنت به الشهوة حرم .

وعلى هذا من لا يميل قلبه إلى الرد — كما كان الصحابة ؛ وكالأمم  
الذين لا يعرفون هذه الفاحشة ؛ فإن الواحد من هؤلاء لا يفرق بين  
هذا الوجه وبين نظره إلى ابنة وابن جاره وصبي أجنبي ، ولا يخطر  
بقلبه شيء من الشهوة لأنه لم يعتد ذلك وهو سليم القلب من مثل  
ذلك ، وقد كانت الإماماء على عهد الصحابة يمشين في الطرقات وهن  
متكشفات الرؤوس وتخدم الرجال مع سلامة القلوب ، فلو أراد الرجال  
أن يترك الإماماء التركيات الحسان يمشين بين الناس ، في مثل هذه البلاد  
والأوقات كما كان أولئك الإماماء يمشين ؛ كان هذا من باب الفساد .

وكذلك للرد الحسان لا يصلح أن يخرجوا في الأمكنة والأزمنة  
التي يخاف فيها الفتنة بهم إلا بقدر الحاجة ، فلا يمكن الأمر الحسن  
من التبرج ولا من الجلوس في الحمام بين الأجانب ، ولا من رقصة  
بين الرجال ، ونحو ذلك مما فيه فتنة للناس ، والنظر إليه ؛ كذلك .

وانما وقع النزاع بين العلماء في القسم الثالث من النظر ، وهو :

النظر إليه لغير شهوة لكن مع خوف ثورانها ؟ فيه وجهان في مذهب أحمد : أصحها — وهو المحكى عن نص الشافعي — انه لا يجوز . والثاني : يجوز لأن الاصل عدم ثورانها فلا يحرم بالشك ، بل قد يكره .

والأول هو الراجح ، كما أن الراجح في مذهب الشافعي وأحمد أن النظر إلى وجه الأجنبية من غير حاجة لا يجوز وإن كانت الشهوة منتفية ، لكن لأنه يخاف ثورانها ؛ ولهذا حرمت الخلوة بالأجنبية لأنها مظنة الفتنة ، والاصل أن كل ما كان سبباً للفتنة فإنه لا يجوز ؛ فإن النريعة إلى الفساد يجب سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة ؛ ولهذا كان النظر الذي يفضي إلى الفتنة محرماً إلا إذا كان لمصلحة راجحة ، مثل نظر الخاطب والطبيب وغيرها ، فإنه يباح النظر للحاجة لكن مع عدم الشهوة .

وأما النظر لغير حاجة إلى محل الفتنة فلا يجوز .

ومن كرر النظر إلى الأمرد ونحوه أو أدامه وقال : انى لا أنظر لشهوة : كذب في ذلك ؛ فإنه إذا لم يكن معه داع يحتاج معه إلى النظر لم يكن النظر إلا لما يحصل في القلب من اللذة بذلك ، وأما نظرة الفجأة فهي عفو إذا صرف بصره ، كما ثبت في الصحيح عن جرير قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة فقال :

« اصرف بصرك » ، وفي السنن انه قال لعلي رضي الله عنه : « يا علي ! لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الأولى وليست لك الثانية » .

وفي الحديث الذي في المسند وغيره : « النظر سهم مسموم من سهام ابليس » ، وفيه : « من نظر الى محاسن امرأة ثم غص بصره عنها اورث الله قلبه حلاوة عبادة يجدها الى يوم القيامة » — او كما قال — ولهذا يقال : ان غص البصر عن الصورة التي نهى عن النظر إليها — كالمرأة والأمرد الحسن — يورث ذلك ثلاث فوائد جليلة القدر :

احداها : حلاوة الايمان ولذته التي هي أحلى وأطيب ما تركه الله فان من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه ، والنفس تحب النظر الى هذه الصور لاسيما نفوس أهل الرياضة والصفاء ، فانه يبقى فيها رقة تجذب بسببها الى الصور ، حتى تبقى تجذب أحدم وتصرعه كما يصرعه السبع ؛ ولهذا قال بعض التابعين : ما أنا على الشاب التائب من سبع يجلس إليه باخوف عليه من حدث جميل يجلس إليه ! وقال بعضهم : اتقوا النظر إلى أولاد الملوك فان لهم فتنة كفتة العذارى .

وما زال أئمة العلم والدين — كشيوخ الهدى وشيوخ الطريق — يوصون بترك صحبة الأحداث حتى يروى عن فتح الموصلي انه قال :

صحت ثلاثين من الأبدال كلهم يوصيني عند فراقه بترك صحة الأحداث  
وقال بعضهم : ما سقط عبد من عين الله الا بصحة هؤلاء الأتقان .

ثم النظر يؤكد المحبة ، فيكون علاقة لتعلق القلب بالمحروب : ثم  
صباة لانصباب القلب إليه : ثم غراما للزومه للقلب كالغريم الملازم  
لغريمه : ثم عشقا إلى أن يصير تنيا . والتميم المعبد ، ونيم الله عبد الله ،  
فيبقى القلب عبدا لمن لا يصلح ان يكون أخا بل ولا خادما ، وهذا  
أما يتلى به أهل الاعراض عن الاخلاص لله كما قال تعالى في حق  
يوسف : ( كذلك لتصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين )  
فامرأة العزيز كانت مشركة فوقعت مع زوجها فيما وقعت فيه من  
السوء ، ويوسف عليه السلام مع عزوبته وحرادوتها له واستعانتها عليه  
بالنسوة وعقوبتها له بالحبس على العفة : عصمه الله باخلاصه لله ، تحقيقاً  
لقوله : ( لاغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين ) ، قال تعالى :  
( إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين ) والغني  
هو اتباع الهوى .

وهذا الباب من أعظم أبواب اتباع الهوى . ومن أمر بعشق الصور من  
المتفلسفة كابن سينا وذويه ، أو من الفرس كما يذكر عن بعضهم ،  
أو من جهال المتصوفة : فانهم أهل ضلال وغي ، فهم مع مشاركة  
اليهود في الغي والنصارى في الضلال زادوا على الامتين في ذلك : فان

هذا وان ظن ان فيه منفعة للعاشق كتطليق نفسه وتهذيب اخلاقه ،  
والمعشوق من الشفاء في مصالحه وتعليمه وتأديبه وغير ذلك : فمضرة  
ذلك أضعاف منفعة . واين اثم ذلك من منفعة ؟ وانما هذا كما يقال :  
ان في الزنا منفعة لكل منها بما يحصل له من التلذذ والسرور ،  
ويحصل لها من الجمل وغير ذلك ! وكما يقال : ان في شرب الخمر  
منافع بدنية ونفسية . وقد قال في الخمر والميسر : ( قل : فيها اثم  
كبير ومنافع للناس واثمها اكبر من نفعها ) ، وهذا قبل التحريم ،  
دع ما قاله عند التحريم وبعده .

وباب التعلق بالصورة هو من جنس الفواحش ، وباطنه من باطن  
الفواحش وهو من باطن الاثم ، قال تعالى : ( وخرؤا ظاهر الاثم  
وباطنه ) ، وقال تعالى : ( قل : انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ) ،  
وقد قال : ( وإذا فعلوا فاحشة قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا  
بها . قل : ان الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون ؟ ) .

وليس بين أئمة الدين نزاع في ان هذا ليس بمستحب كما أنه ليس  
بواجب ، فمن جعله ممدوحا واثى عليه فقد خرج من اجماع المسلمين ؛  
بل واليهود والنصارى ؛ بل وعمما عليه عقلاء بني آدم من جميع الأمم ،  
وهو ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ، ( ومن أضل ممن اتبع هواه  
بغير هدى من الله : إن الله لا يهدي القوم الظالمين ) ، وقد قال

تعالى : ( وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ) ، وقال تعالى ( ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ) .

وأما من نظر إلى المرد ظاناً انه ينظر إلى الجمال الالهي وجعل هذا طريقاً له إلى الله — كما يفعله طوائف من المدعين للمعرفة — فتقوله هذا أعظم كفراً من قول عباد الأصنام ومن كفر قوم لوط ، فهؤلاء من شر الزنادقة المرتدين الذين يجب قتلهم باجماع كل الأمة ؛ فان عباد الأصنام قالوا : ( ما نعبدكم إلا ليقربونا الى الله زلفى ) ، وهؤلاء يجعلون الله موجوداً في نفس الأصنام وحالا فيها ؛ فانهم لا يريدون بظهوره وتجليه في المخلوقات انها دالة عليه وآيات لهم ؛ بل يريدون أنه سبحانه هو ظهر فيها وتجلي فيها ، ويشبهون ذلك بظهور الماء في الزجاج ؛ والزبد في اللبن ؛ والزيت في الزيتون ، والدهن في السمس ، ونحو ذلك مما يقتضي حلول نفس ذاته في مخلوقاته او اتحادها بها في جميع المخلوقات ، نظير ما قالته النصارى في المسيح خاصة ، يجعلون المرد مظاهر الجمال فيقررون هذا الشرك الأعظم طريقاً إلى استحلال الفواحش ، بل إلى استحلال كل محرم ، كما قيل لأفضل متأخريهم — التمساني — : إذا كان قولكم بان الوجود واحد هو الحق . فما الفرق بين أُمي وأختي

وابنتي : تكون هذه حلالا وهذه حراما ؟ فقال الجميع عندنا سواء !  
لكن هؤلاء المحجوبون قالوا : حرام . فقلنا : حرام عليكم ! .

ومن هؤلاء الحلولية والاتحادية من يخص الحلول والاتحاد ببعض  
الأشخاص : إما ببعض الأنبياء كالسيح : أو ببعض الصحابة كقول الغالية  
في علي : أو ببعض الشيوخ كالحلاجية ونحوم : أو ببعض الملوك : أو  
بعض الصور كصور المرد ! ويقول أحدهم : أنا انظر الى صفات خالقي  
وأشهدا في هذه الصورة .

والكفر في هذا القول أبين من أن يخفى على من يؤمن بالله  
ورسوله ، ولو قال مثل هذا الكلام في نبي كريم لكان كافراً : فكيف  
إذا قاله في صبي أمرد ؟ فقبح الله طائفة يكون معبودها من جنس  
موطوئها . وقد قال تعالى : ( ولا بأمرهم أن تتخذوا للملائكة والنبيين  
أرباباً ! أياهمم بالكفر بعد اذ اتم مسلمون ؟ ) ، فإذا كان من اتخذ  
الملائكة والنبيين أرباباً مع اعترافهم بأنهم مخلوقون لله كفاراً : فكيف بمن  
اتخذ بعض المخلوقات أرباباً مع قوله ان الله فيها او متحد بها ؟ فوجودها  
وجوده ونحو ذلك من اللقالات ؟ .

وأما الفائدة الثانية في غض البصر فهو : أنه يورث نور القلب  
والفراصة ، قال تعالى عن قوم لوط : ( لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون ) ،



فالتعلق في الصور يوجب فساد العقل وعمى البصيرة وسكر القلب ، بل  
جنونه كما قيل :

سكران : سكر هوى ، وسكر مدامة

فتى إفاقة من به سكران °

وقيل :

قالوا : جنت بمن تهوى ؟ فقلت لهم :

العشق أعظم مما بالجنانين

العشق لا يستفيق الدهر صاحبه

وانما يصرع المجنون في الحين

وذكر سبحانه آية النور عقيب آيات غض البصر فقال : ( الله نور  
السموات والأرض ) ، وكان شاه بن شجاع الكرمانى لا تخطيء له  
فراصة ، وكان يقول : من عمر ظاهره باتباع السنة وباطنه بدوام المراقبة ،  
وغض بصره عن المحارم ؛ وكف نفسه عن الشهوات ؛ وذكر خصلة  
خامسة وهي اكل الحلال : لم تخطيء له فراصة . والله تعالى  
يجزي العبد على عمله بما هو من جنس عمله فغض بصره عما حرم بعوضه  
الله عليه من جنسه بما هو خير منه ؛ فيطلق نور بصيرته ويفتح عليه

## باب العلم والعرفة والكشف ونحو ذلك مما ينال بصيرة القلب

والفائدة الثالثة : قوة القلب وثباته وشجاعته ، فيجعل الله له سلطان النصر مع سلطان الحجة . وفي الأثر : « الذي يخالف هواه يفرق الشيطان من خلله » ، ولهذا يوجد في المتبع لهواه من الذل — ذل النفس وضعفها ومهانتها — ما جعله الله لمن عصاه فان الله جعل العزة لمن أطاعه والذلة لمن عصاه ، قال تعالى : ( يقولون : لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ! والله العزة ولرسوله وللمؤمنين ) وقال تعالى : ( ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين ) .

ولهذا كان في تلام الشيوخ : الناس يطلبون العز من أبواب الملوك ولا يجدونه إلا في طاعة الله . وكان الحسن البصري يقول : وان هملجت بهم البراذين وطقطقت بهم البغال فان ذل المعصية في رقابهم ، بأبي الله إلا أن يذل من عصاه . ومن أطاع الله فقد والاه فيما أطاعه فيه ، ومن عصاه ففيه قسط من فعل من عاداه بمعاصيه . وفي دعاء القنوت : « انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت » .

والعوفية المشهورون عند الأمة الذين لهم لسان صدق في الأمة لم يكونوا يستحبون مثل هذا ؛ بل ينهون عنه ، ولهم في الكلام في ذم صحبة الأحداث ، وفي الرد على أهل الحلول ، وبيان مباينة الخالق للمخلوق :

ملا يتسع هذا الموضع لذكره ، وإنما استحسنه من تشبه بهم ممن  
هو عاص أو فاسق أو كافر ؛ فتظاهر بدعوى الولاية لله وتحقيق  
الايان والرفان وهو من شر أهل العداوة لله وأهل التفاق والبهتان .

والله تعالى يجمع لاوليائه للمتقين خير الدنيا والآخرة ، ويجعل لأعدائه  
الصفقة الحاسرة . والله أعلم .

---

## وسئل

عن أكل لحم الابل : هل ينقض الوضوء أم لا . وهل حديثه منسوخ ؟ .

فاجاب : الحمد لله . قد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة — رضي الله عنه — أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم النعم ؟ قال : ان شئت فتوضأ ، وان شئت فلا تتوضأ . قال : أتتوضأ من لحوم الابل ؟ قال : نعم ، توضأ من لحوم الابل . قال : أصلي في مرايض النعم ؟ قال : نعم ، قال أصلي في مبارك الابل ؟ قال : لا .

وثبت ذلك في السنن من حديث البراء بن عازب . قال أحمد فيه حديثان صحيحان : حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة . وله شواهد من وجوه أخر .

منها : ما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « توضؤوا من لحوم الابل ، ولا توضؤوا من

لحوم الغنم ؛ وصلوا في مراتب الغنم ، ولا تصلوا في معادن الابل ، .  
وروى ذلك من غير وجه . وهذا باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، أصح  
وأبعد عن المعارض من أحاديث مس الذكر وأحاديث القهقهة .

وقد قال بعض الناس : إنه منسوخ بقول جابر : كان آخر الأمرين  
من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ، لم يفرق  
بين لحم الابل والغنم ، اذ كلاهما في مس النار سواء ، فلما فرق بينهما  
فأمر بالوضوء من هذا ، وخير في الوضوء من الآخر . علم بطلان  
هذا التعليل .

واذا لم تكن العلة مس النار فنسخ التوضؤ من ذلك لأمر لا يوجب  
نسخ التوضؤ من جهة أخرى ، بل يقال : كانت لحوم الابل أولا يتوضأ  
منها ، كما يتوضأ من لحوم الغنم ، وغيرها . ثم نسخ هذا الأمر العام  
المشترك . فاما ما يختص به لحم الابل فلو كان قبل النسخ لم يكن  
منسوخا ، فكيف وذلك غير معلوم .

يؤيد ذلك « الوجه الثاني » وهو ان الحديث كان بعد نسخ الوضوء  
مما مست النار ، فانه بين فيه انه لا يجب الوضوء من لحوم الغنم ، وقد  
أمر فيه بالوضوء من لحوم الابل ، فعلم ان الأمر بذلك بعد النسخ .

( الثالث ) : أنه فرق بينهما في الوضوء ، وفي الصلاة في المعاطن أيضاً ، وهذا التفريق ثابت محكم لم يأت عنه نص بالتسوية بينهما في الوضوء والصلاة ، فدعوى النسخ باطل ، بل عمل المسلمين بهذا الحديث في الصلاة يوجب العمل فيه بالوضوء اذ لا فرق بينهما .

( الرابع ) انه أمر بالوضوء من لحم الابل ، وذلك يقتضي الوضوء منه نيا ومطبوخا ، وذلك يمنع كونه منسوخا .

( الخامس ) انه لو أتى عن النبي صلى الله عليه وسلم نص عام بقوله : لا وضوء مما مست النار ، لم يجوز جملة ناسخاً لهذا الحديث من وجهين :

( أحدهما ) انه لا يعلم انه قبله ، واذا تعارض العام والخاص ، ولم يعلم التاريخ فلم يقل أحد من العلماء انه ينسخه ، بل إما ان يقال الخاص هو المقدم ، كما هو المشهور من مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه ، وإما أن يتوقف ؛ بل لو علم ان العام بعد الخاص لكان الخاص مقدما .

( الثاني ) انه قد بينا ان هذا الخاص بعد العام ، فان كان نسخ كان الخاص

ناسخاً. وقد اتفق العلماء على ان الخاص للتأخر هو للمقدم على العام للمتقدم ، فعلم باتفاق المسلمين على انه لا يجوز تقديم مثل هذا العام على الخاص ، لو كان هنا لفظ عام . كيف ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث عام ينسخ الوضوء من كل ما مسته النار . وإنما ثبت في الصحيح أنه أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ ، وكذلك أتى بالسويق فأكل منه ثم لم يتوضأ ، وهذا فعل لا عموم له فان التوضؤ من لحم الغنم لا يجب باتفاق الأئمة المتبوعين . والحديث المتقدم دليل ذلك .

وأما جابر فأنما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار » ، وهذا نقل لفعله لا لقوله . فاذا شاهدوه قد أكل لحم غنم ثم صلى ولم يتوضأ بعد أن كان يتوضأ منه صح أن يقال الترك آخر الأمرين ، والترك العام لا يحاط به إلا بدوام معاشرته ، وليس في حديث جابر ما يدل على ذلك ، بل المنقول عنه الترك في قضية معينة . ثم ترك الوضوء مما مست النار لا يوجب تركه من جهة أخرى ، ولحم الابل لم يتوضأ منه لأجل من النار ، كما تقدم ؛ بل المعنى يختص به ويتناولها نيا ومطبوخا ، فيبين الوضوء من لحم الابل والوضوء مما مست النار عموم وخصوص . هذا أعم من وجه ، وهذا أخص من وجه . وقد يتفق الوجهان ، فيكون للحكم علتان ، وقد ينفرد أحدهما عن الآخر ، بمنزلة التوضؤ من خروج

التجاسة مع الوضوء من القبلة ، فانه قد يقبل فيمضي ، وقد يقبل  
فلا يمضي وقد يمضي من غير مباشرة .

فاذا قدر أنه لا وضوء من مس النساء ، لم ينف الوضوء من المذي  
وكذلك بالعكس ، وهذا بين .

وأضعف من ذلك قول بعضهم : إن المراد بذلك الوضوء اللغوي  
وهو غسل اليد ، او اليد والفم ، فان هذا باطل من وجوه .

( أحدها ) ان الوضوء في كلام رسولنا - صلى الله عليه وسلم -  
لم يرد به قط إلا وضوء الصلاة ، وإنما ورد بذلك المعنى في لغة اليهود .  
كما روى : « ان سلمان قال : يارسول الله ! انه في التوراة من بركة  
الطعام الوضوء قبله . فقال : من بركة الطعام الوضوء قبله ، والوضوء  
بعده . » فهذا الحديث قد توزع في صحته ، وإذا كان صحيحا فقد أجاب  
سلمان باللغة التي خاطبه بها لغة أهل التوراة ، وأما اللغة التي خاطب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بها أهل القرآن فلم يرد فيها الوضوء  
إلا في الوضوء الذي يعرفه المسلمون .

( الثاني ) : انه قد فرق بين اللحيين ، ومعلوم أن غسل اليد والفم  
من الغمر مشروع مطلقا ، بل قد ثبت عنه أنه تمضمض من لبن



شربه . وقال : « ان له دسما » . وقال : « من بات ويده غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه » فإذا كان قد شرع ذلك من اللبن والغمر فكيف لا يشرعه من لحم النعم .

( الثالث ) : ان الأمر بالتوضؤ من لحم الابل : ان كان أمر ايجاب امتنع حمله على غسل اليد والفم ، وان كان أمر استحباب امتنع رفع الاستحباب عن لحم النعم ، والحديث فيه أنه رفع عن لحم النعم ، ما أثبتته للحم الابل . وهذا يبطل كونه غسل اليد ، سواء كان حكم الحديث ايجابا ، او استحبابا .

( الرابع ) : انه قد قرنه بالصلاة في مباركتها ، مفرقا بين ذلك ، وهذا مما يفهم منه وضوء الصلاة قطعا . والله أعلم .

## وسئل

عن رجل يقرأ القرآن وليس له على الوضوء قدرة في كل وقت : فهل له أن يكتب في اللوح ويقرأه إن كان على وضوء وغير وضوء . أم لا ؟ وقد ذكر بعض المالكية أن معنى قوله : ( لا يمسه إلا المطهرون ) تطهير القلب ، وأن المسلم لا ينجس ، وقال : بعض الشافعية : لا يجوز

له أن يمسه اللوح ، أو المصحف على غير وضوء أبداً فهل بين الأئمة خلاف في هذا أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله ، إذا قرأ في المصحف ، أو اللوح ، ولم يمسه جاز ذلك ، وإن كان على غير طهور ، ويجوز له أن يكتب في اللوح وهو على غير وضوء . والله أعلم .

## وسئل

هل يجوز مس المصحف بغير وضوء ، أم لا ؟ .

فأجاب : مذهب الأئمة الأربعة أنه لا يمسه المصحف إلا طاهر . كما قال في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب : « أن لا يمسه القرآن إلا طاهر » .

قال الإمام أحمد : لا شك أن النبي صلى الله عليه وسلم كتبه له ، وهو أيضاً قول سلمان الفارسي ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهما . ولا يعلم لها من الصحابة مخالف .

## وسئل :

عن الانسان إذا كان على غير طهر ، وحمل المصحف بأكمامه ،  
ليقرأ به ، ويرفعه من مكان إلى مكان ، هل يكره ذلك ؟

فأجاب : وأما إذا حمل الانسان المصحف بكمه فلا بأس ، ولكن  
لا يمسه يديه .

## وسئل

عمن معه مصحف ، وهو على غير طهارة ، كيف يحمله ؟

فأجاب : ومن كان معه مصحف فله أن يحمله بين قماشه ، وفي  
خرجه وحمله ، سواء كان ذلك القماش لرجل ، أو امرأة ، أو صبي ،  
وإن كان القماش فوقه أو تحته . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام

عما يجب له الطهارتان : الغسل ، والوضوء ؟

فأجاب : ذلك واجب للصلاة بالكتاب والسنة والاجماع ، فرضها ونفلها ، واختلف في الطواف ومس المصحف . واختلف أيضاً في سجود التلاوة ، وصلاة الجنائزة ، هل تدخل في مسمى الصلاة التي يجب لها الطهارة ؟ .

وأما الاعتكاف فما علمت أحداً قال إنه يجب له الوضوء ، وكذلك الذكر والدعاء فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحائض بذلك .

وأما القراءة ففيها خلاف شاذ .

فذهب الأربعة يجب الطهارتان لهذا كله إلا الطواف مع الحدث الأصغر ، فقد قيل فيه نزاع . والأربعة أيضاً لا يجوزون للجنب قراءة القرآن . ولا اللبث في المسجد ، إذا لم يكن على وضوء ، وتنازعوا في قراءة الحائض ، وفي قراءة الشيء اليسير . وفي هذا نزاع في مذهب

الامام أحمد وغيره ، كما قد ذكر في غير هذا الموضع .

ومذهب أهل الظاهر : يجوز للجنب أن يقرأ القرآن ، واللبث في المسجد ، هذا مذهب داود وأصحابه ، وابن حزم . وهذا منقول عن بعض السلف .

وأما مذهبهم فيما يجب له الطهارتان ؟ فالذي ذكره ابن حزم أنها لا يجب إلا لصلاة : هي ركعتان ، أو ركعة الوتر ، أو ركعة في الخوف ، أو صلاة الجنائزة ، ولا يجب عنده الطهارة لسجدة السهو ، فيجوز عنده للجنب والمحدث والحائض قراءة القرآن ، والسجود فيه ، ومس المصحف قال : لأن هذه الأفعال خير مندوب إليها ، فمن ادعى منع هؤلاء منها فعليه الدليل .

وأما الطواف فلا يجوز للحائض بالنص . والاجماع .

وأما الحدث ففيه نزاع بين السلف ، وقد ذكر عبد الله بن الإمام أحمد في الناسك بإسناده عن الثمعي ، وحماد بن أبي سليمان : أنه يجوز الطواف مع الحدث الأصغر ، وقد قيل أن هذا قول الحنفية ، أو بعضهم . وأما مع الجنابة والحيض فلا يجوز عند الأربعة ؛ لكن مذهب أبي حنيفة أن ذلك واجب فيه لا فرض ، وهو قول نفي مذهب أحمد .

وظاهر مذهبه كمنهـب مالك والشافعي أنه ركن فيه . والصحيح في هذا الباب ما ثبت عن الصحابة - رضوان الله عليهم - وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وهو أن مس للصحف لا يجوز للمحدث ، ولا يجوز له صلاة جنازة ، ويجوز له سجود التلاوة . فهذه الثلاثة ثابتة عن الصحابة .

وأما الطواف فلا أعرف الساعة فيه نقلاً خاصاً عن الصحابة ، لكن إذا جاز سجود التلاوة مع الحدث ، فالطواف أولى ، كما قاله من قاله من التابعين . قال البخاري في «باب سجدة المسلمين مع المشركين» والمشرک نجس ليس له وضوء ، وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء . ووقع في بعض نسخ البخاري يسجد على وضوء . قال ابن بطال في شرح البخاري : الصواب إثبات غير ؛ لأن المعروف عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء . ذكر ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشار حدثنا زكريا بن أبي زائدة . حدثنا أبو الحسن يعني عبيد بن الحسن - عن رجل زعم أنه نسيه عن سعيد بن جبير قال كان عبد الله بن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب ، فيقرأ السجدة فيسجد ، وما يتوضأ . وذكر عن وكيع عن زكريا عن الشعبي في الرجل يقرأ السجدة على غير وضوء ، قال : يسجد حيث كان وجهه .

قال ابن المنذر : واختلفوا في الحائض تسمع السجدة فقال عطاء وأبو قلابة ، والزهري . وسعيد بن جبير ، والحسن البصري ، وإبراهيم

وقتادة : ليس عليها ان تسجد ، وبه قال مالك والثوري والشافعي ،  
وأصحاب الرأي . وقد رويناه عن عثمان بن عفان قال توميء برأسها .  
وبه قال سعيد بن المسيب قال توميء ، وتقول : لك سجدت .

وقال ابن المنذر ( ذكر من سمع السجدة وهو على غير وضوء )  
قال أبو بكر ، واختلفوا في ذلك . فقالت طائفة يتوضأ ويسجد ،  
هكذا قال النخعي وسفيان الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي . وقد  
روينا عن النخعي قولاً ثالثاً أنه يتيمم ويسجد ، وروينا عن الشعبي  
قولاً ثالثاً أنه يسجد حيث كان وجهه . وقال ابن حزم وقد روى عن  
عثمان بن عفان ، وسعيد بن المسيب توميء الحائض بالسجود ، وقال  
سعيد : وتقول : رب لك سجدت ، وعن الشعبي جواز سجود التلاوة  
إلى غير القبلة .

وأما ( صلاة الجنابة ) فقد قال البخاري : قال النبي صلى الله  
عليه وسلم : « من صلى على الجنابة » . وقال : « صلوا على صاحبكم »  
وقال : « صلوا على النجاشي » سماها صلاة وليس فيها ركوع ولا  
سجود ، ولا يتكلم فيها ، وفيها تكبير ، وتسليم . قال : وكان ابن عمر  
لا يصلي إلا طاهراً ، ولا يصلي عند طلوع الشمس ، ولا غروبها ،  
ويرفع يديه .

قال ابن بطال : عرض البخاري للرد على الشعبي ، فانه أجاز الصلاة على الجنابة بغير طهارة ، قال : لأنها دعاء ليس فيها ركوع ولا سجود . والفقهاء مجمعون من السلف والخلف على خلاف قوله ، فلا يلتفت الى شذوذه ، وأجمعوا أنها لا تصلى الا الى القبلة ، ولو كانت دعاء كما زعم الشعبي لجازت الى غير القبلة . قال : واحتجاج البخاري في هذا الباب حسن .

قلت : فالنزاع في سجود التلاوة ، وفي صلاة الجنابة . قيل : هما جميعاً ليسا صلاة ، كما قال الشعبي ومن وافقه ، وقيل : هما جميعاً صلاة تجب لهما الطهارة . وللاثرور عن الصحابة وهو الذي تدل عليه النصوص والقياس : الفرق بين الجنابة ، والسجود المجرد سجود التلاوة والشكر . وذلك لأنه قد ثبت بالنص لا صلاة الا بطهور ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ » . وفي صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » .

وهذا قد دل عليه القرآن بقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ) الآية وقد حرم الصلاة مع الجنابة والسكر في قوله : ( ولا تقربوا الصلاة



وأتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل  
حتى تغتسلوا )

وثبت أيضاً أن الطهارة لا تجب لغير الصلاة ، لما ثبت في صحيح  
مسلم من حديث ابن جريج : ثنا سعيد بن الحارث ، عن ابن عباس :  
« أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته من الخلاء ، فاقرب له طعام  
فأكل ، ولم يمس ماء » . قال ابن جريج وزادني عمرو بن دينار  
عن سعيد بن الحارث أن النبي صلى الله عليه وسلم يقبل له : انك لم  
تتوضأ . قال : « ما أردت صلاة فأتوضأ » قال عمرو : سمعته من  
سعيد بن الحارث .

والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم حجة أصلاً ، فإنه لم  
ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بإسناد صحيح ، ولا  
ضعيف ، أنه أمر بالوضوء للطواف ، مع العلم بأنه قد حج معه خلائق  
عظيمة ، وقد ائتمر عمرراً متعددة ، والناس يعتمرون معه ، فلو كان  
الوضوء فرضاً للطواف لئنه النبي صلى الله عليه وسلم بياناً عاماً ، ولو  
بينه لنقل ذلك للمسلمون عنه ولم يهملوه ، ولكن ثبت في الصحيح  
أنه لما طاف ترويضاً . وهذا وحده لا يدل على الوجوب ، فإنه قد كان  
يتوضأ لكل صلاة ، وقد قال إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر  
فيتيمم لرد السلام .

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه لما خرج من الخلاء وأكل وهو محدث قيل له : ألا تتوضأ ؟ قال : « ما أردت صلاة فأتوضأ » . يدل على أنه لم يجب عليه الوضوء إلا إذا أراد صلاة ، وإن وضوءه لما سوى ذلك مستحب ليس بواجب . وقوله صلى الله عليه وسلم : « ما أردت صلاة فأتوضأ » ليس انكاراً للوضوء لغير الصلاة ، لكن انكار لا يجاب الوضوء لغير الصلاة ؛ فإن بعض الحاضرين قال له : ألا تتوضأ ؟ فكأن هذا القائل ظن وجوب الوضوء للأكل ، فقال صلى الله عليه وسلم : « ما أردت صلاة فأتوضأ » فبين له أنه إنما فرض الله الوضوء على من قام إلى الصلاة .

والحديث الذي يروى : « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير » قد رواه النسائي ، وهو يروى موقوفاً ومرفوعاً ، وأهل المعرفة بالحديث لا يصححونه إلا موقوفاً ويجعلونه من كلام ابن عباس لا يثبتون رفعه ، وبكل حال فلا حجة فيه ؛ لأنه ليس المراد به أن الطواف نوع من الصلاة : كصلاة العيد ، والجنائز ؛ ولا أنه مثل الصلاة مطلقاً ، فإن الطواف يباح فيه الكلام بالنص والاجماع ، ولا تسليم فيه ، ولا يطله الضحك والقهقهة ، ولا تجب فيه القراءة باتفاق المسلمين ، فليس هو مثل الجنائز ، فإن الجنائز فيها تكبير وتسليم ، فتفتح بالتكبير ، وتختتم بالتسليم .

وهذا حد الصلاة التي أمر فيها بالوضوء . كما قال صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » والطواف ليس له تحريم . ولا تحليل ، وإن كبر في أوله . فكما يكبر على الصفا والمروة ، وعند رمي الجمار ، من غير أن يكون ذلك تحريماً ، ولهذا يكبر كلما حاذى الركن ، والصلاة لها تحريم ؛ لأنه بتكبيرها يحرم على المصلي ما كان حلالاً له من الكلام ، أو الأكل ، أو الضحك ، أو الشرب ، أو غير ذلك ، والطواف لا يحرم شيئاً ، بل كل ما كان مباحاً قبل الطواف في المسجد ، فهو مباح في الطواف ، وإن كان قد يكره ذلك لأنه يشغل عن مقصود الطواف ، كما يكره في عرفة ، وعند رمي الجمار ، ولا يعرف نزاعاً بين العلماء أن الطواف لا يبطل بالكلام والأكل والشرب والقهقهة ، كما لا يبطل غيره من مناسك الحج بذلك ، وكما لا يبطل الاعتكاف بذلك .

والاعتكاف يستحب له طهارة الحدث ، ولا يجب ، فلو قعد المعتكف وهو محدث في المسجد لم يحرم ؛ بخلاف ما إذا كان جنباً أو حائضاً ، فإن هذا يمنع منه الجمهور ، كمنعهم الجنب والحائض من اللبث في المسجد . لا لأن ذلك يبطل الاعتكاف ؛ ولهذا إذا خرج المعتكف للاغتسال كان حكم اعتكافه عليه في حال خروجه ، فيحرم عليه مباشرة النساء في غير المسجد . ومن جوز له اللبث مع الوضوء ، جوز للمعتكف أن يتوضأ

ويثبت في المسجد ، وهو قول أحمد بن حنبل وغيره .

والذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى الحائض عن الطواف ، وبعث أبا بكر أميراً على الموسم ، فأمر أن ينادي : « أن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان » . وكان المشركون يحجون وكانوا يطوفون بالبيت عراة ، فيقولون : ثياب عصينا الله فيها فلا نطوف فيها ، إلا الخمس ، ومن دان دينها . وفي ذلك أنزل الله ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ) وقوله ( وإذا فعلوا فاحشة ) مثل طوافهم بالبيت عراة ( قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها ، قل ان الله لا يأمر بالفحشاء ، أنقولون على الله ما لا نعمون ؟ ! )

ومعلوم أن ستر العوزة يجب مطلقا ، خصوصا اذا كان في المسجد الحرام والناس يرونه ، فلم يجب ذلك لخصوص الطواف ، لكن الاستتار في حال الطواف أؤكد لكثرة من يراه وقت الطواف ، فينبغي النظر في معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله ، وهو أن يعرف مسمى الصلاة التي لا يقبلها الله الا بطهور ، التي أمر بالوضوء عند القيام إليها . وقد فسر ذلك النبي — صلى الله عليه وسلم — بقوله في الحديث الذي في السنن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » . ففي هذا الحديث دالتان :

أحدهما : أن الصلاة تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، فما لم يكن تحريمه التكبير ، وتحليله التسليم لم يكن من الصلاة .

والثانية : أن هذه هي الصلاة التي مفتاحها الطهور ، فكل صلاة مفتاحها الطهور ، فتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، فما لم يكن تحريمه التكبير ، وتحليله التسليم ، فليس مفتاحه الطهور ، فدخلت صلاة الجنابة في هذا ، فإن مفتاحها الطهور ، وتحريمها التكبير . وتحليلها التسليم .

وأما سجود التلاوة والشكر : فلم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه أن فيه تسليماً ، ولا أنهم كانوا يسلمون منه ؛ ولهذا كان أحمد بن حنبل وغيره من العلماء لا يعرفون فيه التسليم . وأحمد في إحدى الروايتين عنه لا يسلم فيه ؛ لعدم ورود الأثر بذلك . وفي الرواية الأخرى يسلم واحدة أو اثنتين ، ولم يثبت ذلك بنص ، بل بالقياس ، وكذلك من رأى فيه تسليماً من الفقهاء ليس معه نص ؛ بل القياس ، أو قول بعض التابعين .

وقد تكلم الخطابي على حديث نافع عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد ، وسجدنا معه » . قال : فيه بيان أن السنة أن يكبر

للسجود . وعلى هذا مذاهب أكثر أهل العلم ، وكذلك يكبر إذا رفع رأسه من السجود ، قال : وكان الشافعي وأحمد بقولان يرفع يديه إذا أراد أن يسجد . وعن ابن سيرين وعطاء إذا رفع رأسه من السجود يسلم . وبه قال إسحاق بن راهويه .

قال : واحتج لهم في ذلك بقول النبي — صلى الله عليه وسلم — تحريمها التكبير . وتحليلها التسليم . وكان أحمد لا يعرف — وفي لفظ — لا يرى التسليم في هذا .

قلت : وهذه الحجة إنما تستقيم لهم إن ذلك داخل في معنى الصلاة ، لكن قد يحتجون بهذا على من يسلم أنها صلاة ، فيتناقض قوله . وحديث ابن عمر رواه البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير . قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد ، حتى ما يجد أحدنا موضع جبهته . وفي لفظ — حتى ما يجد أحدنا مكانا لجبهته .

فإن عمر قد أخبر أنهم كانوا يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر تسليما ، وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء . ومن المعلوم أنه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه أن السجود لا يكون إلا على وضوء لكان هذا مما يعلمه عامتهم ؛ لأنهم كلهم

كانوا يسجدون معه ، وكان هذا شائعا في الصحابة ، فاذا لم يعرف عن أحد منهم انه أوجب الطهارة لسجود التلاوة ، وكان ابن عمر من أعلامهم وافقهم واتبعهم للسنة ، وقد بقي الى آخر الأمر ويسجد للتلاوة على غير طهارة ، كان هو مما يبين أنه لم يكن معروفا بينهم أن الطهارة واجبة لها . ولو كان هذا مما أوجبه النبي صلى الله عليه وسلم لكان ذلك شائعا بينهم ، كشياع وجوب الطهارة للصلاة ، وصلاة الجنازة ، وابن عمر لم يعرف ان غيره من الصحابة اوجب الطهارة فيها ، ولكن سجودها على الطهارة أفضل باتفاق المسلمين .

وقد يقال : إنه يكره سجودها على غير طهارة مع القدرة على الطهارة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم عليه مسلم لم يرد عليه حتى نيمم ، وقال كرهت ان أذكر الله الا على طهر ، فالسجود أؤكد من رد السلام . لكن كون الانسان اذا قرأ وهو محدث يحرم عليه السجود ، ولا يحل له ان يسجد لله الا بطهارة ، قول لا دليل عليه . وما ذكر أيضاً يدل : على ان الطواف ليس من الصلاة ، وبديل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب ، والطواف والسجود لا يقرأ فيها بأم الكتاب ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، والكلام يجوز في الطواف ،

والطواف أيضا ليس فيه تسليم ، لكن يفتتح بالتكبير ، كما يسجد للتلاوة بالتكبير ، ومجرد الافتتاح بالتكبير لا يوجب ان يكون للمفتتح صلاة . فقد ثبت في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعير ، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء بيده . وكبر » . وكذلك ثبت عنه : أنه كبر على الصفا والمروة ، وعند رمي الجمار ؛ ولأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه .

( وأما الحائض : ) فقد قيل إنما منعت من الطواف لأجل المسجد . كما تمتنع من الاعتكاف لأجل المسجد ، والمسجد الحرام أفضل المساجد ، وقد قال تعالى لإبراهيم : ( وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود ) فأمر بتطهيره ، فتمنع منه الحائض من الطواف ، وغير الطواف . وهذا من سر قول من يجعل الطهارة واجبة فيه ، ويقول إذا طافت وهي حائض عصت بدخول المسجد مع الحيض ، ولا يجعل طهارتها للطواف كطهارتها للصلاة ، بل يجعله من جنس منعها أن تعتكف في المسجد وهي حائض ؛ ولهذا لم تمتنع الحائض من سائر المناسك ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ، وقال لعائشة : « افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » . ولما قيل له عن صفية : أنها حائض قال : « أحابستنا هي ؟ » قيل له : أنها قد أقاضت ، قال : فلا إذا » متفق عليه .



وقد اعترض ابن بطال على احتجاج البخاري بجواز السجود على غير وضوء بحديث ابن عباس : « ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ( النجم ) فسجد ، وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس ، وهذا السجود متواتر عند أهل العلم ، وفي الصحيح أيضاً من حديث ابن مسعود قال : « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بمكة النجم فسجد فيها وسجد من معه غير شيخ أخذ كفاً من حصى أو تراب فرفعه الى جبهته ، وقال : يكفيني هذا ، قال : فرأيتك بعد قتل كافراً » .

قال ابن بطال هذا لا حجة فيه ؛ لأن سجود المشركين لم يكن على وجه العبادة لله ، والتعظيم له ، وإنما كان لما ألقى الشيطان على لسان النبي صلى الله عليه وسلم من ذكر آلهتهم في قوله : ( أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ) فقال : تلك الغرائق العلى ، وإن شفاعتهن قد ترتجى ، فسجدوا لما سمعوا من تعظيم آلهتهم . فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم ما ألقى الشيطان على لسانه من ذلك أشفق وحزن له ، فأنزل الله تعالى تأنيساً له وتسلية عما عرض له : ( وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته ) الى قوله : ( والله عليم حكيم ) أي اذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته .

فلا يستنبط من سجود المشركين جواز السجود على غير

وضوء : لأن المشرك نجس لا يصح له وضوء ، ولا سجود إلا بعد عقد الاسلام .

فيقال : هذا ضعيف ، فان القوم انما سجدوا لما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم : ( أقمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تكونون وأنتم سامدون ، فاسجدوا لله واعبدوا ) فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه امتثالاً لهذا الأمر ، وهو السجود لله والمشركون تابعوه في السجود لله .

وما ذكر من التمني إذا كان صحيحاً فإنه هو كان سبب موافقتهم له في السجود لله ، ولهذا لما جرى هذا بلغ المسلمين بالحبيشة ذلك ، فرجع منهم طائفة الى مكة ، والمشركون ما كانوا ينكرون عبادة الله وتعظيمه ، ولكن كانوا يعبدون معه آلهة أخرى ، كما أخبر الله عنهم بذلك ، فكان هذا السجود من عبادتهم لله ، وقد قال : سجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس .

وأما قوله لا سجود الا بعد عقد الاسلام ، فسجود الكافر بمنزلة دعائه لله ، وذكره له ، وبمنزلة صدقته ، وبمنزلة حجهم لله ، وهم مشركون بالكفر قد يعبدون الله وما فعلوه من خير أنيبرأ عليه في الدنيا ، فان ماتوا على الكفر حبطت أعمالهم في الآخرة ، وان ماتوا على الإيمان فهل

يثابون على ما فعلوه في الكفر . فيه قولان مشهوران . والصحيح أنهم يثابون على ذلك ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام : « أسلمت على ما أسلفت من خير » وغير ذلك من النصوص ، ومعلوم ان اليهود والنصارى لهم صلاة وسجود ، وان كان ذلك لا ينفعهم في الآخرة إذا ماتوا على الكفر .

وأبضا فقد أخبر الله في غير موضع من القرآن عن سجود سحرة فرعون كما قال تعالى : ( فأتى السحرة ساجدين ، قالوا : آمنا برب العالمين ، رب موسى وهرون ) وذلك سجود مع إيمانهم ، وهو مما قبله الله منهم ، وأدخلهم به الجنة ، ولم يكرتوا على طهارة . وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بنسخه . ولو قرئ القرآن على كفار فسجدوا لله سجود إيمان بالله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، أو رأوا آية من آيات الإيمان فسجدوا لله مؤمنين بالله ورسوله ، لنفعمهم ذلك .

ومما يبين هذا أن السجود بشرع منفرداً عن الصلاة كسجود التلاوة ، وسجود الشكر ، وكالسجود عند الآيات ، فان ابن عباس لما بلغه موت بعض أمهات المؤمنين سجد ، وقال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا اذا رأينا آية ان نسجد » .

وقد تنازع الفقهاء في السجود المطلق لغير سبب ، هل هو عبادة أم لا ؟ ومن سوغه يقول : هو خضوع لله ، والسجود هو الخضوع قال تعالى : ( وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة ) قال أهل اللغة السجود في اللغة هو الخضوع ، وقال غير واحد من المفسرين أحروا أن يدخلوا ركعا منحنين . فإن الدخول مع وضع الجبهة على الأرض لا يمكن ، وقد قال تعالى : ( ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس ) وقال تعالى : ( والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها ) ومعلوم أن سجود كل شيء بحسبه ، ليس سجود هذه المخلوقات وضع جباهها على الأرض . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما غربت الشمس : « إنها نذعت فتسجد تحت العرش » رواه البخاري ومسلم .

فعلم أن السجود اسم جنس ، وهو كمال الخضوع لله ، وأعز ما في الإنسان وجهه ، فوضعه على الأرض لله غاية خضوعه ببدنه ، وهو غاية ما يقدر عليه من ذلك . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقال تعالى : ( واسجد واقترب ) فصار من جنس أذكار الصلاة التي تشرع خارج الصلاة ، كالنسيح والتحميد ، والتكبير ، والتهليل ، وقراءة القرآن ، وكل ذلك يستحب له الطهارة .

ويجوز للمحدث فعل ذلك ، بخلاف مالا يفعل الا في الصلاة كالركوع ، فان هذا لا يكون إلا جزءاً من الصلاة . وأفضل أفعال الصلاة السجود ، وأفضل أقوالها القراءة ، وكلاهما مشروع في غير الصلاة ، فيسرت العبادة لله ، لكن الصلاة أفضل الأعمال ، فاشتراط لها أفضل الأحوال .

واشترط للفرض ما لم يشترط للنفل ، من القيام والاستقبال مع القدرة ، وجاز التطوع على الراحة في السفر ، كما مضت به سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه قد ثبت في الصحاح أنه كان يتطوع على راحته في السفر قبل أي وجه توجهت به . وهذا مما اتفق العلماء على جوازه ، وهو صلاة بلا قيام ولا استقبال للقبلة ، فانه لا يمكن التطوع على الراحة أن يصلي إلا كذلك ، فلو نهى عن التطوع أفضى إلى نفويت عبادة الله التي لا يقدر عليها الا كذلك ؛ بخلاف الفرض . فانه شيء مقدر يمكنه ان ينزل له ولا يقطعه ذلك عن سفره . ومن لم يمكنه النزول لقتال أو مرض أو وحل صلى على الدابة ايضاً .

ورخص في التطوع جالساً ؛ لكن يستقبل القبلة ، فان الاستقبال يمكنه مع الجلوس ، فلم يسقط عنه ، بخلاف تكليفه القيام فانه قد بشق عليه ترك التطوع ، وكان ذلك تيسيراً للصلاة بحسب الامكان ، فأوجب الله في الفرض مالا يجب في النفل .

وكذلك السجود دون صلاة النفل ، فإنه يجوز فعله قاعداً ، وإن كان القيام أفضل ، وصلاة الجنابة أكمل من النفل من وجه ، فاشترط لها القيام بحسب الامكان : لأن ذلك لا يتعذر . وصلاة النافلة فيها ركوع وسجود فهي أكمل من هذا الوجه . والمقصود الأكبر من صلاة الجنابة هو الدعاء للميت ، ولهذا كان عامة ما فيها من الذكر دعاء .

واختلف السلف والعلماء : هل فيها قراءة ؟ على قولين مشهورين ، ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم فيها دعاء بعينه ، فعلم أنه لا يتوقت فيها وجوب شيء من الأذكار ، وإن كانت قراءة الفاتحة فيها سنة ، كما ثبت ذلك عن ابن عباس . قالناس في قراءة الفاتحة فيها على أقوال : قيل : نكرو . وقيل : تجب . والأشبه أنها مستحبة لا تنكرو ولا تجب ، فإنه ليس فيها قرآن غير الفاتحة ، فلو كانت الفاتحة واجبة فيها كما تجب في الصلاة التامة لشرع فيها قراءة زائدة على الفاتحة . ولأن الفاتحة نصفها ثناء على الله ، ونصفها دعاء للمصلي نفسه ، لا دعاء للميت ، والواجب فيها الدعاء للميت ، وما كان تنمة كذلك .

والمشهور عن الصحابة أنه إذا سلم فيها سلم تسليم واحدة ، لنقصها عن الصلاة التامة .

وقوله : « من صلى صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج »

يقال الصلاة المطلقة هي التي فيها ركوع وسجود ، بدليل ما لو نذر أن يصلي صلاة . وهذه صلاة تدخل في قوله : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » لكنها تقيّد . يقال : صلاة الجنائزة ، ويقال صلوا على الميت . كما قال تعالى : ( ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ) .

والصلاة على الميت قد ينهها الشارع أنها دعاء مخصوص ، بخلاف قوله : ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ) تلك قد بين أنها الدعاء المطلق الذي ليس له تحريم وتحليل ، ولا يشترط له استقبال القبلة ، ولا يمنع فيه من الكلام . والسجود المجرد لا يسمى صلاة ، لا مطلقاً ولا مقيداً ، ولهذا لا يقال صلاة التلاوة ، ولا صلاة الشكر ، فهذا لم تدخل في قوله : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » وقوله : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » فإن السجود مقصوده الخضوع ، والنيل له . وقيل لسهل ابن عبد الله التستري : أيسجد القلب ؟ قال : نعم ! سجدة لا يرفع رأسه منها أبداً .

ومسمى الصلاة لا بد فيه من الدعاء فلا يكون مصلياً إلا بدعاء بحسب إمكانه ، والصلاة التي يقصد بها التقرب إلى الله لا بد فيها من قرآن ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني نهيت أن

أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ، فالسجود لا يكون فيه قرآن  
وصلاة التقرب لا بد فيها من قرآن ، بخلاف الصلاة التي مقصودها  
الدعاء للميت فانها بقرآن أكمل ، ولكن مقصودها يحصل بغير قرآن .

وأما مس المصحف : فالصحيح أنه يجب له الوضوء ، كقول  
الجمهور ، وهذا هو المعروف عن الصحابة : سعد ، وسلمان ، وابن عمر .  
وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يمسه  
القرآن الا طاهر » . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن  
يسافر بالقرآن الى أرض العدو مخافة أن تتأله أيديهم ، وقد أقر  
المشركين على السجود لله ، ولم ينكره عليهم ، فان السجود لله خضوع :  
( والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها )

وأما كلامه فله حرمة عظيمة ؛ ولهذا ينهى أن يقرأ القرآن في حال  
الركوع والسجود ، فاذا نهى ان يقرأ في السجود ، لم يجوز أن يجعل  
المصحف مثل السجود ، وحرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد ،  
والمسجد يجوز أن يدخله المحدث ، ويدخله الكافر للحاجة ، وقد كان  
الكفار يدخلونه . واختلف في نسخ ذلك ، بخلاف المصحف فلا يلزم  
إذا جاز الطواف مع الحدث ، أن يجوز للمحدث مس المصحف ؛ لأن  
حرمة المصحف أعظم . وعلى هذا فما روى عن عثمان وسعيد من ان  
الحائض توميء بالسجود ، هو لأن حدث الحائض أغلظ ، والركوع هو



سجود خفيف . كما قال تعالى : ( ادخلوا الباب سجداً ) قالوا : ركعاً ،  
فرخص لها في دون كمال السجود .

وأما احتجاج ابن حزم على أن ما دون ركعتين ليس بصلاة بقوله :  
« صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » فهذا يرويه الأزدي عن علي بن عبد  
الله البارقي عن ابن عمر ، وهو خلاف ما رواه الثقات المعروفون عن  
ابن عمر ، فانهم رووا ما في الصحيحين أنه سئل عن صلاة الليل فقال :  
« صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الفجر فأوتر بواحدة » ولهذا ضعف  
الامام أحمد وغيره من العلماء حديث البارقي . ولا يقال هذه زيادة من  
الثقة ، فتكون مقبولة لوجوه :

أحدها : أن هذا متكلم فيه .

الثاني : أن ذلك إذا لم يخالف الجمهور ، والا فإذا انفرد عن الجمهور  
ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره .

الثالث : أن هذا إذا لم يخالف المزيدي عليه ، وهذا الحديث قد  
ذكر ابن عمر : « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة  
الليل فقال : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » .  
ومعلوم أنه لو قال : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح

فأوتر بواحدة لم يجز ذلك ، وإنما يجوز إذا ذكر صلاة الليل منفردة كما ثبت في الصحيحين ، والسائل إنما سأله عن صلاة الليل ، والنبي صلى الله عليه وسلم وإن كان قد يجيب عن أعم مما سئل عنه — كما في حديث البحر لما قيل له : إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفترضاً من ماء البحر ، فقال : « هو الطهور ماؤه . الحل ميتته » — لكن يكون الجواب منتظماً ، كما في هذا الحديث .

وهناك إذا ذكر النهار لم يكن الجواب منتظماً ؛ لأنه ذكر فيه قوله : « فاذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » وهذا ثابت في الحديث لا ريب فيه .

فإن قيل : يحتمل أن يكون هذا قد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس آخر ، كلاماً مبتدأ لآخر : إما لهذا السائل ، وإما لغيره .

قيل : كل من روى عن ابن عمر إنما رواه هكذا فذكروا في أوله السؤال ، وفي آخره الوتر ، وليس فيه إلا صلاة الليل ، وهذا خالفهم ، فلم يذكر ما في أوله ولا ما في آخره ، وزاد في وسطه ، وليس هو من المعروفين بالحفظ والانتقان ؛ ولهذا لم يخرج حديث أهل الصحيح البخاري ومسلم .

وهذه الأمور وما أشبهها متى تأملها اللبيب علم أنه غلط في الحديث

وان لم يعلم ذلك أوجب رية قوية تمنع الاحتجاج به ، على اثبات مثل هذا الأصل العظيم .

ومما يبين ذلك ان الوتر ركعة وهو صلاة ، وكذلك صلاة الجنابة وغيرها . فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد بذلك بيان مسمى الصلاة وتحييدها ، فان الحد بطرد وينعكس .

فان قيل : قصد بيان ما يجوز من الصلاة .

قيل : ماذا كرتم جاز ، وسجود التلاوة والشكر أيضاً جاز ، فلا يمكن الاستدلال به ، لا على الاسم ، ولا على الحكم . وكل قول بنفرد به المتأخر عن المتقدمين ، ولم يسبقه إليه أحد منهم ، فانه يكون خطأ كما قال الامام أحمد بن حنبل : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام .

وأما سجود السهو : فقد جوزة ابن حزم أيضاً على غير طهارة ، والى غير القبلة كسجود التلاوة بناء على اصله الضعيف . ولهذا لا يعرف عن أحد من السلف ، وليس هو مثل سجود التلاوة والشكر ؛ لأن هذا سجدةان يقومان مقام ركعة من الصلاة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حديث الشك : « إذا شك أحدكم

فلم يدرك ثلاثاً صلى أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم  
ليسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن صلى خمسا شفعتا له صلاته ،  
والا كانتا ترغيا للشيطان . وفي لفظ « وان كانت صلاته تماماً كانتا  
ترغيا » . فجعلها كالركعة السادسة التي تشفع الخامسة الزيدة سهواً .

ودل ذلك على انه يؤجر عليها لأنه اعتقد أنها من تمام المكتوبة  
وفعلها تقرباً إلى الله ، وإن كان مخطئاً في هذا الاعتقاد . وفي هذا  
ما يدل على أن من فعل ما يعتقده قرينة بحسب اجتهاده ، ان كان مخطئاً  
في ذلك أنه يثاب على ذلك ، وإن كان له علم انه ليس بقرينة يحرم  
عليه فعله .

وأيضاً فإن سجدة السهو يفعّلان : اما قبل السلام ، واما قريباً  
من السلام ، فهما متصلان بالصلاة ، داخلان فيها . فهما منها .

وأيضاً فإنهما جبران للصلاة فكأنهما كالجزء من الصلاة .

وأيضاً فإن لهما تحليلاً وتحريماً ، فانه يسلم منها ، ويتشهد  
فصارتا أوكد من صلاة الجنابة .

وفي الجملة : سجدة السهو من جنس سجدة الصلاة ، لا من جنس

سجود التلاوة والشكر ؛ ولهذا يفرغان إلى الكعبة ، وهذا عمل المسلمين من عهد نبيهم ، ولم ينقل عن أحد أنه فعلها إلى غير القبلة ، ولا بغير وضوء . كما يفعل ذلك في سجود التلاوة . وإذا كان السهو في الفريضة كان عليه أن يسجد بها بالأرض كالفريضة ، ليس له أن يفعلها على الراحلة .

وأيضاً فاتهما واجبتان كما دل عليه نصوص كثيرة ، وهو قول أكثر الفقهاء ، بخلاف سجود الشكر فإنه لا يجب بالاجماع ، وفي استحبابه نزاع ، وسجود التلاوة في وجوبه نزاع ، وإن كان مشروعاً بالاجماع ، فسجود التلاوة سيده القراءة فيتبعها .

ولما كان المحدث له أن يقرأ فله أن يسجد بطريق الأولى ، فإن القراءة أعظم من مجرد سجود التلاوة .

والمشركون قد سجدوا ، وما كانوا يقرأون القرآن ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود ، فعلم أن القرآن أفضل من هذه الحال .

وقوله : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ، أى من الأفعال ، فلم تدخل الأقوال في ذلك . ويفرق بين الأقرب والأفضل :

فقد يكون بعض الأعمال أفضل من السجود ، وإن كان في السجود أقرب : كالجهاد فانه سنام العمل . الا أن يراد السجود العام ، وهو الخضوع . فهذا يحصل له في حال القراءة وغيرها ، وقد يحصل للرجل في حال القراءة من الخضوع والخضوع ما لا يحصل له في حال السجود .

وهذا كقوله : « أقرب ما يكون الرب تعالى من عبده في جوف الليل » وقوله : « ينزل ربنا كل ليلة الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل » وقوله : « إنه يدنو عشية عرفة »

ومعلوم أن من الأعمال ما هو أفضل من الوقوف بعرفة ، ومن قيام الليل ، كالصلوات الخمس ، والجهاد في سبيل الله . وقد قال تعالى : ( وإذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان ) فهو قريب ممن دعاه ، وقد يكون غير الداعي أفضل من الداعي . كما قال : « من شغله القرآن عن ذكرى ومسألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين » والله أعلم .

## باب الفصل

### سئل رحمه الله

عن غسل الجنابة : هل هو فرض أم لا ؟ وهل يجوز لأحد الصلاة جنباً ولا يعيد ؟.

فأجاب : الطهارة من الجنابة فرض ، ليس لأحد أن يصلي جنباً ولا محدثاً ، حتى يتطهر ، ومن صلى بغير طهارة شرعية مستنجلاً لذلك فهو كافر ، ولو لم يستحل ذلك فقد اختلف في كفره ، وهو مستحق للمقربة الغليظة ، لكن إن كان قادراً على الاغتسال بالماء اغتسل ، وإن كان عادماً للماء ، ويخاف الضرر باستعماله بمرض ، أو خوف برد تيمم ، وصلى .

وإن تعذر الغسل والتيمم صلى بلا غسل ولا تيمم ، في أظهر أقوال العلماء ، ولا إعادة عليه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## وسئل

عن رجل يلعب امرأته ، ثم بعد ساعة يبول ، فيخرج شبه  
المنى بالأم وعصر ، فهل يجب عليه الغسل ؟ .

فأجاب : المنى الذي يوجب الغسل هو الذي يخرج بشهوة ، وهو  
أيض غليظ ، تشبه رائحته رائحة الطلع .

فأما المنى الذي يخرج بلا شهوة ، إما لمرض ، أو غيره ، فهذا  
فاسد لا يوجب الغسل عند أكثر العلماء : كمالك ، وأبي حنيفة ،  
وأحمد . كما أن دم الاستحاضة لا يوجب الغسل ، والخارج عقيب  
البول تارة مع ألم ، أو بلا ألم ، هو من هذا الباب ، لا يغسل فيه  
عند جمهور العلماء . والله أعلم .

## وسئل

عن امرأة قيل لها إذا كان عليك نجاسة من عذر النساء ، أو  
من جنابة لا تتوضئ الا تمسحي بالماء من داخل الفرج ، فهل يصح ذلك ؟



فأجاب : الحمد لله : لا يجب على المرأة إذا اغتسلت من جنابة أو حيض  
غسل داخل الفرج ، في اصح القولين ، والله أعلم .

### وسئل

عن امرأتين تباحثتا ، فقالت إحداها : يجب على المرأة ان تدس  
اصبعها ، وتغسل الرحم من داخل . وقالت الأخرى : لا يجب الا  
غسل الفرج من ظاهر ، فأيهما على الصواب ؟

فأجاب : الصحيح أنه لا يجب عليها ذلك ، وإن فعلت جاز .

### وسئل

عن امرأة تضع معها دواء وقت الجمعة ، تمنع بذلك نفوذ المني  
في مجاري الحبل ، فهل ذلك جائز حلال أم لا ؟ وهل إذا بقي ذلك  
الدواء معها بعد الجماع . ولم يخرج يجوز لها الصلاة والصوم بعد  
الغسل ، أم لا ؟

فأجاب : أما صومها وصلاتها فصحيحة ، وإن كان ذلك الدواء

في جوفها ، وأما جواز ذلك ففيه نزاع بين العلماء ، والأحوط انه لا يفعل . والله أعلم .

## وسئل

هل يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يغتسل بالصاع ويثوضاً بالمد ، وما قدر ذلك ؟ وهل تكره الزيادة على هذا مع اختلاف أحوالهم ، وهل يكرر الصب على وجهه في الوضوء ؟؟

فأجاب : الصاع بالرطل الدمشقي : رطل وأوقيتان تقريباً ، والمد ربع ذلك . وهذا مع الاقتصاد والرفق يكفي غالب الناس ، وإن احتاج الى الزيادة أحياناً لحاجة فلا بأس بذلك .

لكن من فقه الرجل قلة ولوعه بالماء ، وما ذكر من تكثير الاعتراف مكروه ، بل إذا غرغ الماء يرسله على وجهه إرسالاً من أعالي الوجه إلى أسفله برفق ، والله أعلم .

## وسئل

عن رجل اغتسل ، ولم يتوضأ فهل يجزيه ذلك ، أم لا ؟ .

فأجاب : الأفضل أن يتوضأ ، ثم يغسل سائر بدنه ، ولا يعيد الوضوء .  
كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل .

ولو اقتصر على الاغتسال من غير وضوء ، أجزاء ذلك في المشهور  
من مذهب الأئمة الأربعة ، لكن عند أبي حنيفة وأحمد : عليه المضمضة  
والاستنشاق ، وعند مالك والشافعي ليس عليه ذلك ، وهل بنوي رفع  
الحدثين ، فيه نزاع بين العلماء . والله أعلم .

---

وقال رحمه الله :

## فصل

في الحمام

قد كره الامام أحمد بناء الحمام ، وبيعه ، وشراؤه ، وكراهه ، وذلك لاشتغاله على أمور محرمة كثيراً ، او غالباً ، مثل كشف العورات ومسها والنظر إليها ، والدخول المهي عنه إليها ، كهي النساء ، وقد تشتمل على فعل فواحش كبيرة وصغيرة بالنساء ، والرجال . وجاء في الحديث الذي رواه الطبراني : « إن الشيطان قال : يارب اجعل لي بيتاً ، قال : بيتك الحمام » . ومن المنكرات التي يكثر فيها تصوير الحيوان في حيطانها وهذا متفق عليه .

قلت : قد كتبت في غير هذا الموضع : أنه لا بد من تقييد ذلك بما إذا لم يحتاج إليها ، فأقول هنا : إن جوابات أحمد ونصوصه إما أن تكون مقيدة في نفسه ، بأن يكون خرج كلامه على الحمامات التي يعدها في العراق والحجاز واليمن ، وهي جمهور البلاد التي اتبناها ، فانه لم يذهب

وهذه البلاد المذكورة الغالب عليها الحر ، وأهلها لا يحتاجون إلى الحمام غالباً ؛ ولهذا لم يكن بأرض الحجاز حمام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وخلفائه . ولم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم حماماً ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان . والحديث الذي يروى : أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الحمام موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث . ولكن علي لما قدم العراق كان بها حمامات ، وقد دخل الحمام غير واحد من الصحابة ، وبني بالجحفة حمام دخلها ابن عباس وهو محرم .

وإما أن يكون جواب أحمد كان مطلقاً في نفسه ، وصورة الحاجة لم يستشعرها نقياً ، ولا إثباتاً ، فلا يكون جوابه متاولاً لها ، فلا يحكى عنه فيها كراهة .

وإما أن يكون قصد بجوابه المنع العام عند الحاجة وعدمها ، وهذا أبعد المحامل الثلاثة أن يحمل عليه كلامه ، فإن أصوله وسائر أصوله في نظائر ذلك نأبي ذلك ، وهو أيضاً مخالف لأصول الشريعة ، وقد نقل عنه أنه لما مرض وصف له الحمام .

وكان أبو عبد الله لا يدخل الحمام اقتداءً بابن عمر ، فإنه كان لا يدخلها ، ويقول هي : من رقيق العيش ، وهذا ممكن في أرض

يستغنى أهلها عن الحمام ، كما يمكن الاستغناء عن الفراء والحشايا في مثل تلك البلاد .

### والكلام في فصلين :

أحدهما : في تفصيل حكم ما ذكر من بنائها وبيعها وإيجارها ،  
والأقسام أربعة :

فانه لا يخلو : إما أن يحتاج إليها من غير محظور ، أو لا يحتاج إليها ولا محظور ، أو يحتاج إليها مع المحظور ، أو يكون هناك محظور من غير حاجة .

فأما الأول : فلا ريب في الجواز : مثل أن يبنى الرجل لنفسه وأهله حماما في البلاد الباردة ، ولا يفعل فيها ما نهى الله عنه ، فهذا حاجة . أو مثل : أن يقدر بناء حمام عامة ، في بلاد باردة ، وصياتها من كل محظور ، فإن البناء والبيع والسكران هنا بمنزلة دخول الرجل إلى الحمام الخاصة ، أو المشتركة مع غض بصره ، وحفظ فرجه وقيامه بما يجب من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذا لا ريب في جوازه ، وقد دخلها غير واحد من الصحابة .

وأحاديث الرخصة فيها مشهورة . كحديث أبي سعيد الخدري الذي

رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأرض كلها مسجد إلا للقبرة والحمام » وعلى هذا اعتمدوا في الصلاة في الحمام . وقد أرسله طائفة ، وأسندوه آخرون ، وحكموا له بالثبوت ، واستثنوا الحمام من الأرض ، كاستثنائه للقبرة ، في كونها مسجداً دليل على اقرارها في الأرض ، وأنه لا ينهى عن الانتفاع بها مطلقاً ، إذ لو كان يجب إزالتها ويحرم بناؤها ودخولها لم يخص الصلاة بالمتع .

واللهي من الصلاة في الحمام قد قال بعض الأصحاب : كأبي بكر ، والقاضي : إنه بعيد . قيل : لأنه محل الشياطين ، وفيه وجه . وهو التعليل بمظنة النجاسة ، والمشهور أن المتع يتناول ما يدخل في البيع ، وهو المشلع ، والمغتسل ، والأندر (١) .

وقد يقال : الحمام فعال من الحم ، وهو المكان الذي فيه الهواء الحار ، والماء الحار يتعرض فيه .

فأما المشلع الذي توضع فيه الثياب ، وهو بارد لا يغتسل فيه ، ولا يقعد فيه إلا المتلبس ، فليس هو مكان حمام ، والدخول في المتع لا يصلح له تعليل .

---

(١) كنا بالاصل

وقد بينا أن المقبرة وأعطان الأبل تصح الصلاة فيها على الصحيح .  
لعدم تناول اللفظ والمعنى ، وإن دخل في التمتع إلا أنه يقال : لفظ  
الحمام يعم هذا كله ، ولا يعرف حمام ليس فيها هذا المكان <sup>(١)</sup> . وتخلع فيه  
التياب هذه هي الحمامات للعرفه ، والحمامات الموجودة على عهد النبي صلى  
الله عليه وسلم التي يتناولها لفظ الاستثناء . <sup>(١)</sup> الشياطين يتناول ذلك  
كله . كما إن صحن المسجد هو تبع للمسجد ، ويشبه أن يكون الكلام  
فيها ، كالكلام في رجة المسجد ، فإن الرجة الخارجة عن سور  
المسجد غير الرجة التي هي صحن مكشوف بجانب المسقف من  
المسجد المعد للصلاة ، فهذا الثاني نسبته إليه تشبه نسبة خارج الحمام  
إلى داخله .

وإذا تبين هذا فنقول : إنما نكون الحجة أن لو علم أن النبي صلى  
الله عليه وسلم وخلفاءه أمكنهم دخوله فلم يدخلوه ، وإلا فإذا  
احتمل مع الامكان الدخول وعدمه لم يكن فيه حجة . وأما الضحابة  
فقد روي عن ابن عمر أنه لم يدخلها ، وكان يقول : هي مما أحدث  
الناس من رقيق العيش ، وهذا تنبيه على ما أحدثه الناس من أنواع  
الفضول التي لم تكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا قاله  
ابن عمر في أرض الحجاز ، وبهذا اقتدى أحمد . وهذا ترك لها من

---

(١) خرم بالأصل .



باب الزهد في فضول المباح . والزهد المشروع هو ترك الرغبة فيما لا ينفع في الدار الآخرة ، ولا ريب أنه إذا لم يكن دخول الحمام مما ينتفع به في أعمال الآخرة كان تركه زهداً مشروعاً .

ولتركه وجه آخر : وهو أن يكون على سبيل الورع ، والورع المشروع هو ترك ما قد يضر في الدار الآخرة ، وهذا منه ورع واجب كترك المحرم ، ومنه ما هو دون ذلك وهو ترك المشتبهات ، التي لا يعلمها كثير من الناس ، وغيرها من المكروهات .

ولا ريب أن في دخول الحمام ما قد يكون محرماً ، إذا اشتمل على فعل محرم ، من كشف العورة ، أو تعمد النظر إلى عورة الغير ، أو تمكن الأجنبي من مس عورته ، أو مس عورة الأجنبي ، أو ظلم الحمامي بمنع حقه ، وصب الماء الزائد على ما اقتضته المعاوضة ، أو المكث فوق ما يقابل العوض المبذول له بدون رضا ، أو فعل الفواحش فيها ، أو الأقوال المحرمة التي تفعل كثيراً فيها ، أو تفويت الصلوات المكتوبات .

ومنه ما قد يكون مكروهاً محرماً ، أو غير محرم ، مثل صب الماء الكثير ، واللبث الطويل مع المعاوضة عنها ، والاسراف في نفقتها ، والتعرض للمحرم من غير وقوع فيه ، وغير ذلك . وكذلك التمتع

والترفع بها من غير حاجة الى ذلك ، ولا استعانة به على طاعة الله .

وقد يكون دخولها واجباً إذا احتاج الى طهارة واجبة : لا تمكن إلا فيها . وقد يكون مستحباً إذا لم يمكن فعل المستحب من الطهارة وغيرها إلا فيها ، مثل الأغسال المستحبة التي لا يمكن فعلها إلا فيها ومثل نظافة البدن من الأوساخ التي لا تمكن إلا فيها .

فان نظافة البدن من الأوساخ مستحبة . كما روى الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله نظيف يحب النظافة » وقد ثبت في الصحيح عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك واستنشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، وتنف الأبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء » قال مصعب : ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة . قال وكيع : انتقاص الماء يعني الاستنجاء ، وعن عمار بن ياسر — رضي الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من الفطرة — أو قال الفطرة — المضمضة والاستنشاق ، وقص الشارب ، والسواك ، وتقليم الأظفار ، وغسل البراجم ، وتنف الأبط ، والاستحداد ، والاختان ، والانتضاح » رواه الامام أحمد . وهذا لفظه . وأبو داود وابن ماجه .

وهذه الحصال عامتها إنما هي للنظافة من الدرن ، فان الشارب اذا طال يعلق به الوسخ من الطعام والشراب ، وغير ذلك . وكذلك الفم اذا تغير ينظفه السواك ، والمضمضة ، والاستنشاق ينظفان الفم والأنف وقص الأظفار ينظفها مما يجتمع تحتها من الوسخ ، ولهذا روى « يدخل أحدكم علي ورفعه تحت أظفاره » يعني الوسخ الذي يحكه بأظفاره من أرقاعه .

وغسل الإبراجم وهي عقد الأصابع ، فان الوسخ يجتمع عليها ، ما لا يجتمع بين العقد ، وكذلك الإبط فانه يخرج من الشعر عرق الإبط ، وكذلك العانة ، إذا طالت . وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك قال : « وقت لنا في قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وتنف الإبط ، وحلق العانة ، أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة » . فهذا غاية ما يترك الشعر ، والظفر ، المأمور بإزالته .

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « حق لله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام : يغسل رأسه ، وجسده » وهذا في أحد قولي العلماء ، هو غسل راتب مسنون للنظافة ، في كل أسبوع ، وإن لم يشهد الجمعة . بحيث يفعله من لا جمعة عليه . وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « على كل رجل مسلم في كل سبعة أيام غسل يوم ، وهو يوم الجمعة »

رواه أحمد والنسائي . وهذا لفظه ، وأبو حاتم البستي .

وأما الأحاديث في الغسل يوم الجمعة متعددة . وذلك يعلل باجتماع الناس بدخول المسجد ، وشهود الملائكة ، ومع العبد ملائكة ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » وعن قيس بن عاصم : « أنه أسلم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يغتسل بماء وسدر » . رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي . وقال حديث حسن .

وهذان غسلان متنازع في وجوبها ، حتى في وجوب السدر . فقد ذكر أبو بكر في « المشته » وجوب ذلك ، وهو خلاف ما حكي عنه في موضع آخر .

ومن المعلوم أن أمر النبي — صلى الله عليه وسلم — بالاغتسال بماء وسدر — كما أمر بالسدر في غسل المحرم الذي وقصته ناقتة ، وفي غسل ابنته المتوفاة . وكما أمر الحائض أيضاً أن تأخذ ماءها وسدرها — إنما هو لأجل التطيف ، فإن السدر مع الماء ينظف . ومن المعلوم أن الاغتسال في الحمام أتم تنظيفاً ، فإنها تحلل الوسخ بهوائها الحار ، ومائها الحار ، وما كان أبلغ في تحصيل مقصود الشارع كان أحب ، إذا لم يعارضه ما يقتضي خلاف ذلك .

وأيضاً فالرجل اذا شعث رأسه واتسخ ، وقيل وتوسخ بدنه ، كان ذلك مؤذياً له ومضراً ، حتى قد جعل الله هذا مما يبيح للمحرم أن يخلق شعره ، ويفتدي . كما قال : ( ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله . فمن كان منكم مريضاً او به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) . وقد ثبت في الصحيح : « أنها نزلت في كعب بن عجرة لما مر به النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية قبل أن يؤذن لهم في الاحلال ، والقيل بتهافت على رأسه » وقد تكون إزالة هذا الأذى والضرر في غير الحمام إما متعذرة ، أو متعسرة .

فالحمام لمثل هذا مشروعة مؤكدة ، وقد يكون به من المرض ما ينفعه فيه الحمام ، واستعمال مثل ذلك : إما واجب ، وإما مستحب ، وإما جائز . فانها ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره .

وأيضاً فالحمام قد يحلل عنه من الأبخرة والأوساخ ، ويوجب له من الراحة ما يستعين به على ما أمر به من الواجبات والمستحبات ، ودخولها حينئذ بهذه النية يكون من جنس الاستعانة بسائر ما يستريح به ، كالنام والطعام . كما قال معاذ لأبي موسى : إني أنام وأقوم ، واحتسب نومتي كما احتسب قومتي . ونظائره في الحديث الصحيح متعددة . كما في حديث أبي برداء ، وعبد الله بن عمرو ، وغيرها .

القسم الثاني : إذا خلت عن محظور ، في البلاد الباردة ، أو الحارة  
فهنا لا ريب أنه لا يحرم بناءؤها ، وقد بنيت الحمامات على عهد الصحابة  
في الحجاز ، والعراق . على عهد علي وغيره ، وأقروها . وأحمد لم يقل :  
إن ذلك حرام ، ولكن كره ذلك ، لاشتماله غالباً على مباح ، ومحظور .

وفي زمن الصحابة كان الناس أتقى لله ، وأرعى لحدوده ، من أن  
يكثروا فيها المحظور ، فلم تكن مكروهة إذ ذاك ، وإن وقع فيها أحياناً  
محظور ، فهذا بمنزلة وقوع المحظور فيما يبنى من الأسواق والدور التي لم  
يبنه عنها ، وإن كان يمكن الاستغناء عنها .

القسم الثالث : إذا اشتملت على الحاجة والمحظور غالباً : كغالب  
الحمامات ، التي في البلاد الباردة ، فانه لا بد لأهل تلك الأمصار من  
الحمام ، ولا بد في العادة أن يشتمل على محظور ، فهنا أيضاً لا تطلق  
كراهة بنائها ويعمها ، وذلك لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم :  
« الحلال بين ، والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشبهات لا يعلمهن  
كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات استبرأ ل عرضه ودينه ، ومن  
وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك  
أن يخالطه » .

إنما يقتضي اتقاء الشبهات التي يشتبه فيها الحلال بالحرام ، بخلاف

ما إذا اشتبه الواجب أو المستحب بالمحذور ؛ وقد ذكر ذلك أبو طالب  
المكي ، وابن حامد ، ولهذا سئل الإمام أحمد : عن رجل مات أبوه  
وعليه دين ، وله ديون فيها شبهة ، أيقضيها ولده ؟ فقال : أيدع ذمة  
أبيه مرهونة ؟ ! وهذا جواب شديد ، فإن قضاء الدين واجب ، وترك  
الواجب سبب للعقاب ، فلا يترك لما يحتمل أن يكون فيه عقاب ،  
ويحتمل أن لا يكون .

ومن المعلوم أن من الأغسال ما هو واجب : كغسل الجنابة ،  
والحيض ، والنفاس ، ومنها ما هو مؤكد قد توزع في وجوبه ، كغسل  
الجمعة . ومنها ما هو مستحب ، وهذه الأغسال لا تمكن في البلاد الباردة  
إلا في حمام . وإن اغتسل في غير حمام خيف عليه الموت ؛ أو المرض .  
فلا يجوز الاغتسال في غير حمام حينئذ .

ولا يجوز الانتقال إلى التيمم مع القدرة على الاغتسال بالماء في  
الحمام ، ولو قدر أن في ذلك كراهة مثل كون الماء مسخا بالنجاسة  
عند من بكرهه مطلقا ، أو عند من بكرهه إذا لم يكن بين الماء والدخان  
حاجز حصين ، كما قد تنازع في ذلك أصحاب أحمد وغيرهم على القول  
بكراهة المسخن بالنجاسة ، فإنه بكل حال يجب استعماله ، إذا لم يمكن  
استعمال غيره ؛ لأن التطهر من الجنابة بالماء واجب مع القدرة ، وإن  
اشتمل على وصف مكروه ، فإنه في هذه الحال لا يبقى مكروها .

وكذلك كل ما كره استعماله مع الجواز ، فانه بالحاجة إليه لطهارة واجبة ، او شرب واجب ، لا يبقى مكروها . ولكن هل يبقى مكروها عند الحاجة الى استعماله في طهارة مستحبة هذا محل تردد ؛ لتعارض مفسدة الكراهة . ومصلحة الاستحباب . والتحقيق : ترجيح هذا تارة ، وهذا تارة . بحسب رجحان المصلحة تارة ، والمفسدة أخرى .

وإذا تبين ذلك ، فقد يقال : بناء الحمام واجب حينئذ ، حيث يحتاج إليه لأداء الواجب العام .

وقد يقال : إنما يجب الاغتسال فيها عند وجودها ، ولا يجب تحصيلها ابتداء . كما لا يجب على الرجل حمل الماء معه للطهارة ، ولا اعداد الماء المسخن ، فاذا فتحت مدينة وفيها حمام لم يهتدم ، والحال هذه . كما جاءت بذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه الراشدين . وكذلك من انتقلت إليه بارث ونحوه ، وأما من ملكها باختياره ، فالكلام في ملكها ابتداء ، فانه بمنزلة ابتداء بنائها .

وعلى هذا ؛ فقد يقال : نحن إنما نكره بناءها ابتداء ، فأما اذا بناها غيرنا فلا نأمر بهدمها ؛ لما في ذلك من الفساد ، وكلام أحمد المتقدم إنما هو في البناء ، لا في الابقاء . والاستدامة أقوى من الابتداء ؛ ولهذا كان الاحرام والعدة يمنع ابتداء النكاح ، ولا يمنع دوامه ، وأهل



الذمة يمنعون من إحداث معابدم ، ولا يمنعون من إبقائها إذا دخل ذلك في عهدم .

وإذا كان المكروه الابتداء ، فالجنب ونحوه إنما يجب عليه استعمال الحمام إذا أمكن ، فهذا يفيد وجوب دخول الحمام ، إذا كانت موجودة ، واحتيج إليها لطهارة واجبة ، فلم قلتم : إنه يسوغ بناؤها ابتداء لذلك مع اشتماله على محظور ؟ فانما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب ، وأما ما لا يتم الوجوب إلا به فليس بواجب . — وهنا الوجوب عند عدم بنائها منتف ، فإذا توقفت في الوجوب فتوقفوا في الإباحة (١) .

القسم الرابع : أن تشتمل على المحظور مع إمكان الاستغناء عنها : كما في حمامات الحجاز ، والعراق ، واليمن : في الأزمان المتأخرة ، فهذا محل نص أحمد وتجنب ابن عمر .

## الفصل الثاني

في دخولها .

فنقول : ليس لأحد أن يحتج على كراهة دخولها ، أو عدم استحبابه بكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخلها ، ولا أبو بكر ، وعمر ، فإن  
(١) ياض بالأصل .

هذا إما يكون حجة لو امتنعوا من دخول الحمام ، وقصدوا اجتنابها ،  
أو امكنهم دخولها فلم يدخلوها ، وقد علم أنه لم يكن في بلادهم حينئذ  
حمام ، فليس إضافة عدم الدخول إلى وجود مانع الكراهة أو عدم  
ما يقتضي الاستحباب ، بأولى من إضافته إلى قوات شرط الدخول ، وهو  
القدرة والامكان .

وهذا كما ان ما خلقه الله في سائر الأرض من القوت واللباس  
والمراكب والمساكن لم يكن كل نوع منه كان موجوداً في الحجاز ، فلم  
يأكل النبي — صلى الله عليه وسلم — من كل نوع من أنواع الطعام  
القوت والفاكهة ، ولا لبس من كل نوع من أنواع اللباس . ثم ان من كان  
من المسلمين بأرض أخرى : كالشام ، ومصر ، والعراق ، واليمن ، وخراسان ،  
وأرمينية ، وأذربيجان ، والمغرب ، وغير ذلك عند أطعمة وثياب مجلوبة  
عندهم ، أو مجلوبة من مكان آخر ، فليس لهم أن يظنوا ترك الانتفاع  
بذلك الطعام واللباس سنة ؛ لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل  
مثله ، ولم يلبس مثله ؛ إذ عدم الفعل إنما هو عدم دليل واحد من  
الأدلة الشرعية ، وهو أضعف من القول باتفاق العلماء ، وسائر  
الأدلة من أقواله : كأمره ونهيه وإذنيه ، من قول الله تعالى ..  
هي أقوى وأكبر ، ولا يلزم من عدم دليل معين عدم سائر  
الأدلة الشرعية

وكذلك إجماع الصحابة أيضاً من أقوى الأدلة الشرعية ، فنفي الحكم بالاستحباب لا تنفاه دليل معين من غير تأمل باقى الأدلة خطأ عظيم ، فان الله يقول : ( وقدر فيها أقواتها ) وقال تعالى : ( هو الذي خلق لكم ما فى الأرض جميعاً ) وقال تعالى : ( وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه ) وقال تعالى : ( والحيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون ) ولم تكن البغال موجودة بأرض العرب ، ولم يركب النبي صلى الله عليه وسلم بغلة إلا البغلة التى أهداها له المقوقس من أرض مصر بعد صلح الحديبية . وهذه الآية زلت بمكة . ومثلها فى القرآن : يمتن الله على عباده بنعمه التى لم تكن بأرض الحجاز كقوله تعالى : ( فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صبنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شققا . فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غللا . وفاكهة وأبا ) . ولم يكن بأرض الحجاز زيتون ، ولا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أكل زيتونا . ولكن لعل الزيت كان يجلب اليهم .

وقد قال تعالى : ( والتين والزيتون ) ولم يكن بأرضهم لا هذا ولا هذا ، ولا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أكل منها ، وكذلك قوله : ( وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للآكلين ) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كلوا الزيت وادهنوا

به ، فإنه من شجرة مباركة » وقال تعالى : ( الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ) . وكذلك قوله : ( حدائق غلبا ) .

وكذلك قوله في البحر : ( لتأكلوا منه لحماً طرياً . وتستخرجوا منه حلية تلبسونها ) وقوله : ( وسخر لكم من الفلك والأنعام ما تركبون : لتستولوا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه ، وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين . وإنا إلى ربنا لمنقلبون ) ولم يركب النبي صلى الله عليه وسلم البحر ، ولا أبو بكر ، ولا عمر . وقد أخبر صلى الله عليه وسلم عن يركب البحر من أمته غزاة في سبيل الله كأنهم ملوك على الأسرة — لأم حرام بنت ملحان — وقالت : ادع الله أن يجعلني منهم ، فقيل : « أنت منهم » .

وكانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يطعم ما يجده في أرضه ، ويلبس ما يجده ، ويركب ما يجده ، مما أباحه الله تعالى ، فمن استعمل ما يجده في أرضه فهو المتبع للسنة . كما أنه حج البيت من مدينته ، فمن حج البيت من مدينة نفسه فهو المتبع للسنة ، وإن لم تكن هذه المدينة تلك .

وكان صلى الله عليه وسلم يجاهد من يليه من الكفار من المشركين وأهل الكتاب ، فمن جاهد من يليه من هؤلاء فقد اتبع السنة ، وإن كان نوع هؤلاء غير نوع أولئك ، إذ أولئك كان غالبهم عرباً ، ولهم نوع من الشرك هم عليه ، فمن جاهد سائر المشركين : تركهم ، وهندهم وغيرهم فقد فعل ما أمر الله به . وإن كانت أصنامهم ليست تلك الأصنام .

ومن جاهد اليهود والنصارى فقد اتبع السنة ، وإن كان هؤلاء اليهود والنصارى من نوع آخر ، غير النوع الذين جاهدهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه جاهد يهود المدينة : كقريظة ، والنضير ، وبني قينقاع ، ويهود خيبر ، وضرب الجزية على نصارى نجران ، وغزا نصارى الشام ، عربها وروما ، عام تبوك ، ولم يكن فيها قتال ، وأرسل إليهم زبداً ، وجعفرأ ، وعبد الله بن رواحة ، قاتلوم في غزوة مؤتة . وقال : أميركم زبد ، فإن قتل فجعفر فإن قتل فبعد الله ابن رواحة .

وصالح أهل البحرين ، وكانوا مجوساً على الجزية ، وم أهل هجر وفي الصحيح « أنه قدم مال البحرين فجعله في المسجد ، وما ثاب حتى قسمه » وهذا باب واسع قد بسطناه في غير هذا الموضع ، وميزنا بين السنة والبدعة ، وبيننا أن السنة هي ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله ، سواء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو فعل

على زمانه ، أو لم يفعله ، ولم يفعل على زمانه لعدم المقتضى حينئذ لفعله ، أو وجود المانع منه .

فانه إذا ثبت أنه أمر به أو استحبه فهو سنة . كما أمر بإجلاء اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، وكما جمع الصحابة القرآن في المصحف ، وكما داوموا على قيام رمضان في المسجد جماعة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا تكتبوا عني غير القرآن ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه » فصرح كتابة القرآن ؛ وأما كتابة الحديث فهي عنها أولا ، وذلك منسوخ عند جمهور العلماء بإذنه لعبد الله بن عمرو أن يكتب عنه ما سمعه ؛ في الغضب والرضا ، وبإذنه لأبي شاه أن تكتب له خطبته عام الفتح ، وبما كتبه لعمر بن حزم من الكتاب الكبير الذي كتبه له لما استعمله على نجران ، وبغير ذلك .

والمقصود : هنا أن كتابة القرآن مشروعة ، لكن لم يجمعه في مصحف واحد . لأن نزوله لم يكن تم ، وكانت الآية قد تنسخ بعد نزولها ، فلوجود الزيادة والنقص لم يمكن جمعه في مصحف واحد ، حتى مات . وكذلك قيام رمضان . قد قال صلى الله عليه وسلم : « إن الرجل إذا قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة » وقام في أول الشهر بهم ليلتين ، وقام في آخر الشهر ليالي ، وكان الناس يصلون على هذه في المسجد فرادى وجماعات ، لكن لم يداوم بهم على الجماعة . خشية أن

تفرض عليهم . وقد أمن ذلك بموته .

وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أهل السنن ، وصححه الترمذي وغيره : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة » ، فما سنه الخلفاء الراشدون ليس بدعة شرعية ينهى عنها ، وإن كان يسمى في اللغة بدعة ، لكونه ابتدئ . كما قال عمر : نعمت البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل وقد بسطنا ذلك في قاعدة .

## فصل

الماء الجاري في أرض الحمام خارجاً منها ، أو نازلاً في بلائعها ، لا يحكم بنجاسته ، بل بطهارته ، إلا أن تعلم نجاسة شيء منه ؛ ولهذا كان ظاهر مذهب أحمد أن الحمام لم يبه عن الصلاة فيها لكونها مظنة النجاسة ، كما ذهب إليه طائفة من الفقهاء ، وهو وجه في مذهب أحمد . ومن قال هذا قال : إذا غسلنا موضعاً منها ، أو تيقنا طهارته ، جازت الصلاة فيه .

وأما على من قال بالتهي مطلقاً . كما في حديث أبي سعيد الذي في سنن أبي داود وغيره — وقد صححه من صححه من الحفاظ ، وبينوا أن رواية من أرسله لا تنافي الرواية المسندة الثابتة — أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد إلا للقبرة والحمام » فاستثنى الحمام مطلقاً ، فيتناول الاسم ما دخل في المسمى . فلهم طريقان :

أحدهما : أن النبي تعبد . لا يعقل معناه . كما ذهب إليه طائفة من أصحاب أحمد ، وغيرهم . كأبي بكر ، والقاضي أبي يعلى ، وأتباعه .

والثاني : أن ذلك لأنها مأوى الشياطين . كما في الحديث الذي رواه الطبراني عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الشيطان قال : يا رب اجعل لي بيتاً ، قال : بيتك الحمام ، قال : اجعل لي قرآناً قال : قرآنك الشعر ، قال : اجعل لي مؤذناً ، قال : مؤذنك المزمار »

وهذا التعليل كتعليل التهي عن الصلاة في أعطان الابل بنحو ذلك كما في الحديث : « إن على ذروة كل بعير شيطان ، وإنها جن خلقت من جن » ، إذ لا يصح التعليل هناك بالنجاسة ؛ لأنه فرق بين أعطان الابل ، ومبارك الغنم ، وكلاهما في الطهارة والنجاسة سواء . كما لا يصح تعليل الأمر بالوضوء من لحومها ؛ بأنه لأجل مس النار مع تفريقه بين لحوم الابل ولحوم الغنم ، وكلاهما في مس النار وعدمه سواء .



وكذلك تعليل النهي عن الصلاة في المقبرة بنجاسة التراب هو ضعيف ، فإن النهي عن المقبرة مطلقاً ، وعن اتخاذ القبور مساجد ، ونحو ذلك مما يبين . أن النهي لما فيه من مظنة الشرك ، ومشابهة المشركين .

وأيضاً فنجاسة تراب المقبرة فيه نظر ، فإنه مبني على « مسألة الاستحالة » ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان مقبرة للمشركين ، وفيه نخل ، وخرب . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطعت . وجعلت قبلة المسجد ، وأمر بالحرب فسويت ، وأمر بالقبور فنبشت ، فهذه مقبرة منبوشة ، كان فيها المشركون . ثم لما نبش الموتى جعلت مسجداً مع بقاء ما بقي فيها من التراب ، ولو كان ذلك التراب نجساً لوجب أن ينقل من المسجد التراب النجس ، لاسيما إذا اختلط الطاهر بالنجس ، فإنه ينبغي أن ينقل ما يتيقن به زوال النجاسة ، ولم يفعل ذلك ، ولم يؤمر باجتناّب ذلك التراب ، ولا بإزالة ما يصيب الأبدان والثياب منه .

فتبين أن الحكم معلق بظهور القبور ، لا بظن نجاسة التراب ،

وأيضاً من علل ذلك بالنجاسة ، فإن غايته أن يكره الصلاة عند الاحتمال . كما قاله من كره الصلاة في المقبرة والحمام ، والأعطان ، ولم

يحرمها كما ذهب إليه طائفة من العلماء ، لكن هذا قول ضعيف ؛ لأن السنة فرقت بين معاطن الابل ، ومبارك الغنم ؛ ولأنه استثنى كونها مسجداً ، فلم تبق محلاً للسجود ؛ ولأنه نهى عن ذلك نهياً مؤكداً بقوله قبل أن يموت بخمس : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك »

ولأنه لعن على ذلك بقوله : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما فعلوا ولأنه جعل مثل هؤلاء شرار الخليقة بقوله : « ان أولئك اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك التصاوير ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » .

وأيضاً فإنه قد ثبت بسنته أن احتمال نجاسة الأرض لا يوجب كراهة الصلاة فيها ، بل ثبت بسنته أن الأرض تطهر بما يصيبها من الشمس والريح والاستحالة . كما هو قول طوائف من العلماء : كأبي حنيفة ، والشافعي ، في قول ، ومالك في قول . وهو أحد القولين في مذهب أحمد . فإنه ثبت أن الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك . وثبت في الصحيح عنه أنه كان يصلي في نعليه ، وفي السنن عنه أنه قال : « ان اليهود لا يصلون في نعالهم مخالفون » وقال : « اذا أتى

أحكم المسجد فليُنظر في نعليه : فإن كان فيها أذى فليدلكها بالتراب  
فإن التراب لها طهور ، فإذا كان قد جعل التراب يطهر أسفل الحف ؛  
فلأن يطهر نفسه أولى وأحرى .

وأيضاً فمن للعلوم : أن غالب طرق الناس تحتل من النجاسة ،  
نحو ما تحمله للقبرة والحمام ، أو نحو ذلك أو أكثر من ذلك ، فلو  
كان ذلك سبب الهي لهي عن الصلاة في النعال مطلقاً ؛ لأن هذا  
الاحتمال فيها أظهر . فهذه السنن تبطل ذلك التعليل من وجهين :

من جهة أن هذا الاحتمال لم يلتفت إليه ، ومن جهة أن التراب  
مطهر لما يلاقيه في العادة .

والمقصود هنا : الكلام في الماء الجاري في الحمام فنقول : إن كراهة  
هذا الماء وتوقيه ، وغسل ما يصيب البدن والثوب منه ، إما أن يكون  
على جهة الاستقذار ، وإما أن يكون على جهة النجاسة .

أما الأول فكما يفصل الإنسان بدنه وثيابه من الوسخ والدنس  
ومن الوحل الذي يصيبه ، ومن الخائط والبصاق ، ومن المني على القول  
بطهارته ، وأشياء ذلك . ومثل هذا قد يكون في المياه المتغيرة بمقرها  
ولها زجها ونحو ذلك . وهذا نوع غير النوع الذي تكلم فيه الآن .

وأما اجتناب ذلك على جهة تنجيسه ، فحجته أن يقال : ان هذا الماء في مظنة أن تخلطه النجاسة ، وهو ما يكون في الحمام من القيء والبول ؛ فان هذه النجاسة التي قد تكون في الحمام . فأما العذرة أو الدم ، أو غير ذلك فلا تكاد تكون في الحمام ، وان كان فيها نادراً تميز وظهر .

وأيضاً فقد يزال به نجاسة تكون على البدن ، أو الثياب . فان كثيراً ممن يدخل الحمام يكون على بدنه نجاسة ، اما من تخلى ، وإما من مرض ، واما غير ذلك ، فيغسلها في الحمام . وكذلك بعض الآنية قد يكون نجسا ، وقد يكون بعض ما يغسل فيها من الثياب نجسا .

وأيضاً فهذا الماء كثيراً ما يكون فيه الماء المستعمل في رفع الحدث وهو نجس عند من يقول بنجاسته ، فهذه الحجة المعتمدة .

والجواب عنها مبنى على أصول ثلاثة :

أحدها : الجواب فيه من وجوه .

أحدها : أن يقال : الماء الفائض من حيض الحمام ، والمصبوب على أبدان المقتسلين ، أو على أرض الحمام طاهر ييقن ، وما ذكر مشكوك في إصابته لهذا الماء الميعن ، فانه وإن تيقن أن الحمام يكون فيه

مثل هذا فلم يتيقن أن هذا الماء للمعين أصابه هذا ، واليقين لا يزول بالشك .

الوجه الثاني : ان يقال هذا بعينه وارد في طين الشوارع لكثرة ما يصيبه من أبوال الدواب ، وقد قال اصحاب أحمد وغيرهم : بطهارته ، بل النجاسة في طين الشوارع اكثر ، واثبت : فان الحمام وان خالط بعض مياهها نجاسة ، فانه يندفع ، ولا يثبت بخلاف طين الشوارع .

الوجه الثالث : أن يقال : كما أن الأصل عدم النجاسة ، فالظاهر موافق الأصل ، وذلك أنا إذا اعتبرنا ما تلاقيه النجاسة في العادة ، وما لا تلاقيه كان ما لا تلاقيه اكثر بكثير . فان غالب المياه الجارية في أرض الحمام لا يلاقيها في العادة نجاسة ، وإذا انفق الأصل والظاهر ، لم نبق المسألة من موارد النزاع ، بل من مواقع الاجماع . ولهذا قلت : انه لا يستحب غسل ذلك تنجسا ، فانه وسواس .

ولنا فيها إذا شك في نجاسة الماء هل يستحب البحث عن نجاسته . وجهان : اظهرها لا يستحب البحث ، لحديث عمر . وذلك لأن حكم الغائب إنما يثبت بعد العلم في الصحيح ، الذي هو ظاهر مذهب احمد ، ومذهب مالك وغيرها ، ولا اعادة على من لم يعلم — أن عليه

نجاسة . وهذا وإن كان في اجتنابها في الصلاة فمسألة إصابتها لنا فيها أيضاً وجهان .

الوجه الرابع : أنا إذا قدرنا أن الغالب التجسس ، فقد يعارض الأصل والظاهر ، وفي مثل هذا كثيراً ما يجيء قولان في مذهب الشافعي واحد وغيرها . ككتاب الكفار ونحو ذلك ، لكن مع مشقة الاحتراز — كطين الشوارع — يرجحون الطهارة ، وإذا قيل بالتجسس في مثل هذا عني عن بسيره .

الأصل الثاني : ان نقول هب ان هذا الماء خالطته نجاسة ، لكنه ماء جار ، فانه ساح على وجه الأرض . والماء الجاري إذا خالطته نجاسة ففيه للعلماء قولان .

أحدهما : انه لا ينجس إلا بالتغير بالنجاسة ، وهذا أصح القولين ، وهو مذهب مالك ، وأحد في أحد القولين ، اللذين يدل عليهما نصه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، مع شدة قوله في الماء الدائم وهو القول القديم للشافعي . ونهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البول في الماء الدائم ، والاعتسال فيه ، دليل على ان الجاري بخلاف ذلك . وهو دليل على أنه لا يضره البول فيه ، والاعتسال فيه .

وأيضاً فانه طاهر لم يتغير بالنجاسة : وليس في الأدلة الشرعية

ما يوجب تنجيسه ، فان الذين يقولون : ان الماء الجاري كالدام تعتبر فيه القلتان ، فاذا كانت الجرية أقل من قلتين ، نجسته . كما هو الجديد من قولي الشافعي ، وأحد القولين في مذهب أحمد ، فانه لا حجة لهم في هذا ، ولا أثر عن أحد من السلف ، إلا التمسك بقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » وقياس الجاري على الدائم ، وكلاهما لا حجة فيه .

أما الحديث فنطوقه لا حجة فيه ، وإنما الحجة في مفهومه ، ودلالة مفهوم المخالفة لا تقتضي عموم مخالفة المنطوق في جميع صور المسكوت ، بل تقتضي أن المسكوت ليس كالمنطوق ، فاذا كان بينها نوع فرق ثبت أن تخصيص أحد النوعين بالذكر مع قيام المقتضى للتعميم كان لاختصاصه بالحكم . فاذا قال : إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ، دل أنه إذا لم يبلغ قلتين لم يكن حكمه كذلك ، فاذا كان ما لم يبلغ فرق فيه بين الماء الجاري والدائم حصل المقصود ، لا سيما والحديث ورد جواباً عن سؤالهم عن الماء الدائم الذي يكون بأرض الفلاة ، وما ينوبه من السباع والدواب . فيبقى قوله : « للماء طهور لا ينجسه شيء » الوارد في بئر بضاعة متناولاً للجاري . والفرق أن الجاري له قوة دفع النجاسة عن غيره ، فانه إذا صب على الأرض النجسة طهرها ، ولم يتنجس ، فكيف لا يدفعها عن نفسه ، ولأن الماء الجاري يحيل النجاسة بجريانه .

وأيضاً فإن القياس : هل هو تنجيس الماء بمخالطة النجاسة ؟ أو  
عدم تنجيسه حتى تظهر النجاسة ؟ فيه قولان للأصحاب وغيرهم .

فمن قال بالأول ، قال : العفو عما فوق القلتين : كان للمشقة ؛  
لأنه يشق حفظه من وقوع النجاسة فيه ؛ لأنه غالباً يكون في الحيض  
والغدران والآبار ؛ بخلاف القليل ، فإنه يكون في الأواني ، وهذا  
المعنى موجود في الجاري ، فإن حفظه من النجاسة أصعب من حفظ  
الدائم الكثير .

ومن قال بالثاني وأن الأصل الطهارة حتى تظهر النجاسة ، كان التطهير  
على قوله أوكد ، فإن القليل الدائم نجس ؛ لأنه قد يحمل الخبث ، كما  
نه عليه الحديث . وأما الجاري فإنه بقوة جريانه يحيل الخبث فلا يحمله ،  
كما لا يحمله الكثير .

وإذا كان كذلك ؛ فهذه المياه الجارية في حمام إذا خالطها بول أو  
قيء أو غيرها ، كانت نجاسة قد خالطت ماء جارياً ، فلا ينجس إلا  
بالتغير ، والكلام فيما لم تظهر فيه النجاسة .

وإن قيل : إن ماء الحمام يخالطه السدر ، والحطمي ، والتراب ،  
وغیر ذلك مما يغسل به الرأس ، والأشنان والصابون والحناء



وغير ذلك من الطاهرات التي تختلط به . حتى لا تظهر فيه النجاسة .

قيل : إذا جاز أن تكون النجاسة ظاهرة فيه ، وجاز أن لا تكون ظاهرة ، فالأصل عدم ظهورها ، وإذا كان قد علم أنه تخالطه الطاهرات ، ورأيناه متغيراً ، أحلنا التغير على مخالطة الطاهرات ، إذ الحكم الحادث يضاف إلى السبب المعلوم ، لا إلى المقدر المظنون . بل قد ثبت النص بذلك فيما أصله الحظر ؛ كالصيد إذا جرح ، وغاب ، فإنه ثبت بالنص إباحته ، وإن جاز أن يكون قد زهق بسبب آخر أصابه ، فزهوقه إلى السبب المعلوم ، وهو جرح الصائد أو كلبه ؛ وإن كان في المسألة أقوال متعددة ، فهذا هو الصواب الذي ثبت بالنص الصحيح الصريح .

الأصل الثالث : أن نقول : هب أن الماء تتجسس ، فإنه صار نجاسة على الأرض ، والنجاسة إذا كانت على الأرض بولا كانت أو غير بول ، فإنه يطهر بصب الماء عليها ، إذا لم تبق عينها . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد . حيث قال : « لا ترموه » أي لا تقطعوا عليه بوله . « فصبوا على بوله ذنوباً من ماء » وقال : « إنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين » .

ولهذا قال أصحاب أحمد وغيره : إن نجاسة الأرض والبرك والحياض المبنية ونحو ذلك ، مما لا ينقل ويحول ، يخالف النجاسة على المنقول من الأبدان والثياب والآنية . من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا يشترط فيها العدد . لامن ولوغ الكلب  
ولا غيره .

الثاني : أنه لا يشترط فيها الانفصال ، عن موضع النجاسة .

الثالث : أن الغسالة طاهرة قبل انفصالها عن موضع النجاسة .

وإذا كان كذلك فنقول : ما كان على أرض الحمام من بول وغيره ،  
فانه قد جرى عليه الماء بعد ذلك ، فطهرت الأرض مع طهارة الغسالة ،  
وإذا كانت غسالة الأرض طاهرة زالت الشبهة بالكلية ، فانه ان قال  
قائل : قد يكون من الماء ما يزال به نجاسة عن البدن أو آية .  
أو ثوب .

قيل له : فهذه إذا كانت نجسة وأصابت الأرض لم تكن أعظم من  
البول المصيب الأرض ، وإذا كانت تلك النجاسة تزول مع طهارة  
الغسالة قبل الانفصال فهذه أولى ، وليس له أن يقول النجاسة منتفية ،  
ومرور الماء المطهر مشكوك فيه ، لاسيما وقد يكون ذلك الماء المار مما  
لا يزيل النجاسة ، لكونه مستعملا . أو لتغيره بالطاهرات ؛ لأنه يقال له :  
ليس الكلام في نجاسة معينة منتفية مشكوك في زوالها ، وإنما الكلام  
فيما يعتاد .

ومن للعلوم بالعادات : أن الماء المطهر . والجاري على أرض الحمام ، أكثر من النجاسات بكثير كثير . فيكون ذلك الماء قد طهر ما مر عليه من نجس ، فإن اغتسال الناس من غير حدث ولا نجس في الحمامات أكثر من اغتسالهم من إحدى هاتين الطهارتين ، وهم يصبون على أبدانهم من الماء القراح الذي ينفصل غير متغير أكثر من غيره ، وإن كان فيه تغير يسير يسير السدر والأشنان ، فهذا لا يخرج عن كونه مطهراً ، بل الراجع من القولين — وهو إحدى الروايتين عن أحمد — التي نصها في أكثر أجوبته : أن للماء المتغير بالطاهر كالحمص والبقلاء ، لا يخرج عن كونه طهوراً ، ما دام اسم الماء يتناوله كالماء المتغير بأصل الحلقة ، كماء البحر وغيره ، وما تغير بما يشق صوته عنه من الطحلب ، وورق الشجر ، وغيرها ، فإن شمول اسم الماء في اللغة لهذه الأصناف الثلاثة واحد .

فإن كان لفظ الماء في قوله : ( فلم تجدوا ماء ) يتناول أحد هذه الأصناف ، فقد تناول الآخرين ، وقد ثبت أنه متناول للمتغير ابتداء ، وطرده لما يشق الاحتراز عنه ، فيتناول الثالث ، إذ الفرق إنما يعود إلى امر معهود ، وهو أن هذا يمكن الاحتراز عنه ، وهذا لا يمكن ، وهذا الفرق غير مؤثر في اللغة ، ويتناول اللفظ لمعناه ، وشمول الاسم مسماء ، فيحتاج للفرق إلى دليل منفصل . وقد ثبت

بالسنة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي وقصته ناقته : « اغسلوه بماء وسدر » وكذلك قال للآتي غسلن ابنته : « اغسلنها بماء وسدر » وللذي أسلم : « اغتسل بماء وسدر » وهذا فيه كلام ليس هذا موضعه .

وإذا تبين ما ذكرناه ظهر عظيم البدعة ، وتغير السنة والشرعة ، فيما يفعله طوائف من المنتسبين الى العلم والدين من فرط الوسوسة في هذا الباب . حتى صاروا إنما يفعلونه مضاهين لليهود ، بل للسامرية الذين يقولون لامساس .

وباب التحليل والتحریم — الذي منه باب التطهير والتنجيس — دين الاسلام فيه وسط بين اليهود والنصارى ، كما هو وسط في سائر الشرائع ، فلم يشدد علينا في أمر التحريم والتنجاسة كما شدد على اليهود ، الذين حرمت عليهم طيبات أحلت لهم بظلمهم وبغيتهم ، بل وضعت عنا الآصار والأغلال ، التي كانت عليهم ، مثل قرض الثوب ومجانبة الحائض في المأكلة ، والمضاجعة ، وغير ذلك . ولم تحلل لنا الحباث كما استحلها النصارى ، الذين لا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، فلا يحتسبون نجاسة ، ولا يحرمون خيئاً ، بل غاية أحدم أن يقول طهر قلبك ، وصل . واليهودي إنما يعتنى بطهارة ظاهره

لا قلبه ، كما قال تعالى عنهم : ( أولئك الذين لم يرد الله أن  
يطهر قلوبهم ) .

وأما المؤمنون فإن الله طهر قلوبهم وأبدانهم من الخبائث ،  
وأما الطيبات فأباحها لهم ، والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ،  
كما يحب ربنا ويرضى .

## وسئل

عمن يدخل الحمام هل يجوز له كشف العورة في الخلوة ؟ وما  
هو الذي يفعله من آداب الحمام ؟

فأجاب : لا يلزم المتطهر كشف عورته ، لا في الخلوة ، ولا في  
غيرها ، إذا طهر جميع بدنه . لكن ان كشفها في الخلوة لأجل  
الحاجة : كالتطهر ، والتخلي ، جاز كما ثبت في الصحيح : « ان موسى  
عليه السلام اغتسل عرياناً ، وان أيوب عليه السلام اغتسل عرياناً »  
وفي الصحيح « ان فاطمة : كانت تستر النبي صلى الله عليه وسلم  
عام الفتح بثوب وهو يغتسل ، ثم صلى ثماني ركعات » وهي التي يقال  
لها صلاة الضحى . ويقال : إنها صلاة الفتح ، وفي الصحيح  
أيضاً « أن منمونة سترته فاغتسل » .

وعلى داخل الحمام ان يستر عورته ؛ فلا يمكن أحداً من نظرها  
ولا لمسها ، سواء كان القيم الذي يغسله او غيره ، ولا ينظر الى عورة  
أحد ولا يلمسها ، اذا لم يحتاج الى ذلك لأجل مداواة أو غيرها ،  
فذاك شيء آخر . وعليه أن يأمر بالعرف وينهى عن النكر بحسب  
الامكان ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكراً  
فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك  
أضعف الايمان ، فيأمر بتغطية العورات فان لم يمكنه ذلك وأمكنه أن  
يكون حيث لا يشهد منكراً فليفعل ذلك ، اذ شهود النكر من غير  
حاجة ولا اكراه منهي عنه .

وليس له أن يسرف في صب الماء لأن ذلك منهي عنه مطلقاً ،  
وهو في الحمام ينهى عنه لحق الحمامي ؛ لأن الماء الذي فيها مال من  
أمواله له قيمة ، وعليه أن يلزم السنة في طهارته ؛ فلا يحفر جفاء  
النصارى ، ولا يغلو غلو اليهود . كما يفعل أهل الوسوسة ، بل حياض  
الحمام طاهرة ، ما لم تعلم نجاستها ، سواء كانت فائضة أو لم تكن ،  
وسواء كانت الأنبوب تصب فيها ، أو لم تكن ، وسواء بات الماء او  
لم يبت ، وسواء نظهر منها الناس أو لم ينظروا . فاذا اغتسل منها  
جماعة جاز ذلك ، فقد ثبت في الصحيحين من غير وجه « أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وامراته من إناء واحد قدر

الفرق ، فهذا إناء صغير لا يفيض . ولا أنبوب فيه ، وهما يغتسلان منه جميعاً ، وفي لفظ : « فأقول : دع لي ويقول : دعي لي » .

وفي صحيح البخاري عن ابن عمر : « أن الرجال والنساء كانوا يتوضئون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، وقد ثبت عنه أنه كان يتوضأ بالمد ، ويغتسل بالصاع . والصاع عند أكثر العلماء يكون بالرطل المصري أقل من خمسة أرطال ، نحو خمسة إلا ربعاً ، والمد ربع ذلك . وقيل هو نحو من سبعة أرطال بالمصري .

وليس للإنسان أن يقول : الطاسة إذا وقعت على أرض الحمام تنجست ، فإن أرض الحمام الأصل فيها الطهارة ، وما يقع فيها من نجاسة كبول فهو يصب عليه من الماء ما يزيله ، وهو أحسن حالا من الطرقات بكثير ، والأصل فيها الطهارة ، بل كما يتيقن أنه لا بد أن يقع على أرضها نجاسة . فكذلك يتيقن أن الماء يعم ما تقسع عليه النجاسة ، ولو لم يعلم ذلك ، فلا يجزم على بقعة بعينها أنها نجسة ، إن لم يعلم حصول النجاسة فيها . والله أعلم .

## ما تقول السادة العلماء - رضى الله عنهم اجمعين -

فيمن دخل الحمام بلا مئزر ، مكشوف العورة : هل يحرم ذلك أم لا ؟ وهل يجب على ولي الأمر منع من يفعل ذلك أم لا ؟ وهل يجب على ولي الأمر أيضاً أن يلزم مستأجر الحمام أن لا يمكن أحداً من دخول حمامه مكشوف العورة أم لا ؟ وفيمن يقعد في الحمام وقت صلاة الجمعة ويترك الصلاة : هل يمنع من ذلك أم لا ؟ أفئتنا ، وابسطوا القول في ذلك .

فأجاب : شيخ الاسلام بقية السلف الكرام ، الشيخ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية .

الحمد لله : نعم يحرم عليه ذلك بانفاق الأئمة ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى الناس عن الحمام ، وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكر أمتي فلا يدخل الحمام إلا بمئزر » وفي الحديث : « نهى النساء من الدخول مطلقاً إلا لمعذرة » وفي الحديث الثابت عنه الذي استشهد به البخاري حديث معاوية بن حيدة القشيري أنه قال له : « احفظ



عورتك إلا من زوجتك : أو ما ملكت يمينك ، قال : قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض ، قال : إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا يرينها ، قال : قلت : يا رسول الله ! إذا كان أحدنا خاليا ، قال : قاله أحق أن يستحيى منه من الناس ، أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي ، وقال حسن . وابن ماجه .

وعلى ولاية الأمور الهي عن ذلك ، وإلزام الناس بأن لا يدخل أحد الحمام مع الناس إلا مستور العورة ، وإلزام أهل الحمام بأنهم لا يمكنون الناس من دخول حماماتهم إلا مستوري العورة ، ومن لم يطع الله ورسوله وولاية الأمر من أهل الحمام ، والداخلين : عوقب عقوبة بليغة تردعه وأمثاله من أهل الفواحش ، الذين لا يستحيون لا من الله ولا من عباده : فإن إظهار العورات من الفواحش . وقد قال تعالى : ( قل للمؤمنين : يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ) وغض البصر واجب عما لا يحل التمتع بالنظر إليه : من النسوة الأجنبية ، ونحو ذلك ، وعن العورات ، وإن لم يكن بالنظر إليها لذة لفحش ذلك .

ولهذا كان على داخل الحمام أن يغض بصره عما كان مكشوف العورة ، وإن كان ذلك الرجل قد عصى بكشفها ، وعليه أن يأمر المكشوف بالاستتار ، فإن هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي يجب على الناس ، وكذلك حفظ الفروج يكون عن الاستمتاع

المنهى عنه ، وعن إظهارها لمن ليس له أن يراها ، كما ينهى الرجل عن مس عورة غيره ، كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يباشر الرجل الرجل في ثوب واحد ، وأن تباشر المرأة المرأة في ثوب واحد ، وأمر بالتفريق في المضاجع بين الصبيان إذا بلغوا عشر سنين . كما بين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت يميناك » لما قال له : يا رسول الله عوراتنا ، ما نأتي ؟ وما نذر ؟ .... فإذا كان القوم بعضهم في بعض ، قال : « إن استطعت أن لا يرى بها أحد فلا يربها » قال : قلت : فإذا كان أحدها خاليا ، قال : « فالله أحق أن يستحيى منه من الناس » فأمر بسترها في الخلوة . وهذا واجب عند أكثر العلماء .

وأما إذا اغتسل في مكان خال بجانب حائط أو شجرة ونحو ذلك في بيته أو حمام أو نحو ذلك فإنه يجوز له كشفها في هذه الصورة ، عند الجمهور . كما ثبت في الصحيح : « أن موسى اغتسل عريانا » وأن أيوب : « اغتسل عريانا » وأن فاطمة كانت تستر النبي صلى الله عليه وسلم بثوب ثم يغتسل .

وهذا كشف للحاجة بمنزلة كشفها عند التخلي والجماع بمقدار الحاجة ولهذا كرم العلماء المتخلي أن يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض .

وتنازعوا في نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر : هل يكره  
أو لا يكره ؟ أم يكره وقت الجماع خاصة ؟ على ثلاثة أقوال معروفة ،  
في مذهب أحمد ، وغيره .

وقد كره غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره النزول في الماء  
بغير مئزر ، ورووا عن الحسن والحسين أو أحدهما أنه كره ذلك ، وقال :  
إن للماء سكنا .

وأما فتح الحمام وقت صلاة الجمعة ، وتمكين المسلمين من دخولها  
هذا الوقت ، وقعودهم فيها تاركين لما فرضه الله عليهم من السعي الى  
الجمعة ، فهذا أيضا محرم باتفاق المسلمين ، وقد حرم الله بعد النداء الى  
الجمعة البيع الذي يحتاج إليه الناس في غالب الأوقات ، وكان هذا  
تنبيها على ما دونه ، من قعود في الحمام ، أو بستان ، أو غير ذلك ،  
والجمعة فرض باتفاق المسلمين ، فلا يجوز تركها لغير عذر شرعي وليس  
دخول الحمام من الأعذار باتفاق المسلمين ، بل إن كان لتعم كان آثما  
عاصيا ، وإن كانت عليه جنابة امكنه الاغتسال قبل ذلك ، وليس له أن  
يؤخر الاغتسال ، ولا يجوز ترك الصلاة .

بل على ولاية الأمور أمر جميع من تجب عليه الجمعة بها من أهل  
الأسواق والدور وغيرهم ، ومن تخلف عن هذا الواجب عوقب على

ذلك عقوبة تحمله وأمثاله على فعل ذلك . فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليتتهين أقوام عن تركهم الجمعات أو ليطبعن الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين » وقال : « من ترك ثلاث جمع تهاونا من غير عذر طبع الله على قلبه » .

وهذا الذي ذكرناه من وجوب أمر من تجب عليه الجمعة بها ، ونهيه عما يمنعه من الجمعة متفق عليه بين الأئمة . والله أعلم . كُتِبَ  
أحمد بن تيمية .

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

الحمد لله : وحسبي الله ونعم الوكيل ، يحرم كشف العورة في الحمام وغيره من غير مسوغ شرعي ، وعلى ولي الأمر أبده الله منع من يفعل ذلك بطريقة شرعية ، وعليه أيضاً الزام مستأجر الحمام بأن لا يمكن أحداً من دخوله على الوجه الممنوع ، ولا يحل لأحد ممن خطب بأداء الجمعة تركها من غير عذر ، وليس دخول الحمام بمجرد عذراً في تركها والله أعلم .

## وسئل

عن ترك دخول الحمام ؟

فأجاب : من ترك دخول الحمام لعدم حاجته اليه فقد أحسن ، ومن دخلها مع كشف عورته ، والنظر إلى عورات الناس ، أو ظلم الحمامي فهو عاص مذموم ، ومن تنعم بها لغير حاجة فهو منقوص مرجوح ، ومن تركها مع الحاجة اليها حتى يكثر وسخه وقمائه فهو جاهل مذموم .

## وسئل

عن رجل عامي سئل عن عبور الحمام ؟ ونقل حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأُسند الحديث إلى كتاب مسلم هل صح هذا أو لا ؟ .

فأجاب : ليس لأحد لا في كتاب مسلم ، ولا غيره من كتب الحديث ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرم الحمام ، بل الذي في السنن أنه

قال : « ستفتحون أرض العجم وتجدون فيها بيوتاً يقال لها الحمامات ،  
فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكرور أمتي فلا يدخل الحمام إلا  
بمئزر ، ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من إناث أمتي فلا تدخل  
الحمام إلا مريضة أو نفساء » ،

وقد تكلم بعضهم في هذا الحديث .

والحمام من دخلها مستور العورة ، ولم ينظر إلى عورة احد ، ولم  
يترك احداً يمس عورته ولم يفعل فيها محرماً ، وأنصف الحامي ،  
فلا اثم عليه ، وأما المرأة فتدخلها للضرورة مستورة العورة .

وهل تدخلها إذا تعودتها وشق عليها ترك العادة ؟ فيه وجهان في  
مذهب أحمد وغيره .

احدهما : لها أن تدخلها ، كقول أبي حنيفة واختاره ابن الجوزي .

والثاني : لا تدخلها ، وهو قول كثير من أصحاب الشافعي ، وأحمد ،  
 وغيره ، والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

أينما أفضل للجنب أن ينام على وضوء ؟ أو يكره له النوم على غير وضوء ؟ وهل يجوز له النوم في المسجد إذا توضأ من غير عذر أم لا ؟ .

فأجاب : الجنب يستحب له الوضوء إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يعاود الوطء ، لكن يكره له النوم إذا لم يتوضأ ، فانه قد ثبت في الصحيح : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل هل يرقد أحدنا وهو جنب ؟ فقال : نعم ! إذا توضأ للصلاة » .

، ويستحب الوضوء عند النوم لكل أحد ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : « إذا أخذت مضجعتك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم قل : اللهم إني أسألت نفسي اليك ، ووجهت وجهي اليك ، وفوضت أمري اليك ، وألجأت ظهري اليك ، رغبة ورهبة اليك ، لا ملجأ ولا منجا منك إلا اليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ، ونبيك الذي أرسلت » .

وليس للجنب أن يلبث في المسجد ، لكن إذا توضأ جاز له اللبث فيه عند أحمد وغيره ، واستدل بما ذكره بإسناده عن هشام بن سعد : « أن أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كانوا يتوضئون ومجنب . ثم يجلسون في المسجد . ويتحدثون . » وهذا ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم : أمر الجنب بالوضوء عند النوم ، وقد جاء في بعض الأحاديث أن ذلك كراهة أن تقبض روحه وهوناً ، فلا تشهد الملائكة جنازته ، فإن في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب » وهذا مناسب لتهيئه عن اللبث في المسجد فإن المساجد بيوت الملائكة ، كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم والبصل عند دخول المسجد . وقال : « إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » .

فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنب بالوضوء عند النوم ، دل ذلك على أن الوضوء يرفع الجنابة الغليظة ، وتبقى مرتبة بين المحدث وبين الجنب لم يرخص له فيها يرخص فيه للمحدث من القراءة ، ولم يمنع مما يمنع منه الجنب من اللبث في المسجد ، فإنه إذا كان وضوءه عند النوم يقتضي شهود الملائكة له ، دل على أن الملائكة تدخل المكان الذي هو فيه إذا توضأ ؛ ولهذا يجوز الشافعي وأحمد للجنب للزور في المسجد ، بخلاف قراءة القرآن ، فإن الأئمة الأربعة متفقون على منعه من ذلك ؛ فعلم أن



منعه من القرآن أعظم من منعه من المسجد .

وقد تنازع العلماء في منع الكفار من دخول المسجد ، والمسلمون خير من الكفار ، ولو كانوا جنباً ، فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي هريرة لما لقيه وهو جنب ، فأنحس منه فاعتسل ثم أتاه فقال : « أين كنت ؟ » قال : اني كنت جنباً فكرهت أن أجالسك إلا على طهارة ، فقال : « سبحان الله ! إن المؤمن لا ينجس » . وقد قال الله تعالى : ( إنما المشركون نجس ) . فلبث المؤمن الجنب إذا توضأ في المسجد أولى من لبث الكافر فيه عند من يجوز ذلك ، ومن منع الكافر لم يجب أن يمنع المؤمن المتوضئ ، كما نقل عن الصحابة .

وإذا كان الجنب يتوضأ عند النوم ، والملائكة تشهد جنازته حينئذ ، علم أن النوم لا يبطل الطهارة الحاصلة بذلك ، وهو تخفيف الجنابة ، وحينئذ فيجوز أن ينام في المسجد حيث ينام غيره ، وإذا كان النوم الكثير ينقض الوضوء ، فذاك هو الوضوء الذي يرفع الحدث الأصغر ، ووضوء الجنب هو تخفيف الجنابة ، وإلا فهذا الوضوء لا يبيح له ما يمنعه الحدث الأصغر من الصلاة ، والطواف ومس المصحف .

## باب التيمم

### قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

الحمد لله نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،  
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ؛ ومن يضل فلا  
هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن  
محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً .

قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا  
وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين .  
وإن كنتم جنباً فاطهروا . وإن كنتم مرضى أو على سفر . أو جاء أحد  
منكم من الغائط . أو لامستم النساء ، فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً  
طيباً . فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . ما يريد الله ليجعل عليكم  
من حرج . ولكن يريد ليطهركم . وليتم نعمته عليكم  
لعلكم تشكرون ) .

والتييم في اللغة : هو القصد ، ومنه قوله تعالى : ( ولا نيمموا  
الحديث منه تتفقون ولستم بأخذبه إلا أن تغمضوا فيه ) وقوله : ( ولا  
آمين البيت الحرام ) ومنه قول امرئ القيس :

نيممت الماء الذي دون ضارج

يميل عليها الظل عر مضها طامي

لكن لما قال الله تعالى : ( فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم  
وأبدبكم منه ) كان التيمم للمأمور به : هو تيمم الصعيد الطيب ، للمسح  
به ، فصار لفظ التيمم إذا أطلق في عرف الفقهاء انصرف الى هذا  
التيمم الخاص ، وقد يراد بلفظ التيمم نفس مسح اليدين والوجه ، فسمى  
المقصود بالتيمم تيمما .

وهذا التيمم للمأمور به في الآية هو من خصائص المسلمين ، ومما  
فضلهم الله به على غيرهم من الامم ، ففي الصحيحين عن جابر بن عبد  
الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أعطيت خمسا لم يعطهن نبي  
قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً  
وطهوراً . فأبما رجل من امتي أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لي  
الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث الى  
قومه خاصة ، وبعثت الى الناس عامة ، وهذا لفظ البخاري .

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فضلت على الأنبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الغنائم ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، وختم بي النبيون » .

ولمسلم أيضاً عن حذيفة بن اليمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فضلت على الناس ثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت : وكان من قبلي يعظمون ذلك ، إنما كانوا يصلون في كنائسهم وبيعهم » .

وقوله تعالى : ( فتيمموا صعيداً طيباً ) نكرة في سياق الإثبات ، كقوله : ( ان الله بأمركم أن تذبحوا بقره ) وقوله : ( فتحرير رقبة ) وقوله : ( فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتن ) وقوله : ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ) وهذه تسمى مطلقة ، وهي تفيد العموم على سبيل البدل لا على سبيل الجمع ، فيدل ذلك على أنه يتيمم أي صعيد طيب اتفق . والطيب هو الطاهر ، والستراب الذي ينبعث مراد من النص بالاجماع ، وفيما سواه نزاع سند كره إن شاء الله تعالى .

وقوله : ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) قد اتفق القراء السبعة على قراءة أيديكم بالاسكان : بخلاف قوله في الوضوء : ( وأرجلكم ) فان بعض السبعة قرأوا : ( وارجلكم ) بالنصب ، قالوا : انها معطوفة على المغسول ، تقديره : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ، وأرجلكم الى الكعبين كذلك . قال علي بن ابي طالب وغيره من السلف ، قال أبو عبد الرحمن السلمي : قرأ علي الحسن والحسين : ( وأرجلكم الى الكعبين ) بالخفض فسمع ذلك علي بن أبي طالب ، وكان يقضي بين الناس فقال : وأرجلكم يعني بالنصب ، وقال هذا من المقدم المؤخر في الكلام . وكذلك ابن عباس قرأها بالنصب ، وقال عاد الأمر الى الغسل ، ولا يجوز ان يكون ذلك عطفاً على المحل ، كما يظنه بعض الناس كقول بعض الشعراء :

معاوي : إتنا بشر فأسجع      فلسنا بالخيال ولا الحدبدا

فإنما يسوغ في حرف التأكيد مثل المباني . وأما حروف المعاني فلا يجوز ذلك فيها . والباء هنا للالصاق ، ليست للتوكيد ، ولهذا لم يقرأ القراء هنا وأيديكم ، كما قرأوا هناك وأرجلكم ؛ لأنه لو قال : فامسحوا وجوهكم وأيديكم ، أو امسحوا بها ، لكان يكتفى بمجرد المسح من غير إيصال للظهور الى الرأس ، وهو خلاف الاجماع ، فلما كانت الباء للالصاق دل على انه لا بد من إلصاق المسوح به ، فدل ذلك على

استعمال الطهور ، ولهذا كانت هذه الباء لا تدل على التبعض عند احد  
من السلف ، وأئمة العربية .

ولا قال الشافعي إن التبعض يستفاد من الباء ؛ بل أنكر إمام  
الحرمين وغيره من أصحابه ذلك ، وحكوا كلام أئمة العربية في انكار  
ذلك ، ولكن من قال بذلك استند الى دلالة أخرى .

وقوله تعالى : ( ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ،  
ولكن يريد ليظركم ، وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ) دلت هذه  
الآية على ان التراب طهور كما صرحت بذلك السنة الصحيحة في قول  
النبي صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً »  
وعن أبي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الصعيد  
الطيب طهور للمسلم ، وان لم يجد الماء عشر سنين ، فاذا وجد الماء  
فليمسه بشرته فان ذلك خير » رواه الامام أحمد ، وابو داود والنسائي .  
والترمذي وهذا لفظه ، وقال : حديث حسن صحيح .

وقد اتفق المسلمون على انه إذا لم يجد الماء في السفر تیمم وصلى ،  
إلى ان يجد للماء ، فاذا وجد الماء فعليه استعماله .

وكذلك تیمم الجنب : ذهب الأئمة الأربعة وجمهور السلف والخلف

إلى أنه يتيمم إذا عذب الماء في السفر ، إلى أن يجد الماء ، فإذا وجد  
كان عليه استعماله ، وقد روي عن عمر وابن مسعود إنكار تيمم  
الجنب ، وروي عنها الرجوع عن ذلك ، وهو قول أكثر الصحابة :  
كعلي ، وعمار ، وابن عباس ، وأبي ذر ، وغيرهم . وقد دل عليه  
آيات من كتاب الله وخمسة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم .

منها : حديث عمار بن ياسر ، وعمران بن حصين ، كلاهما في  
الصحيحين ، ومنها : حديث أبي ذر الذي صححه الترمذي ، ومنها : حديث  
عمرو بن العاص ، وحديث الذي شج قافتوه ، فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم : « قتلوه قتلهم الله ، هلا سألوا إذا لم يعلموا ، فأنما شفاء  
العي السؤال » ففي الصحيح عن عمر أنه قال : « كنا مع النبي صلى الله  
عليه وسلم فدعا بالوضوء فتوضأ ، ونودي بالصلاة ف صلى بالناس ، فلما  
انقفل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، قال : ما  
منعك يا فلان أن تصلي مع القوم ! قال : أصابتي جنابة : ولا ماء ،  
قال : عليك بالصعيد ، فانه بكفيك » رواه البخاري ومسلم .

وفي الصحيحين عن عمار بن ياسر قال : « بعثني النبي صلى الله  
عليه وسلم في حاجة ، فأجنب ، فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد ، كما  
تمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ،  
فقال : إنما بكفيك . أن تقول بيدك هكذا ، ثم ضرب يديه الأرض

ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه ،  
وهذا لفظ مسلم .

## فصل

وقد تنازع العلماء في التيمم : هل يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً إلى  
حين القدرة على استعمال الماء ؟ أم الحدث قائم ولكنه تصح الصلاة مع  
وجود الحدث المانع ؟ وهذه مسألة نظرية .

وتنازعوا هل يقوم مقام الماء ، فيتيمم قبل الوقت كما يتوضأ قبل  
الوقت ، وبصلي به ما شاء من فروض ونوافل ، كما يصلي بالماء ،  
ولا يبطل بخروج الوقت ، كما لا يبطل الوضوء ؟ على قولين مشهورين  
وهو نزاع عملي .

فذهب أبي حنيفة أنه يتيمم قبل الوقت ، ويبقى بعد الوقت ،  
وبصلي به ما شاء كالماء ، وهو قول سعيد بن المسيب ، والحسن  
البصري ، والزهري ، والثوري ، وغيرهم . وهو إحدى الروايتين عن  
أحمد بن حنبل .

والقول الثاني : أنه لا يتيمم قبل الوقت ، ولا يبقى بعد خروجه ،



ثم من هؤلاء من يقول : يتيمم لوقت كل صلاة ، ومنهم من يقول يتيمم لفعل كل فريضة ، ولا يجمع به فرضين . وغلا بعضهم فقال : ويتيمم لكل نافلة ، وهذا القول في الجملة هو للمشهور من مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد . قالوا : لأنه طهارة ضرورية ، والحكم المقيد بالضرورة مقدر بقدرها ، فإذا تيمم في وقت يستغنى عن التيمم فيه لم يصح تيممه ، كما لو تيمم مع وجود الماء .

قالوا : ولأن الله أمر كل قائم إلى الصلاة بالوضوء ، فإن لم يجد الماء تيمم ، وكان ظاهر الخطاب يوجب على كل قائم إلى الصلاة الوضوء والتيمم : لكن لما ثبت في الصحيح : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات كلها بوضوء واحد » ، رواء مسلم في صحيحه : دلت السنة على جواز تقديم الوضوء قبل وقت وجوبه ، وبقي التيمم على ظاهر الخطاب ، وعلل ذلك بعضهم بأنه مأمور بطلب الماء عند كل صلاة ، وذلك يبطل تيممه .

وورد عن علي ، وعمرو بن العاص ، وابن عمر ، مثل قولهم : ولنا أنه قد ثبت بالكتاب والسنة : أن التراب طهور ، كما أن الماء طهور . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب طهور المسلم ، ولو لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجدت الماء قامسه بشرتك » ، فإن ذلك خير ، فجعله مطهراً عند عدم الماء مطلقاً . فدل على أنه مطهر

للتيمم . وإذا كان قد جعل التيمم مطهراً كما أن المتوضي مطهر ، ولم يقيد ذلك بوقت ، ولم يقل ان خروج الوقت يبطله ، كما ذكر أنه يبطله القدرة على استعمال الماء ، دل ذلك على أنه بمنزلة الماء عند عدم الماء ، وهو موجب الأصول .

فإن التيمم بدل عن الماء ، والبديل يقوم مقام البديل في أحكامه ، وإن لم يكن مماثلاً له في صفته ، كصيام الشهرين ، فإنه بدل عن الاعتاق وصيام الثلاث والسبع فإنه بدل عن الهدي في التمتع ، وكصيام الثلاثة الأيام في كفارة اليمين فإنه بدل عن التكفير بلال ، والبديل يقوم مقام البديل ، وهذا لازم لمن يقيس التيمم على الماء في صفته ، فيوجب المسح على المرفقين ، وإن كانت آية التيمم مطلقة ، كما قاس عمار لما تمرغ في التراب كما تمرغ الدابة ، فمسح جميع بدنه كما يغسل جميع بدنه ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم فساد هذا القياس ، وأنه مجزئك من الجنابة التيمم الذي يجزئك في الوضوء ، وهو مسح الوجه واليدين ؛ لأن البديل لا تكون صفته كصفة البديل ، بل حكمه حكمه ، فإن التيمم مسح عضوين ، وهما العضوان المغسولان في الوضوء ، وسقط العضوان المسوحيان ، والتيمم عن الجنابة يكون في هذين العضوين ، بخلاف الغسل .

والتيمم ليس فيه مضمة ولا استنشاق ، بخلاف الوضوء ، والتيمم

لا يستحب فيه تشية ولا تثليث ، بخلاف الوضوء ، والتيمم يفارق صفة الوضوء من وجوه ، ولكن حكمه حكم الوضوء ؛ لأنه يدل منه ، فيجب أن يقوم مقامه كسائر الأبدال ، فهذا مقتضى النص والقياس .

فان قيل : الوضوء يرفع الحدث ، والتيمم لا يرفعه ؟

قيل : عن هذا جوابان :

أحدهما : أنه سواء كان يرفع الحدث أو لا يرفعه ؛ فان الشارع جعله طهوراً عند عدم الماء يقوم مقامه ، فالواجب أن يثبت له من أحكام الطهارة ما يثبت للماء ، ما لم يعم دليل شرعي على خلاف ذلك .

الوجه الثاني : أن يقال : قول القائل يرفع الحدث أو لا يرفعه ليس تحته نزاع عملي ، وإنما هو نزاع اعتباري لفظي ، وذلك أن الذين قالوا : لا يرفع الحدث ، قالوا : لو رفعه لم يعد إذا قدر على استعمال الماء ، وقد ثبت بالنص والاجماع أنه يبطل بالقدرة على استعمال الماء .

والذين قالوا : يرفع الحدث ، إنما قالوا برفعه رفعاً مؤقتاً إلى حين القدرة على استعمال الماء ، فلم يتنازعوا في حكم عملي شرعي ، ولكن تنازعهم ينزع إلى قاعدة أصولية تتعلق بمسألة تخصيص العلة ، وأن

المناسبة هل تنخرم بالمعارضة ، وان للمانع المعارض للمقتضى هل يرفعه أم لا يرفعه اقتضاؤه مع بقاء ذاته .

وكشف الغطاء عن هيئة النزاع ، أن لفظ العلة يراد به العلة التامة وهو مجموع ما يستلزم الحكم ، بحيث إذا وجد وجد الحكم ، ولا يتخلف عنه ؛ فيدخل في لفظ العلة على هذا الاصطلاح جبر العلة وشروطها ، وعدم المانع . اما لكون عدم المانع يستلزم وصفاً ثبوتياً على رأي ، واما لكون العدم قد يكون جبراً من المقتضى على رأي ، وهذه العلة متى تخصصت وانتقضت فوجد الحكم بدونها دل على فسادها ، كما لو علل معطل قصر الصلاة بمطلق العذر . قيل له : هذا باطل ، فان المريض ونحوه من أهل الأعذار لا يقصرون ، وإنما يقصر المسافر خاصة ، فالقصر دائر مع السفر وجوداً وعدماً ، ودوران الحكم مع الوصف وجوداً وعدماً دليل على المدار عليه للدائر ، وكما لو علل وجوب الزكاة بمجرد ملك النصاب ، قيل له : هذا ينتقض بالملك قبل الحول .

وقد يراد بلفظ العلة ما يقتضي الحكم ، وإن توقف على ثبوت شروط وانتفاء موانع .

وقد يعبر عن ذلك بلفظ السبب ، فيقال : الأسباب المثبتة للارث

ثلاثة : رحم ، ونكاح ، وولاء . وعند أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين يثبت بعقد للولاية وغيرها ، فالعلة هنا قد يتخلف عنها الحكم المانع : كالرق ، والقتل ، واختلاف الدين .

فاذا أريد بالعلة هذا المعنى جاز تخصيصها لفوات شرط ووجود مانع . فأما إن لم يبين الممثل بين صورة النقص وبين غيرها فرقاً مؤثراً بطل تعليله ، فان الحكم اقترن بالوصف نارة كما في الأصل ، وتختلف عنه نارة كما في الأصل . ويختلف عنه نارة كما في صورة النقص .

والمستدل إن لم يبين أن الفرع مثل الأصل دون صورة النقص ، فلم يكن إلحاقه بالأصل في ثبوت الحكم أولى من إلحاقه بصورة النقص في انتفائه ، لأن الوصف موجود في الصور الثلاث ، وقد اقترن به الحكم في الواحدة دون الأخرى ، وشككنا في الصورة الثالثة .

وهذا كما لو اشترك ثلاثة في القتل : فقتل الأولياء واحداً ، ولم يقتلوا آخر اما لبذل الدية ، وإما لأحسان كان له عديم ، والثالث لم يعرف أهو كالمقتول أو كالمغضو عنه ، فانا لا نلحقه بأحدهما إلا بدليل يبين مساواته له دون مساواته للآخر .

إذا عرف هذا فالأصوليون والفقهاء متازعون في استحلال الميتة

عند الضرورة ، فتمهم من يقول : قد استحل المحظور مع قيام السبب الحاضر ، وهو ما فيها من حيث التغذية .

ومنهم من يقول : الضرورة ما أزاله حكم السبب وهو التحريم إزالة اقتضاء للحظر ، فلم يبق في هذه الحال حاضر ، إذ يمتنع زوال الحظر مع وجود مقتضيه التام .

وفصل النزاع : أنه إن أريد بالسبب الحاضر : السبب التام ، وهو ما يستلزم الحظر ، فهذا يرتفع عند الحمصة ، فإن وجود الملزوم بدون لازمه ممتنع ، والحل ثابت في هذه الحال ، فيمتنع وجود السبب المستلزم له ، وإن أريد بالسبب المقتضى للحظر لولا للمعارض الراجع ، فلا ريب أن هذا موجود حال الحظر ، لكن المعارض الراجع أزال اقتضاءه للحظر ، فلم يبق في هذه الحال مقتضياً ، فإذا قدر زوال الحمصة عمل السبب عمله لزوال المعارض له .

وهكذا القول في كون التيمم يرفع الحدث أو لا يرفعه ، فإنه فرع على قول من يقول : إنه يرفع الحدث ، فصاحب هذا القول إذا نبين له أنه يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً إلى أن يقدر على استعمال الماء ثم يعود هذا المعنى ليس بمتنع ، والشرع قد دل عليه ، فجعل التراب طهوراً ، والماء يكون طهوراً إذا أزال الحدث ، وإلا مع وجود الجنابة

يُمتنع حصول الطهارة ، فصاحب هذا القول إنما قال : انه يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً الى أن يقدر على استعمال الماء ثم يعود ، وهذا ممكن ليس بمتنع ، والشرع قد دل عليه ، فجعل التراب طهوراً ، وإنما يكون طهوراً اذا أزال الحدث ، والا فمع بقاء الحدث لا يكون طهوراً .

ومن قال : انه ليس برافع ولكنه ميسح ، والحدث هو المانع للصلاة ، وأراد بذلك أنه مانع تام ، كما يكون مع وجود الماء ، فهذا غلط ، فان المانع التام مستلزم للمنع ، والتيميم يجوز له الصلاة ليس بمنوع منها ، ووجود الملزوم بدون اللازم ممتنع . وإن أريد ان سبب المنع قائم ولكن لم يعمل عمله لوجود الطهارة الشرعية الرافعة لمنعه ، فاذا حصلت القدرة على استعمال الماء حصل منعه في هذه الحال ، فهذا صحيح .

وكذلك من قال : هو رافع للحدث . ان أراد بذلك أنه يرفعه كما يرفعه الماء ، فلا يعود الا بوجود سبب آخر كان غلطاً ، فانه قد ثبت بالنص والاجماع : أنه اذا قدر على استعمال الماء استعماله ، وان لم يتجدد بعد الجنابة الأولى جنابة ثانية ، بخلاف الماء .

وان قال : أريد برفعه أنه رفع منع المانع فلم يبق مانعاً الى حين وجود الماء ، فقد أصاب ، وليس بين القولين نزاع شرعي عملي .

وعلى هذا فيقال : على كل من القولين لم يبق الحدث مانعا مع وجود طهارة التيمم ، والنبي — صلى الله عليه وسلم — قد جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا ، لكن جعل طهارته مقيدة إلى أن يجد الماء ، ولم يشترط في كونه مطهراً شرطاً آخر ، فالتيمم قد صار طاهراً وارفع منع المانع للصلاة إلى أن يجد الماء ، فما لم يجد الماء فالتيمم زائل ، إذا لم يتجدد سبب آخر يوجب الطهارة ، كما يوجب طهارة الماء ، وحينئذ فيكون طهوراً قبل الوقت وبعد الوقت وفي الوقت ، كما كان الماء طهوراً في هذه الأحوال الثلاثة ، وليس بين هذا فرق مؤثر إلا إذا قدر على استعمال الماء ، فمن أبطله بخروج الوقت فقد خالف موجب الدليل .

وأيضاً فالتبى صلى الله عليه وسلم جعل ذلك رخصة عامة لأمة ، ولم يفعل بين أن يقصد التيمم بفرض أو نفل ، أو تلك الصلاة أو غيرها كما لم يفصل في ذلك في الوضوء ، فيجب التسوية بينها ، والوضوء قبل الوقت فيه نزاع ؛ لكن النزاع في التيمم أشهر .

وإذا دلت السنة الصحيحة على جواز أحد الطهورين قبل الوقت فكذلك الآخر ، كلاهما متطهر فعل ما أمر الله به ؛ ولهذا جاز عند عامة العلماء اقتداء المتوضيء والمغتسل بالتيمم ، كما فعل عمرو بن العاص وأقره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكما فعل ابن عباس حيث وطئ جارية له ثم صلى بأصحابه بالتيمم ، وهو مذهب الأئمة الأربعة ، ومذهب أبي



يوسف ، وغيره . لكن محمد بن الحسن لم يجوز ذلك ؛ لنقص حال المتيمم .

وأيضاً كان دخول الوقت وخروجه من غير تجديد سبب حادث لا تأثير له في بطلان الطهارة الواجبة ، إذ كان حال التطهر قبل دخول الوقت وبعده سواء . والشارع حكيم إنما يثبت الأحكام ويبطلها بأسباب تناسبها ، فكما لا يبطل الطهارة بالأمكنة ، لا يبطل بالأزمنة ، وغيرها من الأوصاف التي لا تأثير لها في الشرع .

فان قيل : هذا ينتقض بطهارة الماسح على الخفين ، وطهارة المستحاضة ، وذوي الأحداث الدائنة .

قيل : أما طهارة المسح على الخفين فليست واجبة ، بل هو مخير بين المسح وبين الخلع والغسل ؛ ولهذا وقتها الشارع ، ولم يوقتها بدخول وقت صلاة ، ولا خروجها ، ولكن لما كانت رخصة ليست بعزيمة حد لها وقتاً محدوداً في الزمن ، ثلاثاً للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم ؛ ولهذا لم يجز المسح في الطهارة الكبرى ، ولهذا لما كانت طهارة المسح على الجبيرة عزيمة لم تنوقت بل يمسح عليها ، إلى أن يحلها ، ويمسح في الطهارتين الصغرى والكبرى ، كما يتيمم عن الحدثين الأصغر والأكبر ، فالحاق التيمم بالمسح على الجبيرة أولى من إلحاقه بالمسح على الخفين .

وأما ذنوا الأحداث الدائمة : كالمستحاضة ، فأولئك وجد في حقهم السبب الموجب للحدث ، وهو خروج الخارج النجس من السيلين ، ولكن لأجل الضرورة رخص لهم الشارع في الصلاة معه ، فجاز أن تكون الرخصة مؤقتة ؛ ولهذا لو تطهرت المستحاضة ولم يخرج منها شيء لم تنتقض طهارتها بخروج الوقت ، وإنما تنتقض إذا خرج الخارج في الوقت فإنها تصلى به إلى أن يخرج الوقت ، ثم لا تصلى لوجود الناقض للطهارة بخلاف التيمم ، فإنه لم يوجد بعد تيممه ما ينقض طهارته .

والتيمم كالوضوء فلا يبطل تيممه إلا ما يبطل الوضوء ، ما لم يقدر على استعمال الماء ، وهذا بناء على قولنا ، وقول من وافقنا على التوقيت في مسح الحفين ، وعلى انتقاض الوضوء بطهارة المستحاضة ، فإن هذا مذهب الثلاثة : أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد .

وأما من لم ينقض الطهارة بهذا ، أو لم يوقت هذا كمالك ، فإنه لا يصلح لمن قال بهذا القول المعارضة بهذا وهذا ، فإنه لا يتوقت عنه لا هذا ولا هذا ، فالتيمم أولى أن لا يتوقت .

وقول القائل : إن القائم إلى الصلاة مأمور بأحدى الطهارتين .

قيل : نعم ! يجب عليه ، لكن إذا كان قد تطهر قبل ذلك فقد

أحسن ، وأتى بالواجب قبل هذا ، كما لو توطأ قبل هذا ، فإن كونه على طهارة قبل الوقت إلى حين الوقت أحسن من أن يبقى محدثاً ، وكذلك التيمم إذا كان قد أحسن بتقديم طهارته لكونه على طهارة قبل الوقت أحسن من كونه على غير طهارة ، وقد ثبت بالكتاب والسنة أنها طهارة ، حتى ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى تيمم ورد عليه السلام ، وقال : « كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » .

وإذا كان تطهر قبل الوقت كان قد أحسن ، وأتى بأفضل مما وجب عليه ، وكان كما المتطهر للصلاة قبل وقتها ، وكمن أدى أكثر من الواجب في الزكاة ، وغيرها ، وكمن زاد على الواجب في الركوع والسجود ، وهذا كله حسن ، إذا لم يكن محظوراً ، كزيادة ركعة خامسة في الصلاة . والتيمم مع عدم الماء حسن ليس بمحرم ، ولهذا يجوز قبل الوقت للنافلة ، ولمس المصحف ، وقراءة القرآن ، وما ذكر من الآثار من بعض الصحابة فبعظه ضعيف ؛ وبعضه معارض بقول غيره ، ولا إجماع في المسألة . وقد قال تعالى : ( فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ) .

## فهل

وأما الصعيد : ففيه أقوال ، فقليل : يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض ، وإن لم يعلق بيده ؛ كالزرنينخ ، والنورة ، والجص ، وكالصخرة الملساء ، فأما ما لم يكن من جنسها كالمعادن فلا يجوز التيمم به . وهو قول أبي حنيفة . ومحمد يوافقهما ؛ لكن بشرط أن يكون مغبرا لقوله : ( منه ) .

وقيل يجوز بالأرض ، وبما اتصل بها حتى بالشجر ، كما يجوز عنده وعند أبي حنيفة بالحجر ، والمدر ، وهو قول مالك ، وله في الثلج روايتان :

إحداها : يجوز التيمم به ، وهو قول الأوزاعي والثوري . وقيل يجوز بالتراب والرمل ، وهو أحد قولي أبي يوسف ، وأحمد في إحدى الروايتين ، وروي عنه أنه يجوز بالرمل عند عدم التراب .

وقيل : لا يجوز إلا بتراب طاهر له غبار يعلق باليد ، وهو قول أبي يوسف ، والشافعي ، وأحمد في الرواية الأخرى .

واحتج هؤلاء بقوله : ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) وهذا لا يكون إلا فيما يعلق بالوجه واليد ، والصخر لا يعلق بالوجه ولا باليد واحتجوا بأن ابن عباس قال : الصعيد الطيب تراب الحنث ، واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض مسجداً ، وجعلت تربتها طهوراً » قالوا : فعم الأرض بحكم المسجد ، وخص تربتها - وهو ترابها - بحكم الطهارة .

قالوا : ولأن الطهارة بالماء اختصت من بين سائر المائعات بما هو [ماء] في الأصل ، فكذلك طهارة التراب تختص بما هو تراب في الأصل ، وهما الأصلان اللذان خلق منها آدم : الماء ، والتراب . وهما الغصران البسيطان ، بخلاف بقية المائعات والجامدات ، فإنها مركبة .

واحتج الأولون بقوله تعالى : ( صعيدا ) قالوا : والصعيد هو الصاعد على وجه الأرض ، وهذا يعم كل صاعد ، بدليل قوله تعالى : ( وإنا لجاعلون ما عليها صعيدا جرزا ) وقوله : ( فتصبح صعيدا زلقا ) .

واحتج من لم يخص الحكم بالتراب بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأبما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل » وفي رواية « فعنده مسجده وطهوره » فهذا يبين أن المسلم في أي موضع كان عنده مسجده وطهوره .

ومعلوم أن كثيرا من الأرض ليس فيها تراب حرث ، فان لم يجرز التيمم بالرمل كان مخالفا لهذا الحديث ، وهذه حجة من يجوز التيمم بالرمل دون غيره ، او قرن بذلك السبخة ؛ فان من الأرض ما يكون سبخة . واختلاف التراب بذلك كاختلافه بالألوان ، بدليل قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : « إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض ، فجاء بنوه على قدر تلك القبضة : جاء منهم الأسود ، والأبيض وبين ذلك ، وجاء منهم السهل والحزن وبين ذلك ، ومنهم الحيث والطيب ، وبين ذلك » .

وآدم إنما خلق من تراب ، والتراب الطيب والحيث : الذي يخرج نباته باذن ربه ، والذي خبت لا يخرج إلا نكدا . يجوز التيمم به فلم أن المراد بالطيب الطاهر ، وهذا بخلاف الأحجار والأشجار ، فانها ليست من جنس التراب ، ولا تعلق باليد ؛ بخلاف الزرنيخ والثورة فانها معادن في الأرض ، لكنها لا تتطبع كما ينطبع الذهب والفضة والرصاص والنعاس .

## قال الشيخ الإمام العالم

مفتي الأنام ، المجتهد الفقيه الامام : أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني . رحمه الله ورضي عنه :

قول الله عز وجل : ( يا أيها الذين آمنوا ، إذا قمتم الى الصلاة : فاغسلوا وجوهكم . وأيديكم إلى المرافق . وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين . وإن كنتم جنباً فاطهروا . وإن كنتم مرضى ، أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء — فلم تجدوا ماء — فتييموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم : لعلكم تشكرون ) .

هذا الخطاب يقتضي : أن كل قائم الى الصلاة فانه مأمور بما ذكر من الغسل . والمسح . وهو الوضوء .

وذهبت طائفة : الى أن هذا عام مخصوص .

وذهبت طائفة : الى أنه يوجب الوضوء على كل من كان متوضئاً  
وكلا القولين ضعيف .

فأما الأولون : فان منهم من قال : المراد بهذا : القائم من النوم  
وهذا معروف عن زيد بن أسلم ، ومن وافقه من أهل المدينة من  
أصحاب مالك وغيرهم .

قالوا : الآية أوجبت الوضوء على النائم بهذا ، وعلى المتغوط  
بقوله : « أو جاء أحد منكم من الغائط » وعلى لامس النساء  
بقوله : « أو لامستم النساء » وهذا هو الحدث المعتاد . وهو الموجب  
للوضوء عندم .

ومن هؤلاء من قال : فيها تقديم وتأخير . تقديره : إذا قمتم  
الى الصلاة من النوم ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو  
لامستم النساء .

فيقال : أما تناولها للقائم من النوم المعتاد : فظاهر لفظها  
يتناولها . وأما كونها مخرجة به ، بحيث لا تتناول من كان مستيقظاً  
وقام الى الصلاة — فهذا ضعيف . بل هي متاملة لهذا لفظاً ومعنى .

وغالب الصلوات يقوم الناس إليها من يقظة : لا من نوم :



كالعصر والمغرب والعشاء . وكذلك الظهر في الشتاء : لكن  
الفجر يقومون إليها من نوم . وكذلك الظهر في القائلة . والآية  
نعم هذا كله .

لكن قد يقال : إذا أحررت الآية القائم من النوم — لأجل الريح  
التي خرجت منه بغير اختياره — فأمرها للقائم الذي خرج منه  
الريح في اليقظة أولى وأحرى . فتكون — على هذا — دلالة الآية  
على اليقظة بطريق تنبيه الخطاب وفخواه . وإن قيل : ان اللفظ عام ،  
يتناول هذا بطريق العموم اللفظي

فهذان قولان متوجهان . والآية على القولين عامة . ونعم أيضاً  
القيام الى النافلة بالليل والنهار ، والقيام الى صلاة الجنازة ، كما سنبينه  
إن شاء الله .

فمضى كانت عامة لهذا كله : فلا وجه لتخصيصها .

وقالت طائفة : تقدير الكلام : إذا قمت الى الصلاة وأتممحدثون  
أو قد أحدثتم . فان للتوضيء ليس عليه وضوء . وكل هذا عن  
الشافعي رحمه الله . ويوجب الشافعي في التيمم ، فان ظاهر القرآن  
يقضي وجوب الوضوء والتيمم على كل قائم يخالف هذا .

فإن كان قد قال هذا : كان له قولان .

ومن المفسرين من يجعل هذا قول عامة الفقهاء من السلف والخلف : لاتفاقهم على الحكم . فيجعل اتفاقهم على هذا الحكم اتفاقاً على الإضرار ، كما ذكر أبو الفرج ابن الجوزي . قال : وللعلماء في المراد بالآية قولان .

أحدهما : ( إذا قمتم إلى الصلاة ) محدثين ( فاغسلوا ) فصار الحدث مضمراً في وجوب الوضوء . وهذا قول سعد بن أبي وقاص ، وأبي موسى ، وابن عباس ، رضي الله عنهم ، والفقهاء .

قال : والثاني ، أن الكلام على إطلاقه من غير إضرار ، فيجب الوضوء على كل من يريد الصلاة ، محدثاً كان أو غير محدث .

وهذا مروي عن عكرمة وابن سيرين .

ونقل عنهم : أن هذا الحكم غير منسوخ . ونقل عن جماعة من العلماء : أن ذلك كان واجباً بالسنة . وهو ما روى بريدة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم ، صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد . وقال : عمداً فعلته يا عمر » .

قلت : أما الحكم — وهو أن من توضأ لصلاة صلى بذلك

الوضوء صلاة أخرى — فهذا قول عامة السلف والخلف : والخلاف في ذلك شاذ . وقد علم بالنقل المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لم يكن يوجب الوضوء على من صلى ثم قام إلى صلاة أخرى ، فإنه قد ثبت بالتواتر « أنه صلى بالمسلمين يوم عرفة الظهر والعصر جميعاً ، جمع بهم بين الصلاتين ، وصلى خلفه ألوف مؤلفة لا يحصيهم إلا الله . ولما سلم من الظهر . صلى بهم العصر ، ولم يحدث وضوءاً لا هو ولا أحد ، ولا أمر الناس بأحداث وضوء ، ولا نقل ذلك أحد ، وهذا يدل على أن التجديد لا يستحب مطلقاً ..

وهل يستحب التجديد لكل صلاة من الخمس ؟ فيه نزاع . وفيه عن أحمد رحمه الله روايتان .

وكذلك أيضاً لما قدم مزدلفة : « صلى بهم المغرب والعشاء جمعاً » من غير تجديد وضوء للعشاء . وهو في الموضعين قد قام هو وهم إلى صلاة بعد صلاة . وأقام لكل صلاة إقامة . وكذلك سائر أحداث الجمع الثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر ، وابن عباس ، وأنس رضي الله عنهم . كلها تقتضي : أنه هو صلى الله عليه وسلم — والمسلمون خلفه — صلوا الثانية من المجموعتين بطهارة الأولى ، لم يحدثوا لها وضوءاً .

وكذلك هو صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه في الصحيحين من حديث ابن عباس وعائشة وغيرهم « أنه كان يتوضأ لصلاة الليل . فيصلّي به الفجر » مع . أنه كان ينام حتى يغط . ويقول « تمام عيناى ولا ينام قلبى » فهذا أمر من أصح ما يكون أنه : كان ينام ثم يصلّي بذلك الوضوء الذي توضحاً للنافلة ، يصلّي به الفريضة . فكيف يقال : إنه كان يتوضأ لكل صلاة ؟ .

وقد ثبت عنه في الصحيح « أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر . ثم قدم عليه وفد عبد القيس . فاشتغل بهم عن الركعتين بعد الظهر حتى صلى العصر ، ولم يحدث وضوءاً » .

وكان يصلّي نارة الفريضة ثم النافلة . ونارة النافلة ثم الفريضة . ونارة فريضة ثم فريضة . كل ذلك بوضوء واحد .

وكذلك للمسلمون صلوا خلفه في رمضان بالليل بوضوء واحد مرات متعددة .

وكان للمسلمون على عهد يتوضؤون ثم يصلون ما لم يحدثوا ، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة . ولم ينقل عنه — لا بإسناد صحيح ولا ضعيف — : أنه أمرهم بالوضوء لكل صلاة .

فالقول باستحباب هذا يحتاج الى دليل .

وأما القول بوجوبه : فمخالف للسنة المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولاجماع الصحابة . والنقل عن علي رضي الله عنه بخلاف ذلك لا يثبت ؛ بل الثابت عنه خلافه . وعلي رضي الله عنه أجل من أن يخفى عليه مثل هذا ، والكذب على علي كثير مشهور ؛ أكثر منه على غيره .

وأحمد بن حنبل رحمه الله - مع سعة علمه بآثار الصحابة والتابعين - أنكر أن يكون في هذا نزاع . وقال أحمد بن القاسم : سألت أحمد عن صلى أكثر من خمس صلوات بوضوء واحد ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إذا لم ينتقض وضوؤه . ما ظننت ان أحداً انكر هذا .

وروى البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة . قلت : وكيف كنتم تصنعون ؟ قال : يجزىء احداً الوضوء ، ما لم يحدث » وهذا هو في الصلوات الخمس المفرقة . ولهذا استحب أحمد ذلك في أحد القولين ، مع انه كان أحياناً يصلي صلوات بوضوء واحد . كما في صحيح مسلم عن بريدة رضي الله عنه قال : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ، ومسح على خفيه . فقال له عمر : اني

رأيتك صنعت شيئاً لم تكن صنعته ؟ قال : عمداً صنعته يا عمر .

والقرآن ايضاً يدل على انه لا يجب على للتوضيء أن يتوضأ مرة ثانية من وجوه :

أحدها : انه سبحانه قال : ( وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ) فقد أمر من جاء من الغائط ، ولم يجد الماء : ان يتيمم الصعيد الطيب . فدل على أن المجيء من الغائط يوجب التيمم . فلو كان الوضوء واجباً على من جاء من الغائط ومن لم يجيء ، فإن التيمم أولى بالوجوب . فان كثيراً من الفقهاء يوجبون التيمم لنكل صلاة . وعلى هذا فلان تأثير المجيء من الغائط . فانه إذا قام الى الصلاة وجب الوضوء أو التيمم ، وإن لم يجيء من الغائط . ولو جاء من الغائط ، ولم يقم الى الصلاة : لا يجب عليه وضوء ولا تيمم ، فيكون ذكر المجيء من الغائط عبثاً على قول هؤلاء .

الوجه الثاني : أنه سبحانه خاطب المؤمنين . لأن الناس كلهم يكونون محدثين فان البول والغائط أمر معتاد لهم ، وكل بني آدم محدث . والأصل فيهم : الحدث الأصغر . فان أحدم من حين كان طفلاً قد اعتاد ذلك ، فلا يزال محدثاً ، بخلاف الجنابة . فانها إنما تعرض لهم

عند البلوغ . والأصل فيهم : عدم الجنابة . كما أن الأصل فيهم : عدم الطهارة الصغرى : فهذا قال : ( إذا قمت إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ) ثم قال : ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) فأمرهم بالطهارة الصغرى مطلقاً . لأن الأصل : أنهم كلهم محدثون قبل أن يتوضئوا . ثم قال : ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) وليس منهم جنب إلا من أجنب . فهذا فرق سبحانه بين هذا وهذا .

الثالث : أن يقال : الآية اقتضت وجوب الوضوء إذا قام المؤمن إلى الصلاة . فدل على أن القيام هو السبب الموجب للوضوء . وأنه إذا قام إلى الصلاة صار واجباً حينئذ وجوباً مضيئاً . فإذا كان العبد قد توضأ قبل ذلك : فقد أدى هذا الواجب قبل تضيئه . كما قال : ( إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله ) فدل على أن النداء يوجب السعي إلى الجمعة . وحينئذ بتضييق وقته فلا يجوز أن يشتغل عنه ببيع ولا غيره . فإذا سعى إليها قبل النداء : فقد سبق إلى الخيرات ، وسعى قبل تضييق الوقت . فهل يقول عاقل : إن عليه أن يرجع إلى بيته ليسعى عند النداء ؟

وكذلك الوضوء : إذا كان المسلم قد توضأ للظهر قبل الزوال ، أو المغرب قبل غروب الشمس ، أو للفجر قبل طلوعه ، وهو إنما يقوم إلى الصلاة بعد الوقت . فن قال : إن عليه أن يعيد الوضوء ، فهو

بمنزلة من يقول : إن عليه أن يعيد السعي إذا أتى الجمعة قبل النداء .

والمسلمون على عهد نبيهم كانوا يتوضئون للفجر وغيرها قبل الوقت وكذلك المغرب . فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجلها ، وبصلتها إذا توارت الشمس بالحجاب . وكثير من أصحابه كانت بيوتهم بعيدة من المسجد . فهؤلاء لو لم يتوضؤوا قبل المغرب : لما أدركوا معه أول الصلاة بل قد تفوتهم جميعاً بعد الموضع . وهو نفسه صلى الله عليه وسلم لم يكن يتوضأ بعد الغروب ، ولا من حضر عنده في المسجد ، ولا كان يأمر أحداً بتجديد الوضوء بعد المغرب . وهذا كله معلوم مقطوع به . وما أعرف في هذا خلافاً ثابتاً عن الصحابة : أن من توضأ قبل الوقت عليه أن يعيد الوضوء بعد دخول الوقت . ولا يستحب أيضاً لمثل هذا تجديد وضوء .

وإنما تكلم الفقهاء فيمن صلى بالوضوء الأول : هل يستحب له التجديد ؟ وأما من لم يصل به : فلا يستحب له إعادة الوضوء ؛ بل تجديد الوضوء في مثل هذا بدعة مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولما عليه المسلمون في حياته وبعده إلى هذا الوقت .

فقد تبين أن هذا قبل القيام قد أدى هذا الواجب قبل تضييقه ، كالساعي إلى الجمعة قبل النداء ، وكن قضى الدين قبل حلوله ؛ ولهذا



قال الشافعي وغيره : إن الصبي إذا صلى ثم بلغ لم يعد الصلاة : لأنها تلك الصلاة بعينها ، سابق إليها قبل وقتها . وهو قول في مذهب أحمد وهذا القول أقوى من إيجاب الإعادة . ومن أوجبها قاسه على الحج ، وبينها فرق . كما هو مبسوط في غير هذا الموضع .

وهذا الذي ذكرناه في الوضوء : هو بعينه في التيمم . ولهذا كان قول العلماء : إن التيمم كالوضوء ، فهو طهور المسلم ما لم يجد الماء . وإن تيمم قبل الوقت وتيمم للنافلة ، فيصلي به الفريضة وغيرها ، كما هو قول ابن عباس . وهو مذهب كثير من العلماء : أبي حنيفة وغيره وهو أحد القولين عن أحمد .

والقول الآخر — وهو التيمم لكل صلاة — هو المشهور من مذهب مالك والشافعي وأحمد . وهو قول لم يثبت عن غيره من الصحابة كما قد بسط في موضعه .

فالآية محكمة والله الحمد . وهي على ما دلت عليه ، من أن كل قائم إلى الصلاة فهو مأمور بالوضوء . فإن كان قد توضأ قبل ذلك فقد أحسن وفعل الواجب قبل تضيقه ، وسارع إلى الخيرات ، كمن سعى إلى الجمعة قبل النداء .

فقد تبين أن الآية ليس فيها إضرار ولا تخصيص ، ولا تدل على

وجوب الوضوء مرتين . بل دلت على الحكم الثابت بالسنن المتواترة ، وهو الذي عليه جماعة المسلمين ، وهو وجوب الوضوء على المصلي . كما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » . فقال رجل من حضرموت : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : فسأ أو ضراط ، وفي صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » .

وهذا يوافق الآية الكريمة . فإنه يدل على أنه لا بد من الطهور ، ومن كان على وضوء فهو على طهور ، وإنما يحتاج إلى الوضوء من كان محدثاً . كما قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وهو إذا نوضأ ثم أحدث : فقد دلت الآية على أمره بالوضوء إذا قام إلى الصلاة ، وإذا كان قد توضأ ، فقد فعل ما أمر به . كقوله : لا تصلي إلا بوضوء . أو لا تصلي حتى تتوضأ ونحو ذلك . مما بين أنه مأمور بالوضوء للجنس الصلاة : الشامل لأنواعها وأعيانها . ليس مأموراً لكل نوع أو عين بوضوء غير وضوء الآخر . ولا في اللفظ ما يدل على ذلك .

لكن هذا الوجه لا يدل على تقدم الوضوء على الجنس ، كمن أسلم

فتوضاً قبل الزوال أو الغروب ، أو كمن أحدث فتوضاً قبل دخول الوقت . بخلاف الوجه الذي قبله . فانه يتناول هذا كله .

## فصل

وقوله تعالى : ( إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ) يقتضي وجوب الوضوء على كل مصل مرة بعد مرة ، فهو يقتضي التكرار ، وهذا متفق عليه بين المسلمين في الطهارة . وقد دلت عليه السنة المتواترة ، بل هو معلوم بالاضطرار من دين المسلمين عن الرسول صلى الله عليه وسلم : أنه لم يأمرنا بالوضوء لصلاة واحدة . بل أمر بأن يتوضأ كلما صلى . ولو صلى صلاة بوضوء ، وأراد أن يصلي سائر الصلوات بغير وضوء : استتيب ، فإن تاب وإلا قتل .

لكن المقصود هنا : دلالة الآية عليه ، وذلك من لفظ « الصلاة » فان « الصلاة » هنا اسم جنس . ليس المراد صلاة واحدة . فقد أمر اذا قام الى جنس الصلاة أن يتوضأ . والجنس يتناول جميع ما يصليه من الصلوات في جميع عمره .

فان قيل : هذا يقتضي عموم الجنس ، فمن أين التكرار ؟ فاذا

قام الى اي صلاة توضأ ، لكن من أين أنه اذا قام إليها يوماً  
آخر يتوضأ ؟

قيل : لأنه في هذا اليوم الثاني قائم الى الصلاة . فهو مأمور  
بالوضوء اذا قام الى مسمى الصلاة ؛ فحيث وجد قيام الى مسمى الصلاة  
فهو مأمور بالوضوء متى وجد ذلك . فعليه الوضوء . وهو كقوله تعالى :  
( أقم الصلاة لدلوك الشمس ) فالمراد : جنس الدلوك ، فهو مأمور  
باقامة الصلاة له . وكذلك قوله : ( فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس  
وقبل غروبها ) فهو متناول لكل طلوع وغروب ، وليس المراد  
طلوعاً واحداً ، فكأنه قال : قبل كل طلوع لها ، وقبل كل غروب .  
واقم الصلاة عند كل دلوك ، وكل صلاة يقوم إليها متوضئاً لها .

وقد تنازع الناس في الأمر المطلق : هل يقتضي التكرار ؟ على  
ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره .

قيل : يقتضيه ، كقول طائفة ، منهم القاضي أبو يعلى وابن عقيل .  
وقيل : لا يقتضيه ، كقول كثير ، منهم أبو الخطاب .

وقيل : ان كان معلقاً بسبب اقتضى التكرار . وهذا هو المنصوص  
عن أحد كآية الطهارة والصلاة .

فان قيل : فهذا لا يتكرر في الطلاق والعق المعلق .

قيل : لأن عتق الشخص الواحد لا يتكرر . وكذلك الطلاق المعلق نفسه لا يتكرر ، بل الطلقة الثانية حكمها غير حكم الأولى . وهو محدود بثلاث . ولكن اذا قال النادر : لله علي ان رزقني الله ولداً أن اعتق عنه . واذا اعطاني مالا أن ازكيه ، أو أنصدق بعشره : تكرر . وبسط هذا له موضع آخر .

## فصل

قوله تعالى : ( وان كنتم مرضى ، أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ) الآية . هذا مما أشكل على بعض الناس .

فيقال طائفة من الناس : « أو » بمعنى الواو . وجعلوا التقدير : وجاء احد منكم من الغائط . ولامستم النساء .

قالوا : لأن من مقتضى « أو » أن يكون كل من المرض والسفر موجباً للتيمم : كالغائط والملاسة . وهذا مخالف لمعنى الآية ،

فان « أو » ضد الواو ، والواو : للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما معنى : « أو » ، فلا يوجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، بل يقتضي اثبات أحدهما . لكن قد يكون ذلك مع إباحة الآخر كقوله : جالس الحسن أو ابن سيرين ، وتعلم الفقه أو النحو ، ومنه خصال الكفارة ينخير بينها ، ولو فعل الجميع جاز . وقد يكون مع الحصر : يقال للمريض : كل هذا ، أو هذا . وكذلك في الخبر : هي لاثبات أحدهما ، أما مع عدم علم المخاطب . وهو الشك ، أو مع علمه وهو الإيهام ، كقوله تعالى : ( وأرسلناه الى مائة ألف ، أو يزيدون ) لكن المعنى الذي أراده : هو الأصح ، وهو أن خطابه بالتيمم : للمريض والمسافر ، وإن كان قد جاء من الغائط ، أو جامع .

ولا ينبغي — على قولهم — أن يكون المراد : أن لا يباح التيمم الا مع هذين . بل التقدير : بالاحتلام ، أو حدث بلا غائط ، فالتيمم هنا أولى ، وهو سبحانه لما أمر كل قائم الى الصلاة بالوضوء ، أمرهم اذا كانوا جنباً : أن يطهروا ، وفيهم المحدث بغير الغائط ، كالقائم من النوم ، والذي خرجت منه الريح . ومنهم الجنب بغير جماع ، بل باحتلام . فالآية عمت كل محدث وكل جنب . فقال تعالى : ( وإن كنتم مرضى أو على سفر — فتيمموا ) فأباح التيمم للمحدث والجنب اذا

كان مريضاً أو على سفر ، ولم يجد ماء . والتيمم رخصة .

فقد بظن الظان : أنها لا تباح الا مع خفيف الحدث والجنابة كالريح والاحتلام بخلاف الغائط والجماع . فان التيمم مع ذلك ، والصلاة معه : مما تستعظمه النفوس وتهابه . فقد أنكر بعض كبار الصحابة تيمم الجنب مطلقاً . وكثير من الناس يهاب الصلاة مع الحدث بالتيمم ، اذ كان جعل التراب طهوراً كالماء : هو بما فضل الله به محمداً صلى الله عليه وسلم وأمته . ومن لم يستحكم إيمانه : لا يستجيز ذلك .

فبين الله سبحانه : أن التيمم مأمور به مع تغليظ الحدث بالغائط ، وتغليظ الجنابة بالجماع . والتقدير : وان كنتم مرضى أو مسافرين ، أو كان — مع ذلك — جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

ليس المقصود : أن يجعل الغائط والجماع فيما ليس معه مرض أو سفر . فانه إذا جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامس النساء ، وليسوا مرضى ولا مسافرين . فقد بين ذلك بقوله ( إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ) وبقوله : ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) فدللت الآية على وجوب الوضوء والغسل على الصحيح والمقيم .

وأبضا فتخصيصه المحيي من الغائط والجماع : يجوز أن يكون لا تيمم في هذه الحالة ، دون ما هو أخف من ذلك ، من خروج الريح ومن

الاحتلام . فان الريح كالنوم ، والاحتلام يكون في المنام : فهناك يحصل الحدث والجنابة والانسان نائم . فاذا كان في تلك الحال يؤمر بالوضوء والغسل ، فاذا حصل ذلك وهو يقظان : فهو أولى بالوجوب . لأن النائم رفع عنه القلم ، بخلاف اليقظان .

ولكن دلت الآية على أن الطهارة نجب ، وإن حصل الحدث والجنابة بغير اختياره ، كحدث النائم واحتلامه . وإذا دلت على وجوب طهارة الماء في الحال ، فوجوبها مع الحدث الذي حصل باختياره أو يقظته : أولى . وهذا بخلاف التيمم . فانه لا يلزم إذا أباح التيمم للمعذور الذي أحدث في النوم باحتلام أو ربيع : أن يبيحه لمن أحدث باختياره . فقال تعالى : ( أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ) ليبين جواز التيمم لهذين . وإن حصل حدثهما في اليقظة ، وبفعلها وإن كان غليظاً .

ولو كانت « أو » بمعنى الواو : كان تقدير الكلام : ان التيمم لا يباح إلا بوجود الشرطين — المرض ، والسفر — مع المجيء من الغائط والاحتلام . فيلزم من هذا أن لا يباح مع الاحتلام ولا مع الحدث بلا غائط ، كحدث النائم ، ومن خرجت منه الريح . فان الحكم إذا علق بشرطين لم يثبت مع احدهما . وهذا ليس مراداً قطعاً ، بل هو ضد



الحق : لأنه إذا أيسج مع الغائط الذي يحصل بالاختيار ، فمع الخفيف وعدم الاختيار أولى .

فتبين أن معنى الآية : وإن كنتم مرضى أو على سفر فتييموا .  
وان كان مع ذلك قد جاء أحد منكم من الغائط أو لا مستم النساء .  
كما يقال : وإن كنت مريضاً أو مسافراً . والتقدير : وإن كنتم أيها  
القائمون إلى الصلاة — وأنتم مرضى أو مسافرين — قد جئتم من  
الغائط أو لا مستم النساء ؛ ولهذا قال من قال : إنها خطاب للقائمين  
من النوم : إن التقدير إذا قمتم إلى الصلاة ، أو جاء أحد منكم من  
الغائط ، أو لا مستم النساء .

فانه سبحانه ذكر أولاً فعلهم بقوله : ( إذا قمتم ) ( أو جاء أحد  
منكم من الغائط ، أو لا مستم النساء ) الثلاثة أفعال . وقوله : ( وإن  
كنتم مرضى أو على سفر ) حال لهم . أي كنتم على هذه الحال .  
كقوله : وإن كنتم على حال العجز عن استعمال الماء — إما لعدمه ، أو  
لخوف الضرر باستعماله — فتييموا إذا قمتم إلى الصلاة من النوم . أو جاء  
أحد منكم من الغائط ، أو لا مستم النساء .

ولكن الذي رجحناه : أن قوله : ( إذا قمتم ) عام : إما لفظاً ومعنى .  
وإما معنى .

وعلى هذا فالمعنى : إذا قتم إلى الصلاة فتوضؤوا ، أو اغتسلوا ان كنتم جنباً . وان كنتم مرضى أو مسافرين ، أو فعلتم ما هو أبلغ في الحدث — جئتم من الغائط أو لامستم النساء — إذ التقدير : وان كنتم مرضى أو مسافرين ، وقد قتم إلى الصلاة أو فعلتم — مع القيام إلى الصلاة ، والمرض أو السفر — هذين الأمرين المجبيين من الغائط ، والجماع . فيكون قد اجتمع قيامكم إلى الصلاة والمرض والسفر وأحد هذين . فالقيام موجب للطهارة ، والعذر مبيح ، وهذا القيام . فاذا قتم وجب التيمم إن كان قياماً مجرداً . أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء .

ولكن من الناس من يعطف قوله ( أو جاء ) ( أو لامستم ) على قوله ( إذا قتم ) والتقدير : وإذا قتم أو جاء أو لامستم . وهذا مخالف لنظم الآية . فان نظمها يقتضي أن هذا داخل في جزاء الشرط . وقوله : ( وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فتيمموا ) فان الذي قاله قريب من جهة المعنى . ولكن التقدير : وان كنتم إذا قتم إلى الصلاة مرضى أو على سفر ، أو كان مع ذلك : جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء . فهو تقسيم من مفرد ومركب .

يقول : ان كنتم مرضى أو على سفر قائمين إلى الصلاة فقط بالقيام

من النوم أو القعود المعتاد . أو كُتِمَ — مع هذا — : قد جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

فَقُولَهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ) خطاب لمن قِيلَ لَهُمْ : ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ) . ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ) فَاغْسِلُوا : يَا أَيُّهَا الْقَائِمُ إِلَى الصَّلَاةِ تَوَضَّأَ . وَإِنْ كُنْتَ جُنُبًا فَاتَّغَسَّلَ . وَإِنْ كُنْتَ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا تَيْمَمَ . أَوْ كُنْتَ مَعَ هَذَا وَهَذَا ، مَعَ قِيَامِكَ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنْتَ مُحَدِّثٌ ، أَوْ جُنُبٌ . وَمَعَ مَرَضِكَ وَسَفَرِكَ قَدْ جِئْتَ مِنَ الْغَائِطِ ، أَوْ لَامَسْتَ النِّسَاءَ : فَتَيْمَمُ إِنْ كُنْتَ مَعْذُورًا .

وإيضاح هذا : أنه من باب عطف الخاص على العام الذي يخص بالذكر لامتيازه . وتخصيصه يقتضي ذلك . ومثل هذا يقال : إنه داخل في العام ، ثم ذكر بخصوصه . ويقال : بل ذكره خاصاً يمنع دخوله في العام . وهذا يجيء في العطف بأو ، وأما بلواو : فمثل قوله تعالى : ( وَمَلَائِكَتُهُ جِبْرِيلُ وَمِيكَالُ ) وقوله : ( وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ ) الآية ومن هذا قوله : ( إِنْ الصَّلَاةُ تَنَهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ) ونحو ذلك .

وأما في « أو » ففي مثل قوله تعالى : ( وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ) وقوله : ( وَمَنْ يَعْمَلْ

سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً ( وقوله :  
 ) ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً  
 مبيناً ( وقوله ( فمن خاف من موص جنفاً أو إثماً ) فان الجنف هو  
 الليل عن الحق ، وان كان عامداً .

قال عامة المفسرين « الجنف » الخطأ و « الآثم » العمد . قال أبو  
 سليمان الدمشقي : الجنف : الخروج عن الحق . وقد يسمى « المخطيء »  
 « العامد » إلا أن للمفسرين علقوا « الجنف » على المخطيء ، و « الآثم »  
 على العامد . ومثله قوله : ( ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ) فان « الكفور »  
 هو الآثم أيضاً . لكنه عطف خاص على عام . وقد قيل : هما وصفان  
 لموصوف واحد ، وهو أبلغ . فان عطف الصفة على الصفة والموصوف  
 واحد ، كقوله : ( الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى ) وقوله :  
 ( هو الأول والآخر والظاهر والباطن ) وقوله : ( قد أفلح المؤمنون ،  
 الذين هم في صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ،  
 والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لفروجهم حافظون ) ونظائر  
 هذا كثيرة .

قال ابن زيد : الآثم ، المذنب الظالم والكفور . هذا كله واحد .  
 قال ابن عطية : هو مخير في أنه يعرف الذي ينبغي أن لا يطيعه بأي  
 وصف كان من هذين ؛ لأن كل واحد منهم فهو آثم ، وهو كفور ،

ولم يكن للأمة من الكثرة بحيث يغلب الأثم على المعاصي . قال :  
واللفظ إنما يقتضي نهى الامام عن طاعة آثم من العصاة ، أو كفور  
من المشركين .

وقال أبو عبيدة وغيره : ليس فيها تخيير « أو » ، بمعنى الواو . وكذلك  
قال طائفة : منهم البغوي ، وابن الجوزي .

وقال المهدي : أي لا تطع من آثم أو كفر . ودخول « أو » يوجب  
أن لا تطيع كل واحد منها على انفراده . ولو قال : ولا تطع منها آثماً أو  
كفوراً ، لم يلزم النهي إلا في حال اجتماع الوصفين .

وقد يقال : ان « الكفور » هو الجاحد للحق ، وان كان مجتهداً مخطئاً .  
فيكون هذا أعم من وجه ، وهذا أعم من وجه التمسك (١) .

وقوله تعالى : ( وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم  
من الغائط أو لامستم النساء ) من هذا الباب . فانه خاطب المؤمنين .  
فقال : ( اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ) وهذا يتناول المحدثين كما تقدم .  
ثم قال : ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) ثم قال « وان كنتم — مع  
الحدث والجنابة — مرضى أو على سفر ، ولم تجدوا ماء فتيمموا »

---

(١) ياض في الاصل .

وهذا يتناول كل محدث . سواء كان قد جاء من الغائط أو لم يجيء ،  
 كالاستيقظ من نومه . والمستيقظ إذا خرجت منه الريح . ويتناول كل  
 جنب . سواء كانت جنبته باحتلام أو جماع . فقال « وان كنتم محدثون  
 — جنب مرضى أو على سفر — أو جاء أحد منكم من الغائط »  
 وهذا نوع خاص من الحدث « أو لا مستتم النساء » وهذا نوع خاص  
 من الجنابة .

ثم قد يقال : « لفظ الجنب » يتناول النوعين ، وخص الجامع  
 بالذكر ، وكذلك « القائم الى الصلاة » يتناول من جاء من الغائط ومن  
 أحدث بدون ذلك ، لكن خص الجائي بالذكر ، كما في قوله : ( فمن خاف  
 من موص جنفا أو إثماً ) فالآثم هو المتعمد ، وتخصيصه بالذكر — وان  
 كان دخل — لبيان حكمه بخصوصه . ولئلا يظن خروجه عن اللفظ  
 العام . وإن كان لم يدخل فهو نوع آخر . والتقدير : ان كنتم مرضى أو  
 على سفر فقيموا . وهذا معنى الآية .

## فصل

وقوله : ( أو جاء أحد منكم من الغائط ) ذكر الحدث الاصغر .  
 فالجحي من الغائط هو مجيء من الموضع الذي يقضي فيه الحاجة . وكانوا

ينتابون الأماكن المنخفضة ، وهي الغائط . وهو كقولك : جاء من المرحاض .  
وجاء من الكنيف ونحو ذلك . هذا كله عبارة عن جاء وقد قضى حاجته  
بالبول أو الغائط . والريح يخرج معها .

وقد تنازع الفقهاء : هل تنقض الريح لكونها تستصحب جزءاً من  
الغائط . فلا يكون على هذا نوعاً آخر ؟ أو هي لا تستصحب جزءاً من  
الغائط . بل هي نفسها تنقض . ونقضها متفق عليه بين المسلمين . وقد  
دل عليه القرآن في قوله : ( إذا قمتم ) سواء كان أريد القيام من النوم  
أو مطلقاً . فان القيام من النوم : مراد على كل تقدير . وهو إنما ينقض  
بإخراج الريح . هذا مذهب الأئمة الأربعة . وجمهور السلف والخلف :  
أن النوم نفسه ليس بناقض . ولكنه مظنة خروج الريح .

وقد ذهبت طائفة إلى أن النوم نفسه ينقض وتنقض الوضوء بقليله وكثيره .  
وهو قول ضعيف . وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه كان ينام حتى يغط ، ثم يقيم يصلي ولا يتوضأ ، ويقول :  
« تمام عيائي ولا ينام قلبي » .

فدل على أن قلبه الذي لم يتم كان يعرف به أنه لم يحدث ، ولو كان  
النوم نفسه كالبول والغائط والريح : انقضت كسائر النواقض .

وأيضاً قد ثبت في الصحيحين « أن الصحابة كانوا ينتظرون الصلاة حتى

تخفق رؤوسهم . ثم يصلون ولا يتوضؤون ، وهم في المسجد ينتظرون العشاء خلف النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عن العشاء ليلة ، فأمرها حتى رقدنا في المسجد ، ثم استيقظنا . ثم رقدنا ثم استيقظنا . ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم قال : ليس أحد من أهل الأرض الليلة ينتظر الصلاة غيركم . »

ولمسلم عنه قال « مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة . فخرج علينا حين ذهب ثلث الليل ، أو بعضه — ولا ندري أي شيء شغله ، من أهله أو غير ذلك — فقال حين خرج : إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ، ولولا أن بثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة . ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى . »

ولمسلم أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت « أعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، حتى ذهب عامة الليل ، وحتى نام أهل المسجد ، ثم خرج فصلى . فقال : إنه لوقتها ؛ لولا أن أشق على أمتي . »

ففي هذه الأحاديث الصحيحة : أنهم ناموا ، وقال في بعضها « إنهم



رقدوا ثم استيقظوا ثم رقدوا ثم استيقظوا « وكان الذين يصلون خلفه جماعة كثيرة . وقد طال انتظارهم وناموا . ولم يستفصل أحداً . لا سئل ولا سأل الناس : هل رأيتم رؤيا ؟ أو هل مكن أحدكم مقعده ؟ أو هل كان أحدكم مستنداً ؟ وهل سقط شيء من أعضائه على الأرض ؟ فلو كان الحكم يختلف لسألهم .

وقد علم انه في مثل هذا الانتظار بالليل — مع كثرة الجمع — يقع هذا كله . وقد كان يصلي خلفه النساء والصبيان .

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : « أعتن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الليالي بصلاة العشاء . فلم يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال عمر بن الخطاب : نام النساء والصبيان . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال لأهل المسجد حين خرج عليهم : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم . وذلك قبل أن يفشو الاسلام في الناس » .

وقد خرج البخاري هذا الحديث في « باب خروج النساء الى المسجد بالليل والتعلس » وفي « باب النوم قبل العشاء لمن غلب عليه النوم » وخرجه في « باب وضوء الصبيان وحضورهم الجماعة » وقال فيه « إنه ليس أحد من أهل الأرض يصلي هذه الصلاة غيركم » .

وهذا يبين أن قول عمر « نام النساء والصبيان » يعني والناس في المسجد ينتظرون الصلاة .

وهذا يبين أن المتظرين للصلاة ، كالذي ينتظر الجمعة إذا نام أي نوم كان لم ينتقض وضوؤه . فإن النوم ليس بناقض . وإنما الناقض : الحدث ، فإذا نام النوم المعتاد ، الذي يختاره الناس في العادة — كنوم الليل والقائلة — فهذا يخرج منه الريح في العادة ، وهو لا بدري إذا خرجت ، فلما كانت الحكمة خفية لا نعلم بها : قام دليلها مقامها . وهذا هو النوم الذي يحصل هذا فيه في العادة .

وأما النوم الذي يشك فيه : هل حصل معه ريبح أم لا ؟ فلا ينقض الوضوء . لأن الطهارة ثابتة ييقن ، فلا تزول بالشك .

وللناس في هذه المسألة أقوال متعددة ، ليس هذا موضع تفصيلها لكن هذا هو الذي يقوم عليه الدليل .

وليس في الكتاب والسنة نص يوجب النقض بكل نوم .

فان قوله : « العين وكاء السه » ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء » قد روي في السنن من حديث علي بن أبي طالب ومعاوية

رضي الله عنها ، وقد ضعفه غير واحد . وبتقدير صحته : فانما فيه « اذا نامت العيان استطلق الوكاء » وهذا يفهم منه : أن النوم المعتاد هو الذي يستطلق منه الوكاء . ثم نفس الاستطلاق لا ينقض . وانما ينقض ما يخرج مع الاستطلاق . وقد يسترخي الانسان حتى ينطلق الوكاء ولا ينتقض وضوءه .

وانما قوله في حديث صفوان بن عسال « أمرنا أن لا نزع خفافنا ، اذا كنا سفرأ — او مسافرين — ثلاثة ايام ولياليهن ، إلا من جنابة . لكن من غائط او بول او نوم » فهذا ليس فيه ذكر نقض النوم . ولكن فيه : أن لا يلبس الحفين لا ينزعها ثلاثة أيام إلا من جنابة ولا ينزعها من الغائط والبول والنوم ، فهو نهى عن نزعها لهذه الأمور . وهو يتناول النوم الذي ينقض . ليس فيه : أن كل نوم ينقض الوضوء .

هذا إذا كان لفظ « النوم » من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . فكيف إذا كان من كلام الراوي ؟ وصاحب الشريعة قد يعلم أن الناس إذا كانوا قعوداً او قياماً في الصلاة او غيرها ، فينصس أحدهم وبنام ، ولم يأمر أحداً بالوضوء في مثل هذا .

أما الوضوء من النوم المعروف عند الناس : فهو الذي يترجع معه في العادة خروج الريح وأما ما كان قد يخرج معه الريح ، وقد لا يخرج : فلا ينقض على أصل الجمهور . الذين يقولون : اذا شك هل ينقض أو لا ينقض ؟ أنه لا ينقض . بناء على يقين الطهارة .

## فصل

وهو سبحانه أمرنا بالطهارةين الصغرى والكبرى ، وبالتيمم عن كل منهما ، فقال : ( اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ) فأمر بالوضوء . ثم قال : ( وان كنتم جنباً فاطهروا ) فأمر بالتطهر من الجنابة ، كما قال في المحيض : ( فلا تقربوهن حتى يطهرن . فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ) وقال في سورة النساء : ( ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ) وهذا يبين أن التطهر هو الاغتسال .

والقرآن يدل على أنه لا يجب على الجنب إلا الاغتسال ، وأنه إذا اغتسل جاز له أن يقرب الصلاة . والمغتسل من الجنابة ليس عليه نية رفع الحدث الأصغر ، كما قال جمهور العلماء . والمشهور في مذهب أحمد : أن عليه نية رفع الحدث الأصغر ، وكذلك ليس عليه فعل الوضوء ، ولا ترتيب ولا موالاة عند الجمهور . وهو ظاهر مذهب أحمد .

وقيل : لا يرتفع الحدث الأصغر إلا بها .

وقيل : لا يرتفع حتى يتوضأ . روي ذلك عن أحمد .

والقرآن يقتضي : أن الاغتسال كاف . وأنه ليس عليه بعد الغسل  
من الجنابة حدث آخر . بل صار الأصغر جزءاً من الأكبر . كما أن  
الواجب في الأصغر جزء من الواجب في الأكبر فإن الأكبر يتضمن غسل  
الأعضاء الأربعة .

ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأم عطية واللواتي  
غسلن ابنته : « اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك ، إن  
رأيتن ذلك بماء وسدر . وابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها » .

فجعل غسل مواضع الوضوء جزءاً من الغسل ، لكنه يقدم كما  
تقدم الميامن .

وكذلك الذين نقلوا صفة غسله ، كعائشة رضي الله عنها ، ذكرت  
« أنه كان يتوضأ . ثم يفيض الماء على شعره ، ثم على سائر بدنه »  
ولا يقصد غسل مواضع الوضوء مرتين ، وكان لا يتوضأ بعد الغسل .

فقد دل الكتاب والسنة على أن الجنب والحائض لا يغسلان أعضاء  
الوضوء ، ولا ينويان وضوءاً ، بل يتطهران ويغتسلان كما أمر الله تعالى .

وقوله : ( قاطهروا ) أراد به الاغتسال . فدل على أن قوله في  
الحيض ( حتى يطهرن فاذا تطهرن ) أراد به الاغتسال ، كما قاله الجمهور :

مالك والشافعي وأحمد . وأن من قال : هو غسل الفرج . كما قاله  
داود ، فهو ضعيف .

## فصل

قال الله عز وجل : ( وإن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء  
أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء . فلم تجدوا ماء . فتييموا  
صعيداً طيباً ) .

فقوله « فلم تجدوا ماء » يتعلق بقوله « على سفر » لا بالمرض .  
والمرضى يتييم وإن وجد الماء . والمسافر إنما يتييم إذا لم يجد الماء .  
ذكر سبحانه وتعالى النوعين التاليين : الذي يتضرر باستعمال الماء ،  
والذي لا يجده .

وقوله « على سفر » يعم السفر الطويل والقصير ، كما قاله الجمهور .

وقوله : « وإن كنتم مرضى » كقوله في آية الخوف : ( ولا جناح  
عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم )  
وقوله في الأحرام : ( فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه )

وفي الصيام ( فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر )  
ولم يوقت الله تعالى وقتاً في المرض .

والذي عليه الجمهور : أنه لا يشترط فيه خوف الهلاك . بل من  
كان الوضوء يزيد مرضه ، أو يؤخر برأه ، يتيمم . وكذلك في الصيام  
والاحرام . ومن يتضرر بالماء لبرد ، فهو كالمرضى عند الجمهور . لكن  
الله ذكر الضرر العام ، وهو المرض . بخلاف البرد . فانه إنما يكون  
في بعض البلاد لبعض الناس الذين لا يقدرّون على الماء الحار .

وكنطك ذكر المسافر الذي لا يجد الماء ، ولم يذكر الحاضر . فان  
عدمه في الحضر نادر . لكن قد يحبس الرجل وليس عنده إلا ما يكفيه  
لشربه . كما أن المسافر قد لا يكون معه إلا ما يكفيه لشربه وشرب  
دوابه . فهذا عند الجمهور عادم للماء فيتيمم .

## فصل

وقوله : ( أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء )

ذكر أعظم ما يوجب الوضوء ، وهو قضاء الحاجة . وأغلظ  
ما يوجب الغسل ، وهو ملامسة النساء . وأمر كلاهما ، إذا كان

مريضاً أو مسافراً لا يجد الماء : أن يتيمم . وهذا هو مذهب جمهور  
الخلف والسلف .

وقد ثبت تيمم الجنب في أحاديث صحاح وحسان ، كحديث عمار بن ياسر  
رضي الله عنها . وهو في الصحيحين . وحديث عمران بن حصين ، رضي  
الله عنه وهو في البخاري . وحديث أبي ذر ، وعمرو بن العاص ،  
ومالك الشجعة رضي الله عنهم . وهو في السنن .

فهاتان آيتان من كتاب الله ، وخمسة أحاديث عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم . وقد عرفت مناظرة ابن مسعود في ذلك لأبي موسى الأشعري  
رضي الله عنها .

ولهذا نظائر كثيرة عن الصحابة . إذا عرفت تعرف دلالة الكتاب  
والسنة عن الرجل العظيم القدر ، تحقيقاً لقوله : ( فان تنازعتم في شيء  
فردوه الى الله والرسول ) ولا يرد هذا النزاع إلا إلى الله والرسول  
المعصوم المبلغ عن الله ، الذي لا ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى .  
الذي هو الواسطة بين الله وبين عباده . .



## فصل

ونذكر هذا على قوله : ( أو لامستم النساء ) .

المراد به : الجماع . كما قاله ابن عباس رضي الله عنها وغيره من العرب . وهو يروى عن علي رضي الله عنه وغيره . وهو الصحيح في معنى الآية . وليس في نقض الوضوء من مس النساء . لا كتاب ولا سنة . وقد كان المسلمون دائماً يمسون نساءهم . وما نقل مسلم واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أمر أحداً بالوضوء من مس النساء .

وقول من قال : إنه أراد ما دون الجماع ، وإنه ينقض الوضوء . فقد روى عن ابن عمر والحسن « باليد » وهو قول جماعة من السلف في المس بشهوة ، والوضوء منه حسن مستحب لاطفاء الشهوة ، كما يستحب الوضوء من الغضب لاطفائه . وأما وجوبه : فلا .

وأما المس المجرد عن الشهوة : فما أعلم للنقض به أصلاً عن السلف .

وقوله تعالى : ( أو لامستم النساء ) لم يذكر في القرآن الوضوء

منه ، بل إنما ذكر التيمم ، بعد أن أمر المحدث القائم للصلاة :  
بالوضوء . وأمر الجنب بالاغتسال فذكر الطهارة بالصبيد الطيب ، ولا  
بد أن يبين النوعين .

وقوله : ( أو جاء أحد منكم من الغائط ) بيان لتيمم هذا .

وقوله : ( أو لامستم النساء ) لم يذكر واحداً منها لبيان  
طهارة الماء .

إذا كان قد عرف أصل هذا . فقوله ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ) وقوله :  
( وإن كنتم جنبا فاطهروا ) فالآية ليس فيها إلا أن اللامس إذا لم  
يجد الماء يتيمم . فكيف يكون هذا من الحدث الأصغر ؟ بأمر من  
مس المرأة أن يتيمم ، وهو لم يأمره أن يتوضأ . فكيف بأمر بالتيمم من .  
لم يأمره بالوضوء ؟ وهو إنما أمر بالتيمم من أمره بالوضوء والاغتسال .  
ونظير هذا يطول . ومن تدبر الآية قطع بأن هذا هو المراد .

## فصل

ودلت الآية على أن المسافر : يجامع أهله ، وإن لم يجد الماء ،  
ولا يكره له ذلك كما قاله الله في الآية . وكما دلت عليه الأحاديث .  
حديث أبي ذر وغيره .

## فصل

وقوله : ( فتيسموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ) دليل على أن التيمم مطهر كاللأء سواء .

وكذلك ثبت فى صحيح السنة : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الصعيد الطيب طهور للمسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين . فإذا وجدت الماء فأمسه بشرتك فإن ذلك خير » رواه الترمذى وصححه ورواه أبو داود والنسائى .

وفى الصحيح عنه : قال « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » .

وهو — صلى الله عليه وسلم — جعل التراب طهوراً فى طهارة الحدث وطهارة الجنب . كما قال فى حديث أبى سعيد « إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر فيها ، فإن كان بهما أذى — أو خبث — فليدلكهما بالتراب . فإن التراب لهما طهور » وقال فى حديث أم سلمة

« ذيل المرأة يطهره ما بعده » .

فدل على أن التيمم مطهر ، يجعل صاحبه طاهراً ، كما يجعل الماء مستعمله في الطهارة . طاهراً ، إن لم يكن جنباً ولا محدثاً . فمن قال : إن التيمم جنب أو محدث . فقد خالف الكتاب والسنة . بل هو متطهر .

وقوله في حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه « أصليت بأصحابك وأنت جنب ؟ » استفهام . أي هل فعلت ذلك ؟ فأخبره عمرو رضي الله عنه : أنه لم يفعله بل تيمم خوفاً : أن يقتله البرد . فسكت صلى الله عليه وسلم عنه . وضحك . ولم يقل شيئاً .

فإن قيل : إن هذا إنكار عليه : أنه صلى مع الجنابة . فانه يدل على أن الصلاة مع الجنابة لا تجوز . فانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر ما هو منكر ، فلما أخبره : أنه صلى بالتيمم . دل على أنه لم يصل . وهو جنب .

فالحديث حجة على من احتج به ، وجعل التيمم جنباً ومحدثاً . والله يقول : ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) فلم يجز الله له الصلاة حتى يتطهر . والتيمم قد تطهر بنص الكتاب والسنة . فكيف يكون جنباً

غير متطهر ؟ لكنها طهارة بدل . فإذا قدر على الماء بطلت هذه الطهارة ونظير بالماء حيثئذ . لأن البول للتقدم جعله محدثاً . والصعيد جعله مطهراً ، الى أن يجد الماء . فان وجد الماء فهو محدث بالسبب المتقدم لا ان الحدث كان مستمراً .

ثم من قال : التيمم ميسر لا رافع ، فان نزاعه لفظي . فانه إن قال : إنه يبيح الصلاة مع الجنابة والحدث ، وإنه ليس بطهور ، فهو يخالف النصوص . والجنابة محرمة للصلاة . فيمتنع أن يجتمع الميسر والمحرم على سبيل التمام . فان ذلك يقتضي اجتماع الضدين . والتيمم غير ممنوع من الصلاة . فالمنع ارتفع بالاتفاق . وحكم الجنابة المنع . فإذا قيل بوجوده ، بدون مقتضاها — وهو المنع — فهذا نزاع لفظي .

## فصل

وفي الآية دلالة على أن المتخلى لا يجب عليه غسل فرجه بالماء ، إنما يجب للماء في طهارة الحدث بسبيله . على أن إزالة النجس والحديث لا يتعين لما للماء ، فانه على ذلك تدل النصوص ؛ إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر فيها تارة بالماء ، وتارة بغير الماء ، كما قد بسط في مواضع .

إذ المقصود هنا : التنبه على ما دلت عليه الآية . فان قوله :  
( أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ، فلم تجدوا ماء فتيمموا )  
نص في أنه عند عدم الماء يصلي وإن تفرط . بلا غسل .

وقد ثبت في السنة « أنه يكفيه ثلاثة أحجار » وأما مع العذر :  
فانه قال : ( إذا قمت إلى الصلاة فاغسلوا ) وهذا يتناول كل قائم ،  
وهو يتناول من جاء من الغائط ، كما يتناول من خرجت منه الريح .  
فلو كان غسل الفرجين بالماء واجباً على القائم إلى الصلاة : لكان  
واجباً كوجوب غسل الأعضاء الأربعة .

والقرآن يدل على أنه لا يجب عليه إلا ما ذكره من الغسل  
والمسح ، وهو يدل على أن المتوضئ والمتميم متطهر . والفرجان جاءت  
السنة بالاكْتفاء فيها بالاستجمار .

وقوله تعالى : ( فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، والله يحب  
المطهرين ) يدل على أن الاستجمار مستحب ، يحبه الله ، لا أنه  
واجب . بل لما كان غير هؤلاء من المسلمين لا يستنجون بالماء — ولم  
يذمهم على ذلك بل أقرم . ولكن خص هؤلاء بالمدح — دل على  
جواز ما فعله غير هؤلاء . وأن فعل هؤلاء أفضل ، وأنه مما فضل  
الله به الناس بعضهم على بعض .

## فصل

الترتيب في الوضوء وغيره من العبادات والعقود : النزاع فيه مشهور .

فذهب الشافعي وأحمد : يجب . ومذهب مالك وأبي حنيفة : لا يجب . وأحمد قد نص على وجوبه نصواً متعددة . ولم يذكر المتقدمون — كالقاضي ، ومن قبله — عنه نزاعاً .

قال أبو محمد : لم أر عنه فيه خلافاً .

قال : وحكى أبو الخطاب : رواية أخرى عن أحمد : أنه غير واجب .

قلت : هذه أخذت من نصه في القبضة للاستنشاق . فلو أخر غسلها إلى ما بعد غسل الرجلين : ففيه عن أحمد روايتان منوصتان . فانه قال في إحدى الروايتين : إنه لو نسيها حتى صلى : تمضمض واستنشق ، وأعاد الصلاة ، ولم يعد الوضوء : لما في السنن عن المقدم ابن معدي كرب « أنه أتى بوضوء . فغسل كفيه ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق » .

فغير أبي الخطاب فرق بينها وبين غيرها ، بأن الترتيب إنما يجب فيها ذكر في القرآن . وها ليسا في القرآن .

وأبو الخطاب — ومن تبعه — رأوا هذا فرقا ضعيفا .

فان الأنف والفم لو لم يكونا من الوجه لما وجب غسلها . ولهذا خرج الأصحاب : أنها من الوجه . كما قال الحرقى وغيره « والفم والأنف من الوجه » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بهما غسل الوجه . يبدأ بغسل ما بطن منه . وقدم المضمضة . لأن الفم أقرب إلى الظاهر من الأنف . ولهذا كان الأمر به أوكد . وجاءت الأحاديث الصحيحة بالأمر به . ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم يغسل سائر الوجه .

فاذا قيل بوجوبها مع النزاع . فهذا كسائر ما نوزع فيه . مثل البياض الذي بين العذار والأذن . فمالك وغيره يقول : ليس من الوجه . وفي النزعتين والتخفيف ثلاثة أوجه .

قيل : هما من الرأس . وقيل : من الوجه .

والصحيح : أن النزعتين من الرأس . والتخفيف من الوجه . فلو نسي ذلك فهو كما لو نسي للمضمضة والاستنشاق .

فتسوية أبي الخطاب أقوى .



وعلى هذا : فأحد إنما نص على من ترك ذلك ناسيا . ولهذا قيل له : نسي للضمنة وحدها ؟ فقال : الاستنشاق عندي أوكد . يعني إذا نسي ذلك وصلى . قال : يغسلها ، ويبعد الصلاة ، والاعادة إذا ترك الاستنشاق عنده أوكد . للأمر به في الأحاديث الصحيحة . وكذلك الحديث المرفوع ، فان جميع من نقل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أخبروا : أنه بدأ بها .

وهذا حكى فعلاً واحداً . فلا يمكن الجزم بأنه كان متعمداً .

وحينئذ فليس في تأخيرها عمداً سنة ، بل السنة في النسيان . فان النسيان متيقن . فان الظاهر : أنه كان ناسيا إذا قدر الشك . فاذا جاز مع التعمد ، فع النسيان أولى . فالناسي معذور بكل حال . بخلاف التعمد . وهو القول الثالث . وهو الفرق بين التعمد لتكيس الوضوء وبين المعذور بنسيان أو جهل . وهو أرجح الأقوال . وعليه يدل كلام الصحابة ، وجمهور العلماء .

وهو الموافق لأصول للذهب في غير هذا الموضع . وهو المنصوص عن أحمد في الصورة التي خرج منها أبو الخطاب .

فمن ذلك : إذا أخل بالترتيب بين الذبح والحلق . فان الجاهل يعذر بلا خلاف في للذهب . وأما العالم للتعمد : فعه روايتان .

والسنة إنما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسأل عن ذلك ؟  
فيقول : افعل ، ولا حرج » لأنهم قدموا وأخروا بلا علم ، لم يتعمدوا  
المخالفة للسنة . وإلا فالقرآن قد جاء بالترتيب لقوله : ( ولا تحلقوا  
رؤوسكم حتى يبلغ المدى محله ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
« إني قلدت هديي ، ولبت رأسي . فلا أحل وأحلق حتى أحر » .

وقوله ( ثم ليقضوا نقثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت  
العتيق ) أدل على الترتيب من قوله : ( إن الصفا والمروة من  
شعائر الله ) .

لكن يقال : قد فرقوا بأن هذه عبادة واحدة مرتبط بعضها ببعض  
وتلك عبادات ، كالحنج والعمرة والصلاة والزكاة .

وهكذا فرق أبو بكر عبد العزيز بين الوضوء وغيره . فقال :  
ذاك كله من الحنج : الدماء والذبح والحلق والطواف . والحنج عبادة  
واحدة . ولهذا متى وطئ قبل التحلل الأول فسد الحنج عند الجمهور .  
وهل يحصل كالدم وحده : أو كالدم والحلق ؟ على روايتين .

ومنها : إذا نسي بعض آيات السورة في قيام رمضان . فانه لا  
يعيدها ، ولا يعيد ما بعدها ، مع أنه لو تعدد تكيس آيات السورة

في الاضافة ، بل دلالة الاضافة على معناه كدلالة سائر الألفاظ المضافة  
فكل لفظ أضيف إلى لفظ دل على معنى يختص ذلك المضاف إليه ،  
فكما إذا قيل : يد زيد ورأسه : وعلمه ودينه : وقوله وحكمه وخبره : دل  
على ما يختص به وان لم يكن دين زيد مثل دين عمرو : بل دين هذا  
الكفر ودين هذا الاسلام ، ولا حكمه مثل حكمه : بل هذا الحكم بالجور  
وهذا الحكم بالعدل ، ولا خبره مثل خبره : بل خبر هذا صدق وخبر  
هذا كذب ، وكذلك إذا قيل : لون هذا ولون هذا كان لون كل منها  
يختص به ، وان كان هذا أسود وهذا أبيض . فقد يكون اللفظ المضاف  
واحداً مع اختلاف الحقائق في الموضعين : كالسواد والبياض ، وإنما يميز  
اللون أحدهما عن الآخر باضافته إلى ما يميزه .

فان قيل : لفظ الكون والدين والخبر ونحو ذلك عند الاطلاق  
يعم هذه الأنواع : فكانت عامة : وتسمى متواطئة : بخلاف لفظ  
الرأس والظهر والجناح قائما عند الاطلاق إنما تنصرف إلى  
أعضاء الحيوان .

قيل : فهب أن الأمر كذلك : أليست بالضافة اختصت ؟ فكانت  
عامة مطلقة ثم تخصصت بالضافة أو التعريف ، فهي من باب اللفظ  
العام اذا خص بضافة أو تعريف . وتخصيصه بذلك كتخصيصه بالصفة  
والاستثناء : والبدل والغاية ، كما يقال : اللون الأحمر والخبر الصادق ،

والزهري والأوزاعي ، فيمن نسي مسح رأسه ، فرأى في لحيته بللاً .  
فمسح به رأسه . فلم يأمره بإعادة غسل رجله . واختاره ابن المنذر .

وقد نقل عن علي . وابن مسعود « ما أبالي بأي أعضائي بدأت »  
قال أحمد : إنما عني به اليسرى على اليمنى : لأن مخرجها من  
الكتاب واحد .

ثم قال أحمد : حدثني جرير عن قابوس عن أبيه « أن علياً سئل  
ف قيل له : أعددنا يستعجل ، فينسل شيئاً قبل شيء ؟ فقال : لا . حتى  
يكون كما أمره الله تعالى » فهذا الذي ذكره أحمد عن علي يدل على  
وجوب الترتيب .

وما نقله ابن المنذر في صورة النسيان : يدل على أن الترتيب  
يسقط مع النسيان ، ويبعد المنسى فقط .

فدل على أن التفصيل قول علي رضي الله عنه .

وقد ذكر من أسقطه مطلقاً : ما روى عن ابن مسعود رضي الله  
عنه أنه قال : « لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك » .

لكن قال أحمد وغيره : لا نعرف لهذا أصلاً ؛ ونقلوا في الوجوب

عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن . وهؤلاء أئمة التابعين .

وصورة النسيان مرادة قطعاً . فتبين أنها قول جمهور السلف  
أو جميعهم .

والأمر المنكر : أن تعتمد تكيس الوضوء . فلا ريب أن هذا  
مخالف لظاهر الكتاب ، مخالف للسنة المتواترة . فإن هذا لو كان جائزاً  
لكان قد وقع أحياناً ، أو تبين جوازه — كما في ترتيب التسييح —  
لما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الكلام — بعد القرآن —  
أربع . وهن من القرآن : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ،  
والله أكبر . لا يضرك بأيتن بدأت » .

ومما يدل على ذلك شرعاً ومذهباً : أن من نسي صلاة صلاها  
إذا ذكرها بالنص .

وقد سقط الترتيب هنا في مذهب أحمد بلا خلاف . ومذهب أبي  
حنيفة وغيره .

ولكن حكى عن مالك : أنه لا يسقط . وقاسوا ذلك على  
ترتيب الطهارة .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » نص في أنه يصلها في أي وقت ذكر . وليس عليه غير ذلك .

وقد سلم الأصحاب : أن ترتيب الجمع لا يسقط بالنسيان .

وعموم الحديث يدل على سقوطه . فلو كانت المنسية هي الأولى من صلاتي الجمع : أعادها وحدها بموجب النص . ومن اوجب إعادة الثانية فقد خالف .

وكذلك يقال في سائر أهل الأعذار . كالمسبوق إذا أدركهم في الثانية : صلاها معهم ، ثم صلى الأولى . كما لو أدرك بعض الصلاة . وليس ترتيب صلاته على أول الصلاة بأعظم من ترتيب آخر الصلاة على أولها .

وإذا كان هكذا سقط ما أدرك ، وبقي ما سقط : فهذا في الصلاتين أولى : لا سيما وهو إذا لم يدرك من المغرب إلا تشهدا تشهد ثلاث تشهدات ، كما في حديث ابن مسعود المشهور في قصة مسروق وحديثه .

وهذا أصل ثابت بالنص والاجماع ، يعتبر به نظائره : وهو يسقط الترتيب عن المسبوق .

وكانوا في أول الاسلام لا يرتبون . فيصلون ما فاتهم . ثم يصلون مع الامام . لكن نسخ ذلك . وقد روى أن أول من فعله معاذ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قد سن لكم معاذ فاتبعوه » .

والأئمة الأربعة : على أنه يقرأ في ركعتي القضاء بالحمد وسورة .

وكذلك لو أدرك الامام ساجداً سجد معه بالنص وانفاق الأئمة .

فقد سجد قبل القيام لم تابعة الامام وإن لم يعتد به . لكنه لو فعل هذا عمداً لم يجز . فلو كبر وسجد ثم قام : لم تصح صلاته .

لكن هذا يستدل به على أن الركعة الواحدة يجب فيها الترتيب . فان هذا السجود — ولو ضم إليه بعد السلام ركوعاً مجرداً — لم يصر ذلك ركعة . بل عليه أن يأتي بركعة بعدها سجدة ، لأنه أخل بالترتيب والمواالة .

فكذلك إذا نسي الركوع حتى تشهد وسلم . ففيه قولان في المذهب : هل تبطل صلاته ؟ والمنصوص إن لم يطل الفصل بني على ما مضى ، وهو قول الشافعي رحمه الله وغيره .

وذهب طائفة من العلماء إلى سقوط المواالة والترتيب في الصلاة

مع النسيان . فقال مكحول ، ومحمد بن أسلم — في المصلي : ينسى سجدة أو ركعة — يصلها متى ما ذكرها . ويسجد للسهو . وقال الأوزاعي — لرجل نسي سجدة من صلاة الظهر ، فذكرها في صلاة العصر — يمضي في صلاته . فاذا فرغ سجد .

وبدل على هذا القول : أحاديث سجود السهو . فانها تدل على أنه يتم الصلاة ، ثم يسجد للسهو . ولو مع طول الفصل .

وأما المسبوق : فالسجود الذي فعله مع الامام : كان لتابعة الامام . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر « زادك الله حرصاً ، ولا تعد » وهو متمكن من أن يأتي بالركعة بعد السلام فلا عذر له حتى (١) وإذا نسي ركعاً من الأولى حتى شرع في الثانية . ففيها قولان .

مالك وأحمد لا يقولان بالتلفيق . بل تلفو للنسي ركعاً . وتقوم هذه مقامها . ولكن هل يكون ذلك بالقراءة أو بالركوع ؟ فيه نزاع .

والشافعي يقول : ما فعله بعد الركوع للنسي ، فهو لغو . لأن فعله في غير محله لا أن يفعل نظيره في الثانية . فيكون هو تمام الأول

(١) خرم بالاصل .



كما لو سلم من الصلاة . ثم ذكر . فان السلام يقع لغواً .

فأحمد ومالك يقولان : هو إنما يقصد بما فعله أن يكون من الركعة الثانية . لم يقصد أن يكون من الأولى . وهو إذا قرأ أو ركع في الركعة الثانية : أمكن أن يجعلها هي الأولى . فان الترتيب بين الركعات يسقط بالعذر ؛ فلا وجه لابطال هذه . ولا يكون فاعلاً له في غير محله . إلا إذا جعلت هذه ثانية . فاذا جعلت الأولى : كان قد فعله في محله .

وإذا قيل : هو قصد الثانية قبل ، وقصد بالسجود فيها السجود في الثانية لرعاية ترتيبه في أبعاض الركعة بأن لا يجعل بعضها في ركعة غيرها : أولى من رعايتها في الركعتين . فان جعل الأولى ثانية يجوز للعذر ، كما في المسبوق . وأما جعل سجود الثانية تماماً للأولى : فلا نظير له في الشرع . وبسط هذا له مكان آخر .

والمقصود هنا : سقوط الترتيب في الوضوء بالنسيان ، وكذلك سقوط الموالاة كما هو قول مالك . وكذلك بغير النسيان من الأعذار . مثل بعد الماء . كما نقل عن ابن عمر . فان الصلاة نفسها إذا جاز فيها عدم الموالاة للعذر ؛ فالوضوء أولى : بدليل صلاة الخوف في حديث ابن عمر ، وأحاديث سجود السهو .

وأما حديث صاحب اللعة ، التي كانت في ظهر قدمه : فمثل هذا لا ينسى . فدل أنه تركها تفريطاً .

والموالة في غسل الجنابة : لا تجب ، للحديث الذي فيه أنه « رأى في بدنه موضعاً لم يصبه الماء ، فعصر عليه شعره » .

والأصحاب فرقوا بينه وبين الوضوء . فانه لا يجب ترتيبه ، فكذلك الموالة . ومالك يوجب الموالة ، وإن لم يوجب الترتيب في الوضوء .

وأما في الغسل : فالبدن كعضو واحد . والعضو الواحد لا ترتيب فيه بالاتفاق . وأما نعمد تفريق الغسل : فهو كنعمد تفريق غسل العضو الواحد . لكن فرق بينها : فان غسل الجنابة كازالة النجاسة ، لا يتعدى حكم الماء محله ، بخلاف الوضوء . فان حكمه طهارة جميع البدن ، والغسل أربعة أعضاء . وهذا محل نظر . والجنب إذا وجد بعض ما يكفيه استعماله . وأما المتوضئ : ففيه قولان للأصحاب . ومن جوز ذلك جعل الوضوء يتفرق للعذر ، وجعل ما غسل يحصل به بعض الطهارة . وكذلك الماسح على الخفين إذا خلعهما . هل يقتصر على مسح الرجلين أو بعيد الوضوء ؟ فيه قولان ، ها روايتان .

وقد قيل : ان المأخذ هو الموالة . وقيل : إن للمأخذ أن

الوضوء لا ينتقض . فاذا عاد الحدث الى الرجل عاد الى جميع الأعضاء  
وهذا عند العذر : فيه نزاع كما تقدم .

وقد يكون الترتيب شرطاً لا يسقط بجهل ولا نسيان . كما في  
الحديث الصحيح : « من ذبح قبل الصلاة فانما هو شاة لحم » فالذبح  
للأضحية : مشروط بالصلاة قبله . وأبو بردة بن نيار رضي الله عنه كان  
جاهلاً . فلم يعذره بالجهل . بل أمره بأعادة الذبح . بخلاف الذين  
قدموا في الحج : الذبح على الرمي ، أو الحلق على ما قبله . فانه قال  
« افعل ولا حرج » فهاتان سنتان : سنة في الأضحية ، اذا ذبحت  
قبل الصلاة : أنها لا تجزى . وسنة في الهدى ، اذا ذبح قبل الرمي  
جهلاً : أجزاء .

والفرق بينها — والله أعلم — أن الهدى صار نسكاً بسوقه الى  
الحرم وتقليده وإشعاره . فقد بلغ محله في المكان والزمان . فاذا قدم  
جهلاً : لم يخرج من كونه هدياً : وأما الأضحية : فانها قبل الصلاة لا تتميز  
عن شاة اللحم . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من ذبح قبل الصلاة ،  
فانما هي شاة لحم قدمها لأهله » وإنما هي نسك بعد الصلاة . كما قال  
تعالى : ( فصل لربك وانحر ) وقال : ( ان صلاتي ونسكي ) فصار فعله  
قبل هذا الوقت : كالصلاة قبل وقتها .

فهذا وقت الأضحية : وقته بعد فعل الصلاة ، كما بين الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك في الأحاديث الصحيحة . وهو قول الجمهور من العلماء : مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . وإنما قدر وقتها بمقدار الصلاة : الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد . كالخرقي .

وفي الأضحية : بشرط في أحد القولين ان يذبح بعد الامام . وهو قول مالك . واحد القولين في مذهب أحمد . ذكره أبو بكر . والحجة فيه : حديث جابر في الصحيح .

وقد قيل : إن قوله ( لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) نزلت في ذلك وكذلك في الإفاضة من عرفة قبل الامام قولان في مذهب أحمد : يجب فيه دم . فهذا عند من يوجه بمنزلة اتباع المأموم الامام في الصلاة .

## فصل

وما ذكره من نصه على قراءة ما نسي : يدل على ان الترتيب يسقط بالنسيان في القراءة . وقد ذكر أحمد واصحابه : أن موالاة الفاتحة واجبة ، وإذا تركها لعذر نسيان . قالوا — واللفظ لأبي محمد — وإن كثر ذلك — أي الفصل — استأنف قراءتها إلا أن يكون للمسكوت

مأموراً به ، كالأُموم يشرع في قراءة الفاتحة ثم يسمع قراءة الإمام  
فينصت له . ثم اذا سكّ الإمام : أتمّ قراءتها واجزأته . أو ما إليه أحد .  
وكذلك إن كان السكوت نسياناً أو نوباً ، أو لانتقاله إلى غيرها غلطاً :  
لم تبطل . فاذا ذكر : أتى بما بقي منها . فان تمادى فيها هو فيه  
— بعد ذكرها — أبطلها . ولزمه استئنافها . قال وان قدم  
آية منها في غير موضعها : أبطلها . وان كان غلطاً ، رجع الى موضع  
الغلط فأتمها .

فلم بسقطوا الترتيب بالعذر . كما أسقطوا الموالاة . فان الموالاة  
أخف . فانه لو قرأ بعض سورة اليوم وبعضها غداً : جاز . ولو نكسها :  
لم يجز .

ويفرق في الترتيب بين الكلام المستقل الذي اذا أتى به وحده  
كان مما يسوغ تلاوته ، وبين ما هو مرتبط بغيره . فلو قال : ( صراط  
الذين أنعمت عليهم ) لم يكن هذا كلاماً مفيداً حتى يقول : ( اهدنا  
الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم ) ولو قال ( اياك نعبد  
واياك نستعين ) ثم قال ( الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم ) كان  
مفيداً . لكن مثل هذا لا يقع فيه أحد . ولا يتبدى أحد الفاتحة بمثل  
ذلك ، لا عمداً ولا غلطاً . وإنما يقع الغلط فيما يحتاج فيه إلى الترتيب .  
فهذا فرق بين ما ذكره فيما ينسى من الفاتحة وما ينسى من الحتمية .

## فصل

ومما يبين أن الترتيب يسقط إذا احتاج إلى التكرار بلا تفريط من الانسان : أن التيمم يجرى بضربة واحدة ، كما دل عليه الحديث الصحيح — حديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما — وهو مذهب أحمد بلا خلاف . وهو في الصحيحين من حديث أبي موسى . ومن حديث ابن أزي .

ففي حديث ابن أزي « إنما كان يكفيك هكذا . فضرب بكفيه الأرض ونفخ فيها . ثم مسح بها وجهه وكفيه » وكذلك لمسلم في حديث أبي موسى « إنما كان يكفيك أن تقول هكذا . وضرب يديه إلى الأرض . فنفض يديه . فمسح وجهه وكفيه » وللبخاري « ومسح وجهه وكفيه مرة واحدة » .

وقد اختلف الأصحاب في هذه الصفة .

ف قيل : يرتب . فيمسح وجهه ببطون أصابعه ، وظاهر يديه براحة .

وقيل : لا يجب ذلك . بل يمسح بها وجهه وظاهر كفيه .

وعلى الوجهين : لا يؤخر مسح الراحتين إلى ما بعد الوجه . بل  
يمسحها : إما قبل الوجه ، وإما مع الوجه ، وظهور الكفين .  
ولهذا قال ابن عقيل : رأيت التيمم بضربة واحدة قد اسقط ترتيبا مستحقا  
في الوضوء . وهو أنه بعد أن مسح باطن يديه مسح وجهه .

وفي الصحيحين من حديث عمار بن ياسر من طريق أبي موسى  
رضي الله عنها ، قال « إنما يكفيك أن تقول يديك هكذا . ثم  
ضرب يديه الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر  
كفيه ووجهه » لفظ البخاري « وضرب بكفيه ضربة على الأرض . ثم  
نفضها ، ثم مسح بها ظهر كفه بشماله — أو ظهر شماله بكفه — ثم  
مسح بها وجهه » .

وهذا صريح في أنه لم يمسح الراحتين بعد الوجه . ولا يختلف  
مذهب أحمد : أن ذلك لا يجب . وأما ظهور الكفين : فرواية البخاري  
صريحة في « أنه مر على ظهر الكف قبل الوجه » وقوله في الرواية  
الأخرى « وظاهر كفيه » يدل على أنه مسح ظاهر كل منهما  
براحة اليد الأخرى . وقال فيها « ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر  
كفيه قبل الوجه » .

وقال أبو محمد : فرض الراحتين سقط بامرار كل واحدة على ظهر

الكف . وهذا إنما يوجب سقوط فرض باطن الراحة . وأما باطن الأصابع :  
فعلى ما ذكره سقط مع الوجه .

وعلى كل حال : فباطن اليدين يصبها التراب حين يضرب بهما الأرض ،  
وحين يمسح بهما الوجه ، وظهر الكفين . وإن مسح إحداهما بالأخرى ،  
فهو ثلاث مرات .

ولو كان الترتيب واجباً لوجب أن يمسح باطنهما بعد الوجه . وهذا  
لا يمكن مع القول بضربة واحدة . ولو فعل ذلك للزم تكرار مسحهما  
مرة بعد مرة . فسقط لذلك . فإن التيمم لا يشترع فيه التكرار ،  
بخلاف الوضوء . فإنه — وإن غسل يديه ابتداءً ، وأخذ بهما الماء  
لوجهه فهو — بعد الوجه يغسلهما إلى المرفقين . وهو يأخذ الماء بهما .  
فيتكرر غسلهما ؛ لأن الوضوء يستحب فيه التكرار في الجملة . لأنه  
طهارة بالماء ؛ ولكن لو لم يغسل كفيه بعد غسل الوجه فهو محل  
نظر ، فإنه يغرف بهما الماء ، وقد قالوا : إذا نوى الاغتراف لم يصر  
الماء مستعملاً . وإن نوى غسلهما فيه : صار مستعملاً . وإن لم ينو شيئاً  
ففيه وجهان .

والصحيح : أنه لا يصير مستعملاً ، وإن نوى غسلهما فيه ؛ لحيث  
السنة بذلك ، وهذا يقتضي أن غسلهما بنية الاغتراف لا تحصل به طهارتهما  
بل لابد من غسل آخر .



والأقوى : أن هذا لا يجب ، بل غسلهما بنية الاعتراف يجرى  
عن تكرار غسلهما ، كما في التيمم .

وأيضاً فإنه يغسل ذراعيه يديه : فيكون هذا غسلًا لباطن اليد .

ولو قيل : بل بقي غسلهما ابتداءً ، ومع الوجه بسقط فرضهما ، كما قيل  
مثل ذلك في التيمم : لكان متوجهاً . فإنه قال في الوضوء : ( فاعسلوا  
وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ) كما قال في التيمم : ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم  
منه ) ففي الوضوء آخر ذكر اليد .

لكن الرواية التي انفرد بها البخاري : تبين أنه مسح ظهر الكفين  
قبل الوجه . وسائر الروايات مجملة ، تقتضي أنه لما مسح لم يمسح الراحتين  
بعد الوجه ، فكذلك ظهر الكفين ، بل مسح ظهرها مع بطنها : لأن  
مسحهما جملة أقرب إلى الترتيب . فإن مسح العضو الواحد بعضه مع  
بعض أولى من تفريق ذلك .

وأيضاً : فتكون الراحتان ممسوحتين مع ظهر الكف . والاعتداد  
بذلك أولى من الاعتداد بمسحهما مع الوجه .

وما ذكره بعض الأصحاب — من أنه يجعل الأصابع للوجه ،  
وبطن الراحتين لظهور الكفين — خلاف ما جاءت به الأحاديث .

وليس في كلام أحد ما يدل عليه . وهو متعسر ، أو متعذر . وهو بدعة  
لا أصل لها في الشرع . ويطون الأصابع لا تكاد تستوعب الوجه .

وإنما احتاجوا الى هذا ليجعلوا بعض التراب لظاهر الكفين  
بعد الوجه .

فيقال لهم : كما ان الراحتين لا يمسحان بعد الوجه بلا نزاع ،  
فكذلك ظهر الكفين . فاتهم — وان مسحوا ظهر الكفين بالراحتين  
يطون الأصابع — مسحوا مع الوجه : مسح باليدين قبل الوجه . كما  
قال ابن عقيل ؛ ولهذا اختار المجد : أنه لا يجب الترتيب فيه ، بل يجوز  
مسح ظهر الكفين قبل الوجه ، كما دل عليه الحديث الصحيح ، والحديث  
الصحيح يدل على أنه يمسح الوجه وظاهر الكفين بذلك التراب ، وأن  
مسح ظهر الكفين بما بقي في اليدين من التراب يكفي لظهر الكفين . فان  
ألفاظ الحديث كلها تتعلق بأنه يمسح وجهه يديه ، ومسح اليدين احدها  
بالأخرى : لم يجعل بعض باطن اليد للوجه وبعضه للكفين ، بل يباطن اليدين  
مسح وجهه ومسح كفيه ، ومسح احدها بالأخرى .

وأجاب القاضي ومن وافقه — متابعة لأصحاب الشافعي — بأنه إذا  
تيمم لجرح في عضو : يكون التيمم فيه عند وجوب غسله ، فيفصل بالتيمم  
بين أبعاض الوضوء ، هذا فعل مبتدع ، وفيه ضرر عظيم ، ومشقة لا

تأتي بها الشريعة . وهذا ونحوه إسراف في وجوب الترتيب ، حيث لم يوجب الله ورسوله . والتفاهة يجوزون التكيس لغير عذر ، وخيار الأمور أوسطها ، ودين الله بين الغالي والجاني . والله أعلم .

## وسئل

هل يقوم التيمم مقام الوضوء فيما ذكر . أم لا ؟

فأجاب : يقوم التيمم مقام الطهارة بالماء . فما يبيحه الاغتسال والوضوء من المنوعات يبيحه التيمم .

## وسئل أيضاً رحمه الله

عن رجل قد أصابه جنابة وهو في بستان ، ولم يكن عنده الا ماء بارد ، ويخاف الضرر على نفسه باستعماله . والحمام بعيد منه : بحيث إذا وصل الى الحمام واغتسل خرج الوقت . فهل إذا تيمم للجنابة ونوضاً وصلى في الوقت يلزمه اعادة ؟ وهل يأتى بذلك ؟ أو يأتى إذا تيمم ؟ . وهل التيمم يقوم مقام للماء : فيجوز له التيمم لنا فلة ، ويصلي بها فريضة . أو يصلي فريضتين في وقتين بتيمم واحد ؟ .

فأجاب : — الحمد لله رب العالمين . يجب على كل مسلم أن يصلي الصلوات الخمس في مواعيدها ، وليس لأحد قط أن يؤخر الصلاة عن وقتها ، لا لعذر ، ولا لغير عذر . لكن العذر يبيح له شيئين : يبيح له ترك ما يعجز عنه ، ويبيح له الجمع بين الصلاتين .

فما عجز عنه العبد من واجبات الصلاة سقط عنه . قال الله تعالى : ( فاتقوا الله ما استطعتم ) . وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) . ( ولا تكلف نفس إلا وسعها ) . وقال — لما ذكر آية الطهارة — : ( ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ) الآية . وقد روى في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه . وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

فالمرضى يصلي على حسب حاله . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً . فان لم تستطع فقاعداً . فان لم تستطع فعلى جنب » . وسقط عنه ما يعجز عنه من قيام ، وقعود ، أو تكميل الركوع والسجود . ويفعل ما يقدر عليه . فان قدر على الطهارة بالماء نظهر ، وإذا عجز عن ذلك لعدم الماء ، أو خوف الضرر باستعماله تيمم . وصلى ولا إعادة عليه . لما يتركه من القيام والقعود باتفاق العلماء ، وكذلك لا إعادة إذا صلى بالتيمم باتفاقهم ، ولو كان في بدنه نجاسة

لا يمكنه إزالتها صلى بها ولا إعادة عليه أيضا عند عامة العلماء .

ولو لم يجد إلا ثوباً نجساً فقل صلى عرياناً ، وقيل يصلي ويبعد ،  
وقيل يصلي في الثوب النجس ولا يبعد ، وهو أصح أقوال العلماء .

وكذلك المسافر إذا لم يقدر على استعمال الماء صلى بالتيمم . وقيل :  
يبعد في الحضر ، وقيل : يبعد في السفر ، وقيل : لا إعادة عليه لا  
في الحضر ولا في السفر . وهو أصح أقوال العلماء . فالصحيح من  
أقوالهم أنه لا إعادة على أحد فعل ما أمر به بحسب الاستطاعة ، وإنما  
يبعد من ترك واجباً يقدر عليه . مثل من تركه لنياسه ، أو نومه .  
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها  
فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » ، وقد أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم من توضأ وترك لمعة لم يصبها الماء من قدمه يبعد  
الوضوء والصلاة .

وما ترك لجهله بالواجب ، مثل من كان يصلي بلا طمأنينة ، ولا  
يعلم أنها واجبة ، فهذا قد اختلفوا فيه : هل عليه إعادة بعد خروج  
الوقت أولا ؟ على قولين معروفين . وهما قولان في مذهب أحمد  
وغیره ، والصحيح أن مثل هذا لا إعادة عليه : فإن النبي صلى الله  
عليه وسلم قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال للاعرابي المسمى في

صلاته : « اذهب فصل فانك لم تصل — مرتين او ثلاثاً — فقال :  
والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا : فعلمني ما يجزيني في صلاتي » .  
فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بالطمأنينة ، ولم يأمره بإعادة ما  
مضى قبل ذلك الوقت ، مع قوله : والذي بعثك بالحق لا أحسن غير  
هذا ، ولكن أمره أن يعيد تلك الصلاة : لأن وقتها باق . فهو مأمور  
بها أن يصلّيها في وقتها ، وأما ما خرج وقته من الصلاة فلم يأمره بإعادته  
مع كونه قد ترك بعض واجباته ، لأنه لم يكن يعرف وجوب  
ذلك عليه .

وكذلك لم يأمر عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — أن  
يقضي ما تركه من الصلاة : لأجل الجنابة . لأنه لم يكن يعرف أنه  
يجوز الصلاة بالتيمم .

وكذلك المستحاضة قالت له : اني استعاض حيضة شديدة منكرة  
تمنني الصوم والصلاة فأمرها أن تتوضأ لكل صلاة ، ولم يأمرها  
بقضاء ما تركته .

وكذلك الذين أكلوا في رمضان حتى تبين لأحدم الحبال البيض  
من الحبال السود ، أكلوا بعد طلوع الفجر ولم يأمرهم بالإعادة ،  
فهؤلاء كانوا جهالاً بالوجوب ، فلم يأمرهم بقضاء ما تركوه في حال

الجهل . كما لا يؤمر الكافر بقضاء ما تركه في حال كفره . وجاهليته ؛  
بخلاف من كان قد علم الوجوب . وترك الواجب نسياناً . فهذا أمره  
به اذا ذكره .

وأمر النائم من حين يستيقظ : فانه حين النوم لم يكن مأموراً  
بالصلاة ، فلهذا كان النائم اذا استيقظ قرب طلوع الشمس بتوضاً  
ويغتسل ، وإن طلعت الشمس عند جمهور العلماء : كالشافعي وأحمد  
وأبي حنيفة ، واحدى الروایتين عن مالك : بخلاف من كان مستيقظاً  
والوقت واسع . مثل الذي يكون نائماً في بستان أو قرية والماء بارد  
يضره . والحمام بعيد منه ان خرج إليه ذهب الوقت . فانه يتيمم ويصلي  
في الوقت ، ولا يؤخر الصلاة بعد خروج الوقت .

وكذلك لو كان في المصرو قد تعذر عليه دخول الحمام : اما  
لكونه لم يفتح ، أو لبعدها عنه ، أو لكونه ليس معه ما يعطى الحمامي  
أجرته ونحو ذلك : فانه يصلي بالتيمم لأن الصلاة بالتيمم فرض إذا عجز  
عن الماء لعدم ، أو لخوف الضرر باستعماله ، ولا إعادة على أحد من  
هؤلاء ، ففي كثير من الضرر لا إعادة عليه باتفاق المسلمين : كالمرضى  
والمسافر . وبعض الضرر تنازع فيه العلماء . والصحيح أنه لا إعادة على  
أحد صلى بحسب استطاعته كما أمر .

فمن صور النزاع من عدم الماء في الحضر . ومن تيمم لحشية البرد . وكذلك سائر من ترك واجباً لعذر نادر غير متصل ، فإنه تجب عليه الإعادة عند الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين . ولا تجب عليه الإعادة عند مالك ، وأكثر العلماء ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه .

وإذا فوت الصلاة حتى خرج الوقت بأن يؤخر صلاة الليل إلى النهار . والنهار إلى الليل ، فإنه يأتى بذلك . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » وقد جوز بعض العلماء تأخير الصلاة في بعض الأوقات كحال المسابقة . كقول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين .

والذي عليه أكثر العلماء أنه لا يجوز تأخير الصلاة بحال ، وهو قول مالك والشافعي ، وأحمد في ظاهر مذهبه ، لكن يجوز الجمع بين الصلاتين لعذر عند أكثر العلماء . كما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة ، والجمع في هذين الموضعين ثابت بالسنة المتواترة ، واتفاق العلماء . وكذلك ثبت في الصحيح عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه كان يجمع في السفر إذا جد به السير ، وأنه صلى بالدينة ثمانياً جمعاً الظهر والعصر ، وسبعاً المغرب والعشاء ، أراد بذلك أن لا يخرج أمة . لقوله تعالى : ( ما جعل عليكم في الدين من حرج ) .



فلهذا كان مذهب الامام أحمد وغيره من العلماء كطائفة من أصحاب مالك وغيره : أنه يجوز الجمع بين الصلاتين اذا كان عليه حرج في التفريق . فيجمع بينها المريض ، وهو مذهب مالك وطائفة من أصحاب الشافعي . ويجوز الجمع بين المغرب والعشاء في المطر عند الجمهور : كمالك ، والشافعي ، وأحمد . وقال أحمد : يجمع اذا كان له شغل . وقال القاضي أبو يعلى : اذا كان له عذر يبيح له ترك الجمعة والجماعة جاز الجمع .

فمذهب فقهاء الحجاز ، وفقهاء الحديث : كمالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وغيرهم يجوز الجمع بين الصلاتين في الجملة ، ولا يجوز التفويت بأن يؤخر صلاة النهار الى الليل ، وصلاة الليل الى النهار .

ومذهب طائفة من فقهاء الكوفة كأبي حنيفة وغيره ، أنه لا يجوز الجمع الا بعرفة ، ومزدلفة . وكذلك إذا تعذر فعلها في الوقت أخرها عن الوقت ، وقول من أمر بالجمع بين الصلاتين من غير تفويت أرجح من قول من أمر بالتفويت ، ولم يأمر بالجمع : فان الكتاب والسنة يدلان على أن الله أمر بفعل الصلاة في وقتها ، وأمر بالمحافظة عليها . كما قال تعالى : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) هذه نزلت

نسخة لتأخير الصلاة يوم الحندق . وقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
« صلوا الصلاة لوقتها » .

وقد دل الكتاب والسنة على أن المواقيت « خمسة » في حال الاختيار . وهي : « ثلاثة » في حال العذر ، ففي حال العذر إذا جمع بين الصلاتين : بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، فإنما صلى الصلاة في وقتها ، لم يصل واحدة بعد وقتها ؛ ولهذا لم يجب عليه عند أكثر العلماء أن ينوي الجمع ، ولا ينوي القصر . وهذا قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في نصوصه المعروفة . وهو اختيار أبي بكر عبد العزيز .

ولهذا كان عند جمهور العلماء : كمالك والشافعي وأحمد إذا طهرت الحائض في آخر النهار صلت الظهر والعصر جميعاً ، وإذا طهرت في آخر الليل صلت المغرب والعشاء جميعاً ، كما نقل ذلك عن عبد الرحمن ابن عوف ، وأبي هريرة ، وابن عباس ؛ لأن الوقت مشترك بين الصلاتين في حال العذر ، فإذا طهرت في آخر النهار فوقت الظهر باق ، فتصلها قبل العصر . وإذا طهرت في آخر الليل فوقت المغرب باق في حال العذر ؛ فتصلها قبل العشاء .

ولهذا ذكر الله المواقيت تارة خمساً ، ويذكرها ثلاثاً تارة ،

كقوله : ( وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ) الآية . وهو وقت المغرب والعشاء . وكذلك قال الله تعالى : ( أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر ) . والدلوك هو الزوال . وغسق الليل هو اجتماع ظلمة الليل ، وهذا يكون بعد مغيب الشفق . فأمر الله بالصلاة من الدلوك الى الغسق . فرض في ذلك الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . ودل ذلك على ان هذا كله وقت الصلاة . فمن الدلوك الى المغرب وقت الصلاة ، ومن المغرب الى غسق الليل وقت الصلاة . وقال : ( وقرآن الفجر ) لأن الفجر خست بطول القراءة فيها ، ولهذا جعلت ركعتين في الحضر والسفر ، فلا تقصر ولا تجمع الى غيرها ، فانه عوض بطول القراءة فيها عن كثرة العدد .

## فصل

وأما التيمم لكل صلاة ، ولو وقت كل صلاة ، ولا يبطل الفرض بالتيمم للنافلة ؛ لأن التيمم طهارة ضرورية ، والحكم المقدر بالضرورة مقدر بقدرها . فلا يتيمم قبل الوقت ، ولا يبقى بعده . وهو مبيح للصلاة لا رافع للحدث ؛ لأنه اذا قدر على استعمال الماء استعماله من غير تجديد حدث ، فلم أن الحدث كان باقياً ، وانما أيسح للضرورة .

فلا يستيبح الا ما نواه . فهذا هو المشهور من مذهب مالك والشافعي وأحمد .

وقيل : بل التيمم يقوم مقام الماء مطلقا ، يستيبح به كما يستباح بالماء . ويتيمم قبل الوقت كما يتوضأ قبل الوقت . ويبقى بعد الوقت كما تبقى طهارة الماء بعده . وإذا تيمم لنافاة صلى به الفريضة ، كما أنه اذا توضأ لنافاة صلى به الفريضة . وهذا قول كثير من أهل العلم ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية . وقال أحمد : هذا هو القياس .

وهذا القول هو الصحيح ، وعليه يدل الكتاب والسنة والاعتبار ؛ فان الله جعل التيمم مطهراً كما جعل الماء مطهراً . فقال تعالى : ( فتيمموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج : ولكن يريد ليطهركم ) الآية . فأخبر تعالى أنه يريد ان يطهرنا بالتراب ، كما يطهرنا بالماء .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فضلنا على الناس بخمس : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وأحللت لنا الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي . وجعلت لي الأرض مسجداً ، وطهوراً وفي لفظ فأبما رجل أدركته الصلاة من أمتي فعنده مسجده وطهوره »

وكان النبي يبعث الى قومه خاصة . وبعث الى الناس عامة ، وفي صحيح مسلم عن حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض مسجداً ، وترتيبها لنا طهوراً » .

فقد بين صلى الله عليه وسلم : أن الله جعل الأرض لأمة طهوراً . كما جعل الماء طهوراً .

وعن أبي ذر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب طهور المسلم ، ولو لم يجد الماء عشر سنين » . فإذا وجدت الماء فامسسه بشرتك فان ذلك خير » قال الترمذي حديث حسن صحيح . فأخبر ان الله جعل الصعيد الطيب طهور المسلم ، ولو لم يجد الماء عشر سنين .

فمن قال ان التراب لا يطهر من الحدث فقد خالف الكتاب والسنة . وإذا كان مطهراً من الحدث امتنع ان يكون الحدث باقياً . مع ان الله طهر المسلمين بالتيمم من الحدث . فالتيمم رافع للحدث . مطهر لصاحبه ، لكن رفع موقت الى ان يقدر على استعمال الماء . فانه بدل عن الماء . فهو فطهر ما دام للماء متعذراً ، كما ان الملتقط يملك اللقطة ما دام لم يأنه صاحبها ، وكان ملك صاحبها ملكاً موقتماً الى ظهور للمالك . فانه

كان بدلاً عن المالك ، فإذا جاء صاحبها خرجت عن ملك الملتقط الى ملك صاحبها . وما ثبت بنص أو إجماع لا يطلب له نظير يقاس به ، وإنما يطلب النظر لما لا نعلمه الا بالقياس والاعتبار . فيحتاج أن نعتبره بنظير . وأما ما شرعه الله ورسوله فعلينا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ، ولا نطلب لذلك نظيراً ، مع أن الاعتبار يوافق النص . كما قال أحمد القياس أن تجعل التراب كالماء .

وعلى هذا القول الصحيح يتيمم قبل الوقت ان شاء ، وبصلي ما لم يحدث ، أو بقدر على استعمال الماء ، وإذا تيمم لنفل صلى به فريضة ، ويجمع بالتيمم الواحد بين فرضين ، ويقضي به الفائت .

وأصحاب القول الآخر احتجوا بآثار منقولة عن بعض الصحابة وهي ضعيفة لا تثبت . ولا حجة في شيء منها ولو ثبتت . وقول القائل : إنها طهارة ضرورية فتقدر بقدر الحاجة . قيل له : نعم ! والانسان محتاج أن لا يزال على طهارة ، فينطهر قبل الوقت ، فانه محتاج إلى زيادة الثواب ؛ ولهذا يصلي النافلة بالتيمم باتفاق المسلمين ، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تيمم لرد السلام في الحضر ، وقال : « إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » فدل على أن التيمم يكون مستحباً تارة ، وواجباً أخرى . أي يتيمم في وقت لا يكون التيمم واجباً عليه أن يتيمم ، وان كان شرطاً للصلاة والتيمم

قبل الوقت مستحب ، كما أن الوضوء قبل الوقت مستحب .

وأصح أقوال العلماء أنه يتيمم لكل ما يخاف فوته ، كالجنابة ، وصلاة العبد . وغيرها مما يخاف فوته ، فإن الصلاة بالتيمم خير من تفويت الصلاة ، كما أن صلاة التطوع بالتيمم خير من تفويته ، ولهذا يتيمم للتطوع من كان له ورد في الليل بصليته ، وقد أصابته جنابة ، والماء بارد بضره ، فإذا نيمم وصلى التطوع ، وقرأ القرآن بالتيمم كان خيراً من تفويت ذلك .

فقول القائل : إنه حكم مفيد بالضرورة . فيقدر بقدرها . ان أراد به أن لا يفعل إلا عند تعذر الماء ، فهو مسلم . وإن أراد به أنه لا يجوز التيمم إلا إذا كان التيمم واجباً ، فقد غلط . فإن هذا خلاف السنة ، وخلاف إجماع المسلمين ، بل يتيمم للواجب ، ويتيمم للمستحب كصلاة التطوع ، وقراءة القرآن المستحبة ، ومس المصحف المستحب .

والله قد جعله طهوراً للمسلمين عند عدم الماء ، فلا يجوز لأحد أن يضيق على المسلمين ما وسع الله عليهم . وقد أراد رفع الحرج عن الأمة فليس لأحد أن يجعل فيه حرجاً . كما فعله طائفة من الناس . أثبتوا فيه من الحرج ما هو معلوم .

ولهذا كان الصواب أنه يجوز التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين

ولا يجب فيه ترتيب : بل إذا مسح وجهه بباطن راحتيه أجزأ ذلك عن الوجه والراحتين ، ثم يمسح ظهور الكفين بعد ذلك فلا يحتاج أن يمسح راحتيه مرتين ، وعلى هذا دلت السنة . وبسط هذه المسائل في موضع آخر . والله أعلم .

### ومسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن الرجل إذا لم يجد ماء ، أو تعذر عليه استعماله لمرض ، أو يخاف من الضرر من شدة البرد ، وأمثال ذلك . فهل يتيمم ؟ أم لا ؟

فأجاب : التيمم جائز إذا عديم الماء ، وخاف المرض باستعماله ، كما نبه الله تعالى على ذلك بذكر المريض ، وذكر من لم يجد الماء . فمن كان الماء يضره بزيادة في مرضه ، لأجل جرح به ، أو مرض ، أو لحشية البرد ونحو ذلك ، فإنه يتيمم سواء كان جنباً أو محدثاً ، وبصلي .

وإذا جاز له الصلاة جاز له الطواف ، وقراءة القرآن ، ومس المصحف ، واللبث في المسجد . ولا إعادة عليه إذا صلى ، سواء كان في الحضر أو في السفر ، في أصح قولي العلماء .

فإن الصحيح أن كل من فعل ما أمر به بحسب قدرته من غير



تفريط منه ، ولا عدوان ، فلا إعادة عليه . لا في الصلاة . ولا في الصيام . ولا الحج . ولم يوجب الله على العبد أن يصلي الصلاة الواحدة مرتين . ولا يصوم شهرين في عام . ولا يحج حجين . إلا أن يكون منه تفريط ، أو عدوان . فان نسي الصلاة كان عليه أن يصلّيها إذا ذكرها ، وكذلك إذا نسي بعض فرائضها : كالطهارة ، والركوع ، والسجود . وأما إذا كان عاجزاً عن المفروض : كمن صلى عرياناً لعدم السترة ، أو صلى بلا قراءة لانعقاد لسانه ، أو لم يتم الركوع والسجود لمرضه ونحو ذلك ، فلا إعادة عليه . ولا فرق بين العذر النادر ، والمعتاد ، وما يدوم وما لا يدوم .

وقد اتفق المسلمون على أن المسافر إذا عدم الماء صلى بالتيمم ، ولا إعادة عليه ، وعلى أن العريان إذا لم يجد سترة صلى ، ولا إعادة عليه . وعلى أن المريض يصلي بحسب حاله ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً ، فان لم تستطع فقاعداً ، فان لم تستطع فعلى جنب » ولا إعادة عليه .

## وسئل رحمه الله

عن رجل يصبح جنباً ، وليس عنده ما يدخل به الحمام ، ولا يمكنه أن يفتسل في بيته من أجل البرد . فهل له أن يتيمم ويصلي

وبقرأ القرآن أم لا ؟ وهل اذا فعل ذلك تجب عليه الاعادة ؟ أم لا ؟. واذا كان غنمه ما يرهنه على أجرة الحمام فهل يجب عليه ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . يجوز للرجل اذا عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله ، وان كان جنباً . فاذا خشي إذا اغتسل بالماء البارد أن يضره ولا يمكنه الاغتسال بالماء الحار في بيت ولا حمام ، ولا غيرها ، جازله التيمم . ولا إعادة على الصحيح . وان أمكنه دخول الحمام بجعل وجب عليه ذلك ، اذا كان واجداً لأجرة الحمام من غير إجحاف في ماله ، كما يجب شراء الماء للطهارة ، واذا كان ممن يمكنه أن يرهن عند الحمامي الطابية والميزب ، ويوفيه في أثناء يوم ، ونحو ذلك ، فعله . وإن كان في أداء أجرة الحمام ضرر كنقص نفقة عياله ، وقضاء دينه ، صلى بالتيمم . والله أعلم .

## وسئل

عن رجل وقع عليه غسل ، ولم يكن معه في ذلك الوقت ما يدخل به الحمام ، ويتعذر عليه الماء البارد لشدة برده ، ثم إنه تيمم وصلى الفريضة ، وله في الجامع وظيفة فقرأ فيها ، ثم بعد ذلك دخل الحمام ، هل يأثم ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يأتى بذلك . بل فعل ما أمر به : فان من خاف إذا استعمل الماء البارد أن يحصل له صداع أو نزلة أو غير ذلك من الأمراض . ولم يمكن الاغتسال بالماء الحار ، فإنه يتيمم — وإن كان جنباً — ويصلي عند جهاير علماء الاسلام : كمالك ، والشافعي . وأحمد بن حنبل ، وغيرهم حتى لو كان له ورد بالليل ، وأصابته جنابة ، والماء بارد بضره . فإنه يتيمم . ويصلي ورده التطوع ، ويقرأ القرآن في الصلاة . وخارج الصلاة . ولا يفوت ورده لتعذر الاغتسال بالماء .

وهل عليه إعادة الفريضة ؟ على قولين :

أحدهما : لا إعادة عليه . وهو قول مالك . وأحمد في إحدى الروايتين .

والثاني : عليه الإعادة . وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى . هذا إذا كان في الحضر . وأما المسافر فهو أولى أن لا يعيد وهو مذهب الشافعي في أحد قوليهِ ، وكل من جازت له الصلاة بالتيمم جازت له القراءة واللبث في المسجد بطريق الأولى .

والصحيح أنه لا إعادة عليه ، ولا على أحد صلى على حسب

استطاعته ، وسواء كانت الجنابة من حلال أو حرام ؛ لكن قاعل الحرام عليه جنابة ، ونجاسة الذنب . فان تاب وتطهر بالماء ، أحبه الله ، فان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين . وان تطهر ولم يتب : تطهر من الجنابة ، ولم يتطهر من نجاسة الذنب فان تلك لا يزيلها الا التوبة .

واذا لم يكن معه ما يعطى الحمامي جاز له التيمم ، وبصلي بلا ريب . واذا لم يكن ممن ينظره الحمامي ، ولم يجد ما يرهنه عنده ، ولم يقبل منه فهل عليه أن يدخل بالأجرة المؤجلة ؟ فيه قولان : هما وجهان في مذهب أحمد .

والأظهر أنه إذا كان عادة إظهار الحمامي له أن يغتسل في الحمام كالعادة ، وان منعه الحمامي من الدخول من غير ضرر من ان يوفيه حقه لبنض الحمامي ، ونحو ذلك . دخل بغير اختيار الحمامي وأعطاه أجرته ، وان لم يكن معه أجرة فمنعه لكونه لم يوفه حقه في الحال ، ولا هو ممن يعرفه الحمامي لينظره ، فهذا ليس له أن يدخل الا برضا الحمامي وان طابت نفس الحمامي بأخذ ماء في الاناء ، ولم تطب نفسه بأن يتطهر في دهاليز أبواب الحمام ، جاز له أن يفعل ما تطيب به نفس الحمامي . دون ما لا تطيب الا بعوض المثل .

وانما يجب عليه أن يشتري الماء البارد والحر ، ويعطى الحمامي

أجرة الدخول اذا كان للماء يبدل بثمان المثل ، أو زيادة لا يتغابن الناس  
بثلها ، مع قدرته على ذلك .

فان كان محتاجا إلى ذلك لنفقته أو نفقة عياله ، أو وفاء دينه  
الذي يطالب به ، كان صرف ذلك الى ما يحتاج إليه من نفقة ،  
أو قضاء دين مقدما على صرف ذلك في عوض الماء . كما لو احتاج الى  
الماء لشرب نفسه ، أو دوابه ، فانه بصرفه في ذلك ، وبشيم . وان  
كانت الزيادة على ثمن المثل لا تجحف بعاله ، ففي وجوب بذل العوض  
في ذلك قولان في مذهب أحمد بن حنبل ، وغيره . واكثر العلماء  
على أنه لا يجب . والله سبحانه اعلم .

## وسئل

عن المرأة يجامعها بعلها . ولا تمكن من دخول الحمام لعدم الأجرة  
وغيرها . فهل لها أن تتيمم ؟ وهل يكره لبعليها مجامعتها والحالة هذه .  
وكذلك المرأة يدخل عليها وقت الصلاة ولم تغتسل ، وتخاف ان  
دخلت الحمام أن يفوتها الوقت . فهل لها أن تصلي بالتيمم ؟ او تصلي  
في الحمام ؟

فأجاب : الحمد لله . الجنب سواء كان رجلا أو امرأة فانه إذا

عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله ، فإن كان لا يمكنه دخول الحمام لعدم الاجرة أو لغير ذلك ، فإنه يصلي بالتيمم ، ولا يكره للرجل وطء امرأته كذلك ، بل له ان يطأها ، كما له أن يطأها في السفر ، ويصلي بالتيمم .

وإذا أمكن الرجل أو المرأة أن يغتسل ويصلي خارج الحمام فعلا ذلك . فإن لم يمكن ذلك : مثل أن لا يستيقظ أول الفجر ، وإن اشتغل بطلب الماء خرج الوقت . وإن طلب حطباً بسخن به الماء ، أو ذهب إلى الحمام فات الوقت ، فإنه يصلي هنا بالتيمم عند جمهور العلماء ، إلا أن بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد قالوا يشتغل بتحصيل الطهارة وإن فات الوقت . وهكذا قالوا في اشتغاله بخياطة اللباس ، وتعلم دلائل القبلة ، ونحو ذلك .

وهذا القول خطأ . فإن قياس هذا القول أن المسافر يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت بالوضوء . وإن العريان يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت باللباس . وهذا خلاف إجماع المسلمين ؛ بل على العبد أن يصلي في الوقت بحسب الامكان ، وما عجز عنه من واجبات الصلاة سقط عنه .

وأما إذا استيقظ آخر الوقت ، أو ان اشتغل باستقاء الماء من

البئر . خرج الوقت ، او ان ذهب الى الحمام للغسل خرج الوقت .  
فهذا يغتسل عند جمهور العلماء . ومالك — رحمه الله — يقول : بل  
يصلي بالتيمم محافظة على الوقت ، والجمهور يقولون : إذا استيقظ آخر  
الوقت فهو حينئذ مأمور بالصلاة ، فالطهارة والوقت في حقه من حين  
استيقظ . وهو ما يمكنه فعل الصلاة فيه . وقد قال النبي صلى الله  
عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك  
وقتها » . فالوقت المأمور بالصلاة فيه في حق النائم هو اذا استيقظ ، لا  
ما قبل ذلك ، وفي حق الناسي اذا ذكر . والله اعلم .

وأما إذا كانت المرأة أو الرجل يمكنه الذهاب الى الحمام ، لكن ان  
دخل لا يمكنه الخروج حتى يفوت الوقت ، إما لكونه مقهوراً ، مثل  
الغلام الذي لا يخليه سيده يخرج حتى يصلي . ومثل المرأة التي معها  
أولادها فلا يمكنها الخروج حتى تغسلهم ، ونحو ذلك . فهؤلاء لا بد لهم  
من أحد أمور :

إما أن يغتسلوا ويصلوا في الحمام في الوقت ، وإما أن يصلوا خارج  
الحمام بعد خروج الوقت ، وإما ان يصلوا بالتيمم خارج الحمام . وبكل  
قول من هذه الأقوال يفتى طائفة ؛ لكن الأظهر أنهم يصلون بالتيمم  
خارج الحمام ؛ لأن الصلاة في الحمام منهي عنها ، وتفويت الصلاة حتى يخرج  
الوقت أعظم من ذلك . ولا يمكنه الخروج من هذين التهيين الا بالصلاة

بالتيمم في الوقت خارج الحمام .

وصار هذا كما لو لم يمكنه الصلاة الا في موضع نجس في الوقت ،  
أو في موضع طاهر بعد الوقت إذا اغتسل ، أو يصلي بالتيمم في مكان  
طاهر في الوقت . فهذا أولى ، لأن كلا من ذنبك منهي عنه .

وتنازع الفقهاء فيمن حبس في موضع نجس وصلى فيه : هل بعيد؟  
على قولين :

أصحها : أنه لا إعادة عليه ؛ بل الصحيح الذي عليه أكثر العلماء  
أنه ان كان قد صلى في الوقت كما أمر بحسب الامكان فلا إعادة عليه ،  
سواء كان العذر نادراً أو معتاداً ؛ فان الله لم يوجب على العبد الصلاة  
المعينة مرتين .، إلا اذا كان قد حصل منه اخلال بواجب ، أو فعل محرم .  
فأما إذا فعل الواجب بحسب الامكان ، فلم بأمره مرتين ، ولا أمر الله  
أحداً أن يصلي الصلاة ويبعدها ؛ بل حيث أمره بالاعادة لم بأمره بذلك  
ابتداءً ، كمن صلى بلا وضوء ناسياً ، فان هذا لم يكن مأموراً بتلك  
الصلاة ، بل اعتقاد أنه مأمور خطأً منه ، وانما أمره الله أن يصلي  
بالطهارة ، فاذا صلى بغير طهارة كان عليه الاعادة ، كما أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم الذي توضأ وترك اموضع ظفر من قدمه لم يصبه الماء ان يعيد  
الوضوء والصلاة . وكما أمر النبي في صلاته أن يعيد الصلاة . وكما أمر



المصلي خلف الصف وحده أن يعيد الصلاة .

فأما العاجز عن الطهارة ، أو الستارة ، أو استقبال القبلة ، أو عن اجتناب النجاسة ، أو عن اكمال الركوع . والسجود ، أو عن قراءة الفاتحة ، ونحو هؤلاء ممن يكون عاجزاً عن بعض واجباتها . فإن هذا يفعل ما قدر عليه ، ولا اعادة عليه : كما قال تعالى : ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

## وسئل

عن المرأة إذا كانت بعيدة عن الحمام <sup>(١)</sup> وحصل لها جنابة ، وتخشى من الغسل في البيت من البرد . هل لها أن تقيم وتصلي ؟ وإذا أراد زوجها الجماع ، وتخاف من البرد عليه وعليها . هل له أن يقيم ؟ أو يغتسل مع القدرة . وتقيم هي ؟ أم يترك الجماع . فإذا جامعها وأرادت الدخول إلى الحمام للتطهر ، هل تقيم وتجمع بين الصلاتين ؟ أو تصلي في الحمام بالغسل ؟ وهل لها إذا طهرت من الحيض ولم تغتسل أن تقيم ويجامعها زوجها أم لا ؟ وهل يحتاج التيمم للجنابة الى وضوء

---

(١) هذه من مسائل تيسير العبادات لأرباب الضرورات

أم لا : وإذا احتاج هل يقدم الوضوء ، أم التيمم ؟ وهل يحتاج التيمم لكل صلاة ؟ أم يصلي الصلوات بتيمم واحد ؟ وإذا طهرت المرأة آخر النهار — أو آخر الليل — وعجزت عن الغسل لا يرد وغيره . هل تيمم وتصلي ؟ وهل تقضي صلاة اليوم الذي طهرت فيه ؟ أو الليلة ؟ .

ومن أصابه جرح أو كسر وعصبه هل يمسح على العصابة . أم يتيمم عن الوضوء للمجروح . وبعض الأعضاء يعجز عن إمرار الماء عليه بسبب الجرح أو الكسر . وهل يترك الجماعة في هذه الحالة ، أو يفعله ويتيمم ولو علم أن مدة المداواة تطول فيطول تيممه ؟ وهل للمرأة أيضا منع الزوج من الجماعة إذا كانت لا تقدر على الغسل ؟ أم نطيعه وتيمم ؟ ومن وجد الحمام بعيداً متى وصل إليه خرج الوقت هل يتيمم أم يذهب إليه ولو خرج الوقت ؟ ومن خاف فوات الجماعة إذا نظهر بالماء هل يتيمم ليحصل على الجماعة . أم لا ؟ ومن معه رفقة يريدون الجمع فهل الأفضل له الجمع معهم لتحصيل الجماعة ؟ أم يصلي وحده في الوقت ؟ وقد يكون هو إمامهم ، فأبما أفضل في حقه جمعا ، أم الصلاة وحده في وقت كل صلاة ؟ ومن كان له صناعة يعملها هو وصناع آخر ، ويشق عليه الصلاة في وقتها ، ويبطل الصناع هل يجمع بين الصلاتين ؟ وكذلك إذا كان في حراثة وزراعة ويشق عليه طلب الماء هل يتيمم ويصلي ؟ ومن يتيمم

هل يقرأ القرآن في غير الصلاة ؟ ويصلي ورده بالليل ؟ وعمل للمرأة  
الجنب أو الحائض أن تقرأ على ولدها الصغير ؟ ومن لم يجد تراباً هل  
يتيمم على البساط أو الحصير إذا كان فيها غبار ؟.

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . من أصابته جنابة من احتلام أو  
جماع ، حلال أو حرام ، فعليه أن يغتسل ويصلي ، فان تعذر عليه  
الاعتسال لعدم الماء أو لتضرره باستعماله : مثل ان يكون مريضاً يزيد  
الاعتسال في مرضه ، أو يكون الهواء بارداً ، و إن اغتسل خاف أن  
يمرض بصداع أو زكام أو نزلة ، فانه يتيمم ويصلي . سواء كان رجلاً  
أو امرأة ، وليس له أن يؤخر الصلاة عن وقتها . وليس للمرأة أن  
تضع زوجها من الجماع . بل له أن يجامعها . فان قدرت على الاعتسال  
وإلا تيممت .

وكذلك الرجل إن قدر على الاعتسال والا تيمم ، وله أن يجامعها  
قبل دخول الحمام ، فان قدرت على أن تغتسل وتصلي خارج الحمام فعلت ،  
وان خافت أن تفوتها الصلاة استترت في الحمام وعلت ، ولا تفوت  
الصلاة ، والجمع بين الصلاتين بظهارة كاملة بلاء خير من أن يفرق  
بين الصلاتين بالتيمم . كما أمر النبي — صلى الله عليه وسلم —  
المستحاضة أن تجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، وجعل ذلك خيراً من  
التفريق بوضوء .

وأبضا فالجمع بين الصلاتين مشروع لحاجة دنيوية ، فلأن يكون مشروعا لتكميل الصلاة أولى ، والجامع بين الصلاتين مصل في الوقت ، والنبي — صلى الله عليه وسلم — جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر ؛ لأجل تكميل الوقوف واتصاله ؛ وإلا فقد كان يمكنه أن ينزل فيصلي ، فجمع بين الصلاتين لتكميل الوقوف ، فالجمع لتكميل الصلاة أولى .

وأبضا فانه جمع بالمدينة للمطر ، وهو نفسه صلى الله عليه وسلم لم يكن يتضرر بالمطر ، بل جمع لتحصيل الصلاة في الجماعة ، والجمع لتحصيل الجماعة خير من التفريق والانفراد ، والجمع بين الصلاتين خير من الصلاة في الحمام ، فان أعطان الابل والحمام نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها ، والجمع مشروع . بل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم : من نام عن صلاة او نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها ، ثم إنه لما نام عن الصلاة انتقل ، وقال : « هذا واد حضرنا فيه الشيطان ، فأخر الصلاة عن الوقت المأمور به لكون البقرة حضر فيها الشيطان ، وتلك البقرة نكرو الصلاة فيها وتجاوز ؛ لكن يستحب الانتقال عنها ، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل وغيره .

والحمام واعطان الابل مسكن الشياطين ؛ ولهذا حرم الصلاة فيها ، والجمع مشروع للمصلحة الراجحة ، فاذا جمع لثلا يصلي في أما كن

الشياطين . كان قد أحسن ، والمرأة اذا لم يكن يمكنها الجمع بطهارة الماء جمعت بطهارة التيمم ، فان الصلاة بالتيمم في الوقت المشروع خير من التفريق ومن الصلاة في الأماكن المنهي عنها ، وإذا أمكن الرجل والمرأة أن يتوضأ ويتيمما فعلا ، فان اقتصرا على التيمم أجزأهما في إحدى الروايتين للعلماء .

ومذهب أبي حنيفة ومالك لا يجمع بين طهارة الماء وطهارة التيمم — بين الأصل والبدل — بل إما هذا وإما هذا . ومذهب الشافعي وأحمد : بل يغتسل بالماء ما أمكنه ، ويتيمم للباقي . وإذا توضأ وتيمم فسواء قدم هذا أو هذا ، لكن تقديم الوضوء أحسن ، ويجوز أن يصلي الصلوات بتيمم واحد ، كما يجوز بوضوء واحد ، وغسل واحد ، في أظهر قولي العلماء . وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب طهور للمسلم ولو لم يجد الماء عشر سنين . فاذا وجدت الماء فأمسه بشرتك فان ذلك خير » .

والمرأة إذا طهرت من الحيض فان قدرت على الاغتسال والا تيممت وصات ، فان طهرت في آخر النهار صلت الظهر والعصر . وان طهرت في آخر الليل صلت المغرب والعشاء ، ولا يقضى أحد ما صلاه بالتيمم . وإذا كان الجرح مكشوفاً وأمكن مسحه بالماء فهو خير من التيمم ،

وكذلك إذا كان معصوباً أو كسر عظمه فوضع عليه جيرة فمسح ذلك بالماء خير من التيمم ، والمريض والجريح والمكسور إذا أصابته جنابة بجماع وغيره والماء يضره يتيمم ويصلي ، أو يمسح على الجيرة ويغسل سائر بدنه إن أمكنه ويصلي .

وليس للمرأة أن تمتع زوجها الجماع ، بل يجامعها . فإن قدرت على الاغتسال . وإلا تيممت وصلت . وإذا طهرت من الحيض لم يجامعها إلا بعد الاغتسال ، وإلا تيممت ووطئها زوجها . ويتيمم الواطئ حيث يتيمم للصلاة .

وإذا دخل وقت الصلاة كطلوع الفجر ، ولم يمكنه إذا اغتسل أن يصلي حتى تطلع الشمس ، لكون الماء بعيداً ، أو الحمام مغلوقة ، أو لكونه فقيراً وليس معه اجرة الحمام ، فإنه يتيمم ويصلي في الوقت ، ولا يؤخر الصلاة حتى يفوت الوقت . وأما إذا استيقظ وقبض ضاق الوقت عن الاغتسال ، فإن كان الماء موجوداً فهذا يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس عند أكثر العلماء ، فإن الوقت في حقه من حين استيقظ بخلاف اليقظان فإن الوقت في حقه من حين طلوع الفجر .

ولا بد من الصلاة في وقتها ، ولا يجوز تأخيرها عن الوقت لأحد أصلاً ، لا بعذر ، ولا بغير عذر . لكن يصلي في الوقت بحسب الامكان

فيصلي المريض بحسب حاله في الوقت . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لعمران بن حصين : « صل قائماً ، فان لم تستطع فقاعدا ، فان لم تستطع  
فعلى جنب » فيصلي في الوقت قاعدا . ولا يصلي بعد خروج الوقت  
قائماً ، وكذلك العراة ، كالذين انكسرت بهم السفينة يصلون في الوقت  
عراة ، ولا يؤخرونها ليصلوا في الثياب بعد الوقت .

وكذلك من اشتبهت عليه القبلة . فيصلي في الوقت بالاجتهاد ،  
والتقليد ، ولا يؤخرها ليصلي بعد الوقت باليقين .

وكذلك من كان عليه نجاسة في بدنه او ثوبه لا يمكنه إزالتها حتى  
تفوت الصلاة ، فيصلي بها في الوقت . ولا يفوت الصلاة ليصلي طاهراً .

وكذلك من حبس في مكان نجس ، او كان في حمام ، او غير  
ذلك مما نهى عن الصلاة فيه . ولا يمكنه الخروج منه حتى تفوت الصلاة  
فانه يصلي في الوقت ، ولا يفوت الصلاة ليصلي في غيره . فالصلاة في  
الوقت فرض بحسب الامكان ، والاستطاعة . وإن كانت صلاة ناقصة  
حتى الحائض يصلي صلاة الخوف في الوقت بحسب الامكان ، ولا يفوتها  
ليصلي صلاة أمن بعد خروج الوقت ، حتى في حال المقاتلة يصلي ويقاتل  
ولا يفوت الصلاة ليصلي بلا قتال ، فالصلاة المفروضة في الوقت وإن  
كانت ناقصة خير من تفويت الصلاة بعد الوقت وإن كانت كاملة ؛

بل الصلاة بعد تفويت الوقت عمدا لا تقبل من صاحبها ، ولا يسقط عنه إثم التفويت المحرم . ولو قضاها باتفاق المسلمين .

## فصل

وأما إذا خاف فوات الجنازة أو العيد ، أو الجمعة ، ففي التيمم نزاع . والأظهر أنه يصليها بالتيمم ، ولا يفوتها ، وكذلك إذا لم يمكنه صلاة الجماعة الواجبة إلا بالتيمم ، فإنه يصليها بالتيمم .

ومذهب أحمد في إحدى الروايتين أنه يجوز التيمم للجنازة ، مع أنه لا يختلف قوله في أنه يجوز أن يعيدها بوضوء ، فليست العلة على مذهبه تعذر الاعادة ، بخلاف أبي حنيفة فإنه إنما علل ذلك بتعذر الاعادة ، وفرق بين الجنازة ، وبين العيد والجمعة . وأحمد لا يعلل بذلك فكيف والجمعة لا تعاد ! وإنما صلى ظهرا . وليست صلاة الظهر كالجمعة .

وكذلك إذا لم يمكنه صلاة الجمعة الواجبة إلا بالتيمم ، فإنه يصليها بالتيمم ، والجمع بين الصلاتين حيث بشرع في الصلاة في وقتها ليس بمفوت ، ولا يشترط للقصر ولا للجمع نية عند أكثر العلماء ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ، وهو إحدى القولين في مذهب أحمد ؛ بل عليه يدل ظلامه ، وهو المنصوص عنه .



والقول الآخر : اختيار بعض أصحابه . وهو قول الشافعي .

والجمع بين الصلاتين يجوز لعذر . فالمسافر إذا جد به السير جمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء . والمسافرون إذا غلب عليهم النعاس وشق عليهم انتظار العشاء جمعوا بينها وبين المغرب . ولو كان الإمام لا ينام ، فصلاته بهم إماماً جامعاً بين الصلاتين خير من صلاته وحده غير جامع .

والحراث إذا خاف أن طلب الماء يسرق ماله ، أو بتعطيل عمله الذي يحتاج إليه صلى بالتيمم . وإن أمكنه أن يجمع بين الصلاتين بوضوء فهو خير من أن يفرق بينهما ، وكذلك سائر الأعذار الذين يباح لهم التيمم : إذا أمكنهم الجمع بينها بطهارة الماء فهو خير من التفريق بينها بطهارة التيمم ، والجمع بين الصلاتين لمن له عذر كالطر والرياح الشديدة الباردة : وإن به سلس البول ، والمستحاضة : فصلاتهم بطهارة كاملة جمعاً بين الصلاتين ، خير من صلاتهم بطهارة ناقصة مفارقة بينهما .

والمرضى أيضاً له أن يجمع بين الصلاتين ، لا سيما إذا كان مع الجمع صلاته أكمل . إما لكامل طهارته ، وإما لامكان القيسام ، ولو كانت الصلاتان سواء . لكن إذا فرق بينهما زاد مرضه ، فله الجمع بينهما .

وقال احمد بن حنبل : يجوز الجمع إذا كان لشغل . قال القاضي  
ابو يعلى : الشغل الذي يبيح ترك الجمعة والجماعة . وقال الشيخ موفق  
الدين بن قدامة المقدسي : مينا عن هؤلاء : وهو المريض ، ومن له  
قريب يخاف موته ، ومن يدافع أحداً من الأختين ، ومن يحضره  
طعام وبه حاجة إليه ، ومن يخاف من سلطان يأخذه ، أو غريم يلازمه  
ولا شيء معه يعطيه ، والمسافر إذا خاف فوات القافلة ، ومن يخاف  
ضرراً في ماله ، ومن يرجو وجوده ، ومن يخاف من غلبة الناس  
حتى يفوته الوقت ، ومن يخاف من شدة البرد . وكذلك في الليلة  
المظلمة إذا كان فيها وحل . فهؤلاء يعذروا وإن تركوا الجمعة والجماعة ،  
كذا حكاه ابن قدامة في « مختصر الهداية » . فانه يبيح لهم الجمع بين  
الصلاتين على ما قاله الامام احمد بن حنبل ، والقاضي ابو يعلى .

والصناع والفلاحون إذا كان في الوقت الخاص مشقة عليهم : مثل  
ان يكون الماء بعيداً في فعل صلاة ، وإذا ذهبوا إليه وطهروا تعطّل  
بعض العمل الذي يحتاجون إليه ، فلمهم ان يصلوا في الوقت المشترك  
فيجمعوا بين الصلاتين ، واحسن من ذلك ان يؤخروا الظهر الى قريب  
العصر فيجمعوها ويصلوها مع العصر ، وإن كان ذلك جمعاً في آخر وقت  
الظهر . واول وقت العصر . ويجوز مع بعد الماء ان يتمم ويصلي في  
الوقت الخاص . والجمع بطهارة الماء افضل . والحمد لله وحده :

## فصل

كل من جاز له الصلاة بالتيمم : من جنب ، او محدث ، جاز له أن يقرأ القرآن خارج الصلاة ، ويمس للمصحف ، ويصلي بالتيمم النافلة ، والفريضة ، ويرقي بالقرآن وغير ذلك . فان الصلاة أعظم من القراءة ، فمن صلى بالتيمم كانت قراءته بالتيمم أولى . والقراءة خارج الصلاة اوسع منها في الصلاة ، فان المحدث يقرأ خارج الصلاة ، وكل ما يفعله بطهارة الماء في الوضوء والغسل ، يفعله بطهارة التيمم إذا عدم الماء ، او خاف الضرر باستعماله .

وإذا أمكن الجنب الوضوء دون الغسل . فتوضأ وتيمم عن الغسل جاز ، وإن تيمم ولم يتوضأ ففيه قولان . قيل : يحزبه عن الغسل ، وهو قول مالك وأبي حنيفة . وقيل : لا يحزبه ، وهو قول الشافعي ، وأحمد بن حنبل .

وإذا تيمم بالتراب الذي تحت حصر يته جاز ، وكذلك إذا كان هناك غبار لاصق ببعض الأشياء وتيمم بذلك التراب اللاصق جاز . وأما قراءة الجنب والحائض للقرآن فالعلماء فيه ثلاثة أقوال :

قيل : يجوز لهذا ولهذا . وهو مذهب أبي حنيفة والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد .

وقيل : لا يجوز للجنب . ويجوز للحائض . أما مطلقاً ، أو إذا خافت النسيان . وهو مذهب مالك . وقول في مذهب أحمد وغيره . فإن قراءة الحائض القرآن لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء غير الحديث المروي عن اسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر « لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئاً » رواه أبو داود وغيره . وهو حديث ضعيف بانفاق أهل المعرفة بالحديث .

واسماعيل بن عياش ما يرويه عن الحجازيين أحاديث ضعيفة ، بخلاف روايته عن الشاميين ، ولم يرو هذا عن نافع أحد من الثقات ، ومعلوم أن النساء كن يحضن على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولم يكن ينهين عن قراءة القرآن . كما لم يكن ينهين عن الذكر والدعاء بل أمرن الحيض أن يخرجن يوم العيد ، فيكبرون بتكبير المسلمين . وأمر الحائض أن تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت : تلبي وهي حائض ، وكذلك بمزدلفة ومنى ، وغير ذلك من المشاهر .

وأما الجنب فلم يأمره أن يشهد العيد ، ولا يصلي ، ولا أن يقضي شيئاً من المناسك : لأن الجنب يمكنه أن يتطهر فلا عذر له في .

ترك الطهارة ، بخلاف الحائض فان حدثها قائم لا يمكنها مع ذلك التطهر .  
ولهذا ذكر العلماء ليس للجنب ان يقف بعرقه ومزدلفة ومنى حتى  
يطهر ، وان كانت الطهارة ليست شرطاً في ذلك . لكن المقصود ان  
الشارع امر الحائض امر إيجاب او استحباب بذكر الله ودعائه مع كراهة  
ذلك للجنب .

فعلم أن الحائض يرخص لها فيما لا يرخص للجنب فيه ، لأجل  
العذر . وإن كانت عدتها أغلظ ، فكذلك قراءة القرآن لم ينهها  
الشارع عن ذلك .

وإن قيل : إنه نهى الجنب ، لأن الجنب يمكنه أن يتطهر ، ويقرأ ،  
بخلاف الحائض : تبقى حائضاً أياً ما يفوتها قراءة القرآن ، تفويت عبادة  
تحتاج إليها مع عجزها عن الطهارة ، وليست القراءة كالصلاة ، فان الصلاة  
يشترط لها الطهارة مع الحدث الأكبر ، والأصغر . والقراءة تجوز مع  
الحدث الأصغر بالنص ، واتفاق الأئمة .

والصلاة يجب فيها استقبال القبلة واللباس ، واجتناب النجاسة ،  
والقراءة لا يجب فيها شيء من ذلك ، بل كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يضع رأسه في حجر عائشة رضي الله عنها وهي حائض ، وهو حديث  
صحيح . وفي صحيح مسلم أيضاً : يقول الله عز وجل للنبي صلى الله

عليه وسلم : « إني منزل عليك كتابا لا يغسله الماء ، تقرأه نائما ، ويقظانا »  
فتجوز القراءة قائما ، وقاعدا وماشيا ، ومضطجعا . وراكبا .

## وسئل

عن رجل أرمد فلحقته جنابة ، ولا يقدر يتطهر بماء مسخن ،  
ولا بارد ، ويقدر على الوضوء . فما يصنع ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان به رمد ، فإنه يغسل ما استطاع من  
بدنه . وما بضره الماء - كالعين وما يقاربها - ففيه قولان للعلماء :

أحدها : يقيم ، وهو مذهب الشافعي وأحمد .

والثاني : ليس عليه يقيم ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ،  
لكن غسل أكثر البدن الذي يمكن غسله واجب باتفاقهم ، والله أعلم .

## وسئل

عن رجل باشر امرأته وهو في عاقية . فهل له أن يصبر بالتطهر  
إلى أن يتضح النهار ؟ أم يقيم ويصلي ؟ أفقونا مأجورين ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يجوز له تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت . بل عليه ان قدر على الاغتسال بماء بارد او حار أن يغتسل ويصلي في الوقت . وإلا تيمم : فان التيمم لحشية البرد جائز باتفاق الأئمة ، وإذا صلى بالتيمم فلا إعادة عليه . لكن إذا تمكن من الاغتسال اغتسل ، والله أعلم .

## وسئل

عن امرأة بها مرض في عينيها ، وثقل في جسمها من الشحم . وليس لها قدرة على الحمام : لأجل الضرورة ، وزوجها لم يدعها تطهر ، وهي تطلب الصلاة . فهل يجوز لها أن تغسل جسمها الصبيح ؟ وتقيم عن رأسها ؟

فأجاب : نعم ، إذا لم تقدر على الاغتسال في الماء البارد ، ولا الحار فعليها أن تصلي في الوقت بالتيمم ، عند جماهير العلماء ، لكن مذهب الشافعي وأحمد أنها تغسل ما يمكن ، وتقيم للباقي . ومذهب أبي حنيفة ومالك ان غسلت الأكثر لم تقيم ، وان لم يمكن إلا غسل الأقل تيممت ، ولا غسل عليها .

## وسئل :

عن رجل سافر مع رفقة وهو إمامهم . ثم احتلم في يوم شديد البرد . وخاف على نفسه أن يقتله البرد فتيمم ، وصلى بهم ، فهل يجب عليه إعادة ؟ وعلى من صلى خلفه أم لا ؟

فأجاب : هذه المسألة هي ثلاث مسائل :

الأولى : أن تيممه جائز ، وصلاته جائزة ، ولا غسل عليه ، والحالة هذه . وهذا متفق عليه بين الأئمة ، وقد جاء في ذلك حديث في السنن « عن عمرو بن العاص أنه فعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — فصلى بأصحابه بالتيمم في السفر ، وإن ذلك ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك هذا معروف عن ابن عباس .

الثانية : أنه هل يؤم المتوضئين ؟ فالجمهور على أنه يؤمهم ، كما أمهم عمرو بن العاص ، وابن عباس . وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأصح القولين في مذهب أبي حنيفة . ومذهب أبي محمد أنه لا يؤمهم .



الثالثة : في الاعادة ، فالأأموم لا إعادة عليه . بالاتفاق . مع صحة صلاته ، وأما الامام أو غيره إذا صلى بالتيمم لحشية البرد . فقليل : بعيد مطلقاً ، كقول الشافعي ، وقيل : بعيد في الحضر فقط ، دون السفر . كقول له ، ورواية عن أحمد . وقيل : لا بعيد مطلقاً كقول مالك . وأحمد في الرواية الأخرى . وهذا هو الصحيح ؛ لأنه فعل ما قدر عليه ، فلا إعادة عليه ؛ ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص بإعادة ، ولم يثبت فيه دليل شرعي يفرق بين الأعذار المعتادة ، وغير المعتادة . والله أعلم .

## وسئل

عن رجل أصابته جنابة ، ولم يقدر على استعمال الماء من شدة البرد ، أو الخوف والانكار عليه . فهل إذا نيمم وصلى وقرأ ومس المصحف وتهجد بالليل اماماً يجوز له ذلك أم لا ؟ وهل بعيد الصلاة أم لا ؟ وإلى كم يجوز له التيمم ؟

فأجاب : إذا كان خائفاً من البرد ان اغتسل بالماء يمرض ، أو كان خائفاً ان اغتسل أن يرمى بما هو بريء منه ، ويتضرر بذلك أو كان خائفاً بينه وبين الماء عدو أو سبع يخاف ضرره ان قصد الماء فانه يتيمم ويصلي من الجنابة والحدث الأصغر .

وأما الإعادة : فقد تنازع العلماء في التيمم لحشية البرد ، هل يعيد في السفر والحضر ؟ أو لا يعيد فيها ؟ أو يعيد في الحضر فقط ؟ على ثلاثة أقوال . والأشبه بالكتاب والسنة أنه لا إعادة عليه بحال . ومن جازت له الصلاة جازت له القراءة ، ومس المصحف . والتيمم يؤم المغتسل عند جمهور العلماء ، وهو مذهب الأئمة الأربعة إلا محمد بن الحسن . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن التيمم إذا كان في يده جراحة ، وتوضأ وغسل وجهه ، فهل يلزمه أن يتيمم عند غسل اليدين ؟ أم يكمل وضوءه إلى آخره ؟ ثم بعد ذلك يتيمم ؟ وإن كانت الجراحة مشدودة : فهل يلزمه أن يحل الجراح . وبغسل جميع الصحيح ؟ أم بغسل ما ظهر منها ، ويترك الشد على حاله ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها نزاع ، ها قولان في مذهب أحمد وغيره . والصحيح أن له أن يؤخر التيمم حتى يفرغ من وضوئه . بل هذا الذي ينبغي أن يفعله إذا قيل : إنه يجمع بين الوضوء والتيمم ، فإن مذهب أبي حنيفة ومالك أنه لا يحتاج إلى تيمم ، ولكن مذهب

الشافعي وأحمد أن يجمع بينهما ، وإذا جبرها مسح عليها . سواء كان جبرها على وضوء أو غير وضوء .

وكذلك إذا شد عليها عصابة ، ولا يحتاج الى تيمم في ذلك ، هذا أصح أقوال العلماء ، والله أعلم .

## وسئل

عن رجل جنب ، وهو في بيت مبلط عادم فيه التراب ، مغلوق عليه الباب ، ولم يعلم متى يكون الخروج منه ، فهل يترك الصلاة الى وجود الماء والتراب ؟ أم لا ؟

فأجاب :

إذا لم يقدر على استعمال الماء ، ولا على التمسح بالصعيد ، فإنه يصلي بلا ماء ، ولا تيمم عند الجمهور . وهذا أصح القولين . وهل عليه الإعادة ؟ على قولين :

أظهرها : أنه لا إعادة عليه ، فإن الله يقول : ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأنوا منه ما استطعتم » ولم يأمر العبد بصلاتين ، وإذا صلى قرأ القراءة الواجبة . والله أعلم .

## وسئل

عن رجل نام وهو جنب فلم يستيقظ الا قريب طلوع الشمس ،  
وخشي من الغسل بالماء البارد في وقت البرد ، وان سخن الماء خرج  
الوقت ، فهل يجوز له ان يفوت الصلاة الى حيث يغتسل ، أو  
يتيمم ويصلي ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها قولان للعلماء ، فالأكثر : كأبي حنيفة  
والشافعي وأحمد يأمرونه بطلب الماء ، وان صلى بعد طلوع الشمس .  
ومالك يأمره أن يصلي للوقت بالتيمم : لأن الوقت مقدم على غيره  
من واجبات الصلاة ، بدليل انه ان استيقظ في الوقت وعلم أنه  
لا يجد الماء الا بعد الوقت فانه يصلي بالتيمم في الوقت باجماع المسلمين ، ولا  
يصلي بعد خروج الوقت بالغسل .

وأما الأولون فيفرقون بين هذه الصورة ونظائرها ، وبين صورة  
السؤال : بأنه قال : إنما خوطب بالصلاة عند استيقاظه ، كما قال  
النبي صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا  
ذكرها » وإذا كان إنما أمر بها بعد الانتباه فعليه فعلها بحسب ما يمكن

من الاغتسال المعتاد ، فيكون فعلها بعد طلوع الشمس فعلا في الوقت الذي أمر الله بالصلاة فيه . والله أعلم .

### وسئل :

عن رجل أجنب واستيقظ ، وقد طلع الفجر ، ثم أراد أن يغتسل فخاف أن تطلع الشمس فتوضأ وصلى ، وبعد الصلاة اغتسل ، فهل تجزي الصلاة أم لا ؟

فأجاب : إذا أدركته الجنابة فعليه أن يغتسل ويصلي في الوقت ، وليس له أن يؤخر الغسل ، فان كان لم يستيقظ الا وقت طلوع الشمس ، فأكثر العلماء يقولون : يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس ولا يصلي جنبا ، وبعضهم قال : يصلي في الوقت بالوضوء ، واليتم . لكن الأول أصح ، والله أعلم .

### وسئل

عن الجنب اذا انتبه من نومه وهو في الحضر قبل خروج الوقت بقليل ، هل يتيمم ويصلي في الوقت ؟ أو يغتسل ويصلي بعد خروج الوقت ؟

فأجاب رحمه الله : يغتسل ولا يصلي بالتيمم في مثل هذه الصورة ،  
عند أكثر العلماء . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام

إذا دخل وقت الصلاة وهو جنب ، ونحشى أن اشتغل بفعل  
الطهارة بفوته الوقت . فهل يباح له التيمم ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا دخل وقت الصلاة وهو مستيقظ والماء بعيد منه  
يخاف أن طلبه أن تفوته الصلاة ، أو كان الوقت بارداً يخاف أن  
سخنه أو ذهب إلى الحمام فأتت الصلاة ، فإنه يصلي بالتيمم في مذهب  
أحمد ، وجمهور العلماء .

وان استيقظ آخر الوقت وخاف إن تطهر طلعت الشمس ، فإنه  
يصلي هنا بالوضوء بعد طلوع الشمس ، فإن عند جمهور العلماء  
اختلافاً . كاحدى الروایتين عن مالك ، فإنه هنا إنما خوطب بالصلاة  
بعد استيقاظه ، ومن نام عن صلاة صلاها إذا استيقظ ، وكان ذلك  
وقتها في حقه .

## وسئل

عن أقوام خرجوا من قرية الى قرية ليصلوا الجمعة فيها ، فوجدوا الصلاة قد أقيمت ، وبعضهم على غير وضوء ، لو ذهب ليتوضأ فاتته الصلاة ، فهل يتيمم ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها نزاع ، والأظهر أنهم اذا لم تمكنهم صلاة الجمعة الا بالتيمم صلوا بالتيمم ، والله أعلم .

## وسئل

عن المسافر يصل الى ماء ، وقد ضاق الوقت فان شاغل بتحصيله خرج الوقت ، فهل له أن يصلي بالتيمم ؟

فأجاب : أما المسافر اذا وصل الى ماء وقد ضاق الوقت فانه يصلي بالتيمم على قول جمهور العلماء ، وكذلك لو كان هناك بئر لكن لا يمكن ان يصنع له جبلاً حتى يخرج الوقت ، او يمكن حفر الماء ، ولا يحفر حتى يخرج الوقت ، فانه يصلي بالتيمم .

وقد قال بعض الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد : انه يغتسل ويصلي بعد خروج الوقت ، لاشتغاله بتحصيل الشرط ، وهذا ضعيف لأن المسلم أمر أن يصلي في الوقت بحسب الامكان ، فالمسافر اذا علم أنه لا يجد الماء حتى يفوت الوقت كان فرضاً عليه أن يصلي بالتيمم في الوقت باتفاق الأئمة ، وليس له أن يؤخر الصلاة حتى يصل الى الماء ، وقد ضاق الوقت بحيث لا يمكنه الاغتسال والصلاة حتى يخرج الوقت .

بل إذا فعل ذلك كان عاصياً بالانفاق ، وحينئذ فاذا وصل الى الماء وقد ضاق الوقت فغرضه انما هو الصلاة بالتيمم في الوقت ، وليس هو مأموراً بهذا الاستعمال الذي يفوته معه الوقت ، بخلاف المستيقظ آخر الوقت ، والماء حاضر فان هذا مأمور أن يغتسل ويصلي ، ووقته من حين يستيقظ ، لا من حين طلوع الفجر ، بخلاف من كان يقظانا عند طلوع الفجر ، أو عند زوالها ، إما مقبلاً وإما مسافراً ، فان الوقت في حقه من حينئذ .

## وسئل

عن التيمم : هل يجوز لأحد أن يصلي به السنن الراحبة والفريضة وأن يقتصر عليه الى أن يحدث ؟ أم لا ؟



فأجاب : نعم يجوز له في أظهر قولي العلماء أن يصلي بالتيمم ، كما يصلي بالوضوء ، فيصلّي به الفرض والنفل ، ويتيمم قبل الوقت ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، ولا ينقض التيمم إلا ما ينقض الوضوء . والقدرة على استعمال الماء ، والله أعلم .

### وسئل رحمه الله

عن الحاقن : أيما أفضل : يصلي بوضوء محتقناً ، أو أن يحدث ، ثم يتيمم لعدم الماء ؟

فأجاب : صلاته بالتيمم بلا احتقان أفضل من صلاته بالوضوء مع الاحتقان ، فإن هذه الصلاة مع الاحتقان مكروهة ، منهي عنها . وفي صحتها روايتان . وأما صلاته بالتيمم فصحيحة ، لا كراهة فيها بالاتفاق ، والله أعلم .

## باب إزالة النجاسة

قال شيخ الإسلام قدس الله روحه

### فصل

وأما إزالة النجاسة بغير الماء ففيها ثلاثة أقوال في مذهب أحمد :

أحدها : المنع ، كقول الشافعي ، وهو أجد القولين في مذهب مالك وأحمد .

والثاني : الجواز ، كقول أبي حنيفة ، وهو القول الثاني في مذهب مالك ، وأحمد .

والقول الثالث : في مذهب أحمد أن ذلك يجوز للحاجة ، كما في طهارة فم المرأة بريقها ، وطهارة أفواه الصبيان بأرياقهم ، ونحو ذلك .

والسنة قد جاءت بالأمر بالماء في قوله لأسماء : « حتىه » ، ثم اقرصه

ثم اغسله بالماء ، وقوله في آنية الجوس : « إرحضوها ثم اغسلوها بالماء » . وقوله في حديث الأعرابي الذي يال في المسجد : « صبوا على بوله ذنباً من ماء » فأمر بإزالة الماء في قضايا معينة ، ولم يأمر أمراً عاماً بأن تزال كل نجاسة بالماء .

وقد أذن في إزالتها بغير الماء في مواضع :

( منها ) الاستجمار بالحجارة . و ( منها ) قوله في التعلين : « ثم ليدلكها بالتراب فان التراب لها طهور » و ( منها ) قوله في الذبل : « يطهره ما بعده » و ( منها ) ان الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم لم يكونوا يغسلون ذلك . و ( منها ) قوله في الهر : « انهما من الطوافين عليكم والطوافات » مع ان الهر في العادة يأكل الفأر ، ولم يكن هناك قناة ترد عليها تطهر بها أفواهها بالماء بل طهورها ريقها . و ( منها ) ان الحمر المنقلبة بنفسها تطهر باتفاق المسلمين .

واذا كان كذلك فالراجع في هذه المسألة أن النجاسة متى زالت بأي وجه كان زال حكمها ، فان الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها ، لكن لا يجوز استعمال الأطعمة والأشربة في إزالة النجاسة لغير حاجة لما في ذلك من فساد الأموال ، كما لا يجوز الاستجماء بها .

والذين قالوا لا نزول إلا بالماء : منهم من قال : ان هذا بعيد ؛  
وليس الأمر كذلك ؛ فان صاحب الشرع أمر بالماء في قضايا معينة  
لتعينه ؛ لأن إزالتها بالأشربة التي يتتفع بها المسلمون افساد لها . وإزالتها  
بالجامدات كانت متعذرة ، كغسل الثوب ، والائناء ، والأرض بالماء ، فانه  
من المعلوم انه لو كان عندم ماء ورد وخل وغير ذلك لم بأمرهم بافساده  
فكيف إذا لم يكن عندم .

ومنهم من قال : ان الماء له من اللطف ما ليس لغيره من المائعات  
فلا يلحق غيره به ؛ وليس الأمر كذلك ؛ بل الخل وماء الورد وغيرها  
يزيلان ما في الآنية من النجاسة ، كالماء وأبلغ ، والاستحالة له أبلغ في  
الازالة من الغسل بالماء ، فان الازالة بالماء قد يبقى معها لون النجاسة  
فيبقى عنه . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يكفيك الماء ولا  
يضرك أثره » وغير الماء يزيل الطعم واللون والريح .

ومنهم من قال : كان القياس أن لا يزول بالماء لتنجيسه بالملاقاة ،  
لكن رخص في الماء للحاجة ، فجعل الازالة بالماء صورة استحسان ، فلا  
يقاس عليها . وكلا المقدمتين باطلة . فليست إزالتها على خلاف القياس  
بل القياس ان الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها .

وقولهم : إنه ينجس بالملاقاة ممنوع ، ومن سلمه فرق بين الوارد

والمورود عليه . أو بين الجاري والواقف . ولو قيل : إنها على خلاف القياس فالصواب ان ما خالف القياس يقاس عليه إذا عرفت علته ؛ اذ الاعتبار في القياس بالجامع والفارق ..

واعتبار طهارة الحث بطهارة الحدث ضعيف ؛ فان طهارة الحدث من باب الأفعال المأمور بها ؛ ولهذا لم تسقط بالنسيان والجهل . واشترط فيها النية عند الجمهور . وأما طهارة الحث فانها من باب التروك فمقصودها اجتناب الحث ؛ ولهذا لا يشترط فيها فعل العبد ولا قصده ، بل لو زالت بالمطر النازل من السماء حصل المقصود ، كما ذهب إليه أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم .

ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد : إنه يعتبر فيها النية ، فهو قول شاذ مخالف للاجماع السابق ، مع مخالفته لأئمة المذاهب . وانما قيل مثل هذا من ضيق المجال في المناظرة ، فان المنازع لهم في مسألة النية قاس طهارة الحدث على طهارة الحث ، فمنعوا الحكم في الأصل وهذا ليس بشيء .

ولهذا كان أصح قولي العلماء أنه إذا صلى بالتجاسة جاهلاً أو ناسياً فلا إعادة عليه ، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة للاذى الذي كان

فيهما ، ولم يستأنف الصلاة . وكذلك في الحديث الآخر لما وجد في توبه نجاسة أمرهم بغسله ولم يعد الصلاة ؛ وذلك لأن من كان مقصوده اجتناب المحذور اذا فعله العبد ناسياً أو مخطئاً فلا اثم عليه ، كما دل عليه الكتاب والسنة . قال تعالى : ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ) وقال تعالى : ( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ) قال الله تعالى : « قد فعلت » رواه مسلم في صحيحه .

ولهذا كان أقوى الأقوال : أن ما فعله العبد ناسياً أو مخطئاً من محظورات الصلاة والصيام والحج لا يبطل العبادة ، كالكلام ناسياً ، والأكل ناسياً ، والطيب ناسياً ، وكذلك اذا فعل المحلوف عليه ناسياً وفي هذه المسائل نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه .

وانما المقصود هنا التنبيه على أن النجاسة من باب ترك المنهي عنه فحينئذ إذا زال الحث بأي طريق كان حصل المقصود ، ولكن ان زال بفعل العبد ونيته أثيب على ذلك ، والا اذا عدمت بغير فعله ولا نيته زالت المفسدة ، ولم يكن له ثواب ، ولم يكن عليه عقاب .

## ومثل رحم الله

عن استحالة النجاسة . كرماد السرجين المتجس ، والزبل المتجس

تصيه الريح والشمس ، فيستحيل تراباً . فهل تجوز الصلاة عليه أم لا؟

فأجاب : وأما استحالة النجاسة : كرماد السرجين النجس ، والزبل النجس يستحيل تراباً ، فقد تقدمت هذه المسألة . وقد ذكرنا أن فيها قولين في مذهب مالك وأحمد :

أحدهما : أن ذلك طاهر ، وهو قول أبي حنيفة ، وأهل الظاهر . وغيرهم . وذكرنا أن هذا القول هو الراجح .

فأما الأرض إذا أصابها نجاسة : فمن أصحاب الشافعي وأحمد من يقول : أنها تطهر ، وإن لم يقل بالاستحالة . ففي هذه المسألة مع « مسألة الاستحالة » ثلاثة أقوال ، والصواب الطهارة في الجميع ، كما تقدم .

وقال رحمه الله :

## فصل

وأما طين الشوارع فمبنى على أصل : وهو أن الأرض إذا أصابها نجاسة ثم ذهب بالريح أو الشمس أو نحو ذلك . هل تطهر الأرض ؟

على قولين للفقهاء ، وهما قولان في مذهب الشافعي وأحمد وغيرها :

أحدهما : أنها تطهر . وهو مذهب أبي حنيفة ، وغيره ؛ ولكن عند أبي حنيفة يصلي عليها ولا يتيمم بها ، والصحيح أنه يصلي عليها ويتيمم بها . وهذا هو الصواب ؛ لأنه قد ثبت في الحديث الصحيح عن ابن عمر : « ان الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » ومن المعلوم أن النجاسة لو كانت باقية لوجب غسل ذلك . وهذا لا يناقض ما ثبت في الصحيح من أنه أمرهم أن يصبوا على بول الأعرابي الذي بال في المسجد ذنباً من ماء ، فإن هذا يحصل به تعجيل تطهير الأرض ، وهذا مقصود ؛ بخلاف ما إذا لم يصب الماء فإن النجاسة تبقى إلى ان تستحيل .

وأيضاً في السنن إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أتى أحدكم المسجد فليُنظر في نعليه ، فإن وجد بها أذى فليدلكها بالتراب فإن التراب لها طهور » وفي السنن أيضاً : أنه سئل عن المرأة تجر ذيلها على المكان القذر ثم على المكان الطاهر فقال : « يطهره ما بعده » وقد لص أحمد على الأخذ بهذا الحديث الثاني ونص في إحدى الروايتين عنه على الأخذ بالحديث الأول ، وهو قول من يقول به من أصحاب مالك والشافعي وغيرها . فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم



قد جعل التراب يطهر أسفل النعل ، وأسفل الذيل ، وسماه طهوراً :  
فالآن يطهر نفسه بطريق الأولى . والآخرى . فالنجاسة إذا استحالت في  
التراب فصارت تراباً لم يبق نجاسة .

وأيضاً فقد تنازع العلماء فيها إذا استحالت حقيقة النجاسة ،  
وانفقوا على أن الحجر إذا انقلبت بفعل الله بدون قصد صاحبها ،  
وصارت خلا ، أنها تطهر . ولهم فيها إذا قصد التخليل نزاع وتفصيل  
والصحيح أنه إذا قصد تخليلها لا تطهر بحال ، كما ثبت ذلك عن عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه ؛ لما صح من نهي النبي صلى الله عليه وسلم  
عن تخليلها ، ولأن حبسها معصية ، والطهارة نعمة ، والمعصية لا تكون  
سبباً للنعمة .

وتنازعوا فيها إذا صارت النجاسة ملحقاً في الملاحقة ، أو صارت  
رماداً . أو صارت الميتة والدم والصدید تراباً : كتراب المقبرة ، فهذا  
فيه قولان في مذهب مالك ، واحد : أحدهما : أن ذلك طاهر كمذهب  
أبي حنيفة ، وأهل الظاهر .

والثاني : أنه نجس ، كمذهب الشافعي . والصواب أن ذلك كله طاهر  
إذا لم يبق شيء من أثر النجاسة ، لا طعمها ولا لونها ولا ريحها : لأن  
الله أباح الطيبات ، وحرم الخبائث ، وذلك يتبع صفات الأعيان وحقائقها

فإذا كانت العين ملحاً أو خلا دخلت في الطيبات ، التي أباحها الله ، ولم تدخل في الحبائث التي حرمها الله ، وكذلك التراب والرماد وغير ذلك لا يدخل في نصوص التحريم . وإذا لم تتناولها أدلة التحريم . لا لفظاً ولا معنى لم يجز القول بتنجيسه وتحريمه ، فيكون طاهراً ، وإذا كان هذا في غير التراب ، فالتراب أولى بذلك .

وحينئذ فطين الشوارع إذا قدر أنه لم يظهر به أثر النجاسة فهو طاهر . وإن نيقن أن النجاسة فيه ، فهذا يعني عن بسيره : فإن الصحابة — رضوان الله عليهم — كان أحدهم يخوض في الوحل ، ثم يدخل للمسجد ، فيصلي ولا يغسل رجليه ، وهذا معروف عن علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — وغيره من الصحابة كما تقدم . وقد حكاه مالك عنهم مطلقاً ، وذكر أنه لو كان في الطين عذرة منبثة لعني عن ذلك ، وهكذا قال غيره من العلماء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها أنه يعني عن بسير طين الشوارع ، مع نيقن نجاسته . والله أعلم .

## وسئل رعمه الله:

عن الحرة : إذا انقلبت خلا ولم يعلم بقلبها . هل له ان يأكلها ؟  
أو يبيعها ؟ أو إذا علم أنها انقلبت ، هل يأكل منها أو يبيعها ؟ .

فأجاب : أما التخليل ففيه نزاع . قيل يجوز تخليلها . كما يحكى عن  
أبي حنيفة . وقيل : لا يجوز ؛ لكن إذا خالت طهرت ، كما يحكى عن  
مالك ، وقيل يجوز بنقلها من الشمس الى الظل ، وكشف الفطاء  
عنها ، ونحو ذلك ؛ دون أن يلقى فيها شيء . كما هو وجه في مذهب  
الشافعي وأحمد .

وقيل لا يجوز بحال . كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد .  
وهذا هو الصحيح ؛ فإنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
« انه سئل عن خمر ليتامى قامر باراتها . فقيل له : انهم فقراء ، فقال :  
سيفنيهم الله من فضله » فلما امر باراتها ، ونهى عن تخليلها ، وجبت  
طاعته فيما أمر به ، ونهى عنه . فيجب ان تراق الحرة ولا تخلل . هذا  
مع كونهم كانوا يتامى ، ومع كون تلك الحرة كانت متخذة قبل التحريم ،  
فلم يكونوا عصاة .

فان قيل : هذا منسوخ ، لأنه كان في أول الاسلام ، فامروا بذلك  
كما أمروا بكسر الآنية وشق الظروف ليمسحوا عنها . قيل : هذا غلط  
من وجوه .

احدها : ان أمر الله ورسوله ، لا ينسخ الا بأمر الله ورسوله ،  
ولم يرد بعد هذا نص ينسخه .

الثاني : ان الخلفاء الراشدين بعد موته عملوا بهذا . كما ثبت عن  
عمر بن الخطاب انه قال : « لا تأكلوا خل خمر ، إلا خراً بدأ الله  
بفسادها ، ولا جناح على مسلم ان يشتري من خل أهل الذمة » .  
فهذا عمر ينهى عن خل الخمر التي قصد افسادها ، ويأذن فيما بدأ الله  
بافسادها . ويرخص في شراء خل الخمر . من أهل الكتاب ؛ لأنهم  
لا يفسدون خمرهم ، وانما يتخلل بغير اختيارهم . وفي قول عمر حجة على  
جميع الأقوال .

الوجه الثالث : ان يقال الصحابة كانوا اطوع الناس لله ورسوله ،  
ولهذا لما حرم عليهم الخمر أراقوها ، فاذا كانوا مع هذا قد نهوا عن تحليلها  
وأمرها بارتقائها ، فمن بعدم من القرون اولى منهم بذلك ، فانهم اقل طاعة  
لله ورسوله منهم .

يبين ذلك ان عمر بن الخطاب غلط على الناس العقوبة في شرب

الخمير ، حتى كان ينفي فيها ، لأن أهل زمانه كانوا أقل اجتناباً لها من العجاجة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكيف يكون زمان ليس فيه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟! لا ريب أن أهله أقل اجتناباً للمحارم . فكيف تسد النريعة عن أولئك المتقين . وتفتح لغيرهم ، وهم أقل تقوى منهم .

وأما ما يروى : « خير خللكم خل خمركم » فهذا الكلام لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن نقله عنه فقد أخطأ ، ولكن هو كلام صحيح . فإن خل الخمير لا يكون فيها ماء . ولكن المراد به الذي بدأ الله بقلبه . وأيضاً فكل خمير يعمل من العنب بلاماء فهو مثل خل الخمير .

وقد وصف العلماء عمل الخل : أنه يوضع أولاً في العنب شيء يحمضه حتى لا يستحيل أولاً خمراً . ولهذا تنازعوا في خمره الحلال : هل يجب إراقته ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره : أظهرها وجوب إراقته ، كغيرها ؛ فإنه ليس في الشريعة خمر محترمة ، ولو كان شيء من الخمير حرمة لكانت لخمير البتامي ، التي اشتربت لهم قبل التحريم . وذلك أن الله أمر باجتناب الخمير ، فلا يجوز اقتناؤها ، ولا يكون في بيت مسلم خمير أصلاً ، وإنما وقعت الشبهة في التخليل ؛ لأن بعض العلماء اعتقد أن التخليل إصلاح لها ، كدباغ الجلد النجس .

وبعضهم قال : اقتناؤها لا يجوز : لا لتخليل ، ولا غيره . لكن

إذا صارت خلا فكيف تكون نجسة ؟! وبعضهم قال : إذا بقي فيها شيء تنجس أولا ، ثم تنجست به ثانيا ، بخلاف ما إذا لم يلق فيها شيء ، فإنه لا يوجب التنجيس .

وأما أهل القول الراجع فقالوا : قصد الخلل لتخليها هو الموجب لتنجيسها ، فإنه قد نهى عن اقتنائها ، وأمر بارتائها ، فإذا قصد التخليل كان قد فعل محرما . وغاية ما يكون تخليلها كتذكية الحيوان ، والعين إذا كانت محرمة لم تصر محالة بالفعل المنهى عنه ، لأن المعصية لا تكون سببا للنعمة والرحمة .

ولهذا لما كان الحيوان محرما قبل التذكية ، ولا يباح الا بالتذكية ، فلو ذكاه تذكية محرمة مثل ان يذكيه في غير الحلق واللبة مع قدرته عليه . أولا يقصد ذكاه . أو بأمر وثنياً أو مجوسياً بتذكيته ، ونحو ذلك لم يبيح . وكذلك الصيد إذا قتله المحرم لم يصر ذكياً ، فالعين الواحدة تكون طاهرة حلالا في حال ، ونكون حراما نجسة في حال تارة باعتبار الفاعل : كالفرق بين الكتاني والوثني . وتارة باعتبار الفاعل : كالفرق بين الذبيحة بالمحدد وغيره . وتارة باعتبار المحل وغيره كالفرق بين الضيق وغيره . وتارة باعتبار قصد الفاعل كالفرق بين ما قصد تذكيته وما قصد قتله . حتى انه عند مالك والشافعي وأحمد إذا ذكأ الحلال صيدا أبيع للحلال دون المحرم ، فيكون حلالا طاهرا في حق هذا

حراماً نجساً في حق هذا ، وانتقال الحمى الى الحل من هذا النوع مثل ما كان ذلك محظوراً ، فاذا قصد الانسان لم يصر الحل به حلالاً ، ولا طاهراً ، كما لم يصر لحم الحيوان حلالاً طاهراً بتذكية غير شرعية .

وما ذكرناه عن عمر بن الخطاب هو الذي يعتمد عليه في هذه المسألة ، أنه متى علم أن صاحبها قد قصد تخليتها لم تشت منه ، وإذا لم يعلم ذلك جاز اشتراؤها منه ؛ لأن العادة ان صاحب الحمى لا يرضى ان يخالها . والله أعلم .

---

## وسئل

عن الزيت إذا وقعت فيه النجاسة مثل الفأرة ونحوها ، وماتت فيه ، هل ينجس أم لا ؟ وإذا قيل ينجس : فهل يجوز ان يكأثر بغيره حتى يبلغ قلتين أم لا ؟. وإذا قيل تجوز المكثرة : هل يجوز القاء الطاهر على النجس ، أو بالعكس ، أولا فرق ؟ وإذا لم تجز المكثرة وقيل بنجاسته هل لهم طريق في الانتفاع به مثل الاستصباح به أو غسله إذا قيل يطهر بالغسل أم لا ؟ وإذا كانت المياه النجسة اليسيرة تطهر بالمكثرة هل تطهر سائر المائعات بالمكثرة أم لا ؟.

فأجاب : الحمد لله . أصل هذه المسألة ان المائعات اذا وقعت فيها نجاسة : فهل تنجس وان كانت كثيرة فوق القلتين ؟ او تكون كالماء فلا تنجس مطلقاً الا بالتغير ؟ أولا ينجس الكثير الا بالتغير كما اذا بلغت قلتين . فيه من أحمد ثلاث روايات :

احداهن انها تنجس ، ولو مع الكثرة . وهو قول الشافعي وغيره .

والثانية : انها كالماء . سواء كانت مائة أو غير مائة ،



وهو قول طائفة من السلف والخلف : كابن مسعود . وابن عباس ،  
والزهري ، وأبي ثور ، وغيرهم . وهو قول أبي ثور نقله المروزي عن  
أبي ثور . ويحكي ذلك لأحمد فقال : ان أبا ثور شبه بالماء . ذكر  
ذلك الحلال في جامعه عن المروزي . وكذلك ذكر أصحاب أبي حنيفة ان  
حكم المائعات عندم حكم الماء ، ومذهبهم في المائعات معروف فيه . فاذا  
كانت منبسطة بحيث لا يتحرك أحد طرفيها يتحرك الطرف الآخر لم  
تجس ، كالماء عندم . وأما أبو ثور فإنه يقول : بالعكس . بالقتين  
كالشافعي . والقول أنها كالماء يذكر قولاً في مذهب مالك ، وقد  
ذكر أصحابه عنه في يسير النجاسة اذا وقعت في الطعام الكثير روايتين .  
وروي عن أبي نافع من المالكية في الحباب التي بالشام للزيت تموت فيه  
الفأرة ، ان ذلك لا يضر الزيت . قال : وليس الزيت كالماء . وقال  
ابن الماجشون في الزيت وغيره تقع فيه الميتة ، ولم تغير أوصافه ، وكان  
كثيراً لم ينجس ؛ بخلاف موتها فيه ، ففرق بين موتها فيه ، ووقوعها  
فيه ، ومذهب ابن حزم وغيره من اهل الظاهر ان المائعات لا تتجس  
بوقوع النجاسة الا السمن ، اذا وقعت فيه فأرة ، كما يقولون ان الماء لا  
ينجس الا اذا بال فيه بائل .

والثالثة : يفرق بين المائع المائي . كحل الحمر ، وغير المائي كحل  
الغيب ، فيلحق الاول بالماء دون الثاني .

وفي الجملة للعلماء في المائعات ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها كاللآء .

والثاني : أنها أولى بعدم التجسس من الماء لأنها طعام وإدام .  
فانلأفها فيه فساد . ولأنها أشد أأالة للنجاسة من الماء ، أو مباينة  
لها من الماء .

والثالث : أن الماء أولى بعدم التجسس منها لأنه طهور . وقد بسطنا  
الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع ؛ وذكرنا حجة من قال :  
بالتجسس ، وأنهم احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أن كان  
جامداً فألقوها وما حولها ، وكلوا منكم ، وإن كان مائعا فلا تقربوه »  
رواه أبو داود وغيره ؛ وبيننا ضعف هذا الحديث . وطعن البخاري  
والترمذي وأبو حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم فيه ، وأنهم بينوا أنه  
غلط فيه معمر على الزهري .

قال أبو داود : ( باب في الفأرة تقع في السمن ) حدثنا مسدد حدثنا  
سفيان حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فأرة  
وقعت في سمن فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ألقوها وما حولها  
وكلوه » . وقال ثنا أحمد بن صالح والحسين بن علي ، واللفظ للحسين

قالا ثنا عبد الرزاق قال أنبأنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت الفأرة في السمن ، فإن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائماً فلا تقربوه » قال الحسن قال عبد الرزاق ربما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال أبو داود قال أحمد بن صالح : قال عبد الرزاق : قال أخبرنا عبد الرحمن بن مردويه . عن معمر . عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الزهري عن سعيد بن المسيب . وقال أبو عيسى الترمذي في جامعه : « باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن »

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن وأبو عمار قالوا : حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة « أن فأرة وقعت في سمن فماتت فستل فيها النبي صلى الله عليه وسلم فقبال : ألقوها وما حولها وكلوه » . قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح . وقد روي هذا الحديث عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل ولم يذكر فيه عن ميمونة . وحديث ابن عباس عن ميمونة أصح .

وروى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهو حديث غير محفوظ . قال سمعت محمد بن اسماعيل يقول حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا خطأ . قال : والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة .

قلت : وحديث معمر هذا الذي خطأ البخاري ، وقال الترمذي إنه غير محفوظ ، هو الذي قال فيه ان كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائتاً فلا تقربوه . كما رواه أبو داود وغيره . وكذلك الامام أحمد رضي الله عنه في مسنده وغيره . وقد ذكر عبد الرزاق ان معمرأ كان يرويه أحياناً من الوجه الآخر ، فكان يضطرب في اسناده . كما اضطرب في متنه . وخالف فيه الحفاظ الثقات الذين رووه بغير اللفظ الذي رواه معمر . ومعمر كان معروفاً بالغلط ، واما الزهري فلا يعرف منه غلط ، فلماذا بين البخاري من كلام الزهري ما دل على خطأ معمر في هذا الحديث . قال البخاري في صحيحه :

« باب اذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب »

ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة : ان فأرة وقعت في سمن

فمات فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها — فقال : « القوها وما حولها وكلوه » . قيل لسفيان : فان معمرأ يحدثه عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال ما سمعت الزهري يقوله الا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولقد سمعته منه مراراً .

ثنا عبدان ثنا عبد الله بن يحيى ابن المبارك ، عن يونس عن الزهري أنه سئل عن الدابة تموت في الزيت او السمن وهو جامد او غير جامد — الفأرة او غيرها — قال : « بلغنا — ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل » — من حديث عبيد الله بن عبد الله ثم رواه من طريق مالك كما رواه من طريق ابن عينة .

وهذا الحديث رواه الناس عن الزهري . كما رواه ابن عينة بسنده ولفظه . واما معمر فاضطرب فيه في سنده ولفظه ، فرواه تارة عن ابن المسيب عن أبي هريرة . وقال فيه وان كان جامداً فألقوها وما حولها ، وان كان مائعا فلا تقربوه . وقيل عنه : وان كان مائعا فاستصبحوا به ، واضطرب على معمر فيه ، وظن طائفة من العلماء ان حديث معمر محفوظ فعملوا به ، ومن يثبته محمد بن يحيى الذهلي فيما جمعه من حديث الزهري . وكذلك احتج به احمد لما اُفتي بالفرق بين الجامد

والمائع ، وكان أحمد يحتج أحسانا بأحاديث ثم يبين له أنها معلولة ،  
كاحتجابه بقوله : « لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين » ثم يبين له  
بعد ذلك أنه معلول فاستدل بغيره .

وأما البخاري والترمذي وغيرها فعللوا حديث معمر وبينوا غلطه ،  
والصواب معهم . فذكر البخاري هنا عن ابن عينة : أنه قال : سمعته  
من الزهري مراراً لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله ، وليس في  
لفظه إلا قوله : « ألقوها وما حولها وكلوه » وكذلك رواه مالك وغيره  
وذكر من حديث يونس أن الزهري سئل عن الدابة تموت في السمن  
الجامد وغيره فأفتى بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في  
سمن فامر بما قرب منها فطرح ، فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير  
الجامد ، فكيف يكون قد روى في هذا الحديث الفرق بينها ، وهو  
يحتج على استواء حكم النوعين بالحديث ، ورواه باللعن ؟!

والزهري احفظ أهل زمانه حتى يقال : إنه لا يعرف له غلط في  
حديث ، ولا نسيان ، مع أنه لم يكن في زمانه أكثر حديثاً  
منه . ويقال : أنه حفظ على الأمة تسعين سنة لم يأت بها غيره ، وقد  
كتب عنه سليمان بن عبد الملك كتاباً من حفظه ، ثم استعاده منه بعد  
عام ، فلم يخط منه حرفاً . فلو لم يكن في الحديث الانسيان الزهري  
أو معمر ، لكان نسبة النسيان إلى معمر أولى باتفاق أهل العلم

بالرجال مع كثرة الدلائل على نسيان معمر . وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على ان معمر اكثر الغلط على الزهري . قال الامام أحمد رضي الله عنه فيما حدثه به محمد بن جعفر غندر عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان بن سلمة أسلم وتحتة ثمان نسوة . فقال أحمد : هكذا حدث به معمر بالبصرة ، وحدثهم بالبصرة من حفظه . وحدث به باليمن عن الزهري بالاستقامة .

وقال أبو حاتم الرازي ما حدث به معمر بن راشد بالبصرة ففيه اغاليط ، وهو صالح الحديث ، وأكثر الرواة الذين رووا هذا الحديث عن معمر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ثم البصريون . كعبد الواحد بن زياد ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي ، والاضطراب في المتن ظاهر .

فان هذا يقول : « ان كان ذائباً او مائعاً لم يؤكل » وهذا يقول : « وان كان مائعاً فلا تنتفعوا به ، واستصبحوا به » وهذا يقول « فلا تقربوه » وهذا يقول : « فامر بها ان تؤخذ وما حولها فتطرح » فاطلق الجواب . ولم يذكر التفصيل .

وهذا يبين انه لم يرز من كتاب بلفظ مضبوط ، وانما رواه بحسب ما ظنه من المعنى فغلط . وبتقدير صحة هذا اللفظ وهو قوله : « وان

كان مائعاً فلا تقربوه ، فانما يدل على نجاسة القليل الذي وقعت فيه  
النجاسة كالسمن المستول عنه ، فانه من المعلوم انه لم يكن عند السائل  
سمن فوق قلتين يقع فيه فأرة ، حتى يقال فيه : ترك الاستفصال ،  
في حكاية الحال ، مع قيام الاحتمال ، ينزل منزلة العموم في المقال ، بل السمن  
الذي يكون عند أهل المدينة في أوعيتهم يكون في الغالب قليلاً فلو  
صح الحديث لم يدل الا على نجاسة القليل . فان المائعات الكثيرة إذا  
وقعت فيها نجاسة فلا يدل على نجاستها لا نص صحيح ولا ضعيف ولا  
اجماع ولا قياس صحيح .

وعمدة من ينجسه بظن ان النجاسة إذا وقعت في ماء أو مائع  
سرت فيه كله فتنجسته . وقد عرف فساد هذا ، وانه لم يقل أحد من  
المسلمين بطرده ، فان طرده يوجب نجاسة البحر ، بل الذين قالوا :  
هذا الاصل الفاسد : منهم من استثنى ما لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك  
الآخر ، ومنهم من استثنى في بعض النجاسات ما لا يمكن زححه ، ومنهم  
من استثنى ما فوق القلتين ، وعال بعضهم المستثنى بمشقة التجسس ،  
وبعضهم بعدم وصول النجاسة الى الكثير ، وبعضهم بتعذر  
التطهير ، وهذه العلل موجودة في الكثير من الأدهان : فانه قد  
يكون في الحب العظيم قناطير مقطرة من الزيت ، ولا يمكن صيافته  
عن الواقع ، واندوز والجرانيت مملوءة مما لا يمكن صيافته كالسكر وغيره  
فالعسر والخرج بتجسس هذا عظيم جداً .



ولهذا لم يرد بتجيس الكثير أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه . واختلف كلام أحمد رحمه الله في تجيس الكثير . وأما القليل فإنه ظن صحة حديث معمر فاخذ به . وقد اطلع غيره على العلة القادحة فيه ولو اطلع عليها لم يقل به ؛ ولهذا نظر كان يأخذ بحديث ثم يتبين له ضعفه فيترك الاخذ به ، وقد يترك الاخذ به قبل أن يتبين صحته ، فإذا تبين له صحته أخذ به . وهذه طريقة أهل العلم والدين رضي الله عنهم .

واظنه صحته عدل إليه عما رآه من آثار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين . فروى صالح بن أحمد في مسائله عن أبيه أحمد بن حنبل : ثنا أبي ، ثنا اسماعيل ، ثنا عمار بن أبي حفصة ، عن عكرمة : ان ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن قال : تؤخذ الفأرة وما حولها . قلت : يا مولانا فإن أثرها كان في السمن كله ، قال : عضضت بهن أريك ، إنما كان أثرها بالسمن وهي حية ، وإنما ماتت حيث وجدت . ثنا أبي ، ثنا وكيع ، ثنا النضر بن عريبي ، عن عكرمة ، قال : جاء رجل الى ابن عباس فسأله عن جر فيه زيت وقع فيه جرد فقال ابن عباس : خذه وما حوله فألقه وكله . قلت : أليس جال في الجر كله ؟ قال : انه جال وفيه الروح ، فاستقر حيث مات . وروى الحلال عن صالح قال : ثنا أبي ثنا وكيع ، ثنا سفيان ، عن حمران بن أعين ، عن أبي حرب بن أبي

الاسود الدؤلي . قال : سئل ابن مسعود عن فأرة وقعت في سمن ؟  
فقال : انما حرم من الميتة لحمها ودمها .

قلت : فهذه فتاوى ابن عباس وابن مسعود والزهري ، مع ان  
ابن عباس هو راوي حديث ميمونة ، ثم ان قول معمر في الحديث الضعيف  
فلا تقربوه متروك عند عامة السلف والخلف من الصحابة والتابعين  
والأئمة ، فان جمهورهم يجوزون الاستصباح به ، وكثير منهم يجوز بيعه ،  
أو تطهيره ، وهذا مخالف لقوله : « فلا تقربوه » .

ومن نصر هذا القول يقول قول النبي صلى الله عليه وسلم : « الماء  
طهور لا ينجسه شيء » ، احتراز عن الثوب والبدن والائناء ، ونحو ذلك  
مما يتنجس ، وللفهوم لا عموم له ، وذلك لا يقتضي ان كل ما ليس بماء  
يتنجس ، فان الهواء ونحوه لا يتنجس ، وليس بماء ، كما ان قوله : ان  
الماء لا ينجب ، احتراز عن البدن فانه ينجب ، ولا يقتضي ذلك ان  
كل ما ليس بماء ينجب ، ولكن خص الماء بالذكر في الموضعين للحاجة الى بيان  
حكمه ، فان بعض أزواجه اغتسلت فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ بسورها  
فاخبرته انها كانت جنباً ، فقال : « ان الماء لا ينجب » مع ان الثوب لا ينجب  
والأرض لا تنجب ، وتخصيص الماء بالذكر لمفارقة البدن ، لا لمفارقة  
كل شيء ، وكذلك قالوا : له أتوضأ من بئر بضاعة ؟ وهي بئر يلقى

فيها الحيض ولحوم الكلاب والتبن . فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » فنفى عنه النجاسة للحاجة إلى بيان ذلك ، كما نفى عنه الجنابة للحاجة إلى بيان ذلك . والله سبحانه قد أباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث . والنجاسات من الخبائث . فالأمر إذا تغير بالنجاسة حرم استعماله : لأن ذلك استعمال للخبث .

وهذا مبنى على أصل : وهو أن الماء الكثير إذا وقعت فيه النجاسة ، فهل مقتضى القياس تنجسه لاختلاط الحلال بالحرام إلى حيث يقوم الدليل على تطهيره . أو مقتضى القياس طهارته إلى أن تظهر فيه النجاسة الخبيثة التي يحرم استعمالها للفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في هذا الأصل قولان :

أحدهما : قول من يقول : الأصل النجاسة . وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ، ومن وافقهم من أصحاب الشافعي ، وأحمد ، بناء على أن اختلاط الحلال بالحرام يوجب تحريمها جميعاً .

ثم إن أصحاب أبي حنيفة طردوا ذلك فيما إذا كان الماء يتحرك أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر . قالوا : لأن النجاسة تبلغه ، إذا بلغته الحركة ، ولم يمكنهم طرده فيما زاد على ذلك ، والا لزم تنجيس البحر ، والبحر لا ينجسه شيء بالنض والاجماع ، ولم يطردوا ذلك فيما

إذا كان الماء عميقاً ومساحته قليلة ، ثم إذا تنجس الماء : فالقياس عندم يقتضي ان لا يطهر بنزع . فيجب طم الآبار المتنجسة ، وطردها هذا القياس بشر المربي .

وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا : بالتطهير بالنزع استحساناً ، إما بنزع البثر كلها إذا كبر الحيوان ، أو تفسخ ، وإما بنزع بعضها إذا صغر بدلاء ذكرها ، فما أمكن طرد ذلك القياس .

وكذلك أصحاب الشافعي وأحمد قالوا : بطهارة ما فوق القلتين : لأن ذلك يكون في الفلوات والغدران التي لا يمكن صيانتها عن النجاسة فجعلوا طهارة ذلك رخصة لأجل الحاجة على خلاف القياس ، وكذلك من قال من أصحاب أحمد : ان البول والغبرة الرطبة لا ينجس بهما إلا ما أمكن نزع ، ترك طرد القياس : لان ما يتعذر نزع يتعذر تطهيره ، فجعل تعذر التطهير مانعاً من التسجس .

فهذه الأقوال وغيرها من مقالات القائلين بهذا الأصل : تبين انه لم يطرده أحد من الفقهاء ، وان كلهم خالفوا فيه القياس رخصة ، وأباحوا ما تخالطه النجاسات من المياه لأجل الحاجة الخاصة .

وأما القول الثاني : فهو قول من يقول القياس ان لا ينجس الماء حتى

يتغير ، كما قاله من قاله من فقهاء الحجاز والعراق ، وفقهاء الحديث ، وغيرهم  
كمالك وأصحابه ، ومن وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد ، وهذه طريقة  
القاضي أبي يعلى بن القاضي أبي حازم ، مع قوله : ان القليل ينجس  
بالملاقاة ، وأما ابن عقيل وابن النجاشي وابن المظفر وابن الجوزي وأبو  
نصر وغيرهم من أصحاب أحمد فنصروا هذا أنه لا ينجس الا بالتغير ،  
كالرواية الموافقة لاهل المدينة ، وهو قول أبي المحاسن الروياني ، وغيره  
من أصحاب الشافعي .

وقال الغزالي : وددت ان مذهب الشافعي في البساء كان كذهب  
مالك ، وكلام أحمد وغيره موافق لهذا القول . فانه لما سئل عن الماء  
اذا وقعت فيه نجاسة فغيرت طعمه او لونه بأي شيء ينجس ؟ والحديث  
المروي في ذلك وهو قوله : « الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير  
لونه او طعمه او ريحه » ضعيف ؟ فأجاب : بأن الله حرم الميتة ، والدم ، ولحم  
الخنزير ، فاذا ظهر في الماء طعم الدم او الميتة ، أو لحم الخنزير ،  
كان المستعمل لذلك مستعملاً لهذه الجبائث ، ولو كان القياس عنده  
التحريم مطلقاً لم يخص صورة التحريم باستعمال النجاسة .

وفي الجملة فهذا القول هو الصواب ، وذلك ان الله حرم الجبائث  
التي هي الدم والميتة ولحم الخنزير ، ونحو ذلك ، فاذا وقعت هذه في  
الماء او غيره واستهلكتم لم يبق هناك دم ولا ميتة ولا لحم خنزير

اصلاً . كما ان الحمر إذا استهلكت في المائع لم يكن الشارب لها شارباً  
للخمر ، والحمر إذا استحالت بنفسها وصارت خلا كانت طاهرة باتفاق  
العلماء ، وهذا على قول من يقول : ان النجاسة إذا استحالت طهرت  
أقوى . كما هو مذهب أبي حنيفة ، وأهل الظاهر ، وأحد القولين في  
مذهب مالك وأحمد . فان انقلاب النجاسة ملحاً ورماداً ونحو ذلك  
هو كإقلابها ماء . فلا فرق بين ان تستحيل رماداً او ملحاً او تراباً  
او ماء او هواء . ونحو ذلك ، والله تعالى قد اباح لنا الطيبات .

وهذه الأدهان والألبان والأشربة الحلوة والحامضة وغيرها من  
الطيبات والخبيثة قد استهلكت واستحالت فيها ، فكيف يحرم الطيب  
الذي أباحه الله تعالى . ومن الذي قال : انه إذا خالطه الخبيث واستهلك  
فيه واستحال قد حرم ؟ وليس على ذلك دليل لا من كتاب ولا من  
سنة ولا إجماع ولا قياس ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في حديث  
بئر بضاعة لما ذكر له انها يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن  
فقال : « الماء طهور لا ينجسه شيء » ، وقال في حديث القلتين : « اذا  
بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » وفي اللفظ الآخر : « لم ينجسه شيء »  
رواه أبو داود وغيره .

فقوله : « لم يحمل الخبث » بين ان تنجيسه بان يحمل الخبث ،  
أي بأن يكون الخبث فيه محمولا ، وذلك يبين انه مع استحالة الخبث  
لا ينجس الماء .

## فصل

وإذا عرف أمل هذه المسألة : فالحكم إذا ثبت بعة زال بزوالها ؛  
كالتمر لما كان الموجب لتحريمها ونجاستها هي الشدة للطربة فإذا زالت  
بفعل الله طهرت ؛ بخلاف ما إذا زالت بقصد الأدمي على الصحيح . كما  
قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لَأَنَا كُلُوا خَلْ خمر إلا خمرأ بدأ  
الله بفسادها » ولا جناح على مسلم أن يشتري خل خمر من أهل  
الكتاب ما لم يعلم أنهم تعمّدوا فسادها .

وذلك لأن اقتناء الخمر محرم ، فمتى قصد باقتنائها التخليل كان قد  
فعل محرماً ، والفعل المحرم لا يكون سبباً للحل ، والاباحة ، وأما إذا  
اقتناها لشربها واستعمالها خمرأ فهو لا يريد تخليلها ، وإذا جعلها الله خلا  
كان معاقبة له بنقيض قصده ، فلا يكون في حلها وطهارتها مفسدة .

وأما سائر النجاسات فيجوز التعمد لأفسادها ؛ لأن أفسادها ليس  
بمحرم . كما لا يحسد شاربه ؛ لأن النفوس لا يخاف عليها بمقاربتها  
المحذور كما يخاف من مقاربة الخمر ؛ ولهذا جوز الجمهور أن تدبغ

جلود الميتة ، وجوزوا ايضا احالة النجاسة بالنار وغيرها ، والماء  
لنجاسته سييان :

أحدها : متفق عليه ، والآخر مختلف فيه .

فالتفق عليه التغير بالنجاسة . فمتى كان الموجب لنجاسته التغير  
فزال التغير كان طاهراً . كالثوب المضمخ بالدم اذا غسل عاد طاهراً .

والثاني : القلة : فاذا كان الماء قليلا ووقعت فيه نجاسة ففي نجاسته  
قولان للعلماء : فذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايات عنه انه ينجس  
ما دون القلتين ، وأحمد في الرواية المشهورة عنه يستثنى البول والعذرة  
المائعة ، فيجعل ما امكن نزحه نجسا بوقوع ذلك فيه . ومذهب أبي  
حنيفة ينجس ما وصلت اليه الحركة ، ومذهب أهل المدينة وأحمد في  
الرواية الثالثة انه لا ينجس . ولو لم يبلغ قلتين ، واختار هذا القول  
بعض الشافعية كإحدى الروايات ، وقد نصر هذه الرواية بعض أصحاب  
الشافعي كما نصر الأولى طائفة كثيرة من أصحاب أحمد ، لكن طائفة من  
أصحاب مالك قالوا : ان قليل الماء ينجس بقليل النجاسة ، ولم يحدوا  
ذلك بقلتين ، وجمهور أهل المدينة أطلقوا القول ، فهؤلاء لا ينجسون  
شيئاً الا بالتغير ، ومن سوى بين الماء والمائعات كإحدى الروايتين عن  
أحمد ، وقال بهذا القول الذي هو رواية عن أحمد قال في المائعات  
كذلك ، كما قاله الزهري وغيره . فهؤلاء لا ينجسون شيئاً من المائعات



الا بالتغير كما ذكره البخاري في صحيحه ؛ لكن على المشهور عن أحمد  
اعتبار القلتين في الماء .

وكذلك في المائعات اذا سويت به . فنقول : اذا وقع في المائع القليل  
نجاسة فصب عليه مائع كثير فيكون الجميع طاهراً ، إذا لم يكن متغيراً .  
وان صب عليه ماء قليل دون القلتين فصار الجميع كثيراً فوق القلتين ففي  
ذلك وجهان في مذهب احمد :

احدهما : وهو مذهب الشافعي في الماء ان الجميع طاهر .

والوجه الثاني : انه لا يكون طاهراً حتى يكون المضاف كثيراً .  
والمكثرة المعتبرة أن يصب الطاهر على النجس ، ولو صب النجس على  
الطاهر الكثير كان كما لو صب الماء النجس على ماء كثير طاهر أيضاً ،  
وذلك مطهر له إذا لم يكن متغيراً ، وان صب القليل الذي لا فقه النجاسة  
على قليل لم تلاقه النجاسة — وكان الجميع كثيراً فوق القلتين — كان  
كل الماء القليل إذا ضم الى القليل ، وفي ذلك الوجهان المتقدمان .

وهذا القول الذي ذكرناه من ان المائعات كل الماء اولى بعدم التجسس  
من الماء هو الأظهر في الأدلة الشرعية ، بل لو نجس القليل من الماء  
لم يلزم تجسس الاشربة والأطعمة ، ولهذا أمر مالك براقعة ما ولغ فيه

الكلب من الماء القليل كما جاء في الحديث ولم يأمن بآراقة ما ولغ فيه الكلب من الاطعمة والاشربة ، واستعظم آراقة الطعام والشراب بمثل ذلك ، وذلك لأن الماء لا تمن له في العادة ، بخلاف أشربة المسلمين وأطعمتهم فان في نجاستها من المشقة والخرج والفيق ، الا يخفى على الناس ، وقد تقدم ان جميع الفقهاء يعتبرون رفع الحرج في هذا الباب ، فاذا لم ينجسوا الماء الكثير رفعوا للحرج ، فكيف ينجسون نظيره من الاطعمة والاشربة ؟ والخرج في هذا اشق ، ولعل اكثر المائعات الكثيرة لا تكاد تخلو من نجاسة .

فان قيل : الماء يدفع النجاسة عن غيره ، فعن نفسه أولى وأحرى ، بخلاف المائعات .

قيل : الجواب عن ذلك من وجوه .

أحدها : ان الماء انما دفعها عن غيره لأنه يزيلها عن ذلك المحل ، وتنتقل معه فلا يبقى على المحل نجاسة ، واما اذا وقعت فيه فأنما كان طاهرا لاستحالتها فيه ، لا لكونه ازالها عن نفسه ؛ ولهذا يقول أصحاب أبي حنيفة : ان المائعات كلاء في الازالة ، وهي كلاء في التسجيس ، وإذا كان كذلك لم يلزم من كون الماء يزيلها إذا زالت معه ان يزيلها اذا كانت فيه . ونظير الماء الذي فيه النجاسة الغسالة المنفصلة عن المحل .

وتلك نجسة قبل طهارة المحل . وفيها بعد طهارة المحل ثلاثة أوجه : هل هي طاهرة ، او مطهرة ، أو نجسة ؟ .

وأبو حنيفة نظر الى هذا المعنى فقال : الماء ينجس بوقوعها فيه ، وان كان يزبلها عن غيره لما ذكرنا ، فاذا كانت النصوص وقول الجمهور على أنها لا تنجس بمجرد الوقوع مع الكثرة ، كما دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « الماء طهور لا ينجسه شيء » وقوله : « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » فانه اذا كان طهوراً يطهر به غيره علم انه لا ينجس بالملاقاة . اذ لو نجس بها لكان اذا صب عليه النجاسة ينجس بملاقاتها ، فحينئذ لا ينجس بوقوع النجاسة فيه ؛ لكن ان بقيت عين النجاسة حرمت ، وان استحالت زالت .

فدل ذلك على ان استحالة النجاسة بملاقاتها فيه لا ينجس ، وان لم تكن قد زالت كما زالت عن المحل . فان من قال انه يدفعها عن نفسه كما يزبلها من غيره فقد خالف المشاهدة ، وهذا المعنى يوجد في سائر المائعات من الأشربة وغيرها .

الوجه الثاني : ان يقال غاية هذا ان يقتضي انه يمكن ازالة النجاسة بالمائع ، وهذا أحد القولين في مذهب احمد ومالك ، كما هو مذهب أبي حنيفة وغيره . وأحمد جعله لازماً لمن قال : ان المائع لا ينجس

بملاقاة النجاسة . وقال : يلزم على هذا ان تزال به النجاسة ، وهذا لأنه إذا دفعها عن نفسه دفعها عن غيره كما ذكرناه في الماء ، فيلزم جواز ازالته بكل مائع طاهر مزيل للعين قلاع للآثر على هذا القول . وهذا هو القياس فنقول به على هذا التقدير . وان كان لا يلزم من دفعها عن نفسه دفعها عن غيره ، لكون الاحالة أقوى من الازالة فيلزم من قال : انه يجوز ازالة النجاسة بغير الماء من المائعات ان تكون المائعات كاللحاء ، فاذا كان الصحيح في الماء أنه لا ينجس الا بالتغير إما مطلقاً ، وإما مع الكثرة — فكذلك الصواب في المائعات .

وفي الجملة التسوية بين الماء والمائعات ممكن على التقديرين ، وهذا مقتضى النص والقياس في مسألة ازالة النجاسات ، وفي مسألة ملاقاتها للمائعات الماء وغير الماء .

ومن تدبر الأصول المنصوصة المجمع عليها ، وللعاني الشرعية المعتمدة في الاحكام الشرعية تبين له ان هذا هو أصوب الأقوال ، فان نجاسة الماء والمائعات بدون التغير بعيد عن ظواهر النصوص والأقيسة ، وكون حكم النجاسة يبقى في مواردنا بعد ازالة النجاسة بمائع أو غير مائع بعيد عن الأصول ، وموجب القياس .

ومن كان فقيهاً خيراً بماخذ الأحكام الشرعية ، وأزال عنه الهوى ،

نهي له ذلك ، ولكن اذا كان في استعمالها فساد فانه ينهي عن ذلك :  
كما ينهي عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها ، والابل التي يحج عليها ،  
والبقرة التي يحرق عليها . ونحو ذلك . لما في ذلك من الحاجة اليها لا  
لأجل الحبث ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « لما  
كان في بعض أسفاره مع أصحابه فنفت أزواجه فاستأذنوه في نحر الظهر  
فأذن لهم ، ثم أتى عمر فسأله أن يجمع الأزواج فيدعو الله بالبركة فيها  
ويبقى الظهر ، ففعل ذلك ، فنهى لهم عن نحر الظهر كان لحاجتهم اليه  
للمركوب ؛ لا لأن الأبل محرمة . فهكذا ينهي فيما يحتاج اليه من الاطعمة  
والأشربة عن ازالة النجاسة بها ، كما ينهي عن الاستنجاء بماله حرمة من  
طعام الانس والجن وعلف دواب الانس والجن ، ولم يكن ذلك لكون  
هذه الاعيان لا يمكن الاستنجاء بها ، بل لحرمتها ، فالقول في المائعات  
كالقول في الجامدات .

الوجه الثالث : ان يقال احالة المائعات للنجاسة الى طبعها أقوى  
من احالة الماء ، وتغير الماء بالنجاسات أسرع من تغير المائعات ، فاذا  
كان الماء لا ينجس بما وقع فيه من النجاسة لاستحالتها الى طبعه ،  
فالمائعات أولى وأحرى .

الوجه الرابع : ان النجاسة إذا لم يكن لها في الماء والمائع طعم ولا  
لون ولا ربح فلا نسلم ان يقال بنجاسته أصلا ، كما في الحر المنقلبة أو

أُلغ . وطرد ذلك في جميع صور الاستحالة . فان الجمهور على ان المستحيل من النجاسات طاهر كما هو المعروف عن الحنفية والظاهرية ، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد . ووجه في مذهب الشافعي .

الوجه الخامس : ان دفع المائعات للنجاسة عن نفسها كدفع الماء لا يختص بالماء ، بل هذا الحكم ثابت في التراب وغيره ، فان العلماء اختلفوا في النجاسة اذا أصابت الارض وذهبت بالشمس او الريح أو الاستحالة هل تطهر الارض على قولين :

أحدهما : تطهر ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد ، وهو الصحيح في الدليل . فانه ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال : « كانت الكلاب تقبل وتسبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » . وفي السنن انه قال : « اذا أتى أحدكم المسجد فليُنظر في نعليه ، فان كان فيها أذى فليدلكهما في التراب فان التراب لها طهور » . وكان الصحابة كعلي بن أبي طالب وغيره ينحوضون في الوحل ثم يدخلون بصلون بالناس ، ولا يغسلون أقدامهم .

وأؤكد من هذا قوله صلى الله عليه وسلم في ذبول النساء ، إذا أصابت أرضاً طاهرة بعد أرض خيثة : « تلك بتلك » وقوله . « يطهره »

ما بعده « وهذا هو أحد القولين في مذهب أحمد وغيره . وقد نص عليه أحمد في رواية اسماعيل بن سعيد الشاذلي التي شرحها ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وهي من أجل المسائل . وهذا لأن الذبول تكرر ملاقاتها للنجاسة ، فصارت كأسفل الحف ، ومحل الاستنجاء . فإذا كان الشارع قد جعل الجامدات تزيل النجاسة عن غيرها ، لأجل الحاجة . كما في الاستنجاء بالاحجار . وجعل الجامد طهوراً ، علم ان ذلك وصف لا يختص بالماء .

وإذا كانت الجامدات لا تنجس بما استحال اليها من النجاسة ، فالمائعات أولى وأحرى لأن أحوالها أشد وأسرع ، ولبسطة هذه المسائل وما يتعلق بها مواضع غير هذا .

وأما من قال ان الدهن ينجس بما يقع فيه : ففي جواز الاستصباح به قولان في مذهب مالك والشافعي وأحمد ، أظهرهما : جواز الاستصباح به ، كما نقل ذلك عن طائفة من الصحابة ، وفي طهارته بالفسل وجهان في مذهب مالك والشافعي وأحمد .

أحدهما : يطهر بالفسل كما اختاره ابن شريح ، وأبو الخطاب ، وابن شعبان ، وغيرهم . وهو المشهور من مذهب الشافعي وغيره .

والثاني : لا يطهر بالفسل ، وعليه أكثرهم . وهذا النزاع يجري في

الدهن المتغير بالنجاسة ، فانه نجس بلا ريب ، ففي جواز الاستصباح به هذا النزاع . وكذلك في غسله هذا النزاع .

وأما بيعه فالمشهور أنه لا يجوز بيعه ، لا من مسلم ولا من كافر . وهو المشهور في مذهب الشافعي وغيره ، وعن أحمد أنه يجوز بيعه من كافر ، إذا أعلم بنجاسته . كما روى عن أبي موسى الأشعري ، وقد خرج قول له يجوز بيعه منهم من خرجه على جواز الاستصباح به ، كما فعل أبو الخطاب وغيره وهو ضعيف : لأن أحمد وغيره من الأئمة فرّقوا بينها . ومنهم من خرج جواز بيعه على جواز تطهيره ؛ لأنه إذا جاز تطهيره صار كالثوب النجس ، والائناء النجس وذلك يجوز بيعه وفاقا . وكذلك أصحاب الشافعي لهم في جواز بيعه إذا قالوا : يجوز تطهيره ، وجهان ، ومنهم من قال يجوز بيعه مطلقاً ، والله أعلم .

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

### فصل

وأما المائعات : كالزيت والسمن ، وغيرها من الأدهان ، كالخل واللبن وغيرها ، إذا وقعت فيه نجاسة مثل القارة الميتة ، ونحوها من النجاسات ، ففي ذلك قولان للعلماء .



أحدهما : ان حكم ذلك حكم الماء . وهذا قول الزهري وغيره من السلف ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . ويذكر رواية عن مالك في بعض المواضع ، وهذا هو أصل قول أبي حنيفة ، حيث قال الماء على المائعات .

والثاني : ان المائعات تنجس بوقوع النجاسة فيها ، بخلاف الماء فإنه يفرق بين قليله وكثيره . وهذا مذهب الشافعي ، وهو الرواية الأخرى عن مالك وأحمد .

وفيها قول ثالث : هو رواية عن أحمد ، وهو الفرق بين المائعات المائية وغيرها فخل التمر يلحق بالماء ، وخل العنب لا يلحق به .

وعلى القول الأول اذا كان الزيت كثيراً مثل أن يكون قلتين فإنه لا ينجس إلا بالتغير كما نص على ذلك أحمد في كلب ولغ في زيت كثير . فقال : لا ينجس . وان كان المائع قليلاً انبنى على النزاع المتقدم في الماء القليل . فمن قال : ان القليل لا ينجس الا بالتغير قال : ذلك في الزيت وغيره ، وبذلك أفتى الزهري لما سئل عن الفأرة أو غيرها من الدواب . تموت في سمن أو غيره من الأدهان ، فقال : تلقى وما قرب منها ويؤكل ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، وسواء كان جامداً أو مائعاً . وقد ذكر ذلك البخاري عنه في صحيحه لمعنى سنذكره ان شاء الله .

ومن قال : ان المائع القليل ينجس بوقوع النجاسة ، قال :  
انه كالماء فانه يطهر بالمسكثرة كما يطهر الماء بالكثرة ، فاذا صب عليه  
زيت كثير طهر الجميع ، والقول بأن المائعات لا تنجس كما لا ينجس  
الماء هو القول الراجح ، بل هي أولى بعدم التنجيس من الماء . وذلك  
لأن الله أحل لنا الطيبات ، وحرم علينا الخبائث ، والأطعمة والأشربة  
— من الأدهان والألبان والزيت والخلول ، والأطعمة المائعة — هي  
من الطيبات التي أحلها الله لنا ، فاذا لم يظهر فيها صفة الخبث :  
لا طعمه ، ولا لونه ، ولا ريحه ، ولا شيء من أجزائه : كانت على  
حالتها في الطيب ، فلا يجوز أن تجعل من الخبث المحرمة مع أن  
صفاتها صفات الطيب لا صفات الخبائث ، فإن الفرق بين الطيبات  
والخبائث بالصفات المميزة بينها .

ولأجل تلك الصفات حرم هذا ، وأحل هذا ، وإذا كان هذا  
الحب وقع فيه قطرة دم أو قطرة خمر ، وقد استعالت واللبن باق  
على صفته ، والزيت باق على صفته ، لم يكن لتحریم ذلك وجه ، فإن  
تلك قد استهلكت واستعالت ، ولم يبق لها حقيقة من الأحكام يترتب  
عليها شيء من أحكام الدم والخمر . وإنما كانت أولى بالطهارة من الماء  
لأن الشارع رخص في اراقة الماء واتلافه حيث لم يرخص في اتلاف  
المائعات كالاستنجاء ، فانه يستجي بالماء دون هذه ، وكذلك ازالة سائر  
النجاسات بالماء .

وأما استعمال المائعات في ذلك فلا يصح : سواء قيل نزول النجاسة أولاً  
نزول . ولهذا قال من قال من العلماء : ان الماء يراق اذا ولغ فيه  
الكلب ، ولا تراق آنية الطعام والشراب .

وأيضاً فان الماء أسرع تغيراً بالنجاسة من الملح ، والنجاسة أشد  
استحالة في غير الماء منها في الماء ، فالمائعات أبعد عن قبول النجيس  
حساً وشرعاً من الماء ، فحيث لا ينجس للماء فالمائعات أولى أن  
لا تنجس .

وأيضاً فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن ، فقال : « ألقوها وما حولها .  
وكلوا سمنكم » . فأجابهم النبي صلى الله عليه وسلم جواباً عاماً مطلقاً  
بأن يلقوها وما حولها ، وأن يأكلوا سمنهم ، ولم يستفصلهم هل كان  
مائعاً أو جامداً . وترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال  
ينزل منزلة العموم في المقال . مع أن الغالب على سمن الحجاز أن  
يكون ذائباً . وقد قيل : انه لا يكون الا ذائباً ، وللغالب على  
السمن أنه لا يبلغ القلتين . مع أنه لم يستفصل هل كان قليلاً او كثيراً .

فان قيل : فقد روى في الحديث « ان كلن جامداً فألقوها وما  
حولها وكلوا سمنكم ، وان كان مائعاً فلا تقرّبوه » . رواه أبو داود وغيره .

قيل : هذه الزيادة هي التي اعتمد عليها من فرق بين المائع والجامد ، واعتقدوا أنها ثابتة. من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانوا في ذلك مجتهدين قائلين بمبلغ علمهم واجتهادهم . وقد ضعف محمد بن يحيى الذهلي حديث الزهري ، وصحح هذه الزيادة ؛ لكن قد تبين لغيرهم أن هذه الزيادة وقعت خطأ في الحديث ، ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا هو الذي تبين لنا ولغيرنا ، ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فلذلك رجعنا عن الاقتناء بها بعد أن كنا نفقئ بها أولاً ، فان الرجوع الى الحق خير من التماذي في الباطل . والبخاري والترمذي رحمة الله عليهما وغيرهما من أئمة الحديث قد بينوا لنا أنها باطلة ، وأن معمرأ غلط في روايته لها عن الزهري ، وكان معمر كثير الغلط والأثبات من أصحاب الزهري : كمالك ، ويونس ، وابن عينة خالفوه في ذلك ، وهو نفسه اضطربت روايته في هذا الحديث اسناداً ومتناً ، فجعله عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وإنما هو عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة ، وروى عنه في بعض طرقه أنه قال : « ان كان مائناً فاستصبحوا به ، وفي بعضها فلا تقربوه » .

والبخاري بين غلطه في هذا ، بأن ذكر في صحيحه عن يونس عن الزهري نفسه أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : ان كان

جامداً أو مائعاً قليلاً أو كثيراً تلقى وما قرب منها ويؤكل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن ، فقال : « ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم » فالزهري الذي مدار الحديث عليه ، قد أفتى في المائع والجامد بأن تلقى الفأرة وما قرب منها ، ويؤكل ، واستدل بهذا الحديث كما رواه عنه جمهور أصحابه . فتبين أن من ذكر عنه الفرق بين النوعين فقد غلط .

وأيضاً فالجمود والميعان أمر لا ينضبط ، بل يقع الاشتباه في كثير من الأطعمة ، هل تلحق بالجامد أو المائع . والشارع لا يفصل بين الحلال والحرام إلا بفصل مبين لا اشتباه فيه . كما قال تعالى : ( وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ) . والمحرمات مما يتقون ، فلا بد أن يبين لهم المحرمات بياناً فاصلاً بينها وبين الحلال . وقد قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) .

وأيضاً فإذا كانت الخمر التي هي أم الجبائث إذا انقلبت بنفسها حلت باتفاق المسلمين ، فغيرها من النجاسات أولى أن تطهر بالانقلاب ، وإذا قدر أن قطرة خمر وقعت في خل مسلم بغير اختياره فاستحالت كانت أولى بالطهارة .

فان قيل : الخمر لما نجست بالاستحالة طهرت بالاستحالة ؛ بخلاف غيرها ؟ والخمر إذا قصد تخليلها لم تطهر .

قيل في الجواب عن الأول : أن جميع النجاسات نجست بالاستحالة ،  
فان الانسان يأكل الطعام ويشرب الشراب وهي طاهرة ، ثم تستحيل  
دما وبولا وغائطا فتنجس .

وكذلك الحيوان يكون طاهراً فإذا مات احتبست فيه الفضلات ،  
وصار حاله بعد الموت خلاف حاله في الحياة فينجس ، ولهذا يطهر الجلد  
بعد الدباغ عند الجمهور سواء قيل : ان الدباغ كالحياة ، أو قيل انه  
كالذكاة ؛ فان في ذلك قولين مشهورين للعلماء ، والسنة تدل على أن  
الدباغ كالذكاة .

وأما ما قصد تخليصه ؛ فذلك لأن حبس الخمر حرام ، سواء  
حبست لقصد التخليص أولاً . والطهارة نعمة فلا تثبت النعمة  
بالفعل المحرم .

## وسئل

عن الرجل يسافر في الشتاء ويصيه بلل المطر والنداءة ويمس  
مقادم الدواب ورحالها وغير ذلك - مما يشق الاحتراز منه على المسافر -  
وينزل منازل متجسة يفرش عليها فرشه وغير ذلك ، مما يعلم من أحوال  
المسافر . فهل يعني عن ذلك ؟ وإذا عني عنه ، فهل اذا حضر في بلدته

يجب عليه غسل ما لامس ثيابه وفرشه وفراشه ؟ وهي مرتبطة بتلك  
المقاود . وآلة الدواب لا تخلو من النجاسات ، وقد تكون في بعض  
الأوقات المقاود رطبة من بول أو بلل ، ويمسكها يده ، ويلمس يده  
ثيابه ، وقد تكون في الصيف يده عرقانة . فهل يعني عن جميع ذلك  
وان عفى عنه في السفر هل يكون عقراً له في الحضر ، أم يجب غسل  
ما ذكر ؟ فان الكثير من الناس لا يغسلون ، والأقل من الناس  
يعتنون بالغسل ؟ وهل كان الصحابة يغسلون من ذلك ، أم يتجاوزون ؟  
وهل يكون الغسل من ذلك بخلاف السنة ؟ والغرض متابعة الصحابة  
وما كانوا عليه

وفي الرجل إذا مس ثوبه القصاب أو يده وعليه شيء من الدسم  
غسل ما أصابه منه . فهل هو في ذلك مصيب ؟ أو هذا وسواس ؟ وفي  
الرجل أيضاً يصلي إلى جانبه قصاب في المسجد فيقول مكان هذا القصاب  
غير طاهر ؛ لأن القصابين لا يتحرزون من النجاسة في أبدانهم وثيابهم  
وإذا صاحفه قصاب غسل يده ؟ وكذلك إذا مسه الطواف باللحم غسل  
ما أصابه منه . فهل هو مخطئ ؟ وما الحكم في ذلك ؟ وما الذي كانت  
عليه الصحابة :

وفي الرجل يأكل الشرائح وقد جرت العادة بأن عمالها لا يغسلون  
اللحم ، فهل يحرم أكلها أو يكره ؟ لكون القصابين يذبحون بسكين

ويسلخون بها من غير غسل ؟ وإذا عفى عنه في الأكل : فهل يعفى  
عن الرجل يأكل من ذلك ويضيب ثوبه ويدنه من ذلك ولا يغسله  
والمراد ما لو جرى بحضرة الصحابة أو فعل ، أفتونا مأجورين ؟

فأجاب : أما مقاود الخيل ورباطها فطاهر باتفاق الأئمة ، لأن الخيل  
طاهرة بالاتفاق . ولكن الحمير فيها خلاف : هل هي طاهرة أو نجسة ؟  
أو مشكوك فيها ؟ والصحيح الذي لا ريب فيه أن شعرها طاهر ، إذ  
قد بينا أن شعر الكلب طاهر ، فشعر الحمار أولى . وإنما الشبهة في  
ريق الحمار هل يلحق بريق الكلب ، أو بريق الخيل ، وأما مقاودها  
وبراذعها فمحكوم بطهارتها ، وغاية ما فيها أنه قد يصيبها بول  
الدواب وروثها .

وبول اليفل والحمار فيه نزاع بين العلماء . منهم من يقول : هو  
طاهر ؛ ومنهم من ينجسه ، وهم الجمهور وهو مذهب الأئمة الأربعة ؛  
لكن هل يعفى عن يسيره ؟ على قولين : هما روايتان عن أحمد ، فإذا  
عفى عن يسير بوله وروثه ، كان ما يصيب المقاود وغيرها معفواً عنه ،  
وهذا مع تيقن النجاسة .

وأما مع الشك فالأصل في ذلك الطهارة ، والاحتياط في ذلك  
وسواس ؛ فإن الرجل إذا أصابه ما يجوز أن يكون طاهراً ويجوز أن



يكون نجساً لم يستحب له التجنب على الصحيح ، ولا الاحتياط ؛ فان  
عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — مر هو وصاحب له بميزاب فقطر  
على صاحبه منه ماء . فقال صاحبه : يا صاحب الميزاب مأؤك طاهر أو  
نجس ؟ فقال عمر : يا صاحب الميزاب لا تخبره ، فان هذا ليس عليه .

وعلى القول بالعفو . فاذا فرش في الخانات وغيرها على روث الحمير  
ونحوها ، فانه يعفى عن بسير ذلك . وأما روث الخيل فالصحيح أنه  
طاهر ، فلا يحتاج إلى عفو ، ولا يجب عليه شيء من ذلك إذا دخل  
الحضر ، وسواء كانت يده رطبة من ماء أو غير ذلك ، فانه لا يضره  
من المقادير . وغسل المقادير بدعة لم ينقل ذلك عن الصحابة — رضوان الله  
عليهم — بل كانوا يركبونها . وامتن الله عليهم بذلك في قوله تعالى :  
( والخيل والبغال والحمير لتركبوها ) وكان للنبي صلى الله عليه وسلم  
بغلة يركبها . وروي عنه : أنه ركب الحمار ، وما نقل أنه أمر خدام  
الدواب أن يحترزوا من ذلك .

## فصل

وثوب القصاب وبدنه محكوم بطهارته ، وإن كان عليه دسم ، وغسل  
اليدين من ذلك وسوسة وبدعة ، ومكانه من المسجد وغيره طاهر ،

وغاية ما يصيب القصاب أن الدم يصيبه أحياناً ، قالذي يماسه إذا لم يكن عليه دم لا يضره ، ولو أصابه دم يسير لعفي عنه ؛ لأن الدم اليسير معفو عنه ، ونجاسة القصاب ليست من نجاسة الدسم ، فإن الدسم طاهر لا نجاسة فيه ، ويسير الدم معفو عنه ، وغسل يده من مصافحة القصاب أو الطواف وسوسة وتقطع مخالف للسنة .

وقد ذكر البخاري أن عمر بن الخطاب توطأ من جرة امرأة نصرانية ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل زبيبة الحسن وقد صلى وهو حامل أمامة ابنة ابنته ، فإذا سجد وضعها ، وإذا قام حملها ، ومثل هذا كثير في الآثار يبين سعة الأمر في ذلك

## فصل

أكل الشوى والشربع جاز سواء غسل اللحم أو لم يغسل ؛ بل غسل لحم الذبيحة بدعة ، فما زال الصحابة - رضي الله عنهم - على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يأخذون اللحم فيطبخونه ويأكلونه بغير غسله ، وكانوا يرون الدم في القدر خطوياً ؛ وذلك أن الله إنما حرم عليهم الدم المسفوح أي المصبوب للهراق ، فأما ما يبقى في العروق فلم يحرمه . ولكن حرم عليهم أن يتبعوا العروق كما تفعل اليهود الذين يظلم منهم

حرم الله عليهم طيبات أحلت لهم . وبصدم عن سبيل الله كثيراً .

وسكين القصاب يذبح بها ويسلخ . فلا يحتاج إلى غسل ، فإن غسل السكاكين التي يذبح بها بدعة ، وكذلك غسل السيوف . وإنما كان السلف يمسحون ذلك مسحاً ؛ ولهذا جاز في أحد قولي العلماء في الأجسام الصلبة كالسيف والمرآة إذا أصابها نجاسة أن تمسح ولا تغسل وهذا فيما لا يعفى عنه .

فأما ما تعين عدم نجسه فلا يحتاج إلى غسل ولا مسح ، واليسير يعفى عنه . وما عفى عنه فالحمل والمشى بلا ريب ؛ فإن كل ما جاز أكله جاز مباشرته في الصلاة وغيرها ، وليس كل ما جازت مباشرته في الصلاة وغيرها جاز أكله ، كالسموم المضرّة ، فإنه لا يجوز أكلها ، ولو بشرها وإن كانت طاهرة تجوز مباشرتها في الصلاة .

وذلك لأن الله تعالى حرم علينا الحبائث ، وأباح لنا الطيبات ، والخيث بضر ، والطيب ينفع ، وما ضر في مباشرة الظاهر كانت مضرته بمازجة الأبدان إذا أكل أقوى وأقوى ، وليس كل ما ضر بالممازجة والمخالطة بضر بالمباشرة والملاسة ؛ ولهذا كان ما عفى عنه في الحمل كدم الجرح والدمامل وما يعلق بالسكين من دم الشاة ونحو ذلك . فهذا إذا وقع في ماء أو مائع فليل إنه ينجسه ، وإنما يعفى عنه في المائعات . كما تقدم من أن الله إنما حرم الدم للسفوح ، وقد كان

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل أحدهم أصبعه في خيشومه فيلوث أصابعه بالدم فيمضي في صلاته ، وكذلك كانت أيديهم تصيب الدماميل والجراح ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يتخرجون من مباشرة المائعات حتى يغسلوا أيديهم .

وقد ثبت أنهم كانوا يضعون اللحم بالقدر فيبقى الدم في الماء خطوطاً وهذا لا أعلم بين العلماء خلافاً في العفو عنه ، وأنه لا ينجس باتفاقهم وحيث أن فرق بين كون الدم في مرق القدر ، أو مائع آخر ، وكونه في السكين أو غيرها . والله أعلم .

## وسئل

عن رجل عنده ستون قنطار زيت بالدمشقي وقعت فيه فأرة في بئر واحدة فهل ينجس بذلك أم لا ؟ وهل يجوز بيعه أو استعماله أم لا ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : الحمد لله . لا ينجس بذلك ، بل يجوز بيعه واستعماله إذا لم يتغير في إحدى الروايتين عن أحمد ، وحكم المائعات عنده حكم الماء في إحدى الروايتين ، فلا ينجس إذا بلغ القلتين إلا بالتخير ، لكن تلقى النجاسة وما حولها ، وقد ذهب إلى أن حكم المائعات حكم الماء طائفة

من العلماء : كالزهري ، والبخاري صاحب الصحيح .

وقد ذكر ذلك رواية عن مالك ، وهو أيضاً منزه ابن حنيفة ،  
فانه سوى بين الماء والمائعات بملاقاة النجاسة ، وفي إزالة النجاسة ،  
وهو رواية عن أحمد في الإزالة : لكن أبو حنيفة رأى  
مجرد الوصول منجساً ، وجمهور الأئمة خالفوا في ذلك فلم يروا الوصول  
منجساً ، مع الكثرة .

وتنازعوا في القليل .

إذ من الفقهاء من رأى أن مقتضى الدليل أن الحث إذا وقع في  
الطيب أفسده ، ومنهم من قال إنما يفسده إذا كان قد ظهر أثره ، فاما  
إذا استهلك فيه واستحال فلا وجه لافساده ، كما لو انقلبت الحمرة خلاً  
بغير قصد آدمي فانها طاهرة حلال باتفاق الأئمة ، لكن مذهب في الماء  
معروف ، وعلى هذا أدلة قد بسطناها في غير هذا الموضع ، ولا دليل  
على نجاسته لا في كتاب الله ولا سنة رسوله .

وعمدة الذين نجسوه . احتجاجهم بحديث رواه أبو داود وغيره  
عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال :  
إن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وكلوا سمنكم ، وإن كان مائداً فلا

تقريبه » وهذا الحديث إنما يدل لو دل على نجاسة السمن الذي وقع فيه الفأرة ، فكيف والحديث ضعيف ؛ بل باطل غلط فيه معمر على الزهري غلطاً معروفاً عند النقاد الجهابذة ، كما ذكره الترمذي عن البخاري .

ومن اعتقد من الفقهاء أنه على شرط الصحيح ، فلم يعلم العلة الباطنة فيه التي توجب العلم بيطلانه ، فإن علم العلل من خواص علم أئمة الحديث ، ولهذا بين البخاري في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية ، وأن الحديث الصحيح هو على طهارته أدل منه على النجاسة فقال :

( باب : إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب ) :

حدثنا عبدان قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري : أنه سئل عن الدابة التي تموت في الزيت أو السمن وهو جامد . أو غير جامد الفأرة أو غيرها قال : « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل » . وفي حديث عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال : « ألقوها وما حولها وكلوه » فذكر البخاري عن ابن شهاب الزهري أعلم الأمة بالسنة في زمانه أنه أفتى في الزيت والسمن الجامد وغير الجامد إذا ماتت فيه الفأرة أنها تطرح وما قرب منها .

واستدل بالحديث الذي رواه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : ألقوها وما حولها وكلوه » ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم : ان كان مائعا فلا تقربوه ؛ بل هذا باطل . فذكر البخاري رضي الله عنه هذا ليعين أن من ذكر عن الزهري انه روى في هذا الحديث هذا التفصيل فقد غلط عليه ، فانه أجاب بالعموم ، في الجامد والذائب ، مستدلا بهذا الحديث بعينه ، لا سيما والسمن بالحجاز يكون ذائبا أكثر مما يكون جامدا ؛ بل قيل : انه لا يكون بالحجاز جامدا بحال .

فاطلاق النبي صلى الله عليه وسلم الجواب من غير تفصيل يوجب العموم ، اذ السؤال كالمعاد في الجواب ، فكأنه قال : اذا وقعت الفأرة في السمن فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم ، وترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال . هذا اذا كان السمن بالحجاز يكون جامدا ويكون ذائبا ، فلما ان كان وجود الجامد نادرا أو معدوما كان الحديث نصا في أن السمن الذائب اذا وقعت فيه الفأرة فانها تلتق وما حولها ويؤكل . وبذلك أجاب الزهري فان مذهبه ان للماء لا ينجس قليله ولا كثيره الا بالتغير ؛ وقد ذكر البخاري في أوائل الصحيح : التسوية بين الماء والمائعات .

وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة ودلائلها ، وكلام العلماء فيها

في غير هذا الموضع . كيف وفي تنجيس مثل ذلك وتحريمه من فساد  
الأطعمة العظيمة ، وإتلاف الأموال العظيمة القدر ، ما لا تأتي بمثله  
الشريعة الجامعة للمحاسن كلها . والله سبحانه إنما حرم علينا الجبائث  
تنزيهاً لنا عن المضار ، وأباح لنا الطيبات كلها لم يحرم علينا شيئاً من  
الطيبات ، كما حرم على أهل الكتاب - بظلمهم - طيبات أحلت لهم . ومن  
استقرأ الشريعة في مواردها ومصادرها واشتمالها على مصالح العباد في  
المبدأ والمعاد تبين له من ذلك ما يهديه الله إليه ( ومن لم يجعل الله له  
نوراً فماله من نور ) والله سبحانه أعلم . والحمد لله وحده وصلاته على  
محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

## وسئل

عن الزيت اذا كان في بر ، ووقعت فيه نجاسة : مثل الفأرة  
والحية ، ونحوها ، وماتنا فيه . فما الحكم اذا كان دون القلتين ؟ واذا  
ولغ الكلب في الزيت أو اللبن فما الحكم فيه ؟

فأجاب - رحمه الله - اذا كان أكثر من القلتين فهو طاهر  
عند جمهور العلماء : كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم . وإن كان  
دون القلتين ففيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره ، ومذهب المدنيين  
وكثير من أهل الحديث أنه طاهر ، كاحدى الروايتين عن أحمد ،



وهو اختيار طائفة من أصحابه : كإبن عقيل ، وغيره ، وكذلك المائع  
إذا وقعت فيه نجاسة ولم تغيره فيه نزاع معروف ، وقد بسط في  
موضع آخر .

والأظهر أنه إذا لم يكن للنجاسة فيه أثر ، بل استهلكت فيه ولم  
تغير له لوناً ولا طعماً ولا ريحاً فإنه لا ينجس ، والله سبحانه أعلم .

## ومسئل

عما إذا ولغ الكلب في اللبن ، ومخض اللبن ، وظهر فيه زبدة :  
فهل يحل تطهير الزبدة ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : اللبن وغيره من المائعات هل يتنجس بملاقاة النجاسة ،  
أو حكمه حكم الماء . هذا فيه قولان للعلماء ، وهما روايتان عن أحمد ،  
وكذلك مالك له في النجاسة الواقعة في الطعام الكثير هل تنجسه  
فيه قولان .

وأما ولوغ الكلب في الطعام ، فلا ينجسه عند مالك ، فهذا على  
أحد قولي العلماء لم ينجس ، وعلى القول الآخر ينجس ، وهو مذهب  
أبي حنيفة وأحمد في المشهور عن أصحابه ، لكن عند هؤلاء هل يطهر

الدهن بالغسل ؟ فيه قولان في مذهب الشافعي وأحمد ، وهما قولان في مذهب مالك أيضاً .

فمن قال إن الأدهان تطهر بالغسل ، قال بطهارته بالغسل ، وإلا فلا ، والله أعلم .

## وسئل

عن الكلب اذا ولغ في اللبن أو غيره ما الذي يجب في ذلك ؟  
فأجاب : وأما الكلب فقد تنازع العلماء فيه على ثلاثة أقوال :  
أحدها : أنه طاهر حتى ريقه ، وهذا هو مذهب مالك .  
والثاني : نجس حتى شعره ، وهذا هو مذهب الشافعي ، واحدى الروايتين عن أحمد .

والثالث : شعره طاهر ، وريقه نجس ، وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وهذا أصح الأقوال . فإذا أصاب الثوب أو البدن رطوبة شعره لم ينجس بذلك ، وإذا ولغ في الماء أريق الماء .

وان ولغ في اللبن ونحوه فمن العلماء من يقول يؤكل ذلك الطعام ،  
كقول مالك وغيره ، ومنهم من يقول يراق كمذهب أبي حنيفة  
والشافعي وأحمد ، فأما ان كان اللبن كثيراً فالصحيح أنه لا ينجس  
كما تقدم .

### وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن الجبن الافرنجي ، والجوخ هل هما مكروهان ، أو قال أحد  
من الأئمة ممن يعتمد قوله إنها نجسان ، وان الجبن يدهن بدهن  
الخنزير ، وكذلك الجوخ .

فأجاب الحمد لله . أما الجبن المجلوب من بلاد الافرنج ، فالذين  
كرهوه ذكروا لذلك سببين :

أحدهما انه يوضع بينه شحم الخنزير اذا حمل في السفن

والثاني : انهم لا يذكرون ما تصنع منه الأنفحة ، بل يضربون  
رأس البقر ولا يذكرونه .

فاما الوجه الأول : فغايبته أن ينجس ظاهر الجبن ، فتنى كشط  
الجبن ، أو غسل طهر ، فان ذلك ثبت في الصحيح « أن النبي صلى

الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : ألقوها وما حولها  
وكلوا سمنكم ، فإذا كان ملاقة الفأرة للسمن لا توجب نجاسة جميعه ،  
فكيف تكون ملاقة الشحم النجس للتجين توجب نجاسة باطنه ؟ ! ومع  
هذا فأنما يجب إزالة ظاهره اذا تيقن إصابة النجاسة له ، وأما مع  
الشك فلا يجب ذلك .

وأما الوجه الثاني : فقد علم انه ليس كل ما يعقرونه من الانعام  
يتركون ذكاته ، بل قد قيل : انهم انما يفعلون هذا بالبقر ، وقيل انهم  
يفعلون ذلك حتى يسقط ، ثم يذكونه ، ومثل هذا لا يوجب تحريم  
ذبائحهم ، بل اذا اختلط الحرام بالحلال في عدد لا ينحصر : كاختلاط  
أخته بأهل بلد ، واختلاط الميتة والمفصوب بأهل بلدة ، لم يوجب ذلك  
تحريم ما في البلد ، كما اذا اختلطت الأخت بالأجنبية ، والمذكي بالميت  
فهذا القدر المذكور لا يوجب تحريم ذبائحهم المجهولة الحال . وبتقدير  
أن يكون الجبن مصنوعا من انفعة ميتة ، فهذه المسألة فيها قولان  
مشهوران للعلماء :

أحدهما : أن ذلك مباح طاهر ، كما هو قول أبي حنيفة وأحمد في  
أحدى الروايتين .

والثاني : أنه حرام نجس : كقول مالك ، والشافعي ، وأحمد في

الرواية الأخرى ، والخلاف مشهور في لبن الميتة وانفتحها : هل هو طاهر ؟ أم نجس ؟ والمطهرون احتجوا بأن الصحابة أكلوا لبن الجوس مع كون ذبائحهم ميتة ، ومن خالفهم نازعهم كما هو مذكور في موضع آخر .

وأما الجوخ فقد حكى بعض الناس أنهم يدهنونه بشحم الخنزير ، وقال بعضهم : انه ليس يفعل هذا به كله ، فاذا وقع الشك في عموم نجاسة الجوخ لم يحكم بنجاسة عينه ، لا مكان ان تكون النجاسة لم تصبها ؛ اذ العين طاهرة ، ومتى شك في نجاستها فالأصل الطهارة ، ولو تيقنا نجاسة بعض أشخاص نوع دون بعض ، لم نحكم بنجاسة جميع أشخاصه ولا بنجاسة ما شككنا في تنجسه ؛ ولكن اذا تيقن النجاسة ، أو قصد قاصد ازالة الشك فغسل الجوخة بطهرها ، فان ذلك صوف أصابه دهن نجس ، واصابة البول والدم لثوب القطن والكتان أشد وهو به ألزق .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : «لبن أصاب دم الحيض ثوبها حتىه ، ثم اقرصيه ثم اغسله بللاء — وفي رواية — ولا يضر كثره» والله أعلم .

## وسئل

عن مريض طبخ له دواء ، فوجد فيه زبل الفأر ؟

فأجاب : هذه المسألة فيها نزاع معروف بين العلماء ، هل يعفى عن يسير بحر الفأر . ففي أحد القولين في مذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرها أنه يعفى عن يسيره ، فيؤكل ما ذكر ، وهذا أظهر القولين والله أعلم .

## وقال رحمه الله :

أما بعد : فقد كنا في مجلس التفقه في الدين ، والنظر في مدارك الأحكام المشروعة تصويراً وتقريراً وتأصيلاً وتفصيلاً ، فوقع الكلام في شرح القول في حكم مني الانسان وغيره من الدواب الطاهرة ، وفي أرواث البهائم المباحة : أهي طاهرة ؟ أم نجسة ؟ على وجه أحب أصحابنا تقييده ، وما يقاربه من زيادة ونقصان ، فكتبت لهم في ذلك فأقول ولا حول ولا قوة الا بالله .

هذا مبني على أصل ، وفصلين . أما الأصل :

فألم ان الأصل في جميع الأعيان الموجودة على اختلاف أصنافها  
وتباين أوصافها ان تكون حلالاً مطلقاً للآدميين ، وأن تكون طاهرة  
لا يحرم عليهم ملابستها ومباشرتها ، وثماستها ، وهذه كلمة جامعة ، ومقالة  
عامة ، وقضية فاضلة عظيمة المنفعة ، واسعة البركة ، يفرع إليها حملة  
الشريعة ، فيما لا يحصى من الأعمال ، وحوادث الناس ، وقد دل عليها  
أدلة عشرة — مما حضرني ذكره من الشريعة — وهي : كتاب الله ،  
وسنة رسوله ، واتباع سبيل المؤمنين المنظومة في قوله تعالى : ( أطيعوا  
الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولي الأمر منكم ) وقوله : ( إنما وليكم الله  
ورسوله والذين آمنوا ) . ثم مسالك القياس ، والاعتبار ، ومناهج  
الرأي ، والاستنبصار .

الصنف الأول : الكتاب ، وهو عدة آيات .

الآية الأولى قوله تعالى : ( هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً )  
والخطاب لجميع الناس ، لافتتاح الكلام بقوله : ( يا أيها الناس اعبدوا  
ربكم ) ووجه الدلالة أنه اخبر ، أنه خلق جميع ما في الأرض للناس  
مضافاً إليهم باللام ، واللام حرف الإضافة ، وهي توجب اختصاص المضاف  
بالمضاف إليه ، واستحقاقه إياه من الوجه الذي يصلح له ، وهذا المعنى  
يعم موارد استعمالها . كقولهم : المال لزيد ، والسرّج للدابة ، وما أشبه  
ذلك . فيجب إذاً أن يكون الناس مملكين ممكنين لجميع ما في الأرض ،

فضلا من الله ونعمة ، وخص من ذلك بعض الاشياء وهي الحبائث ؛  
لما فيها من الافساد لحسم في معاشهم ، أو معادهم ، فيبقى الباقي مباحا  
بموجب الآية .

الآية الثانية : قوله تعالى : ( وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله  
عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) دلت الآية  
من وجهين :

أحدهما : أنه وبخهم وغنهم على ترك الاكل مما ذكر اسم الله  
عليه قبل ان يحله باسمه الخاص ، فلو لم تكن الاشياء مطلقة مباحة لم  
يلحقهم ذم ولا توبيخ ، اذ لو كان حكمها مجهولا ، او كانت محظورة لم  
يكن ذلك .

الوجه الثاني : أنه قال : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) والتفصيل  
التبيين ، فبين أنه بين المحرمات ، فما لم يبين تحريمه ليس بمحرم . وما  
ليس بمحرم فهو حلال ، اذ ليس إلا حلال أو حرام .

الآية الثالثة قوله تعالى : ( وسخر لكم ما في السموات وما في  
الأرض جميعاً منه ) واذا كان ما في الأرض مسخراً لنا جاز استمتاعنا به  
كما تقدم ،



الآية الرابعة : قوله تعالى : ( قل لا أجد فيها أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا ) الآية فما لم يجد تحريمه ليس بمحرم ، وما لم يحرم فهو حل ، ومثل هذه الآية قوله ( انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ) الآية : لأن حرف : ( انما ) يوجب حصر الأول في الثاني ؛ فيجب انحصار المحرمات فيها ذكر . وقد دل الكتاب على هذا الأصل المحيط في مواضع اخر .

الصنف الثاني : السنة والذي حضرني منها حديثان :

الحديث الأول : في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان أعظم المسلمين جرما من يسأل عن شيء لم يحرم ، فحرم من اجل مسأله » . دل ذلك على ان الأشياء لا تحرم الا بتحريم خاص ، لقوله لم يحرم ، ودل ان التحريم قد يكون لأجل المسألة ، فبين بذلك أنها بدون ذلك ليست محرمة ، وهو المقصود .

الثاني : روى أبو داود في سننه عن سلمان الفارسي قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء من السمن والجبن والفراء فقال : « الحلال ما أحل الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » . فنه دليلان :

أحدهما : أنه أفتى بالاطلاق فيه .

الثاني قوله : « وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » نص في ان ما سكت عنه فلا اثم عليه فيه ، وتسميته هذا عفواً كأنه والله أعلم لأن التحليل هو الاذن في تناول بخطاب خاص ، والتحريم للمنع من تناول كذلك ، والسكوت عنه لم يؤذن بخطاب يخصه ، ولم يمنع منه ، فيرجع الى الاصل ، وهو أن لا عقاب الا بعد الارسال ، واذا لم يكن فيه عقاب لم يكن محرماً . وفي السنة دلائل كثيرة على هذا الاصل .

الصنف الثالث : اتباع سبيل المؤمنين ، وشهادة شهداء الله في أرضه الذين هم عدول الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر ، المعصومين من اجتماعهم على ضلالة ، المفروض اتباعهم . وذلك أني لست اعلم خلاف أحد من العلماء السالفين : في أن ما لم يجيء دليل بتحريمه فهو مطلق غير محجور ، وقد نص على ذلك كثير ممن تكلم في أصول الفقه وفروعه ، وأحسب بعضهم ذكر في ذلك الاجماع يقيناً أو ظناً كالباقيين

فان قيل : كيف يكون في ذلك اجماع ، وقد علمت اختلاف الناس في الاعيان قبل مجيء الرسل ؛ وانزال الكتب ، هل الأصل فيها الحظر أو الاباحة ؟ أو لا يدرى ما الحكم فيها ؟ أو أنه لاحكم لها أصلاً ؟ واستصحاب الحال دليل متبع ، وانه قد ذهب بعض من صنف في اصول

الفقه من أصحابنا وغيرهم على أن حكم الأعيان الثابت لها قبل الشرع  
مستصحب بعد الشرع ، وأن من قال : بأن الأصل في الأعيان الخطر  
استصحب هذا الحكم حتى يقوم دليل الحل ؟؟ .

فأقول هذا قول متأخر لم يؤثر أصله عن أحد من السابقين . فمن  
له قدم ، وذلك أنه قد ثبت أنها بعد مجيء الرسل على الإطلاق . وقد  
زال حكم ذلك الأصل بالأدلة السمعية التي ذكرتها ، ولست أنكر أن  
بعض من لم يحط علماً بمدارك الأحكام ، ولم يؤت تمييزاً في مظان الاشتباه ،  
ربما سحب ذيل ما قبل الشرع على ما بعده . إلا أن هذا غلط قبيح لو  
نبه له لتنبه مثل الغلط في الحساب لا يهتك حريم الاجماع ، ولا يشلم  
سنن الاتباع .

ولقد اختلف الناس في تلك المسألة : هل هي جائزة أم ممتنعة ؟ لأن  
الأرض لم تخل من نبي مرسل ، إذ كان آدم نبياً مكملاً حسب  
اختلافهم في جواز خلو الأقطار عن حكم مشروع ، وإن كان الصواب  
عندنا جوازه .

ومنهم من فرضها فيمن ولد بجزيرة ، إلى غير ذلك من الكلام  
الذي يبين لك أن لا عمل بها . وانها نظر محض ليس فيه عمل .  
كالكلام في مبدإ اللغات وشبه ذلك ، على أن الحق الذي لا راد له

أن قبل الشرع لا تحليل ولا تحريم ، فإذا لا تحريم يستصحب وبستدام ،  
فبقي الآن كذلك ، والمقصود خلوها عن المآثم والعقوبات .

وأما مسلك الاعتبار بالأشياء والنظار واجتهاد الرأي في الاصول  
الجوامع فمن وجوه كثيرة ننبه على بعضها .

أحدها : ان الله سبحانه خلق هذه الأشياء وجعل فيها للانسان  
مناعة ومنفعة . ومنها ما قد يضطر اليه وهو سبحانه جواد ماجد كريم  
رحيم غني صمد ، والعلم بذلك يدل على العلم بأنه لا يعاقبه ولا يعذب  
على مجرد استمتاعه بهذه الأشياء وهو المطلوب .

وثانيها : انها منفعة خالية عن مضرة فكانت مباحة كسائر مائص  
على تحليله ، وهذا الوصف قد دل على تعلق الحكم به النص وهو قوله  
( يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الحباث ) . فكل ما نفع فهو طيب ،  
وكل ما ضر فهو خبيث . والمناسبة الواضحة لكل ذي لب أن النفع  
يناسب التحليل ، والضرر يناسب التحريم والسوران ، فان التحريم  
يدور مع المضار : وجوداً في الميتة والسم ولحم الخنزير وذوات الأنياب  
والمخالب والخمر وغيرها مما يضر بأنفس الناس ، وعدمها في الأنعام  
والألبان وغيرها .

وثالثها : ان هذه الأشياء اما ان يكون لها حكم أولاً يكون ،

والأول صواب ، والثاني باطل بالاتفاق . وإذا كان لها حكم فالوجوب والكراهة والاستحباب معلومة البطلان بالكلية ؛ لم يبق إلا الحل .  
والحرمة باطلة لانتفاء دليلها نصاً واستنباطاً ، لم يبق إلا الحل وهو المطلوب .

إذا ثبت هذا الأصل فنقول : الأصل في الأعيان الطهارة  
لثلاثة أوجه .

أحدها : أن الطاهر ما حل ملابسته ومباشرته وحمله في الصلاة .  
والنجس بخلافه ، وأكثر الأدلة السالفة تجمع جميع وجوه الانتفاع  
بالأشياء : أكلًا وشربًا ولبسًا ومسًا وغير ذلك . فثبت دخول الطهارة  
في الحل ، وهو المطلوب ، والوجهان الآخران نافذة .

الثاني : أنه إذا ثبت أن الأصل جواز أكلها وشربها فلأن يكون  
الأصل ملابستها ومخالطتها الخلق أولى وأحرى ، وذلك لأن الطعام يخالط  
البدن ويمارجه وينبت منه فيصير مادة وعنصرًا له ، فإذا كان خبيثًا  
صار البدن خبيثًا فيستوجب النار ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم :  
« كل جسم نبت من سحت فالنار أولى به » . والجنة طيبة لا يدخلها  
الاطيب . وأما ما يماس البدن ويبشره فيؤثر أيضًا في البدن من ظاهر  
كتأثير الاختبات في أبداننا وفي ثيابنا المتصلة بأبداننا ؛ لكن تأثيرها  
بدون تأثير المخالط الممازج ، فإذا ثبت حل مخالطة الشيء وممازجته فحل

ملايسته ومباشرة أولى ، وهذا قاطع لا شبهة فيه . وطرده ذلك ان كل ما حرم مباشرة وملايسته حرم مخالطته وممازجته ، ولا ينعكس . فكل نجس محرم الأكل . وليس كل محرم الأكل نجساً . وهذا في غاية التحقيق .

الوجه الثالث : أن الفقهاء كلهم اتفقوا على أن الأصل في الأعيان الطهارة . وأن النجاسات محصاة مستقصاة . وما خرج عن الضبط والحصر فهو طاهر . كما يقولونه فيما ينقض الوضوء . ويوجب الغسل وما لا يحل نكاحه وشبه ذلك : فانه غاية المتقابلات . تجد أحد الجانبين فيها محصوراً مضبوطاً والجانب الآخر مطلق مرسل والله تعالى الهادي للصواب .

## الفصل الأول

القول في طهارة الأرواث والأبوال من الدواب والطيور التي لم تحرم وعلى ذلك عدة أدلة .

الدليل الأول : أن الأصل الجامع طهارة جميع الأعيان حتى تبين نجاستها . فكل ما لم يبين لنا أنه نجس فهو طاهر . وهذه الأعيان لم يبين لنا نجاستها فهي طاهرة . أما الركن الأول من الدليل فقد ثبت بالبراهين الباهرة والحجج القاهرة . وأما الثاني فنقول : أن المنفى على

ضربين : نفي نحصره ونحيط به ، كعلمنا بأن السماء ليس فيها شمسان ، ولا قران طالعان ، وأنه ليس لنا الا قبلة واحدة ، وان محمداً لاني بعده : بل علمنا انه لا إله إلا الله ، وان ما ليس بين اللوحين ليس بقرآن ، وانه لم يفرض الا صوم شهر رمضان ، وعلم الانسان انه ليس في " دراهم قبل (٢) ولا تغير ، وانه لم يطعم ، وأنه البارحة لم يثم ، وغير ذلك مما يطول عدمه . فهذا كله نفي مستيقن يبين خطأ من يطلق قوله لا تقبل الشهادة على النفي .

الثاني : مالا يستيقن نفيه وعدمه . ثم منه ما يغلب على القلب وبقوى في الرأي ، ومنه مالا يكون كذلك . قلنا رأينا حكماً منوطاً بنفي من العنف الثاني فالمطلوب أن نرى النفي ويغلب على قلوبنا .

والاستدلال بالاستصحاب وبعدم التخصيص وعدم الموجب لحمل الكلام على مجازة هو من هذا القسم . فاذا بحثنا وسبرنا عما يدل على نجاسة هذه الأعيان والناس بتكلمون فيها منذ مآت من السنين فلم نجد فيها إلا أدلة معروفة . شهدنا شهادة جازمة في هذا المقام بحسب علمنا أن لا دليل الا ذلك .

فنقول الاستدلال بهذا الدليل انما يتم بفسخ ما استدلل به على النجاسة ،

---

(١) ياض في الاصل . (٢) كنا بالاصل

ونقض ذلك. وقد احتج لذلك بمسلكين : أثري ونظري :

أما الاتري : فحديث ابن عباس المخرج في الصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال : « إنها لعذبان ، وما لعذبان في كبير . أما أحدهما فكان لا يستتر من البول — وروى لا يستتره — » والبول اسم جنس محلى باللام ، فيوجب العموم . كالإنسان في قوله : ( ان الإنسان لفي خسر الا الذين آمنوا ) فان المرضى ان أسماء الاجناس تقتضي من العموم ما تقتضيه أسماء المجموع . لست أقول : الجنس الذي يفصل بين واحد وكثيره الهاء : كالتمر ، والبر ، والشجر ، فان حكم تلك حكم المجموع بلا ريب . وإنما أقول : اسم الجنس المفرد الدال على الشيء ، وعلى ما أشبهه : كالإنسان ورجل ، وفرس ، وثوب ، وشبه ذلك .

واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اخبر بالعذاب من جنس البول ، وجب الاحتراز والتنزه من جنس البول ، فيجمع ذلك أبواب جميع الدواب ، والحيوان الناطق ، والبهيم ، ما يؤكل وما لا يؤكل ، فيدخل بول الأنعام في هذا العموم ، وهو المقصود .

وهذا قد اعتمد عليه بعض من يدعى الاستدلال بالسمع . وبعض الرأي . وارقتضاه بعض من يتكابس . وجعله مفزعا وموثلا .



للسلك الثاني النظري : وهو من ثلاثة أوجه :

(أحدها) : القياس على البول المحرم فنقول : بول ، وروث ، فكان نجسا كسائر الأبوال ، فيحتاج هذا القياس أن يبين أن مناط الحكم في الأصل هو أنه بول وروث ، وقد دل على ذلك تنبيهات النصوص مثل قوله : « اتقوا البول » وقوله : « كان بنوا اسرائيل اذا أصاب ثوب أحدهم البول قرضه بالقراض » .

وللناسبة أيضاً : فإن البول والروث مستخبت مستقنر ، تعافه النفوس ، على حد يوجب المبانة ، وهذا يناسب التحريم ، حملا للناس على مكارم الاخلاق ، ومحاسن الأحوال ، وقد شهد له بالاعتبار تنجس أرواث الجبائث .

( الثاني ) ان نقول : اذا فحطنا وبحثبا عن الحد الفاصل بين النجاسات والطهارات : وجدنا ما استحال في أبدان الحيوان عن أغذيتها فما صار جزءاً فهو طيب الغذاء ، وما فضل فهو خيئه ، ولهذا يسمى رجيئاً . كأنه أخذ ثم رجع أي رد . فما كان من الجبائث يخرج من الجانب الاسفل : كالغائط والبول ولني والوذني والودي ، فهو نجس . وما خرج من الجانب الاعلى : كالسمع والريق والبصاق والخطاط ونخامة الرأس ، فهو طاهر . وما تردد كبلغم للمعدة ففيه تردد .

وهذا الفصل بين ما خرج من أعلى البدن ، وأسفله ، قد جاء  
عن سعيد بن المسيب ونحوه ، وهو كلام حسن في هذا المقام الضيق .  
الذي لم يفقه كل الفقه ، حتى زعم زاعمون أنه تعبد محض وابتلاء ،  
وتمييز بين من يطيع وبين من يعصي .

وعندنا أن هذا الكلام لا حقيقة له بمفرده ، حتى يضم إليه أشياء  
أخر ، فرق من فرق بين ما استحال في معدة الحيوان كالروث والقيء  
وما استحال من معدته كاللبن .

وإذا ثبت ذلك : فهذه الأبوال والارواث مما يستحيل في بدن  
الحيوان ، وينصع طيبه ، ويخرج خبيثه من جهة دبره وأسفله ، ويكون  
نجسا . فإن فرق بطيب لحم المأكول ، وخبث لحم المحرم ، فيقال :  
طيب الحيوان وشرفه وكرمه لا يوجب طهارة روثه ، فإن الإنسان إنما حرم  
لحمه كرامة له وشرقا ، ومع ذلك فبوله أخبث الأبوال .

ألا ترى أنكم تقولون : إن مفارقة الحياة لا تنجسه ، وإن ما أبين  
منه وهو حي فهو طاهر أيضاً ، كما جاء في الآثار ، وإن لم يؤكل لحمه ،  
فلو كان إكرام الحيوان موجباً لطهارة روثه ، لكان الإنسان في  
ذلك القدح الملقى . وهذا سر المسألة ولبابها .

الوجه الثالث : أنه في الدرجة السفلى من الاستنجيات ، والطبقة

النازلة من الاستقذار . كما شهدت به أنفس الناس . ونجده طبايعهم وأخلاقهم ، حتى لا تكاد نجد أحداً ينزله منزلة در الحيوان ونسائه ، وليس لنا الا طاهر ، أو نجس ، وإذا فارق الطهارات دخل في النجاسات ، والغالب عليه أحكام النجاسات . من مباحثته ومجانبته ، فلا يكون طاهراً ؛ لأن العين إذا تجاذبتها الأصول لحقت بأكثرها شهياً ، وهو متردد بين اللبن وبين غيره من البول ، وهو بهذا أشبه .

ويقوى هذا أنه قال تعالى : ( يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً ) قد ثبت ان الدم نجس ، فكذلك الفرث لتظهر القدرة والرحمة في اخراج طيب من بين خيئين . وبين هذا جميعه انه يوافق غيره من البول في خلقه ولونه وريحه وطعمه ، فكيف يفرق بينهما مع هذه الجوامع التي تكاد تجعل حقيقة احدها حقيقة الآخر .

فالوجه الأول : قياس التمثيل وتعليق الحكم بالمشارك المدلول عليه .

والثاني : قياس التعليل بتقبيح مناط الحكم وضبط أصل كلي .

والثالث : التفريق بينه وبين جنس الطاهرات فلا يجوز ادخاله فيها ، فهذه أنواع القياس . اصل ووصل وفصل .

فالوجه الأول : هو الأصل ، والجمع بينه وبين غيره من الاخبات .

والثاني : هو الأصل والقاعدة ، والضابط الذي يدخل فيه .  
والثالث : الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات ، وهو قياس العكس  
فالجواب من هذه الحجج والله المستعان .

أما المسلك الأول : فضعيف جداً لوجهين :

أحدهما : أن اللام في البول للتعريف ، فتفيد ما كان معروفاً عند  
المخاطبين ، فإن كان المعروف واحداً معهوداً فهو المراد ، وما لم يكن  
ثم عهد بواحد أفادت الجنس ، إما جميعه على المرتضى ، أو مطلقه على  
رأي بعض الناس ، وربما كانت كذلك . وقد نص أهل المعرفة باللسان  
والنظر في دلالات الخطاب أنه لا يصار إلى تعريف الجنس إلا إذا لم  
يكن ثم شيء معهود ، فاما إذا كان ثم شيء معهود مثل قوله تعالى :  
( كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ) صار معهوداً  
تقدم ذكره ، وقوله : ( لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم ) هو معين ،  
لأنه معهود بتقدم معرفته وعلمه ، فانه لا يكون لتعريف جنس ذلك  
الاسم حتى ينظر فيه ، هل يفيد تعريف عموم الجنس ، أو مطلق الجنس  
فافهم هذا فانه من محاسن المسالك .

فان الحقائق ثلاثة : عامة ، وخاصة ، ومطلقة

فاذا قلت الانسان قد تريد جميع الجنس ، وقد تريد مطلق

الجنس ، وقد تريد شيئاً بعينه من الجنس .

فأما الجنس العام : فوجوده في القلوب والنفوس علماً  
ومعرفة وتصور .

وأما الخاص ، من الجنس : مثل زيد وعمرو ، فوجوده هو حيث  
حل ، وهو الذي يقال له وجود في الأعيان ، وفي خارج الأذهان وقد  
يتصور هكذا في القلب خاصاً متميزاً .

وأما الجنس المطلق مثل الانسان المجرد عن عموم وخصوص ، الذي يقال  
له نفس الحقيقة ، ومطلق الجنس فهذا كما لا يتقيد في نفسه ، لا يتقيد بمحله ، الا  
أنه لا يدرك الا بالقلوب ، فتجعل محلاً له بهذا الاعتبار ، وربما جعل  
موجوداً في الأعيان باعتبار أن في كل انسان حظاً من مطلق الانسانية  
فالموجود في العين المعينة من النوع حظها وقسطها .

فاذا تبين هذا ، فقله : فانه كان لا يستنزه من البول ، بيان  
للبول المعهود ، وهو الذي كان يصيبه ، وهو بول نفسه . يسدل على  
هذا أيضاً سبعة أوجه :

أحدها : ما روى « فانه كان لا يستبرئ من البول » والاستبراء  
لا يكون الا من بول نفسه ؛ لأنه طلب براءة الذكر ، كاستبراء الرحم  
من الولد .

الثاني : ان اللام تعاقب الاضافة ، فقوله : « من البول » كقوله :  
من بوله ، وهذا مثل قوله : ( مفتحة لهم الابواب ) اي ابوابها .

الثالث : أنه قد روى هذا الحديث من وجوه صحيحة ، فكان  
لا يستتر من بوله ، وهذا يفسر تلك الرواية .

ثم هذا الاختلاف في اللفظ متأخر : عن منصور روى الاعمش  
عن مجاهد عن ابن عباس ، ومعلوم ان المحدث لا يجمع بين هذين  
اللفظين ، والأصل والظاهر عدم تكرار قول النبي صلى الله عليه وسلم  
فعلم أنهم روه بالمعنى ، ولم يبين اي اللفظين هو الأصل .

ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال اللفظين ، مع  
ان معنى أحدهما يجوز ان يكون موافقاً لمعنى الآخر ، ويجوز ان يكون  
مخالفاً ، فالظاهر للموافقة . يبين هذا أن الحديث في حكاية حال لما مر  
النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين ، ومعلوم انها قضية واحدة .

الرابع : انه اخبار عن شخص بعينه أن البول كان يصيبه ، ولا  
يستتر منه ، ومعلوم أن الذي جرت العادة به بول نفسه .

الخامس : أن الحسن قال : البول كله نجس ، وقال أيضاً لا بأس  
بأبول الغنم ، فعلم ان البول المطلق عنده هو بول الانسان .

السادس : ان هذا هو المفهوم للسامع عند تجرد قلبه عن الوسواس  
والتمريح ، فانه لا يفهم من قوله : فانه كان لا يستتر من البول الا  
بول نفسه . ولو قيل : انه لم يخطر لاكثر الناس على بالهم جميع  
الأبوال : من بول بعير ، وشاة ونور لكان صدقا .

السابع : انه يكفي بان يقال : إذا احتمل أن يريد بول نفسه ؛  
لأنه المعهود ، وأن يريد جميع جنس البول ، لم يجز حمله على أحدهما  
إلا بدليل ، فيقف الاستدلال . وهذا لعمرى تنزل ، والا فإلني قدمنا  
أصل مستقر ، من انه يجب حمله على البول المعهود ، وهو نوع من  
أنواع البول ، وهو بول نفسه الذي بصيه غالباً ، ويطرشرش على  
أفخاذ وسوقه ، وربما استهان بانقائه ، ولم يحكم الاستتباء منه ، فأما  
بول غيره من الآدميين فان حكمه وان ساوى حكم بول نفسه ، فليس  
ذلك من نفس هذه الكلمة ، بل لاستوائها في الحقيقة ، والاستواء في  
الحقيقة يوجب الاستواء في الحكم .

ألا ترى ان احدا لا يكاد بصيه بول غيره ، ولو اصابه لساءه  
ذلك ، والنبي صلى الله عليه وسلم انما اخبر عن أمر موجود غالب في  
هذا الحديث ، وهو قوله : « اتقوا البول فان عامة عذاب القبر منه ،  
فكيف يكون عامة عذاب القبر من شيء لا يكاد يصيب احدا من  
الناس ، وهذا بين لاخفاء به .

الوجه الثاني : انه لو كان عاماً في جميع الأبول : فسوف تذكر من الأدلة الخاصة على طهارة هذا النوع ما يوجب اختصاصه من هذا الاسم العام . ومعلوم من الأصول المستقرة إذا تعارض الخاص والعام فالعمل بالخاص أولى ؛ لأن ترك العمل به ابطال له واحداً ، والعمل به ترك لبعض معاني العام ، وليس استعمال العام وإرادة الخاص يندفع في الكلام . بل هو غالب كثير .

ولو سلمنا التعارض على التساوي من هذا الوجه ، فإن في أدلتنا من الوجوه الموجبة للتقديم والترجيح وجوهاً أخرى من الكثرة والعمل وغير ذلك مما سنبينه ان شاء الله تعالى .

ومن عجيب ما اعتمد عليه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم : « أكثر عذاب القبر من البول » . والقول فيه كالقول فيما تقدم ، مع أننا نعلم إصابة الانسان بول غيره قليل نادر ، وإنما الكثير أصابته بول نفسه ، ولو كان أراد ان يسدرج بوله في الجنس الذي يكثر وقوع العذاب بنوع منه لكان بمنزلة قوله أكثر عذاب القبر من النجاسات .

واعتمد أيضاً على قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يصل أحدكم بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الاخشان » ، يعني البول والنجو . وزعم أن هذا يفيد تسمية كل بول ونجو أخبث



والاخبث حرام نجس ، وهذا في غاية السقوط ؛ فان اللفظ ليس فيه شمول لغير ما يدافع أصلا .

وقوله : « ان الاسم يشمل الجنس كله . فيقال له : وما الجنس العام ؟ أ كل بول ونجس ؟ أم بول الانسان ونجسه ؟ وقد علم ان الذي يدافع كل شخص من جنس الذي يدافع غيره ، فاما ما لا يدافع أصلا فلا مدخل له في الحديث فهذه غممة الخالف .

وأما المسلك النظري : فالجواب عنه من طريقين : مجمل ، ومفصل .

أما المفصل فالجواب عن الوجه الأول من وجهين :

أحدهما : لا نسلم أن العلة في الأصل انه بول وروث ، وما ذكره من تنبيه النصوص ، فقد سلف الجواب بأن المراد بها بول الانسان . وما ذكره من المناسبة فنقول : التعليل : إما ان يكون بجنس استنجات النفس واستنذارها ، أو بقدر محدود من الاستنجات والاستنذار .

فان كان الأول : وجب تجنيس كل مستنجات مستنذر ، فيجب نجاسة المخاط والبصاق والنخامة ؛ بل نجاسة المني الذي جاء الأثر باماطته من الثياب ؛ بل ربما نفرت النفوس عن بعض هذه الأشياء أشد من نفورها عن أرواث المأكول من البهائم ، مثل مخططة المجدوم اذا اختلطت

بالطعام ، ونخامة الشيخ الكبير إذا وضعت في الشراب ، وربما كان ذلك مدعاة لبعض الأنفس الى أن يذرعه القيء .

وان كان التحليل بقدر موقت من الاستقذار ، فهذا قد يكون حقاً لكن لا بد من بيان الحد الفاصل بين القدر من الاستنبات الموجب للتجسس ، وبين ما لا يوجب ، ولم يبين ذلك ، ولعل هذه الأعيان مما ينقض بيان استقذارها الحد للمعتبر .

ثم ان التقديرات في الأسباب والأحكام إنما تعلم من جهة استقذارها من الشرع في الأمر الغالب ، فنقول : متى حكم بنجاسة نوع علمنا انه مما غلظ استنباته ، ومتى لم يحكم بنجاسة نوع علمنا أنه لم يغلظ استنباته فنعود مستذلين بالحكم على المعتبر من العلة ، فمتى استرئينا في الحكم فنحن في العلة أشد استرابة ، فبطل هذا . وأما الشاهد بالاعتبار فكما انه شهد لجنس الاستنبات ، شهد للاستنبات الشديد ، والاستقذار الغليظ .

وثانيها أن نقول : لم لا يجوز أن نكون العلة في الأصل أنه بول ما يؤكل لحمه ؟ وهذه علة مطردة بالأجسام منا ومن المخالفين . (١) في هذه المسألة ، والانعكاس ان لم يكن واجباً فقد حصل الغرض ، وان كان شرطاً في العلة فنقول فيه ما قالوا في اطراد العلة واولى ، حيث خولفوا فيه

---

(١) يباح بالأصل .

وعدم الانعكاس أبسر من عدم الاطراد .

وإذا افرق الصنفان في اللحم والعظم واللبن والشعر فلم لا يجوز  
افتراقها في الروث والبول ، وهذه للنسبة أبين ؛ فإن كل واحد من  
هذه الأجزاء هو بعض من أبعاد البهيمة ، أو متولد منها ، فيلحق  
سائرهما قياساً لبعض الشيء على جملة .

فإن قيل : هذا منقوض بالانسان فإنه طاهر ولبنه طاهر ، وكذلك  
سائر أمواهه وفضلاته ومع هذا فروثه وبوله من اخبث الأخبث ،  
فحصل الفرق فيه بين البول وغيره .

فنقول : اهل ان الانسان فارق غيره من الحيوان في هذا الباب  
طرداً وعكساً ، فقياس البهائم بعضها ببعض وجعلها في حيز يبين حيز  
الانسان ، وجعل الانسان في حيز هو الواجب ، ألا ترى انه لا يتجسس  
بالموت على المختار ، وهي تتجسس بالموت ، ثم بوله أشد من بولها ؟ !

ألا ترى ان تحريمه مفارق لتحريم غيره من الحيوان ، لكرم نوعه  
وحرمة ، حتى يحرم الكافر وغيره ، وحتى لا يحل أن يدبغ جلده ،  
مع أن بوله أشد وأغلظ ، فهذا وغيره يدل على أن بول الانسان  
فارق سائر فضلاته ، أشد من مفارقة بول البهائم فضلاتها ، إما لعموم

ملاسته حتى لا يستخف به ، أو لغير ذلك مما الله أعلم به ، على انه يقال في عذرة الانسان وبوله من الحبث والتن والقنر ما ليس في عامة الأبول والارواث . وفي الجملة فالحاق الابوال باللحوم في الطهارة والتجاسة أحسن طرداً من غيره ، والله اعلم .

وأما الوجه الثاني : فنقول ذلك الأصل في الآدميين مسلم ، والذي جاء من السلف انما جاء فيهم من الاستحالة في أبدانهم ، وخروجه من الشق الأعلى أو الأسفل ، فمن أين يقال كذلك سائر الحيوان ؛ وقد مضت الإشارة الى الفرق ؟ ! ثم مخالفوم بمنعونهم اكثر الاحكام في البهائم ، فيقولون : قد ثبت أن ما خبث لحمه خبث لبنه ومنيه ؛ بخلاف الآدمي ، فبطلت هذه القاعدة في الاستحالة ؛ بل قد يقولون : ان جميع الفضلات الرطبة من البهائم حكمها سواء ، فما طاب لحمه طاب لبنه وبوله وروثه ومنيه وغرقه وربقه ودمعه . وما خبث لحمه خبث لبنه وربقه وبوله وروثه ومنيه وعرقه ودمعه ، وهذا قول يقوله احمد في المشهور عنه ، وقد قاله غيره .

وبالجملة فاللبن واللحم يشهد لهم بالفرق بين الانسان والحيوان شهادة قاطعة ، وباستواء الفضلات من الحيوان ضرباً من الشهادة ؛ فعلى هذا يقال للانسان يفرق بين ما يخرج من أعلاه وأسفله لما الله أعلم به ، فانه منتصب القامة نجاسته كلها في أعاليه ، ومعدته التي هي محل استحالة

الطعام والشراب في الشق الاسفل . وأما الثدي ونحوه فهو في الشق الأعلى ، وليس كذلك البهيمة . فان ضرعها في الجانب المؤخر منها ، وفيه اللبن الطيب . ولا مطمع في إثبات الأحكام يمثل هذه الحزورات .

وأما الوجه الثالث : فمداره على الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات ، فان فصل بنوع الاستقذار بطل بجميع المستقذرات التي ربما كانت أشد استقذارا منه ، وان فصل بقدر خاص فلا بد من توقيته ، وقد مضى تقرير هذا .

وأما الجواب العام فمن أوجه ثلاثة :

أحدها : ان هذا قياس في مقابلة الآثار النصوصة ، وهو قياس فاسد الوضع ، ومن جمع بين ما فرقت السنة بينه ، فقد ضاعى قول الذين قالوا : ( إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ) ولذلك طهرت السنة هذا ونجست هذا .

الثاني : ان هذا قياس في باب لم تظهر أسبابه وأنواعه ، ولم يتبين مأخذه ، وما (١) بل الناس فيه على قسمين : إما قائل بقول هذا استبعاد محض ، وابتلاء صرف ، فلا قياس ولا إلحاق ولا اجتماع ولا افتراق

---

(١) ياض بالأصل .

وإما قائل يقول : دقت علينا علله وأسبابه ، وخفيت علينا مسالكه ومذاهبه ، وقد بعث الله إلينا رسولا يزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة بعثه إلينا ونحن لا نعلم شيئا ، قلنا نضع ما رأينا به صنع ، والسنة لا تضرب لها الامثال ، ولا تعارض بآراء الرجال ، والدين ليس بالرأي ويجب أن يتهم الرأي على الدين ، والقياس في مثل هذا الباب ممتنع باتفاق أولي الألباب .

الثالث : أن يقال : هذا كله مداره على التسوية بين بول ما يؤكل لحمه وبول ما لا يؤكل لحمه ، وهو جمع بين شيئين مفترقين ، فإن ربيع المحرم خبيثة ، وأما ربيع المباح فنه ما قد يستطاب : مثل أرواث الظباء ، وغيرها . وما لم يستطاب منه فليس ربيع كريع غيره ، وكذلك خلقه غالبا فانه يشتمل على أشياء من المباح ، وهذا لان الكلام في حقيقة المسألة ، وسنعود إليه إن شاء الله في آخرها .

الدليل الثاني : الحديث للمستفيض أخرجه أصحاب الصحيح وغيرهم حديث أنس بن مالك « أن ناسا من عكل أو عرينة قدموا المدينة فاجتروها فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها ، فلما صحوا قتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاقوا الذود » . وذكر الحديث . فوجه الحجة أنه أذن لهم في شرب الأبوال ، ولا بد أن يصيب أفواههم وأيديهم وثيابهم وأنيتهم ، فإذا كانت

نجسة وجب تطهير أفواههم وأيديهم وثيابهم للصلاة ، وتطهير آئنتهم ، فيجب بيان ذلك لهم ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الاحتياج إليه لا يجوز ، ولم يبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يجب عليهم إمطاة ما أصابهم منه ، فدل على أنه غير نجس ، ومن البين ان لو كانت أبوال الا بل كابوال الناس لأوشك ان يشتد تغليظه في ذلك .

ومن قال : انهم كانوا يعلمون أنها نجسة ، وانهم كانوا يعلمون وجوب التطهير من النجاسات ، فقد أبعد غاية الابعاد ، وأتى بشيء قد يستيقن بطلانه لوجوه :

( أحدها ) ان الشريعة اول ما شرعت كانت أخفى ، وبعد انتشار الاسلام وتناقل العلم وافشائه صارت أبدى وأظهر ، وإذا كنا إلى اليوم لم يستبين لنا نجاستها بل أكثر الناس على طهارتها ، وعامة التابعين عليه ، بل قد قال ابو طالب وغيره : إن السلف ما كانوا ينجسونها . ولا يتقونها . وقال ابو بكر ابن المنذر : وعليه اعتماد أكثر المتأخرين في نقل الاجماع والخلاف ، وقد ذكر طهارة الأبوال من عامة السلف . ثم قال : قال الشافعي : الابوال كلها نجس . قال : ولا نعلم أحدا قال قبل الشافعي ان أبوال الانعام وأبقارها نجس .

( قلت ) وقد نقل عن ابن عمر انه سئل عن بول الناقة ، فقال :

اغسل ما اصابك منه . وعن الزهري فيما يصيب الراعي من أبوال  
الابل قال : ينضح . وعن حماد بن أبي سليمان في بول الشاة والبعير  
يغسل . ومذهب أبي حنيفة نجاسة ذلك على تفصيل لهم فيه ، فلعل  
الذي أراده ابن المنذر القول بوجوب اجتساب قليل البول والروث  
وكثيره ، فان هذا لم يبلغنا عن أحد من السلف ، ولعل ابن عمر أمر  
بغسله كما يغسل الثوب من الخياط والبصاق والمني ونحو ذلك ، وقد ثبت  
عن أبي موسى الأشعري أنه صلى على مكان فيه روث الدواب والصحراء  
أمامه ، وقال ههنا يوهنا سواء . وعن أنس بن مالك لا بأس ببول  
كل ذي كرش .

ولست أعرف عن أحد من الصحابة القول بنجاستها ؛ بل القول  
بطهارتها ؛ إلا ما ذكر عن ابن عمر ان كان أراد النجاسة فن أين  
يكون ذلك معلوما لأولئك ؟!

(وثانيها) : انه لو كان نجساً فوجوب التطهر من النجاسة ليس من  
الأمر اليقيني ، قد انكسره في الثياب طائفة من التابعين وغيرهم ، فمن  
أين يعلمه أولئك ؟ .

(وثالثها) : ان هذا لو كان مستفيضاً بين ظهرائي الصحابة لم يجب  
أن يعلمه أولئك ؛ لأنهم حديثوا العهد بالجاهلية والكفر ، فقد كانوا



يجهلون أصناف الصلوات وأعدادها وأوقاتها ، وكذلك غيرها من الشرائع الظاهرة ، فجهلهم بشرط خفي في أمر خفي أولى وأحرى ، لاسيما والقوم لم يتفقهوا في الدين أدنى تفقه ، ولذلك ارتدوا ولم يخالطوا أهل العلم والحكمة ، بل حين أسلموا وأصابهم الاستيخام أمرهم بالبداءة فياليت شعري من أين لهم العلم بهذا الأمر الخفي ؟ !

( ورابعها ) : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في تعليمه وإرشاده وإكالا للتعليم الى غيره ؛ بل يبين لكل واحد ما يحتاج إليه ، وذلك معلوم لمن أحسن المعرفة بالسنن الماضية .

( وخامسها ) : أنه ليس العلم بنجاسة هذه الأرواث أبين من العلم بنجاسة بول الانسان الذي قد علمه العذاري في حجالهن وخدورهن ، ثم قد حذر منه للمهاجرين والأنصار الذين أوتوا العلم والإيمان ، فصار الأعراب الجفافة أعلم بالأمور الخفية من المهاجرين والأنصار بالأمور الظاهرة ، فهذا كما ترى .

( وسادسها ) : انه فرق بين الأبوال والألبان وأخرجها مخرجاً واحداً والقران بين الشيثين ان لم يوجب استواءهما ، فلا بد أن يورث شبهة ، فلو لم يكن البيان واجباً لكانت للمقارنة بينه وبين الطاهر موجبة للتمييز بينهما ان كان التمييز حقاً .

وفي الحديث دلالة أخرى فيها تنازع ، وهو أنه أباح لهم شربها ، ولو كانت محرمة نجسة لم يبيع لهم شربها ، ولست أعلم مخالفاً في جواز التداوي بأبوال الابل . كما جاءت السنة ؛ لكن اختلفوا في تخريج مناطه فقيل : هو أنها مباحة على الإطلاق ، للتداوي وغير التداوي . وقيل : بل هي محرمة ، وإنما أباحها للتداوي . وقيل : هي مع ذلك نجسة ، والاستدلال بهذا الوجه يحتاج الى ركن آخر ، وهو ان التداوي بالمحرمات النجسة محرم ، والدليل عليه من وجوه :

أحدها : أن الأدلة الدالة على التحريم مثل قوله : ( حرمت عليكم الميتة ) و : « كل ذي ناب من السباع حرام » و : ( إنما الحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس ) عامة في حال التداوي وغير التداوي ، فمن فرق بينها فقد فرق بين ما جمع الله بينه وخص العموم ؛ وذلك غير جائز .

فان قيل : فقد أباحها للضرورة ، والتداوي مضطر فتباح له ، أو انا نقيس إباحتها للمريض على إباحتها للجائع بجامع الحاجة اليها .

يؤيد ذلك أن المرض يسقط الفرائض من القيام في الصلاة ، والصيام في شهر رمضان ، والاتصال من الطهارة بالماء الى الطهارة بالصعيد ، فكذلك يبيح المحارم ؛ لأن الفرائض والمحارم من واحد واحد .

يؤيد ذلك أن المحرمات من الحلية واللباس مثل الذهب والحريـ

قد جاءت السنة بإباحة اتخاذ الأنف من الذهب ، وربط الاستان به ،  
ورخص للزير وعبد الرحمن في لبس الحرير من حكة كانت بها ،  
فدلت هذه الأصول الكثيرة على إباحة المحظورات حين الاحتياج .  
والافتقار إليها .

قلت : أما إباحتها للضرورة فحق ؛ وليس التداوي بضرورة لوجوه :

أحدها : أن كثيراً من المرضى أو أكثر المرضى يشفون بلا  
تداو ، لا سيما في أهل الوب والقرى ، والساكين في نواحي الأرض  
يشفيهم الله بما خلق فيهم من القوى المطبوعة في أبدانهم الرافعة للمرض  
وفيها ييسره لهم من نوع حركة وعمل ، أو دعوة مستجابة ، أو رقية  
نافعة ، أو قوة للقلب ، وحسن التوكل ، إلى غير ذلك من الأسباب  
الكثيرة غير الدواء ، وأما الأكل فهو ضروري ولم يجعل الله أبدان  
الحيوان تقوم إلا بالغذاء ، فلو لم يكن يأكل لمات ، فثبت بهذا أن  
التداوي ليس من الضرورة في شيء .

وثانيها : أن الأكل عند الضرورة واجب . قال مسروق : من  
اضطر إلى الميتة فلم يأكل فمات دخل النار ، والتداوي غير واجب  
ومن نازع فيه : خصمته السنة في المرأة السوداء التي خيرها النبي صلى  
الله عليه وسلم بين الصبر على البلاء ودخول الجنة ، وبين الدعاء

بالعافية . فاختارت البلاء والجنة . ولو كان رفع المرض واجباً لم يكن للتخير موضع ، كدفع الجوع ، وفي دعائه لا يبالى بالحمى ، وفي اختياره الحمى لأهل قباء ، وفي دعائه بفناء أمتة بالطعن والطاعون ، وفي نهيه عن الفرار من الطاعون .

وخصمه حال أنبياء الله للمبتلين الصابرين على البلاء ، حين لم يتعاطوا الأسباب الدافعة له : مثل أيوب عليه السلام ، وغيره .

وخصمه حال السلف الصالح : فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه حين قالوا له : ألا ندعو لك الطيب ؟ قال : قد رأيته ، قالوا : فما قال لك ؟ قال : اني فعمال لما أريد . ومثل هذا ونحوه يروى عن الربيع بن خيثم المحبب للنبي الذي هو أفضل الكوفيين ، وأوكأفضلهم وعمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد المهادي المهدي ، وخلق كثير لا يحصون عدداً .

ولست أعلم سالفاً أوجب التداوي ، وإنما كان كثير من أهل الفضل والمعرفة بفضل تركه تفضلاً واختياراً : لما اختار الله ورضى به ، وتسليماً له وهذا للتصوص عن أحمد وان كان من أصحابه من يوجهه ، ومنهم من يستحبه ، ويرجحه . كطريقة كثير من السلف استمسكاً لما خلقه الله من الأسباب ، وجعله من سنته في عبادته .

وثالثها : أن الدواء لا يستيقن ، بل وفي كثير من الأمراض لا يظن دفعه للمرض ؛ إذ لو اطرده ذلك لم يمت أحد ، بخلاف دفع الطعام للمسغبة والمجاعة ، فإنه مستيقن بحكم سنة الله في عباده وخلقه .

ورابعها : أن المرض يكون له أدوية شتى ، فإذا لم يندفع بالمحرم انتقل الى المحلل ، ومحال أن لا يكون له في الحلال شفاء أو دواء ، والذي أنزل الداء أنزل لكل داء دواء الا الموت ، ولا يجوز أن يكون أدوية الأدوية في القسم المحرم ، وهو سبحانه الرؤوف الرحيم . وإلى هذا الإشارة بالحديث المروي : « إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » بخلاف المسغبة فاتها وان اندفعت بأي طعام اتفق ، الا ان الحديث إنما يباح عند فقد غيره ، فان صورت مثل هذا في الدواء فتلك صورة نادرة ؛ لأن المرض أندر من الجوع بكثير ، ونعين الدواء المعين وعدم غيره نادر ، فلا ينتقض هذا . على ان في الأوجه السالفة غنى .

وخامسها : وفيه فقه الباب : أن الله تعالى جعل خلقه مفتقرين الى الطعام والغذاء ، لا تندفع مجاعتهم ومسغبتهم الا بنوع الطعام وصنفه فقد هدانا وعلّمنا النوع السكاشف للمسغبة المزيل للمخمصة . وأما المرض فإنه يزيله بأنواع كثيرة من الأسباب : ظاهرة وباطنة ، روحانية وجسدية ، فلم يتعين الدواء مزيلا . ثم الدواء بنوعه لم يتعين لنوع من

أنواع الأجسام في إزالة الداء المعين . ثم ذلك النوع للمعين يخفى على أكثر الناس . بل على عامتهم دركه ومعرفة الخاصة ، المزاولون منهم هذا الفن ، أولوا الافهام والعقول ، يكون الرجل منهم قد أفنى كثيراً من عمره في معرفته ذلك ، ثم يخفى عليه نوع المرض وحقيقته ، ويخفى عليه دواؤه وشفاءؤه ، ففارقت الأسباب المزيلة للمرض الأنسبب المزيلة للمخمصة في هذه الحقائق البينة وغيرها . فكذلك افترقت أحكامها كما ذكرنا . وبهذا ظهر الجواب عن الأقيسة المذكورة ، والقول الجامع فيها يسقط ويباح للحاجة والضرورة ما حضرني الآن .

أما سقوط ما يسقط من القيام والصيام ، والغتسال : فلأن منفعة ذلك مستيقنة بخلاف التداوي .

وأيضاً فان ترك الأمور به أيسر من فعل المنهى عنه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فانظر كيف أوجب الاجتناب عن كل منهى عنه ، وفرق في الأمور به بين المستطاع وغيره ، وهذا يكاد يكون دليلاً مستقلاً في المسألة .

وأيضاً : فان الواجبات من القيام والجمعة والحج تسقط بأنواع من المشقة التي لا تصلح لاستباحة شيء من المحظورات ، وهذا بين بالتأمل

وأما الحلية : فانما أيسح الذهب للأنف ، وربط الأسنان : لأنه اضطرار ، وهو يسد الحاجة يقيناً كالأكل في الحمصة .

وأما لبس الحرير : للحكة والجرب إن سلم ذلك ، فان الحرير والذهب ليسا محرمين على الإطلاق ، فانها قد أيسح لأحد صني المكلفين ، وأيسح للصنف الآخر بعضها ، وأيسح التجارة فيها ، وإهداؤها للمشركين . فعلم انها أيسح لمطلق الحاجة ، والحاجة الى التداوي أقوى من الحاجة الى زين النساء ، بخلاف المحرمات من النجاسات . وأيسح أيضاً لحصول المصلحة بذلك في غالب الأمر .

ثم الفرق بين الحرير والطعام : أن باب الطعام يخالف باب اللباس لأن تأثير الطعام في الأبدان أشد من تأثير اللباس . على ما قد مضى . فالحرم من الطعام لا يباح الا للضرورة التي هي المسغبة والحمصة ، والحرم من اللباس يباح للضرورة وللحاجة أيضاً . هكذا جاءت السنة ، ولا جمع بين ما فرق الله بينه . والفرق بين الضرورات والحاجات معلوم في كثير من الشرعيات ، وقد حصل الجواب عن كل ما يعارض به في هذه المسألة .

الوجه الثاني : أخرج مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحر أيتداوى بها ؟ فقال : « انها داء ، وليست بدواء

فهذا نص في النسخ من التداوي بالحر ، رداً على من أباحه ، وسائر المحرمات مثلها قياساً ، خلافاً لمن فرق بينها ، فان قياس المحرم من الطعام أشبه من الغراب بالغراب ؛ بل الحر قد كانت مباحة في بعض أيام الاسلام ، وقد أباح بعض المسلمين من نوعها الشرب دون الاسكار والميتة والسم بخلاف ذلك .

فان قيل : الحر قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها داء وليست بدواء ، فلا يجوز أن يقال : هي دواء بخلاف غيرها . وأيضاً ففي إباحة التداوي بها إجازة إعطائها واعتصارها ، وذلك داع الى شربها ولذلك اختصت بالحد بها دون غيرها من المطاعم الخبيثة لقوة محبة الأنفس لها .

فأقول : أما قولك : لا يجوز أن يقال : هي دواء . فهو حق ، وكذلك القول في سائر المحرمات على ما دل عليه الحديث الصحيح « ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام » ثم ماذا تريد بهذا ؟ أتريد أن الله لم يخلق فيها قوة طبيعية من السخونة وغيرها ؟ جرت العادة في الكفار والفساق أنه يندفع بها بعض الأدوية الباردة . (١) كسائر القوى والطبائع التي أودعها جميع الأدوية من الأجسام . أم تريد شيئاً آخر ؟ فان

---

(١) خرم بالاصل .



أردت الأول فهو باطل بالقضايا المجربة التي تواطأت عليها الأمم ، وجرت  
عند كثير من الناس مجرى الضروريات ، بل هو رد لما يشاهد ويعاين .  
بل قد قيل : انه رد للقرآن : لقوله تعالى : ( قل : فيها اثم كبير ومنافع  
للناس ) ولعل هذا في الحتم أظهر من جميع المقالات المعلومة من  
طبيب الأبدان .

وان أردت ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أنها داء للنفوس  
والقلوب والعقول ، وهي أم الحباث ، والنفوس والقلب هو الملك المطلوب  
صلاحه وكماله ، وإنما البدن آلة له . وهو تابع له مطيع له طاعة الملائكة  
ربها ، فإذا صلح القلب صلح البدن كله ، وإذا فسد القلب فسد البدن كله ،  
فالخمر هي داء ومرض للقلب مفسد له ، مضضع لأفضل خواصه الذي هو العقل  
والعلم ، وإذا فسد القلب فسد البدن كله ، كما جاءت به السنة ، فتصير داء للبدن  
من هذا الوجه بواسطة كونها داء للقلب . وكذلك جميع الأموال المنصوبة  
والمسروقة فانه ربما صلح عليها البدن ونبت وسمن لكن يفسد عليها القلب  
فيفسد البدن بفساده .

وأما المصلحة : التي فيها فاتها منفعة للبدن فقط ، ونفعها متاع قليل ،  
فهي وان أصلحت شيئاً يسيراً فهي في جنب ما تفسده كالا إصلاح .  
وهذا بعينه معنى قوله تعالى : ( فيها اثم كبير ومنافع للناس ) وأثمها  
أكبر من نفعها ) فهذا لعمرى شأن جميع المحرمات ، فان فيها من

القوة الحية التي تؤثر في القلب ثم البدن في الدنيا والآخرة ما يربى على ما فيها من منفعة قليلة تكون في البدن وحده في الدنيا خاصة .

على أنا وإن لم نعلم جهة للفسدة في المحرمات ، فإننا نقطع أن فيها من المفاسد ما يربى على ما نظنه من المصالح . فافهم هذا فإن به يظهر فقه المسألة وسرها .

وأما إفضاؤه إلى اعتصارها : فليس بشيء ، لأنه يمكن أخذها من أهل الكتاب ، على أنه يحرم اعتصارها ، وإنما القول إذا كانت موجودة أن هذا منتقض بإطفاء الحرق بها ، ودفع الفصة إذا لم يوجد غيرها .

وأما اختصاصها بالحد : فإن الحسن البصري يوجب الحد في الميتة أيضاً ، والدم ولحم الخنزير ، لكن الفرق أن في النفوس داهياً طبعياً وباعثاً أرادها إلى الخمر ، فنصب رادع شرعي وزاجر دنيوي ابضاً ليتقابلا ، ويكون مدعاة إلى قلة شربها ، وليس كذلك غيرها مما ليس في النفوس إليه كثير ميل ، ولا عظيم طلب .

الوجه الثالث : ما روى حسان بن مخرق قال : قالت أم سلمة اشتكت بنت لي فنبذت لها في كوز ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغلي ، فقال : « ما هذا ؟ » فقلت : إن بنتي اشتكت فنبذنا لها هذا ، فقال :

« ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام » رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه — وفي رواية « ان الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم » وصححه بعض الحفاظ وهذا الحديث نص في المسألة .

الوجه الرابع : ما رواه أبو داود في السنن أن رجلاً وصف له ضفدع يجعلها في دواء ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع وقال : « ان نقتلها تسييح » فهذا حيوان محرم ولم يبح للتداوي ،

وهو نص في المسألة . ولعل تحريم الضفدع أخف من تحريم الجائث غيرها ، فانه أكثر ما قيل فيها ان نقتلها تسييح ، فما ظنك بالخنزير والميتة وغير ذلك . وهذا كله بين لك استخفافه بطلب الطب واقتضائه واجرائه مجرى الرفق بالمريض وتطيب قلبه ، ولهذا قال الصادق المصدوق لرجل : قال له : انا طيب ، قال : « انت رفيق والله الطيب » ..

الوجه الخامس : ما روى ابناً في سننه « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن الدواء الحثيث » وهو نص جامع مانع ، وهو صورة الفتوى في المسألة .

الوجه السادس : الحديث المرفوع : « ما أبالي ما أتيت — أو ماركبت — اذا شربت ترياقاً ، أو تعلقت تميمه ، أو قلت الشعر من نفسي » مع

ما روى من كراهة من كره الترياق من السلف على أنه لم يقابل ذلك نص عام ، ولا خاص يبلغ ذروة المطلب ، وسنم المقصد في هذا الموضع ولولا أنني كتبت هذا من حفظي لاستقصيت القول على وجه يحيط بما دق وجل ، والله الهادي الى سواء السبيل .

( الدليل الثالث ) : وهو في الحقيقة رابع : الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر بن سمرة وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في مرائب الغنم ، فقال : « صلوا فيها فانها بركة » . وسئل عن الصلاة في مبارك الابل ؛ فقال : لا تصلوا فيها فانها خلقت من الشياطين » . ووجه الحجة من وجهين :

احدهما : انه أطلق الاذن بالصلاة ، ولم يشترط حائلا يقي من ملامستها والموضع موضع حاجة الى البيان ، فلو احتاج لبينه ، وقد مضى تقرير هذا . وهذا شبيه بقول الشافعي : ترك الاستفصال . في حكاية الحال . مع قيام الاحتمال . ينزل منزلة العموم في المقال . فانه ترك استفصال السائل : أهنالك حائل يحول بينك وبين أبعادها ؟ مع ظهور الاحتمال ؛ ليس مع قيامه فقط ، وأطلق الاذن ، بل هذا اوكد من ذلك ؛ لان الحاجة هنا الى البيان أمس وأوكد .

والوجه الثاني : انها لو كانت نجسة كأرواث آدميين لكانت

الصلاة فيها : إما محرمة كالخشوش ، والكنف ، أو مكروهة كراهية شديدة لأنها مظنة الأخبات والأنجاس . فأما أن يستحب الصلاة فيها ويسمى بركة ويكون شأنها شأن الخشوش أو قريباً من ذلك فهو جمع بين المتنافيين المتضادين ، وحاشا الرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك .

ويؤيد هذا ما روى أن أبا موسى صلى في مبارك الغنم ، وأشار إلى البرية وقال : ههنا وشم سواء . وهو صاحب الفقيه العالم بالتنزيل ، الفام للتأويل ، سوى بين محل الأبعاد وبين ما خلا عنها ، فكيف يجمع هذا القول بنجاستها ؟!

وأما نهيه عن الصلاة في مبارك الابل فليست اختصت به دون البقر والغنم والظباء والحيل ، اذ لو كان السبب نجاسة البول ، لكان تفريقاً بين الثمائلين ، وهو ممتنع يقينا .

(الدليل الرابع) : وهو في الحقيقة سابع : ما ثبت واستفاض من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحته ، وأدخلها المسجد الحرام الذي فضله الله على جميع بقاع الأرض ، وبركها حتى طاف أسبوعاً . وكذلك إذنه لأمر سامة ان تطوف راكبة ، ومعلوم انه ليس مع الدواب من العقل ما تمتع به من تلاوث المسجد المأمور بتطهيره للطائفين والعاكفين والرع السجود ، فلو كانت أبوالها نجسة لكان فيه تعريض

المسجد الحرام للتجيس ، مع أن الضرورة ما دعت الى ذلك ، وإنما الحاجة دعت اليه ، ولهذا استنكر بعض من يرى تجيسها إدخال الدواب المسجد الحرام ، وحسبك بقول بطلاناً رده في وجه السنة التي لا ريب فيها .

(الدليل الخامس) وهو الثامن : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه قال : « فأما ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » وهذا ترجمة المسألة ، إلا أن الحديث قد اختلف فيه قبولاً ورداً ، فقال أبو بكر عبد العزيز ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره هو موقوف على جابر .

فإن كان الأول فلا ريب فيه ، وإن كان الثاني فهو قول صاحب ، وقد جاء مثله عن غيره من الصحابة أبي موسى الأشعري وغيره ، فينبني على أن قول الصحابة أولى من قول من بعدهم ، وأحق أن يتبع . وإن علم انه انتشر في سائرهم ، ولم ينكروه ، فصار اجماعاً سكونياً .

(الدليل السادس) وهو التاسع : الحديث المتفق عليه عن عبد الله بن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ساجداً عند الكعبة ، فأرسلت قريش عقبة بن أبي معيط الى قوم قد انحروا جزوراً لهم ، فجاء بفرثها وسلاها فوضعها على ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ساجد ، ولم ينصرف حتى قضى صلاته » فهذا ايضاً بين في أن

ذلك الفرث والسلي لم يقطع الصلاة ، ولا يمكن حمله فيما أرى الا على أحد وجوه ثلاثة : إما أن يقال هو منسوخ ، وأغنى بالنسخ أن هذا الحكم مرتفع ، وإن لم يكن قد ثبت لأنه بخطاب كان بمكة . وهذا ضعيف جداً لأن النسخ لا يصار إليه الا يقيين ؛ وأما بالظن فلا يثبت النسخ . وأيضاً فانا ما علمنا أن اجتناب النجاسة كان غير واجب ثم صار واجباً ، لا سيما من يحتاج على اجتناب النجاسة بقوله تعالى : ( وثيابك فطهر ) وسورة المدثر في أول المنزل ، فيكون فرض التطهير من النجاسات على قول هؤلاء من أول الفرائض . فهذا هذا .

وإما أن يقال : هذا دليل على جواز حمل النجاسة في الصلاة ، وعامة من يخالف في هذه المسألة لا يقول بهذا القول ، فيلزمهم ترك الحديث . ثم هذا قول ضعيف لخلافه الأحاديث الصحاح في دم الحيض وغيره من الأحاديث . ثم إني لا أعلمهم يختلفون أنه مكروه ، وإن إعادة الصلاة منه أولى ، فهذا هذا . لم يبق الا ان يقال : الفرث والسلي ليس بنجس وإنما هو طاهر ؛ لأنه فرث ما يؤكل لحمه ، وهذا هو الواجب ان شاء الله تعالى لكثرة القائلين به وظهور الدلائل عليه . وبطلان الوجهين الأولين يوجب تعيين هذا .

( فان قيل ) ففيه السلي وقد يكون فيه دم . قلنا : يجوز ان

يكون دماً يسيراً بل الظاهر انه يسير ، والدم اليسير معفو عن حمله  
في الصلاة .

( فان قيل ) قال صلى لحم من ذبيحة المشركين ، وذلك نجس ،  
وذلك بانفاق . قلنا : لا نسلم انه قد كان حرم حينئذ ذبائح المشركين ،  
بل المظنون أو المقطوع به أنها لم تكن حُرمت حينئذ ، فان الصحابة  
الذين أسلموا لم ينقل أنهم كانوا يتجسسون ذبائح قومهم . وكذلك النبي  
صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه كان يجتنب إلا ما ذبح للأصنام .  
أما ما ذبحه قومهم في دورهم لم يكن يتجنبه ، ولو كان تحريم ذبائح  
المشركين قد وقع في صدر الاسلام لكان في ذلك من المشقة على التفر  
القليل الذين أسلموا ما لا قبل لهم به ، فان عامة اهل البلد مشركون ،  
وهم لا يمكنهم أن يأكلوا ويشربوا إلا من طعامهم وخبزهم . وفي  
أوانهم ، لقلتهم وضعفهم وفقيرهم . ثم الأصل عدم التحريم حينئذ فمن  
ادعاه احتاج إلى دليل .

( الدليل السابع ) وهو العاشر : ما صح عن النبي صلى الله عليه  
وسلم « أنه نهى عن الاستجار بالعظم ، والبر ، وقال : انه زاد  
أخوانكم من الجن » وفي لفظ قال : « فسألوني الطعام لهم ولدوابهم ،  
فقلت : لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يعود أوفر ما يكون لحماً ، وكل  
بكرة علف لدوابكم » قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فلا تستجروا



بهما ، فاتها زاد إخوانكم من الجن .

فوجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستجى بالعظم  
والبر الذي هو زاد اخواتنا من الجن ، وعلف دوابهم ، ومعلوم أنه  
أما نهى عن ذلك لئلا نجسه عليهم ، ولهذا استنبط الفقهاء من هذا  
أنه لا يجوز الاستجاء بزاد الانس . ثم أنه قد استفاض النبي في  
ذلك ، والتغليظ حتى قال : « من تقلد وترأ أو استجى بعظم ، أو  
رجيع ، فإن محمداً منه بريء »

ومعلوم أنه لو كان البر في نفسه نجساً لم يكن الاستجاء به  
ينجسه ، ولم يكن فرق بين البر المستجى به والبر الذي لا يستجى  
به ، وهذا جمع بين ما فرقت السنة بينه . ثم إن البر لو كان نجساً لم  
يصلح أن يكون علفاً لقوم مؤمنين ، فاتها نصير بذلك جلالة ، ولو جاز  
أن نصير جلالة لجاز أن تعلف رجيع الانس ، ورجيع الدواب ، فلا  
فرق حينئذ . ولأنه لما جعل الزاد لهم ما فضل عن الانس ، ودوابهم  
ما فضل عن دواب الانس من البر ، شرط في طعامهم كل عظم ذكر  
اسم الله عليه ، فلا بد أن يشرط في علف دوابهم نحو ذلك ،  
وهو الطهارة .

وهذا بين لك أن قوله في حديث ابن مسعود لما أتاه بحجرين

ورروثة فقال : « انها ركس » انما كان لكونها رروثة آدمي ، ونحوه ، على انها قضية عين ، فيحتمل أن تكون رروثة ما يؤكل لحمه ، ورروثة ما لا يؤكل لحمه ، فلا يعم الصنفين ، ولا يجوز القطع بانها مما يؤكل لحمه ، مع أن لفظ الركس لا يدل على النجاسة ، لان الركس هو المركوس اي الردود ، وهو معنى الرجيع ، ومعلوم أن الاستجاء بالرجيع لا يجوز بحال ، إما لنجاسته وإما لكونه علف دواب اخواتنا من الجن .

( الوجه الثامن ) وهو الحادي عشر : أن هذه الأعيان لو كانت نجسة لينه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبينه ، فليست نجسة ، وذلك لأن هذه الأعيان تكثر ملابسة الناس لها ومباشرتهم لكثير منها خصوصاً الأمة التي بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان الابل والغنم غالب أموالهم ، ولا يزالون يباشرونها ويبشرون أماكنها في مقامهم وسفرهم . مع كثرة الاحتفاء فيهم ، حتى ان عمر رضي الله عنه كان يأمر بذلك : تمعدوا واخشوشنوا وامشوا حفاة واتعلوا . ومحالب الالبان كثيراً ما يقع فيها من ابوالها وليس ابتلاؤم بها باقل من ولوغ الكلب في أوانهم ، فلو كانت نجسة يجب غسل الثياب والابدان والأواني منها ، وعدم مخالطته ، ويمنع من الصلاة مع ذلك ، ويجب تطهير الأرض مما فيه ذلك ، اذا ضل فيها ، والصلاة فيها تكثر في أسفارهم ، وفي مراح أغنامهم ، ومحرم شرب اللبن الذي يقع فيه بعرها

وتغسل اليد إذا أصابها البول ، أو رطوبة البعر ، إلى غير ذلك من أحكام النجاسة ، لوجب أن يبين النبي صلى الله عليه وسلم بياناً تحصل به معرفة الحكم ، ولو بين ذلك لنقل جميعه أو بعضه ، فإن الشريعة وعادة القوم توجب مثل ذلك ، فلما لم ينقل ذلك علم أنه لم يبين لهم نجاستها .

وعدم ذكر نجاستها دليل على طهارتها من جهة تقريره لهم على مباشرتها ، وعدم التهي عنه ، والتقريب دليل الإباحة . ومن وجهه أن مثل هذا يجب بيانه بالخطاب ، ولا تحال الأمة فيه على الرأي لأنه من الأصول لا من الفروع . ومن جهة أن ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه ، لاسيما إذا وصل بهذا الوجه .

( الوجه التاسع ) وهو الثاني عشر : وهو أن الصحابة والتابعين وعامة السلف قد ابتلي الناس في أزماتهم بأضعاف ما ابتلوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا بشك عاقل في كثرة وقوع الحوادث المتعلقة بهذه المسألة . ثم المنقول عنهم أحد شيئين : إما القول بالطهارة أو عدم الحكم بالنجاسة مثل ما ذكرناه عن أبي موسى وأنس وعبد الله بن مغفل أنه كان يصلي وعلى رجله أثر السرقين . وهذا قد عاين أ كابر الصحابة بالعراق ، وعن عبيد بن عمير قال : إن لي غمما تبعر في مسجدي ، وهذا قد عاين أ كابر الصحابة بالحجاز ، وعن إبراهيم

النخعي فيمن يصلي وقد أصابه السرقة ، قال لا بأس ، وعن أبي جعفر الباقر وناقع مولى ابن عمر انه أصابت عمامته بول بعير فقالا : جميعاً لا بأس . وسألها جعفر الصادق وهو أشبه بالدليل على أن ما روى عن ابن عمر في ذلك من الغسل ، اما ضعيف ، او على سبيل الاستحباب والتطيف ، فان ناقماً لا يكاد يخفى عليه طريقة ابن عمر في ذلك ، ولا يكاد يخالفه ، والمأثور عن السلف في ذلك كثير .

وقد نقل عن بعضهم الفاظ إن ثبتت فليست صريحة بنجاسة محل النزاع ، مثل ما روى عن الحسن أنه قال : البول كله يغسل ، وقد روى عنه انه قال لا بأس بأبوال الغنم ، فعلم انه اراد بول الانسان الذكر والانثى والكبير والصغير ، وكذلك ما روى عن أبي الشعثاء انه قال الأبوال كلها أتجاس ، فلعله أراد ذلك ان ثبت عنه ، وقد ذكرنا عن ابن المنذر وغيره انه لم يعرف عن احد من السلف القول بنجاستها ومن المعلوم الذي لا شك فيه أن هذا اجماع على عدم النجاسة ، بل مقتضاه أن التنجيس من الأقوال المحدثه فيكون مردوداً بالأدلة الدالة على إبطال الحوادث ، لاسيما مقالة محدثة مخالفة ، لما عليه الصدر الأول ومن المعلوم أن الاعيان الموجودة في زمانهم ومكانهم إذا أمسكوا عن تحريمها وتنجيسها مع الحاجة إلى بيان ذلك كان تحريمها وتنجيسها ممن بعدم بمنزلة ان أمسكوا عن بيان أفعال يحتاج إلى بيان وجوبها لو كان

ثابتاً فيجيء من بعدم فيوجبها .

ومتى قام المقتضى للتحريم أو الوجوب ولم يذكر وجوباً ولا تحريماً كان إجماعاً منهم على عدم اعتقاد الوجوب والتحريم ، وهو المطلوب .  
وهذه الطريقة معتمدة في كثير من الأحكام ، وهي أصل عظيم ينبغي للفقهاء أن يتأملوها ، ولا يغفل عن غورها ، لكن لا يسلم الا بعدم ظهور الخلاف في الصدر الأول ، فان كان فيه خلاف محقق بطلت هذه الطريقة والحق أحق أن يتبع .

( الوجه العاشر ) وهو الثالث عشر في الحقيقة : أنا نعلم يقيناً أن الحبوب من الشعير والبيضاء والذرة ونحوها كانت تزرع في مزارع المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ، ونعلم ان الدواب إذا داست فلا بد أن تروث وتبول ، ولو كان ذلك ينجس الحبوب لحرمت مطلقاً ، أو لوجب تنجيسها .

وقد أسلمت الحجاز واليمن ونجد وسائر جزائر العرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبعث إليهم سعاته وعماله يأخذون عشور حبوبهم من الخنطة وغيرها ، وكانت سمراء الشام تجلب إلى المدينة ، فيأكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون على عهده ، وعامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر وزرع ، وكان يعطى المرأة من نسائه ثمانين وسق شعير من غلة خيبر ، وكل هذه

تداس بالدواب التي تروث وتبول عليها ، فلو كانت تتجس بذلك  
لكان الواجب على أقل الأحوال تطهير الحب وغسله ، ومعلوم أنه  
صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ، ولا فعل على عهدہ ، فلم أنه  
صلى الله عليه وسلم لم يحكم بنجاستها .

ولا يقال : هو لم يتيقن أن ذلك الحب الذي أكله مما أصابه  
البول ، والأصل الطهارة ، لأننا نقول : فصاحب الحب قد تيقن نجاسة  
بعض حبه واشتباه عليه الطاهر بالنجس ، فلا يحل له استعمال الجميع ،  
بل الواجب تطهير الجميع ، كما إذا علم نجاسة بعض البدن أو الثوب أو  
الأرض وخفي عليه مكان النجاسة غسل ما يتيقن به غسلها ، وهو لم  
يأمر بذلك .

تم اشتباه الطاهر بالنجس نوع من اشتباه الطعام الحلال بالحرام ،  
فكيف يباح أحدهما من غير تحر ؟ فإن القائل : أما أن يقول  
يحرم الجميع ، وإما أن يقول بالتحري ، فأما الأكل من أحدهما بلا  
تحر فلا أعرف أحداً جوزة وإنما يستمسك بالأصل مع تيقن النجاسة  
ولا محيص عن هذا الدليل ، إلا إلى أحد أمرين : إما أن يقال :  
بطهارة هذه الأبوال والأرواث ، أو أن يقال : عفي عنها في هذا  
الموضع للحاجة . كما يعنى عن ريق الكلب في بدن الصيد على أحد

الوجهين ، وكما يظهر محل الاستتجاء بالحجر في أحد الوجهين الى غير ذلك من مواضع الحاجات .

فيقال : الأصل فيما استحل جريانه على وفاق الأصل ، فمن ادعى أن استحلال هذا يخالف للدليل ؛ لأجل الحاجة ، فقد ادعى ما يخالف الأصل ، فلا يقبل منه إلا بحجة قوية ، وليس معه من الحجة ما يوجب أن يجعل هذا مخالفاً للأصل .

ولا شك انه لو قام دليل بوجوب الحظر لا يمكن ان يستثنى هذا الموضع ، فاما ما ذكر من العموم الضعيف والقياس الضعيف فدلالة هذا الموضع على الطهارة المطلقة أقوى من دلالة تلك على النجاسة المطلقة ، على ما تبين عند التأمل . على أن ثبوت طهارتها والعفو عنها في هذا الموضع أحد موارد الخلاف ، فيبقى الحاق الباقي به بعدم القائل بالفرق .

ومن جنس هذا : ( الوجه الحادي عشر ) وهو الرابع عشر : وهو اجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم في كل عصر ومصر على دياس الخبواب من الخنطة وغيرها بالبقر ونحوها ، مع القطع ببولها وروثها على الخنطة ، ولم ينكر ذلك منكر ، ولم يغفل الخنطة لأجل هذا أحد ، ولا احترز عن شيء مما في اليادر لوصول البول إليه

والعلم بهذا كله علم اضطراري ما أعلم عليه سؤالا ، ولا أعلم لمن يخالف  
هذا شبهة .

وهذا العمل إلى زماننا متصل في جميع البلاد . لكن لم نحتاج  
باجماع الأعصار التي ظهر فيها هذا الخلاف ؛ لئلا يقول المخالف أنا  
أخالف في هذا ، وإنما احتججنا بالاجماع قبل ظهور الخلاف .

وهذا الاجماع من جنس الاجماع على كونهم كانوا يأكلون الحنطة  
ويلبسون الثياب ويسكنون البناء ، فانا نتيقن أن الأرض كانت تزرع  
ونتيقن أنهم كانوا يأكلون ذلك الحب ويقرون على أكله ، ونتيقن ان  
الحب لا يداس إلا بالدواب ونتيقن أن لا بد ان تبول على اليسر  
الذي يبقى أياماً ويطول دياسها له . وهذه كلها مقدمات يقينية .

( الوجه الثاني عشر ) وهو الخامس عشر : أن الله تعالى قال : ( وطهر  
بقي للطائفين والعاكفين والركع السجود ) فأمر بتطهير بيته الذي هو  
المسجد الحرام ، وصح عنه — صلى الله عليه وسلم — أنه أمر بتنظيف  
المساجد ، وقال : « جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً » وقال  
« الطواف بالبيت صلاة » ومعلوم قطعاً أن الحمام لم يزل ملازماً للمسجد  
الحرام لأمنه ، وعبادة بيت الله ، وأنه لا يزال ذرقه ينزل في المسجد ،  
وفي المطاف والمصلى . فلو كان نجساً لتجس المسجد بذلك ، ولوجب



تطهير المسجد منه : إما بإبعاد الحمام . أو بتطهير المسجد ، أو بتسقيف المسجد ، ولم تصح الصلاة في أفضل للمساجد ، وأمرها وسيدها ، لنجاسة أرضه ، وهذا كله مما يعلم فسادُه يقيناً .

ولا بد من أحد قولين : إما طهارته مطلقاً ، أو الغفر عنه . كما في الدليل قبله ، وقد بينا رجحان القول بالطهارة المطلقة .

( الدليل الثالث عشر ) وهو في الحقيقة السادس عشر . مسلك التشبيه والتوجيه فنقول ، والله الهادي : اعلم إن الفرق بين الحيوان المأكول وغير المأكول إنما فرق بينها لافتراق حقيقتها ، وقد سمي الله هذا طيباً ، وهذا خبيثاً .

وأسباب التحريم : إما القوة السبعية التي تكون في نفس البهيمة ، فأكلها يورث نبات أبداننا منها فتصير أخلاق الناس أخلاق السباع ، أولاً الله اعلم به ، وإما خبث مطعمها كما يأكل الحيف من الطير ، أو لاثها في نفسها مستخبثة كالحشرات ، فقد رأينا طيب المطعم يؤثر في الحل ، وخبثه يؤثر في الحرمة ، كما جاءت به السنة في لحوم الجلالة ولبنها وبيضها ، فانه حرم الطيب لاغتذائه بالحديث ، وكذلك النبات المسقى بالماء النجس ، والمسمد بالسرقين عند من يقول به ، وقد رأينا عدم الطعام يؤثر في طهارة البول ، أو خفة نجاسته ، مثل الصبي الذي لم يأكل

الطعام . فهذا كله يبين أشياء :

منها أن الأبوال قد يخفف شأنها بحسب الطعام كالصبي ، وقد ثبت أن المباحات لا تكون مطاعها الا طيبة ، فغير مستنكر ان تكون أبوالها طاهرة لذلك .

ومنها أن الطعام إذا خبث وفسد حرم ما ثبت منه من لحم ولبن وبيض ، كالجلالة والزرع المسعد ، وكالطير الذي يأكل الحيف ، فإذا كان فساده يؤثر في تنجيس ما توجه الطهارة والحل ، فغير مستنكر أن يكون طيبه وحله يؤثر في تطهير ما يكون في محل آخر نجساً محرماً فان الأرواث والأبوال مستحيلة مخلوقة في باطن البهيمة ، كغيرها من اللبن وغيره .

يبين هذا ما يوجد في هذه الأرواث من مخالفتها غيرها من الأرواث في الخلق والريح والالون ، وغير ذلك من الصفات ، فيكون فرق ما بينها فرق ما بين اللبن والنبتين ، وبهذا يظهر خلافاً للإنسان .

بؤكد ذلك ما قد يناء من ان المسلمين من الزمن المتقدم والى اليوم في كل عصر . ومصر ما زالوا يدوسون الزروع الماء كولة بالبقر ، ويصيب الحب من أرواث البقر وأبوالها ، وما سمعنا أحداً من المسلمين

غسل حياً ، ولو كان ذلك منجساً أو مستقذراً لأوشك أن ينهوا عنها  
وأن تتفر عنه نفوسهم نفورها عن بول الانسان .

ولو قيل هذا اجماع عملي لكان حقاً ، وكذلك ما زال يسقط  
في المحالب من أبعاد الأنعام ، ولا يكاد أحد يحترز من ذلك ؛ ولذلك  
عفا عن ذلك بعض من يقول بالتجيس ، على أن ضبط قانون كلي في  
الطاهر والنجس مطرد منعكس لم [ يتيسر ] ، وليس ذلك  
بالواجب علينا بعد علمنا بالأنواع الطاهرة والأنواع النجسة ؛ فهذه اشارة  
لطيفة الى مسالك الرأي في هذه للسألة ، وتمامه ما حضرني كتابه في  
هذا المجلس ، ( والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ) .

## الفصل الثاني

في مني الآدمي

وفيه أقوال ثلاثة :

أحدها : أنه نجس كالبول فيجب غسله رطباً ويابساً من البدن  
والثوب ، وهذا قول مالك والأوزاعي والثوري وطائفة .

وثانيها : أنه نجس مجزئ فرك يابسه ، وهذا قول أبي حنيفة

واسحاق . ورواية عن أحمد .

ثم هنا اوجه ، قيل : يجزىء فرك يابسه ، ومسح رطبه من الرجل دون المرأة ، لأنه يعفى عن بسيره ، ومني الرجل يتأتى فركه ومسحه ، بخلاف مني المرأة فإنه رقيق كاللدى ، وهذا منصوص أحمد .

وقيل يجزىء فركه فقط منها لذهابه بالفرك ، وبقاء أثره بالمسح .

وقيل : بل الجواز مختص بالفرك من الرجل دون المرأة ، كما جاءت به السنة ، كما سنذكره .

وثالثها : أنه مستقذر كالتحاط والبصاق . وهذا قول الشافعي وأحمد في المشهور عنه ، وهو الذي نصرناه والدليل عليه وجوه :

أحدها : ما أخرج مسلم وغيره عن عائشة قالت : « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثم يذهب فيصلي فيه — وروى في لفظ الدار قطنى — كنت أفركه إذا كان يابساً واغسله إذا كان رطباً » . فهذا نص في أنه ليس كالبول يكون نجساً نجاسة غليظة .

فبقي أن يقال : يجوز أن يكون نجساً كاللم ، أو طاهراً كاللباق

لكن الثاني أرجح ؛ لأن الأصل وجوب تطهير الثياب من الانجاس قليلاً وكثيرها ، فإذا ثبت جواز حمل قليله في الصلاة ثبت ذلك في كثيره ؛ فان القياس لا يفرق بينها .

فان قيل : فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عائشة « أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وانا أنظر الى أثر الغسل فيه » . فهذا يعارض حديث الفرق في منى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — والغسل دليل النجاسة ، فان الطاهر لا يطهر .

فيقال : هذا لا يخالفه ؛ لأن الغسل للرطب ، والفرق لليابس ، كما جاء مفسراً في رواية الدارقطني . أو هذا أحياناً ، وهذا أحياناً . وأما الغسل فان الثوب قد يغسل من الخاط والبصاق والنخامة استقذاراً لا تنجيساً ؛ ولهذا قال سعد بن أبي وقاص . وابن عباس : أمطه عنك ولو باذخرة ، فانما هو بمنزلة الخاط والبصاق .

الدليل الثاني : ما روى الامام أحمد في مسنده بإسناد صحيح عن عائشة قالت : « كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يسلي المني من ثوبه بعرق الاذخر ، ثم يصلي فيه ، ويحته من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه » . وهذا من خصائص المستقذرات ، لا من أحكام النجاسات ،

فان عامة القائلين بنباسته لا يجوزون مسح رطبه

الدليل الثالث : ما احتج به بعض أولينا بما رواه اسحاق الازرق  
عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال :  
« سئل النبي — صلى الله عليه وسلم — عن النبي يصيب الثوب ،  
فقال : انما هو بمنزلة الخاط والبصاق ، وانما يكفيك ان تمسحه بخرقه  
أو باذخرة » . قال الدار قطني : لم يرفعه غير اسحاق الازرق عن  
شريك . قالوا : وهذا لا يقدح ؛ لأن اسحاق بن يوسف الازرق  
أحد الأئمة . وروى عن سفيان وشريك وغيرهما ، وحدث عنه أحمد  
ومن في طبقته ، وقد أخرج له صاحبنا الصحيح فيقبل رفعه وما  
ينفرد به .

وأنا أقول : أما هذه الفتيا فهي ثابتة عن ابن عباس ، وقبله سعد  
ابن أبي وقاص ، ذكر ذلك عنها الشافعي وغيره في كتبهم . وأما رفعه  
الى النبي — صلى الله عليه وسلم — فنكر باطل لا أصل له ؛ لأن  
الناس كلهم يرووه عن شريك موقوفاً . ثم شريك ومحمد بن عبد الرحمن  
— وهو ابن أبي ليلى — ليسا في الحفظ بذلك ، والذين هم أعلم منهم  
بعطاء مثل ابن جريج الذي هو أثبت فيه من القطب وغيره من المكين  
لم يروه أحد الا موقوفاً ، وهذا كله دليل على عدم تلك الرواة .

فان قلت : أليس من الأصول المستقرة أن زيادة العدل مقبولة ؟  
وان الحكم لمن رفع لا لمن وقف لأنه زائد ؟

قلت : هذا عندنا حق مع تكافؤ المحدثين المخبرين وتعادلهم ،  
وأما مع زيادة عدد من لم يزد فقد اختلف فيه أولونا ، وفيه نظر .

وأيضاً فانما ذاك اذا لم تتصادم الروايتان وتتعارضا ، وأما متى تعارضتا  
يسقط رواية الأقل بلا ريب ، وههنا المروى ليس هو مقابل بكون  
النبي — صلى الله عليه وسلم — قد قالها ، ثم قالها صاحبه تارة ،  
تارة ذاكراً ، وتارة آثراً ، وانما هو حكاية حال وقضية عين في رجل  
استفتى على صورة ، وحروف مأثورة ، فالتاس ذكروا أن المستفتى ابن  
عباس ، وهذه الرواية ترفعه الى النبي — صلى الله عليه وسلم —  
وليست القضية الا واحدة ، اذ لو تعددت القضية لما أهمل الثقات الأثبات  
ذلك على ما يعرف من اهتمامهم بمثل ذلك .

وأيضاً فأهل نقد الحديث والمعرفة به أقعد بذلك ، وليسوا بشكون  
في أن هذه الرواية وهم .

الدليل الرابع : أن الأصل في الاعيان الطهارة فيجب القضاء بطهارته  
حتى يجئنا ما يوجب القول بأنه نجس ؛ وقد بحثنا وسبرنا فلم نجد لذلك

أصلاً ، فعلم أن كل ما لا يمكن الاحتراز عن ملابسته معفو عنه ، ومعلوم أن المني يصيب أبدان الناس وثيابهم وفرشهم بغير اختيارهم أكثر مما يبلغ الهر في آتيتهم ، فهو طواف الفضلات ، بل قد يتمكن الانسان من الاحتراز من البصاق والمخاط المصيب ثيابه ، ولا يقدر على الاحتراز من مني الاحتلام والجماع ، وهذه المشقة الظاهرة توجب طهارته ، ولو كان المقتضى للتجسس قائماً .

الا ترى ان الشارع خفف في النجاسة المعتادة فاجتزأ فيها بالجامد ، مع ان إيجاب الاستنجاء عند وجود الماء أهون من إيجاب غسل الثياب من المني ، لا سيما في الشتاء في حق الفقير ، ومن ليس له الا ثوب واحد .

فان قيل : الذي يدل على نجاسة المني وجوه :

أحدها : ما روى عن عمار بن ياسر عن — النبي صلى الله عليه وسلم — انه قال : « انما يفسل الثوب من البول والغائط والمني والقيء » رواه ابن عدي . وحديث عائشة قد مضى في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسله .

الوجه الثاني : أنه خارج يوجب طهارتي الحث والحدث ، فكان نجساً كالبول والحيض ؛ وذلك لان إيجاب نجاسة الطهارة دليل على انه



نجس ، فان إماطته وتنحيته أخف من التطهير منه ، فاذا وجب الاثقل  
فالأخف أولى . لا سيما عند من يقول بوجوب الاستنجاء منه ؛ فان  
الاستنجاء إماطة وتنحية ، فاذا وجب تنحيته في مخرجه ففي غير مخرجه  
أحق وأولى .

الوجه الثالث : أنه من جنس المذي فكان نجساً كالمذي ، وذلك  
لان المذي يخرج عند مقدمات الشهوة ، والمني أصل المذي عند استكمالها  
وهو يجري في مجراه ، ويخرج من مخرجه ، فاذا نجس الفرع فالأذن  
ينجس الاصل أولى .

الوجه الرابع : انه خارج من الذكر ، أو خارج من القبل ، فكان  
نجساً بجميع الخواارج : مثل البول ، والمذي ، والودي ؛ وذلك لان  
الحكم في النجاسة منوط بالخروج .

ألا ترى أن الفضلات الخارجة من أعالي البدن ليست نجسة ، وفي  
أسافله تكون نجسة ، وان جمعها الاستحالة في البدن ؟ !

الوجه الخامس : أنه مستحيل عن الدم ؛ لأنه دم قصرته الشهوة ،  
ولهذا يخرج عند الاكثار من الجماع أحمر ، والدم نجس ، والنجاسة  
لا تطهر بالاستحالة عندكم .

الوجه السادس : أنه يجري في مجرى البول فيتنجس بملاقاة البول ،  
فيكون كاللبن في الظرف التنجس ، فهذه أدلة كلها تدل على نجاسته .

فنقول : الجواب وعلى الله قصد السبيل : أما حديث عمار بن  
ياسر فلا أصل له . في اسناده ثابت بن حماد ، قال الدار قطني : ضعيف  
جداً ، وقال ابن عدي : له مناكير ، وحديث عائشة مضي القول فيه .

وأما الوجه الثاني فقولهم : يوجب تطهاري الحث والحدث ، أما  
الحث فممنوع ؛ بل الاستنجاء منه مستحب كما يستحب إماتته من  
الثوب والبدن ، وقد قيل : هو واجب ، كما قد قيل يجب غسل  
الانثيين من المذي ، وكما يجب غسل أعضاء الوضوء اذا خرج الخارج  
من الفرج ، فهذا كله طهارة وجبت لخارج ، وان لم يكن المقصود بها  
اماتته وتنجيسه ؛ بل سبب آخر كما يغسل منه سائر البدن .

فالخامس ان سبب الاستنجاء منه ليس هو النجاسة ؛ بل سبب  
آخر . فقولهم : يوجب طهارة الحث وصف ممنوع في الفرع ، فليس  
غسله عن الفرج لأخبت ، وليست الطهارات منحصرة في ذلك : كغسل  
اليدين عند القيام من نوم الليل ، وغسل الميت ، والاغسال المستحبة ،  
وغسل الانثيين وغير ذلك . فهذه الطهارة ان قيل : بوجوبها فهي من  
القسم الثالث ، فيبطل قياسه على البول ؛ لفساد الوصف الجامع .

وأما إيجابه طهارة الحدث فهو حق ؛ لكن طهارة الحدث ليست أسبابها منحصرة في النجاسات . فان الصغرى تجب من الريح اجماعاً ، وتجب بموجب الحجة من ملامسة الشهوة ، ومن مس الفرج ، ومن لحوم الابل ، ومن الردة ، وغسل الميت ، وقد كانت تجب في صدر الاسلام من كل ما غيرته النار ، وكل هذه الأسباب غير نجسة .

وأما الكبرى : فتجب بالابلاج اذا التقى الحتانان ولا نجاسة ، وتجب بالولادة التي لا دم معها على رأي مختار ، والولد طاهر . وتجب بالموت ولا يقال هو نجس . وتجب بالاسلام عند طائفة .

فقولهم : انما أوجب طهارة الحدث ، أو أوجب الاغتسال نجس منتقض بهذه الصور الكثيرة ، فبطل طرده . فان ضموا الى العلة كونه خارجاً انتقض بالريح والولد نقضاً قاطعاً .

ثم يقال : قولكم خارج وصف طردى فلا يجوز الاحتراز به . ثم ان عكسه أيضاً باطل ، والوصف عديم التأثير ، فان مالا يوجب طهارة الحدث منه شيء كثير : نجس كالدم الذي لم يسلم ، واليسير من القيء .

وأيضاً فسيأتي الفرق ان شاء الله تعالى . فهذه أوجه ثلاثة أو أربعة .

وأما قولهم : التطهير منه أبعد من تطهيره . فجمع ما بين متفاوتين

متباينين ، فان الطهارة منه طهارة عن حدث ، وتطهيره ازالة خبث ،  
وهما جنسان مختلفان في الحقيقة والاسباب والاحكام من وجوه كثيرة ؛  
فان هذه تجب لما النية دون تلك .

وهذه من باب فعل الأمور به ، وتلك من باب اجتناب المنهى عنه  
وهذه مخصوصة بالماء أو التراب ، وقد تزال تلك بغير الماء في مواضع  
بالاتفاق ، وفي مواضع على رأي ، وهذه بتعدي حكمها محل سببها الى  
جميع البدن ، وتلك يختص حكمها بمحلها . وهذه تجب في غير محل  
السبب أو فيه وفي غيره ، وتلك تجب في محل السبب فقط ، وهذه  
حسية وتلك عقلية ، وهذه جارية في اكثر أمورها على سنن مقاييس  
البحاثين ، وتلك مستصعبة على سبر القياس ، وهذه واجبة بالاتفاق ،  
وفي وجوب الأخرى خلاف معلوم . وهذه لها بدل ، وفي بدل تلك  
في البدن خاصة خلاف ظاهر .

وبالجملة فقياس هذه الطهارة على تلك الطهارة كقياس الصلاة على الحج ؛  
لأن هذه عبادة ، وتلك عبادة مع اختلاف الحقيقتين .

وأما الوجه الثالث : وهو الخافه بللذي فقد منع الحكم في الاصل  
على قول بطهارة المذي ، والاكثر من سلهوه ، وفرقوا بافتراق الحقيقتين ؛  
فان هذا يخلق منه الولد الذي هو اصل الانسان وذلك بخلافه . ألا

ترى ان عدم الامناء عيب يبنى عليه احكام كثيرة : منشؤها على انه ،  
نقص ، وكثرة الامذاء ربما كانت مرضاً ، وهو فضلة محضة لامتفعة فيه  
كالبول ، وان اشتركا في انبعائهما عن شهوة التكاح فليس الموجب  
لطهارة المني أنه عن شهوة الباء فقط ؛ بل شيء آخر . وان أجربناه  
بجراه فنتكلم عليه ان شاء الله تعالى .

وأما كونه فرعا فليس كذلك ؛ بل هو بمنزلة الجنين الناقص :  
كالانسان إذا أسقطته المرأة قبل كمال خلقه ، فانه وان كان مبدأ خلق  
الانسان فلا يناف به من أحكام الانسان الا ما قل ، ولو كان فرعا ؛  
فان النجاسة استخبثت وليس استخبثت الفرع بالموجب خبث أصله ؛  
كالفضول الخارجة من الانسان .

وأما الوجه الرابع : فقياسه على جميع الخارجات بجامع اشتراكهن  
في المخرج منقوض بالفم ، فانه مخرج النخامة والبصاق الطاهرين ، والقيء  
النجس . وكذلك الدبر مخرج الريح الطاهر ، والغائط النجس . وكذلك  
الانف مخرج المخاط الطاهر ، والدم النجس .

وان فصلوا بين ما يعتاد الناس من الأمور الطبيعية وبين ما يعرض  
لهم لاسباب حادثة .

قلنا : النخامة المعدية — اذا قيل : بنجاستها — معتادة ، وكذلك الريح .

وأيضاً فانا نقول : لم قلتـم ان الاعتبار بالخرج ؟ ولم لا يقال الاعتبار بالمعدن والمستحال ، فما خلق في أعلى البدن قطاهر ، وما خلق في أسفله فنجس ، والتي يخرج من بين الصلب والترائب ؛ بخلاف البول والودي . وهذا أشد اطراداً ؛ لان القيء والنخامة المنجسة خارجان من الفم ، لكن لما استحالاً في المعدة كانا نجسين . وأيضاً فسوف نفرق ان شاء الله تعالى .

وأما الوجه الخامس فقولهم : مستحيل عن الدم ، والاستحالة لا تظهر :  
عنه عدة أجوبة مستتيرة قاطعة .

أحدها : انه منقوض بالآدمي وبمضغته ، فانهما مستحيلان عنه ، وبعده عن العلة ، وهي دم ولم يقل أحد بنجاسته ، وكذلك سائر البهائم المأكولة .

وثانيها : انا لا نسلم ان الدم قبل ظهوره وبروزه يكون نجساً ، فلا بد من الدليل على تنجيسه ، ولا يغني القياس عليه إذا ظهر وبرز باتفاق الحقيقة ؛ لانا نقول للدليل على طهارته وجوه :

أحدها : ان النجس هو المستقذر المستخبث ، وهذا الوصف لا يثبت

لهذه الاجناس الا بعد مفارقتها مواضع خلقها ، فوصفها بالنجاسة فيها وصف بما لا تصف به .

وثانيها : ان خاصة التجسس وجوب بجانبه في الصلاة ، وهذا مفقود فيها في البدن من السماء وغيرها . ألا ترى ان من صلى حاملاً وعاءً مسدوداً قد أوعى دماً لم تصح صلاته ، فلئن قلت : عفى عنه لمشقة الاحتراز . قلت : بل جعل طاهراً لمشقة الاحتراز ، فما المانع منه ، والرسول صلى الله عليه وسلم يعلل طهارة الهرة بمشقة الاحتراز ، حيث يقول : « انها ليست بنجسة انها من الطوافين عليكم والطوافات » ؟ .

بل أقول : قد رأينا جنس المشقة في الاحتراز مؤثراً في جنس التخفيف . فان كان الاحتراز من جميع الجنس مشقاً عفى عن جميعه ، فحكم بالطهارة . وان كان من بعضه عفى عن القدر المشق ، وهنا بشق الاحتراز من جميع ما في داخل الأبدان ، فيحكم لنوعه بالطهارة كالحرم وما دونها ، وهذا وجه ثالث .

الوجه الرابع : ان السماء للمستخبئة في الأبدان وغيرها هي احد أركان الحيوان التي لا تقوم حياته الا بها حتى سميت نفساً ، فالحكم

بأن الله يجعل أحد أركان عباده من الناس والدواب نوعاً نجساً في غاية البعد .

الوجه الخامس : أن الأصل الطهارة ، فلا تثبت النجاسة إلا بدليل وليس في هذه الدماء المستخبثة شيء من أدلة النجاسة ، وخصائصها .

الوجه السادس : أنا قد رأينا الأعيان تفرق حالها : بين ما إذا كانت في موضع عملها ومنفعتيها ، وبين ما إذا فارقت ذلك . فالماء المستعمل ما دام جارياً في أعضاء المتطهر فهو طهور ، فإذا انفصل تغيرت حاله . والماء في المحل النجس ما دام عليه فعله باق ونظيره ، ولا يكون ذلك إلا لأنه طاهر مطهر ، فإذا فارق محل عمله فهو إما نجس أو غير مطهر ، وهذا مع تغير الأمواه في موارد التطهير تارة بالطاهرات وتارة بالنجاسات ، فإذا كانت المخالطة التي هي أشد أسباب التغير لا تؤثر في محل عملنا وانتفاعنا فما ظنك بالجسم للفرد في محل عمله بخلق الله وتديره ، فافهم هذا فإنه لباب الفقه .

الوجه الثالث عن أصل الدليل : أنا لو سلمنا أن الدم نجس فإنه قد استحال وتبدل . وقولهم : الاستحالة لا تطهر .

قلنا : من أفتى بهذه الفتوى الطويلة العريضة المخالفة للاجماع ؟ !



فان المسلمين أجمعوا ان الحمر إذا بدأ الله بافسادها وتحويلها خلا طهرت ، وكذلك تحويل الدواب والشجر ، بل أقول : الاستقراء دلنا ان كل ما بدأ الله بتحويله وتبديله من جنس الى جنس مثل جعل الحمر خلا ، والدم منيا ، والمعلقة مضغة ، ولحم الجلالة الحيث طيباً ، وكذلك بيضها ولبنها والزرع المسقى بالنجس إذا سقى بالماء الطاهر ، وغير ذلك فانه يزول حكم التجسس ، ويزول حقيقة النجس ، واسمه التابع للحقيقة ، وهذا ضروري لا يمكن المنازعة فيه : فان جميع الأجسام المخلوقة في الأرض ، فان الله يحولها من حال الى حال ، ويبدلها خلقاً بعد خلق ، ولا التفات الى موادها وعناصرها .

وأما ما استحال بسبب كسب الانسان ، كاحراق الروث حتى يصير رماداً ، ووضع الخنزير في الملاحنة حتى يصير ملحاً ، ففيه خلاف مشهور . وللقول بالتطهير انجاء وظهور . ومسألتنا من القسم الأول ، والله الحمد .

الدليل الخامس : أن المني مخالف لجميع ما يخرج من الذكر في خلقه ، فانه غليظ وتلك رقيقة . وفي لونه فانه أبيض شديد البياض ، وفي ريحه فانه طيب كرائحة الطلع ، وتلك خبيثة . ثم جعله الله أصلاً لجميع انبيائه وأوليائه وعباده الصالحين ، والانسان المكرم ، فكيف يكون أصله نجساً ؟! ولهذا قال ابن عقيل : وقد ناظر بعض من يقول بنجاسته .

لرجل قال له : ما بالك وبالك هذا ؟ قال : أريد ان أجعل أصله طاهراً  
وهو يأبى الا ان يكون نجساً !!

تم ليس شأنه شأن الفضول بل شأن ما هو غذاء ومادة في الأبدان ،  
اذ هو قوام النسل ، فهو بالاصول أشبه منه بالفضل .

الدليل السادس : وفيه أجوبة : ( أحدها ) لانسلم أنه يجري في مجرى  
البول ، فقد قيل : إن بينها جلدة رقيقة ، وان البول انما يخرج رشعاً  
وهذا مشهور . وبالجملة فلا بد من بيان اتصالهما ، وليس ذلك معلوماً الا  
في ثقب الذكر ، وهو طاهر أو معفو عن نجاسته .

الوجه الثاني : أنه لو جرى في مجراه فلا نسلم أن البول قبل ظهوره  
نجس . كما مر تقريره في الدم ، وهو في الدم أبين منه في البول ، لأن  
ذلك ركن وبعض ، وهذا فضل .

الوجه الثالث : أنه لو كان نجساً فلا نسلم أن الماسة في باطن  
الحيوان موجهة للتنجيس . كما قد قيل في الاستحالة ، وهو في الماسة  
أبين . يؤيد هذا قوله تعالى : ( من بين فرث ودم لبناً خالماً سائغاً  
للشاربين ) ولو كانت الماسة في الباطن للفرث مثلاً موجهة للنجاسة  
لنجس اللبن .

فان قيل : قلعل بينها حاجزاً .

قيل : الأصل عدمه ، على أن ذكره هذا في معرض بيان ذكر  
الاقتدار باخراج طيب من بين خيشين في الاغتذاء ، ولا يتم الا مع  
عدم الحاجز ، والا فهو مع الحاجز ظاهر في كمال خلقه سبحانه .

وكذلك قوله : ( خالصاً ) والخلوص لا بد أن يكون مع قيام  
الموجب للشوب ، وبالجملة فخرج اللبن من بين الفرث والدم أشبه شيء  
بمخرج النى من مخرج البول ، وقد سلك هذا المسلك من رأى إنفحة  
الميتة ولبنها طاهراً لأنه كان طاهراً ، وإنما حدث نجاسة الوعاء فقال :  
الملاقاة في الباطن غير ظاهر .

ومن نجس هذا فرق بينه وبين النى ، بأن النى ينفصل عن النجس  
في الباطن أيضاً ، بخلاف اللبن فإنه لا يمكن فصله من الميتة الا بعد  
ابراز الضرع ، وحينئذ بصير في حد ما يلحقه النجاسة . والله يقول الحق  
وهو يهدي السبيل ، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . وهذا  
الذي حضرني في هذا الوقت ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

## وسئل

عن النبي هل هو طاهر أم لا ؟ وإذا كان طاهراً فما حكم رطوبة فرج المرأة إذا خالطه ؟

فأجاب : وأما النبي فالصحيح أنه طاهر ، كما هو مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه .

وقد قيل : إنه نجس يجزيه فكره ؛ كقول أبي حنيفة وأحمد في رواية أخرى ، وهل يعني عن يسيره كاللحم ، أولا يعني عنه كالبول ؟ على قولين ها روايتان عن أحمد .

وقيل : إنه يجب غسله كقول مالك ، والأول هو الصواب ، فإنه من المعلوم أن الصحابة كانوا يحتلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن النبي يصيب بدن أحدهم وثيابه ، وهذا مما نعم به البلوى ، فلو كان ذلك نجساً لكان يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بإزالة ذلك من أبدانهم وثيابهم ، كما أحرم بالاستنجاء ، وكما أمر الحائض بأن تغسل دم الحيض من ثوبها ، بل إصابة الناس النبي أعظم بكثير من

إصابة دم الحيض لثوب الحيض .

ومن المعلوم أنه لم ينقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر  
أحداً من الصحابة بغسل النبي من بدنه ولا ثوبه . فعلم يقيناً أن هذا  
لم يكن واجباً عليهم ، وهذا قاطع لمن تدبره .

وأما كون عائشة — رضي الله عنها — كانت تغسله نارة من  
ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ، وتفركه نارة ، فهذا لا يقتضي تنجيسه ؛  
فإن الثوب يغسل من المخاط والبصاق ، والوسخ ، وهكذا قال غير واحد  
من الصحابة : كسعد بن أبي وقاص ، وابن عباس وغيرها : إنما هو  
بمنزلة المخاط والبصاق أمطه عنك ولو باذخرة . وسواء كان الرجل  
مستنجياً أو مستجمراً ، فإن منه طاهر .

ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد : إن مني المستجمر نجس ،  
لملاقاته رأس الذكر ، فقلوه ضعيف ، فإن الصحابة كان عامتهم يستجمرون ،  
ولم يكن يستنجى بالماء منهم إلا قليل جداً ، بل كان كثير منهم كانوا لا  
يعرفون الاستنجاء ، بل أنكروه ، ومع هذا فلم يأمر النبي أحداً منهم  
بغسل منه : بل ولا فركه .

والاستنجاء بالأحجار : هل هو مطهر أو مخفف؟ فيه قولان معروفان . فإن

قيل انه مطهر فلا كلام . وان قيل إنه مخفف ؟ وأنه يعفى عن أثره للحاجة ، فإنه يعفى عنه في محله ، وفيما يشق الاحتراز عنه ، والتي يشق الاحتراز منه ، فألحق بالخرج .

## وسئل ربه الله :

عن النبي ما حكمه ؟

فأجاب : الصحيح أن النبي طاهر . كما هو مذهب الشافعي ، وأحمد في المشهور عنه ، وأما كون عائشة تغسله تارة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفركه تارة ، فهذا لا يقتضي تنجيسه ، فإن الثوب يغسل من الخاط والبصاق والوسخ ، وهذا قاله غير واحد من الصحابة كسعد بن أبي وقاص ، وابن عباس ، وغيرها : إنما هو بمنزلة البصاق والخطاط أمطه عنك ولو بأذخرة . وسواء كان الرجل مستنجياً ، أو مستجمراً فإن منيه طاهر .

ومن قال : إن مني المستجمر نجس لملاقاته رأس الذكر فقلوه ضعيف : فإن الصحابة كان عامتهم يستجمرون ، ولم يكن يستنجي بالماء منهم إلا القليل جداً ، بل الكثير منهم لا يعرف الاستنجاء ، بل أنكروه ، والحق ما هم عليه ، ومع هذا فلم يأمر النبي صلى الله عليه

وسلم أحداً منهم بغسل المني ، ولا فركه .

والاستنجار بالحجارة . هل هو مخفف أو مطهر ؟ فيه قولان معروفان ، فإن قيل : هو مطهر فلا كلام ، وإن قيل هو مخفف فإنه يعفى عن أثره للحاجة ، ويعفى عنه في محله ، وفيما يشق الاحتراز عنه ، فألحق بالخرج ، والله أعلم .

### وسئل رحمه الله

عمن وقع على ثيابه ماء بطاقة ما يدري ما هو : فهل يجب غسله أم لا ؟ .

فأجاب : لا يجب غسله ؛ بل ولا يستحب على الصحيح ، وكذلك لا يستحب السؤال عنه على الصحيح ، فقد مر عمر بن الخطاب مع رفيق له فقطر على رفيقه ماء من ميزاب ، فقال صاحبه : يا صاحب الميزاب ! مأؤك طاهر ، أم نجس ؟ فقال عمر : يا صاحب الميزاب لا تخبره فإن هذا ليس عليه ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن الفخار فإنه يشوى بالنجاسة فما حكمه ؟ والأفران التي تسخن  
بالزبل فما حكمها ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه المسائل مبنية على أصليين :

أحدهما السرقين النجس ونحوه في الوقود ليسخن الماء أو الطعام  
ونحو ذلك . فقال بعض الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره : ان ذلك لا يجوز  
لأنه يتضمن ملابسة النجاسة ومباشرتها . وقال بعضهم ان ذلك مكروه  
غير محرم ، لأن إنلاف النجاسة لا يحرم ، وإنما ذلك مظنة التلوث بها .  
ومما يشبه ذلك الاستصباح بالدهن النجس ، فإنه استعمال له  
بالإنلاف ، والمشهور عن أحمد وغيره من العلماء ان ذلك يجوز ، وهو  
المأثور عن الصحابة ، والقول الآخر عنه وعن غيره المنع ، لأنه مظنة  
التلوث به ، ولكراهة دخان النجاسة .

والصحيح أنه لا يحرم شيء من ذلك . فإن الله تعالى حرم الجثث  
من الدم والميتة ولحم الخنزير ، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى



الله عليه وسلم أنه قال : « إنما حرم من الميتة أكلها » . ثم إنه حرم لبسها قبل الدباغ . وهذا وجه قوله في حديث عبد الله بن عكيم : « كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تلتفتوا من الميتة بأهاب ولا عصب » فإن الرخصة المقدمة كانت في الانتفاع بالجلود بلا دباغ كما ذهب إليه طائفة من السلف ، فرفع النبي عما أُرخص ، فاما الانتفاع بها بعد الدباغ فلم ينه عنه قط ، ولهذا كان آخر الروایتين عن أحمد : أن الدباغ مطهر لجلود الميتة : لكن هل يقوم مقام الذكاة أو مقام الحياة ، فيطهر جلد المأكول أو جلد ما كان طاهراً في الحياة دون ما سوى ذلك ؟ على وجهين : أحدهما الأول . فيطهر بالدباغ ما تطهره الذكاة لئله صلى الله عليه وسلم في حديث عن جلود السباع .

وأيضاً فإن استعمال الخمر في إطفاء الحريق ونحو ذلك سلمه المنازعون مع أن الأمر بمجانبة الخمر أعظم ، فإذا جاز أنلاف الخمر بما فيه منفعة ، فأنلاف النجاسات بما ليس فيه منفعة أولى : ولأنهم سلموا جواز طعام الميتة للبراة والصقور فاستعمالها في النار أولى .

وأما قول القائل : هذا مظنة ملابستها ، فيقال : ملابسة النجاسة للحاجة جائز ، إذا طهر بدنه وثيابه عند الصلاة ونحوها . كما يجوز الاستنجاء بالماء مع مباشرة النجاسة ، ولا يكره ذلك على أصح الروایتين عن أحمد ، وهو قول أكثر الفقهاء . والرواية الثانية : يكره ذلك ،

بل يستعمل الحجر ، او يجمع بينها . والمشهور ان الاقتصار على الماء أفضل ، وإن كان فيه مباشرتها .

وفي استعمال جلود اللينة إذا لم يقل بطهارتها في اليابسات روايتان : أحدهما جواز ذلك ، وإن قيل إنه بكره ، فالكرهية تزول بالحاجة .

وأما قوله : هذا يقضي إلى التلوث بدخان النجاسة . فهذا مبني على الأصل الثاني ، وهو أن النجاسة في الملاحة إذا صارت ملحاً ونحو ذلك ، فهل هي نجسة أم لا ؟ على قولين مشهورين للعلماء هما روايتان عن أحمد ، نص عليها في الخنزير المشوي في الثور . هل تظهر النار ما لصق به أم يحتاج إلى غسل ما أصابه منه ؟ على روايتين منصوصتين :

( أحدهما ) هي نجسة وهذا مذهب الشافعي . وأكثر أصحاب أحمد ، واحد قولي أصحاب مالك . وهؤلاء يقولون : لا يظهر من النجاسة بالاستحالة إلا الحمرة المنتقلة بنفسها ، والجلد المدبوغ إذا قيل ان الدبغ حالة لا إزالة .

( والقول الثاني ) وهو مذهب أبي حنيفة ، واحد قولي المالكية وغيرهم ، أنها لا تبقى نجسة . وهذا هو الصواب ، فإن هذه الأعيان لم يتناولها نص التحريم لا لفظاً ولا معنى ، وليست في معنى النصوص ،

بل هي اعيان طيبة فيتناولها نص التحليل ، وهي اولى بذلك من الحر المنقلبة بنفسها ، وما ذكره من الفرق بان الحر نجست بالاستحالة فتطهر بالاستحالة باطل ؛ فان جميع النجاسات انما نجست بالاستحالة : كالدم فانه مستحيل عن الغذاء الطاهر ، وكذلك البول والعذرة ، حتى الحيوان النجس مستحيل عن الماء والتراب ونحوها من الطاهرات .

ولا ينبغي ان يعبر عن ذلك بأن النجاسة طهرت بالاستحالة ، فان نفس النجس لم يطهر لكن استحال ، وهذا الطاهر ليس هو ذلك النجس ، وإن كان مستحيلا منه ، والمادة واحدة ، كما أن الماء ليس هو الزرع والهواء والحب وتراب للمقبرة ليس هو الميت ، والالسان ليس هو النبي .

والله تعالى يخلق أجسام العالم بعضها من بعض ، ويحيل بعضها إلى بعض ، وهي تبدل مع الحقائق ، ليس هذا هذا . فكيف يكون الرماد هو العظم الميت ، واللحم والدم نفسه . بمعنى أنه يتناول اسم العظم . وأما كونه هو هو باعتبار الأصل والمادة ، فهذا لا يضر فان التحريم يتبع الاسم والمعنى الذي هو الحبث ، وكلاهما منتف .

وعلى هذا فمدخان النار الموقدة بالنجاسة طاهر ، وبخار الماء النجس الذي يجتمع في السقف طاهر ، وأمثال ذلك من المسائل .

وإذا كان كذلك فهذا الفخار طاهر ، إذ ليس فيه من النجاسة شيء . وإن قيل : إنه خالطه من دخانها خرج على القولين ، والصحيح أنه طاهر .

وأما نفس استعمال النجاسة فقد تقدم الكلام فيه ، والتزاع في الماء المسخن بالنجاسة فانه طاهر ؛ لكن هل يكره على قولين : هما روايتان عن أحمد .

أحدهما : لا يكره ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي .

والثاني يكره ، وهو مذهب مالك .

والكراهة مأخذان :

أحدهما : خشية أن يكون قد وصل إلى الماء شيء من النجاسة ، فيكره لاحتمال تجسسه ، فعلى هذا إذا كان بين الموقد وبين النار حاجز حصين لم يكره ، وهذه طريقة الشريف أبي جعفر ، وابن عقيل ، وغيرها .

والثاني : أن سبب الكراهة كون استعمال النجاسة مكروهاً وأن السخونة حصلت بفعل مكروه ، وهذه طريقة القاضي أبي يعلى ، ومثل هذا

طبخ الطعام بالوقود النجس ، فان تضيع الطعام كسخونة الماء ، والكراهة في طبخ الفخار بالوقود النجس تشبه تسخين الماء الذي ليس ينسه وبين النار حار ، والله أعلم .

## وسئل

عن بول ما يؤكل لحمه : هل هو نجس ؟

فأجاب : أما بول ما يؤكل لحمه ، وروث ذلك ، فان اكثر السلف على أن ذلك ليس بنجس ، وهو مذهب مالك وأحمد وغيرها ويقال : إنه لم يذهب أحد من الصحابة إلى تنجيس ذلك ؛ بل القول بنجاسة ذلك قول محدث لا سلف له من الصحابة . وقد بسطنا القول في هذه المسألة في كتاب مفرد ، وبيننا فيه بضعة عشر دليلاً شرعياً ، وأن ذلك ليس بنجس .

والقائل بتنجيس ذلك ليس معه دليل شرعي على نجاسته أصلاً . فان غاية ما اعتمدوا عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « تنزهوا من البول » وظنوا أن هذا عام في جميع الأحوال ، وليس كذلك ، فان اللام لتعريف العهد ، والبول المعهود هو بول الآدمي ، ودليله قوله : « تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه » ومعلوم ان عامة عذاب

القبر إنما هو من بول الآدمي نفسه الذي يصيبه كثيراً ، لا من بول  
البهائم الذي لا يصيبه إلا نادراً .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه أمر  
العربيين الذين كانوا حديثي عهد بالاسلام أن ياحقوا بابل الصدقة ، وأمرهم  
أن يشربوا من أبوالها وألبانها » ولم يأمرهم مع ذلك بغسل ما يصيب  
أفواههم وأيديهم ، ولا بغسل الأوعية التي فيها الأبوال ، مع حدثان  
عهدهم بالاسلام ، ولو كان بول الأنعام كبول الانسان لكان بيان ذلك  
واجباً . ولم يجز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، لاسيما مع أنه قرنها  
بالألبان التي هي حلال طاهرة ، مع ان التداوى بالخبثات قد ثبت فيه  
النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة .

وأيضاً : فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يصلي في مرايض الغنم ، وأنه أذن في الصلاة في مرايض الغنم  
من غير اشتراط حائل ، ولو كانت أبقارها نجسة لكانت مرايضها  
كخشوش بني آدم ، وكان ينهى عن الصلاة فيها مطلقاً ، أولاً يصلي فيها  
الا مع الحائل المانع ، فلما جاءت السنة بالرخصة في ذلك : كان من  
سوى بين أبوال الآدميين وأبوال الغنم مخالفاً للسنة .

وأيضاً : فقد طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعيره

مع إمكان أن يبول البعير . وأيضاً فإزال المسلمون يدومون جوبهم  
بالبقر مع كثرة ما يقع في الحب من البول واخبات البقر .

وأيضاً : فان الأمل في الأعيان الطهارة ، فلا يجوز التنجيس  
إلا بدليل ، ولا دليل على النجاسة ؛ إذ ليس في ذلك نص ولا إجماع  
ولا قياس صحيح .

## وسئل

عن فران يحسى بالزبل ويخبز ؟ .

فأجاب : الحمد لله ، إذا كان الزبل طاهراً مثل زبل البقر والغنم  
والابل ، وزبل الخيل . فهذا لا ينجس الخبز .

وان كان نجساً كزبل البغال والحمير ، وزبل سائر البهائم ، فعند  
بعض العلماء : ان كان يابساً فقد يبس الفرن منه ، ولم ينجس الخبز ،  
وان علق بفضله بالخبز قلع ذلك الموضع ، ولم ينجس الباقي . والله أعلم .

## ومسئل

عن الكلب هل هو طاهر . أم نجس ؟ وما قول العلماء فيه ؟ .

فأجاب : اما الكلب فالعلماء فيه ثلاثة أقوال معروفة :

أحدها : انه نجس كله حتى شعره ، كقول الشافعي ، وأحمد في  
أحدى الروايتين عنه .

والثاني : انه طاهر حتى ريقه ، كقول مالك في المشهور عنه .

والثالث : ان ريقه نجس ، وان شعره طاهر ، وهذا مذهب أبي  
حنيفة المشهور عنه ، وهذه هي الرواية المنصورة عند أكثر أصحابه ، وهو  
الرواية الاخرى عن أحمد وهذا أرجح الأقوال . فاذا أصاب الثوب أو البدن  
رطوبة شعره لم ينجس بذلك ، وإذا ولغ في الماء أريق ، وإذا ولغ في  
اللبن ونحوه : فمن العلماء من يقول بؤكل ذلك الطعام كقول مالك  
وغیره . ومنهم من يقول يراق كمذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . فأما  
إن كان اللبنة كثيرًا فالصحيح أنه لا ينجس . وله في الشعور النابتة على محل  
نجس ثلاث روايات :

أحداها : ان جميعها طاهر حتى شعر الكلب والتحزير ، وهو اختيار  
أبي بكر عبد العزيز .

والثانية : ان جميعها نجس ، كقول الشافعي .



والثالثة : أن شر الميتة ان كانت طاهرة فى الحياة كان طاهراً كالشاة والفأرة ، وشر ما هو نجس فى حال الحياة نجس : كالكلب والخنزير ، وهذه هى النصوة عند أكثر أصحابه .

والقول الراجع هو طهارة الشعور كلها : شر الكلب والخنزير وغيرها ، بخلاف الربق ، وعلى هذا فإذا كان شر الكلب رطباً وأصاب ثوب الإنسان فلا شيء عليه ، كما هو مذهب جمهور الفقهاء : كأبى حنيفة ومالك وأحمد فى احدى الروابتين عنه : وذلك لأن الأصل فى الأعيان الطهارة ، فلا يجوز تنجيس شيء ولا تحريمه إلا بدليل . كما قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) وقال تعالى : ( وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدام حتى بين لهم ما يتقون ) وقال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « ان من أعظم المسلمين بالمسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله » . وفى السنن عن سلمان الفارسى مرفوعاً . ومنهم من يجعله موقوفاً انه قال : « الحلال ما أحل الله فى كتابه ، والحرام ما حرم الله فى كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » .

وإذا كان كذلك فالنبى صلى الله عليه وسلم قال : « طهور انا وأحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً ، أولاًهن بالتراب » وفى الحديث الآخر : « إذا ولغ الكلب » . فأحاديثه كلها ليس فيها إلا ذكر الولوغ ، لم يذكر سائر الأجزاء ، فتنجيسها إنما هو بالقياس .

فاذا قيل : إن البول أعظم من الريق ، كان هذا متوجها .  
واما الحاق الشعر بالريق فلا يمكن : لأن الريق متحلل من باطن  
الكلب ، بخلاف الشعر ، فإنه نابت على ظهره .

والفقهاء كلهم يفرقون بين هذا ، وهذا . فان جمهورهم يقولون :  
ان شعر الميتة طاهر ، بخلاف ريقها . والشافعي وأكثرهم يقولون : ان  
الزراع النابت في الأرض النجسة طاهر ، فغاية شعر الكلب ان يكون  
نابتاً في منبت نجس ، كالزراع النابت في الأرض النجسة ، فاذا كان  
الزراع طاهرا فالشعر أولى بالطهارة ، لأن الزراع فيه رطوبة ولين يظهر  
فيه أثر النجاسة ، بخلاف الشعر فان فيه من اليوسة والجمود ما يمنع  
ظهور ذلك ، فمن قال من أصحاب أحمد كابن عقيل وغيره : ان الزراع  
طاهر فالشعر أولى ، ومن قال ان الزراع نجس فان الفرق بينهما ما ذكر .  
فان الزراع يلحق بالجلالة التي تأكل النجاسة ، وهذا ايضا حجة في  
المسألة ، فان الجلالة التي تأكل النجاسة قد نهى النبي صلى الله عليه  
وسلم عن لبسها فاذا حبست حتى تطيب كانت حلالا باتفاق المسلمين ،  
لأنها قبل ذلك يظهر أثر النجاسة في لبسها ويبيضها وعرقها ، فيظهر  
نتن النجاسة وخبثها ، فاذا زال ذلك عادت طاهرة ، فان الحكم إذا  
ثبت بعلّة زال بزوالها . والشعر لا يظهر فيه شيء من آثار النجاسة  
أصلا ، فلم يكن لتنجيسه معنى .

وهذا يتبين بالكلام في شعور اللثة كما سنذكره ان شاء  
الله تعالى (١) .

وكل حيوان قيل بنجاسته فالكلام في شعره وريشه كالكلام في  
شعر الكلب ، فاذا قيل : بنجاسة كل ذي ناب من السباع ، وكل  
ذي مخلب من الطير إلا الهرة ، وما دونها في الحلقة . كما هو مذهب  
كثير من العلماء : علماء أهل العراق ، وهو أشهر الروايتين عن أحمد  
فان الكلام في ربش ذلك وشعره فيه هذا النزاع : هل هو نجس ؟  
على روايتين عن أحمد :

إحداها : أنه طاهر ، وهو مذهب الجمهور كأبي حنيفة  
والشافعي ومالك .

والرواية الثانية : أنه نجس ، كما هو اختيار كثير من متأخري  
أصحاب أحمد ، والقول بطهارة ذلك هو الصواب . كما تقدم .

وأيضاً قالني صلى الله عليه وسلم رخص في اقتناء كلب  
الصيد ، والماشية ، والحرث ، ولا بد لمن اقتناه أن يصيبه رطوبة شعوره  
كما يصيبه رطوبة البغل والحمار وغير ذلك ، فالقول بنجاسة شعورها

---

(١) تقدم في باب الآنية .

والحال هذه من الحرج المرفوع عن الأمة .

وأيضاً فإن لعاب الكلب إذا أحب الصيد لم يجب غسله في أظهر قولي العلماء . وهو إحدى الروايتين عن أحمد ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحداً بغسل ذلك ، فقد عفى عن لعاب الكلب في موضع الحاجة ، وأمر بغسله في غير موضع الحاجة ، فدل على أن الشارع راعى مصلحة الخلق . وحاجتهم . والله أعلم .

## وسئل

عن كلب طلع من ماء فانتفض على شيء فهل يجب تسييعه ؟  
فأجاب : مذهب الشافعي وأحمد رضي الله عنهما يجب تسييعه .  
ومذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما لا يجب تسييعه ، والله أعلم .

## وسئل

عن سؤر البغل والحمار : هل هو طاهر ؟ .  
فأجاب : وأما سؤر البغل والحمار فأكثر العلماء يجوزون التوضؤ به . كمالك والشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه .

والرواية الأخرى عنه مشكوك فيه . كقول أبي حنيفة . فيتوضأ به ويتيمم .

والثالثة أنه نجس لأنه متولد من باطن حيوان نجس ، فيكون نجساً كلعاب الكلب : لكن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الهرة : « إنها من الطوافين عليكم والطوافات » فعمل طهارة سورها لكونها من الطوافين علينا والطوافات ، وهذا يقتضي أن الحاجة مقتضية للطهارة ، وهذا من حجة من يبيح سؤر البغل والحمار . فان الحاجة داعية إلى ذلك ، والمانع يقول ذلك مثل سؤر الكلب ، فانه مع إباحة قنيتيه لما يحتاج فيه إليه نهى عن سؤره .

والمرخص يقول : إن الكلب أباحه للحاجة ، ولهذا حرم ثمنه ، بخلاف البغل والحمار ، فان بيعها جائز باتفاق المسلمين . والمسألة مبنية على أسار السباع ، وما لا يؤكل لحمه .

## وسئل

عن طين جبل بزبل حمار ، وطين به سطح فوق عليه قطر ، فتعلق به ما حكمه ؟

فأجاب الحمد لله ، إن كان يسيراً عفي عنه ، في أحد قولي العلماء

وهو إحدى الروايات عن أحمد ، لا سيما إذا كان الزبل قد خلط بالطين  
الذي طين به السطح ، فقد يكون قد استحال ، وإن لم يستحل فالذي  
تعلق بالقطر شيء يسير .

## وسئل

عما إذا بال الفأر في الفراش ، هل يصلى فيه ؟

فأجاب : غسله أحوط ، ويعنى عن يسيره في أحد قولي العلماء ،  
وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

## وسئل :

عن ريش القنفذ ، هل هو نجس ؟

فأجاب : الحمد لله ، هو طاهر ، وإن وجد بعد موته عند جمهور  
العلماء ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ، وأحمد في ظاهر مذهبه .

## باب الحيض

### سئل شيخ الإسلام

عما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الحيض للجارية : البكر ثلاثة أيام ولياليهن ، وأكثره خمسة عشر » هل هو صحيح ؟ وما تأويله على مذهب الشافعي وأحمد ؟

فأجاب : أما نقل هذا الخبر عن النبي — صلى الله عليه وسلم — فهو باطل ؛ بل هو كذب موضوع ، باتفاق علماء الحديث . ولكن هو مشهور عن أبي الخلد عن أنس ، وقد تكلم في أبي الخلد .

وأما الذين يقولون : أكثر الحيض خمسة عشر ، كما يقوله : الشافعي وأحمد ، ويقولون : أقله يوم ، كما يقوله : الشافعي وأحمد . أو لا حد له كما يقوله مالك . فهم يقولون : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه في هذا شيء ، والرجوع في ذلك إلى العادة ، كما قلنا . والله أعلم .

## وسئل

عن جماع الحائض هل يجوز أم لا ؟

فأجاب : وطء الحائض لا يجوز باتفاق الأئمة ، كما حرم الله ذلك ورسوله — صلى الله عليه وسلم — ، فإن وطئها وكانت حائضاً ففي الكفارة عليه نزع مشهور ، وفي غسلها من الجنابة دون الحيض نزاع بين العلماء ، ووطء النفساء كوطء الحائض حرام باتفاق الأئمة .

لكن له أن يستمتع من الحائض والنفساء بما فوق الازار ، وسواء استمتع منها بفمه أو يده أو برجله ، فلو وطئها في بطنها واستمنى ، جاز . ولو استمتع بفخذيهما ففي جوازه نزاع بين العلماء ، والله أعلم .

## وسئل

عن المرأة تطهر من الحيض ، ولم تجد ماءً تغتسل به ، هل لزوجها أن يطأها قبل غسلها من غير شرط ؟

فأجاب : أما المرأة الحائض إذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى



تغتسل ، إذا كانت قادرة على الاغتسال ، وإلا تيممت . كما هو مذهب جمهور العلماء كمالك وأحمد والشافعي .

وهذا معنى ما يروى عن الصحابة حيث روى عن بضعة عشر من الصحابة — منهم الحلفاء — أنهم قالوا : في المعتدة هو أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة .

والقرآن يدل على ذلك ، قال الله تعالى : ( فلا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ) قال مجاهد : حتى يطهرن ، يعني ينقطع الدم ، فإذا تطهرن اغتسلن بالماء ، وهو كما قال مجاهد . وإنما ذكر الله غابتين على قراءة الجمهور ، لأن قوله : ( حتى يطهرن ) غاية التحريم الحاصل بالحيض ، وهو تحريم لا يزول بالاغتسال ولا غيره ، فهذا التحريم يزول بانقطاع الدم ، ثم يبقى الوطء بعد ذلك جائزاً بشرط الاغتسال ، لا يبقى محرماً على الإطلاق ، فلماذا قال : ( فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ) .

وهذا كقوله : ( فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) فنكاح الزوج الثاني غاية التحريم الحاصل بالثلاث ، فإذا نكحت الزوج الثاني زال ذلك التحريم ؛ لكن صارت في عصمة الثاني ، فحرمت لأجل حقه ؛ لا لأجل الطلاق الثلاث . فإذا طلقها جاز للأول أن يتزوجها .

وقد قال بعض أهل الظاهر : المراد بقوله : ( فإذا تطهرن ) أي  
غسلن فروجهن ، وليس بشيء : لأن الله قد قال : ( وإن كنتم جنبا  
فاطهروا ) فالتطهر في كتاب الله هو الاغتسال ، وأما قوله : ( إن الله  
يحب التوابين ويحب المتطهرين ) فهذا يدخل فيه المغتسل والمتوضئ  
والمستنحي ، لكن التطهر المقرون بالحيض كالتطهر المقرون بالجنسابة .  
والمراد به الاغتسال .

وأبو حنيفة — رحمه الله — يقول : إذا اغتسلت ، أو مضى  
عليها وقت صلاة ، أو انقطع الدم لعشرة أيام حلت : بناء على  
أنه محكوم بطهارتها في هذه الأحوال . وقول الجمهور هو الصواب .  
كما تقدم والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن إتيان الحائض قبل الغسل ؟ وما معنى قول أبي حنيفة : فإن  
انقطع الدم لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تغتسل ؟ وإن  
انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطؤها قبل الغسل ؟ وهل الأئمة موافقون  
على ذلك ؟

فأجاب : أما مذهب الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد فإنه لا يجوز

وطؤها حتى تغتسل . كما قال تعالى : ( ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا  
طهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ) وأما أبو حنيفة فيجوز وطؤها  
إذا انقطع لأكثر الحيض ، أو مر عليها وقت الصلاة فاعتسلت ، وقول  
الجمهور هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن والآثار .

## ومثل

عن الحديثين المتفق عليهما في الصحيحين :

أحدهما عن عائشة — رضي الله عنها — « أن فاطمة بنت أبي  
حيش سألت النبي — صلى الله عليه وسلم — فقالت : اني استحاض  
فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال : إن ذلك عرق ، ولكن دعي  
الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلي وصلي — وفي  
رواية — وليست بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، فإذا  
ذهب قدرها فاعسلي عنك الدم وصلي » .

والحديث الثاني عن عائشة أيضاً — رضي الله عنها — : « أن أم  
حبيبة استحيضت سبع سنين ، فسألت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن ذلك ، فأمرها أن تغتسل لكل صلاة . فهل كانت تغتسل  
الفصل الكامل المشروع ؟ أم كانت تغسل الدم وتوضأ ؟ ومع هذا

فهل كانت ناسية لأيام الحيض ؟ أم كانت مبتدأة ؟ وهل نسخ أحد الحديثين الآخر ؟ وأيها كان الناسخ ؟ وهل إذا ابتليت المرأة بما ابتليت به أم حبيبة أن تغتسل الغسل الكامل ؟ وإذا أمرت بالغسل فيكون هذا من الحرج العظيم ؟ وقد قال الله تعالى : ( ما جعل عليكم في الدين من حرج ) وهل في ذلك نزاع بين الأئمة ؟ ؟

فأجاب : ليس أحد الحديثين ناسخاً للآخر ، ولا منافاة بينهما .  
فإن الحديث الأول : فيمن كانت لها عادة تعلم قدرها ، فإذا استحضت قعدت قدر العادة ، ولهذا قال : « فدعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها » وقال : « إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة » ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي ، وبهذا الحديث أخذ جمهور العلماء في المستحاضة المعتادة . أنها ترجع إلى عادتها ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي والامام أحمد .

لكنهم متنازعون لو كانت مميزة تميز الدم الأسود من الأحمر : فهل تقدم التمييز على العادة ؟ أم العادة على التمييز ؟

فإنهم من يقدم التمييز على العادة . وهو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين .

والثاني : في أنها تقدم العادة ، وهو ظاهر الحديث ، وهو مذهب

أبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين عنه ؛ بل أبو حنيفة لم يعتبر التمييز كما أن مالكاً لم يعتبر العادة ؛ لكن الشافعي وأحمد يعتبران هذا وهذا والنزاع في التقديم

وأما الحديث الثاني : فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل لكل صلاة ، ولكن أمرها بالغسل مطلقاً ، فكانت هي تغتسل لكل صلاة ، والغسل لكل صلاة مستحب ؛ ليس بواجب عند الأئمة الأربعة ، وغيرهم ، إذا قعدت أياماً معلومة هي أيام الحيض ثم اغتسلت ، كما تغتسل من انقطع حيضها ثم صلت وصامت في هذه الاستحاضة ، بل الواجب عليها أن تتوضأ عند كل صلاة من الصلوات الخمس عند الجمهور ، كأبي حنيفة والشافعي وأحمد . وأما مالك فعنده ليس عليها وضوء ولا غسل ، فإن دم الاستحاضة لا ينقض الوضوء عنده لا هو ولا غيره من النادرات ، وقد احتج الأكثرون بما في الترمذي وغيره أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أمر المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة .

وهذه المستحاضة الثانية لم تكن مبتدأة ، وإن كان ذلك قد ظنه بعض الناس ، فإنها كانت عجوزاً كبيرة ، وإنما حملوا أمرها على أنها كانت ناسية لعادتها ، وفي السنن : « أنها أمرت أن تحيض ستاً أو سبعاً » كما جاء ذلك في حديث سلمة بنت سهل ، وهذا احتج الإمام

أحمد وغيره على ان المستحاضة المتميزة تجلس ستاً أو سبعاً ، وهو غالب الحيض .

وفي المستحاضة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنن : سنة في العادة لمن تقدم ، وسنة في الميزة وهو قوله : « دم الحيض أسود يعرف » سنة في غالب الحيض ، وهو قوله : « تحيضي ستاً أو سبعاً ، ثم اغتسلي ، وصلي ثلاثاً وعشرين ، أو أربعاً وعشرين ، كما تحيض النساء ، ويطهرن لميقات حيضهن وطهرهن » .

والعلماء لهم في الاستحاضة نزاع فان أمرها مشكل لاشتباه دم الحيض بدم الاستحاضة ، فلا بد من فاصل يفصل هذا من هذا .

والعلامات التي قيل بها ستة :

إما العادة فان العادة أقوى العلامات ؛ لأن الأصل مقام الحيض دون غيره .

وإما التمييز ؛ لأنه الدم الأسود والثخين المتين أولى أن يكون حيضاً من الأحمر .

وإما اعتبار غالب عادة النساء ؛ لأن الأصل إلحاق الفرد بالأعم

الأغلب ، فهذه العلامات الثلاث تدل عليها السنة والاعتبار ، ومن الفقهاء من يجلسها ليلة وهو أقل الحيض ، ومنهم من يجلسها الأكثر ؛ لأنه أصل دم الصحة . ومنهم من يلحقها بعادة نسائها .

وهل هذا حكم الناسبة . أو حكم المبتدأة والناسبة جميعاً فيه نزاع ؟ وأصوب الأقوال اعتبار العلامات التي جاءت بها السنة ، وإلغاء ما سوى ذلك .

وأما التمييز فتجلس غالب الحيض ، كما جاءت به السنة ، ومن لم يجعل لها دماً محكوماً بأنه حيض ، بل أمرها بالاحتياط مطلقاً ، فقد كلفها أمراً عظيماً لا تأتي الشريعة بمثله ، وفيه تبغيز عبادة الله إلى أهل دين الله ، وقد رفع الله الحرج عن المسلمين ، وهو من أضعف الأقوال جداً .

وأصل هذا أن الدم باعتبار حكمه لا يخرج عن خمسة أقسام :

دم مقطوع بأنه حيض ، كالدم المعتاد الذي لا استحاضة معه .

ودم مقطوع بأنه استحاضة ، كدم الصغيرة .

ودم يحتمل الأمرين ، لكن لا يظهر أنه حيض . وهو دم المعتادة

واللميزة ونحوها من المستحاضات ، الذي يحكم بأنه حيض .

ودم يحتمل الأمرين ، والأظهر أنه دم فساد . وهو الدم الذي يحكم بأنه استحاضة من دماء هؤلاء .

ودم مشكوك فيه لا يرجع فيه أحد الأمرين ، فهذا يقول به طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها ، فيوجبون على من أصابها أن تصوم وتصلي ثم تقضي الصوم . والصواب أن هذا القول باطل لوجوه :

أحدها : أن الله تعالى يقول : ( وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ) فالله تعالى قد بين للمسلمين في المستحاضة وغيرها ما تتقونه من الصلاة والصيام في زمن الحيض ، فكيف يقال : إن الشريعة فيها شك مستمر يحكم به الرسول وأمته ؟ ! نعم : قد يكون شك خاص ببعض الناس . كالذي يشك هل أحدث أم لا ؟ كالشبهات التي لا يعلمها كثير من الناس ، فأما شك وشبهة تكون في نفس الشريعة فهذا باطل ، والذين يجعلون هذا دم شك يجعلون ذلك حكم الشرع : لا يقولون : نحن شككنا ؛ فإن الشاك لا علم عنده فلا يجزم ، وهؤلاء يجزمون بوجوب الصيام وإعادته لشكهم .

الوجه الثاني : أن الشريعة ليس فيها إيجاب الصلاة مرتين ، ولا



الصيام مرتين ، إلا بتفريط من العبد . فأما مع عدم تفريطه فلم يوجب الله صوم شهرين في السنة ، ولا صلاة ظهريين في يوم ؛ وهذا مما يعرف به ضعف قول من يوجب الصلاة ، ويوجب إعادتها . فان هذا أصل ضعيف . كما بسط القول عليه في غير هذا الموضع .

ويدخل في هذا من يأمر بالصلاة خلف الفاسق وإعادتها ، وبالصلاة مع الأعذار النادرة التي لا تتصل وإعادتها ، ومن يأمر المستحاضة بالصيام مرتين ونحو ذلك مما يوجد في مذهب الشافعي وأحمد في أحد القولين .

فان الصواب ما عليه جمهور المسلمين أن من فعل العبادة كما أمر بحسب وسعه فلا إعادة عليه ، كما قال تعالى : ( فانقوا الله ما استطعتم ) ولم يعرف قط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر العبد أن يصلي الصلاة مرتين ، لكن يأمر بالاعادة من لم يفعل ما أمر به مع القدرة على ذلك ، كما قال للمسيء في صلاته : « ارجع فصل فانك لم تصل » وكما أمر من صلى خلف الصف وحده أن يعيد الصلاة ، فأما المعذور كالذي يتيمم لعدم الماء ، أو خوف الضرر باستعماله لمرض أو لبرد ، وكالاستحاضة ، وأمثال هؤلاء ؛ فان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في هؤلاء ان يفعلوا ما يقدرون عليه بحسب استطاعتهم ، ويسقط عنهم ما يعجزون عنه ، بل سنته فيمن كان لم يعلم الوجوب أنه لا قضاء

عليه ؛ لأن التكليف مشروط بالتمكن من العلم والقدرة على الفعل .

ولهذا لم يأمر عمر وعماراً بإعادة الصلاة ، لما كانا جنين . فعمار لم يصل ، وعمار تمرغ كما تمرغ الدابة ، ظناً أن التراب يصل إلى حيث يصل الماء ، وكذلك الذين أكلوا من الصحابة حتى تبين لهم الحبال السود من البيض لم يأمرهم بالإعادة . وكذلك الذين صلوا إلى غير الكعبة قبل أن يبلغهم الخبر الناسخ لم يأمرهم بالإعادة ، وكان بعضهم بالحبشة ، وبعضهم بمكة ، وبعضهم بغيرها ، بل بعض من كان بالمدينة صلوا بعض الصلاة إلى الكعبة ، وبعضها إلى الصخرة ولم يأمرهم بالإعادة ، ونظائرهما متعددة .

فمن استقرأ ما جاء به الكتاب والسنة تبين له أن التكليف مشروط بالقدرة على العلم والعمل ، فمن كان عاجزاً عن أحدهما سقط عنه ما يعجزه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

ولهذا عذر المجتهد المخطئ لعجزه عن معرفة الحق في تلك المسألة ، وهذا بخلاف المفرط المتمكن من فعل ما أمر به ، فهذا هو الذي يستحق العقاب ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » وهذه قاعدة كبيرة تحتاج إلى بسط ليس هذا موضعه .

ومقصود السائل ما يتعلق بالمستحاضة ، وقد بينا أن الصواب أنه ليس عليها في صورة من الصور أن تصوم وتقضي الصوم . كما يقوله في بعض الصور من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها ، وأنه ليس عليها أن تغتسل لكل صلاة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ، والله أعلم .

## وسئل

عن امرأة نفساء لم تغتسل : فهل يجوز وطؤها قبل الغسل أم لا ؟  
فأجاب : لا يجوز وطء الحائض والنفساء حتى يفتسلا ، فإن عدمت الماء أو خافت الضرر باستعمالها الماء لمرض أو برد شديد تنيم ، وتوطأ بعد ذلك ، هذا مذهب جماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد . وقد دل على ذلك القرآن بقوله تعالى : ( ولا تقربوهن حتى يطهرن ) أي ينقطع الدم ، فإذا تطهرن : أي اغتسلن بالماء . كما قال : ( وإن كنتم جنبا فاطهروا ) ، وقد روى ما يدل على ذلك عن أكبر الصحابة : كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى وغيرهم ، حيث جعلوا الزوج أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة .

وأما أبو حنيفة فمذهبه إن انقطع الدم لعشرة أيام أو أكثر ، وصح عليها وقت صلاة ، أو اغتسلت وطئها ، وإلا فلا . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله:

عن امرأة نساء : هل يجوز لها قراءة القرآن في حال النفاس ؟  
وهل يجوز وطؤها قبل انقضاء الأربعين ؟ أم لا ؟ وهل إذا قضت  
الأربعين ولم تغتسل فهل يجوز وطؤها بغير غسل أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله ، أما وطؤها قبل ان ينقطع الدم فحرام باتفاق  
الأئمة ، وإذا انقطع الدم بدون الأربعين فعليها أن تغتسل وتضلي ، لكن  
ينبغي لزوجها أن لا يقربها إلى تمام الأربعين .

وأما قراءتها القرآن ، فإن لم تخف النسيان فلا تقرأه ، وأما إذا  
خافت النسيان فإنها تقرأه في أحد قولي العلماء ، وإذا انقطع الدم  
واغتسلت قرأت القرآن وصلت بالاتفاق ، فإن تعذر اغتسالها لعدم الماء  
أو لخوف ضرر لمرض ونحوه فإنها تتيمم وتفعل بالتيمم ما تفعل بالاعتسال  
والله أعلم .

آخر المجلد الحادي والعشرون

# فهرس المجلد الحادي والعشرين

## باب المياه

الصلحة	الموضوع
٥ - ٢٤	« وقال : فصل ، وأما العبادات فأعظمها الصلاة الخ »
٦	الطهارة والنجاسة نوعان تابعان للأطعمة والأشربة
٦ - ٩	مذهب أهل المدينة وغيرهم في الأطعمة والأشربة : الخمر والنبيذ ، الطيور ، الحشرات ، البغال ، الحمير ، الخيل ، الضباب ، الضبع
٨	( قل : لا أجد فيما أوحى إلي محرما ) الآية
٩ ، ١٠	لا حد في المحرمات من الأطعمة ، قتل شارب الخمر في الثالثة والرابعة
١٠ - ١٦	الوضوء من لحوم الإبل ، وهل يتوضأ من سائر اللحوم المحرمة ومس الذكر والضحك في الصلاة
١١ ، ١٢	« كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار »
١٢	« إذا قام أحدكم من النوم فليتنشق النخ » « إذا قام أحدكم من نوم النيل فلا يمس يده في الإناء »
١٣	المهي عن الصلاة في ماوى الشياطين كاعطان الإبل والحمام والمكان الذي ينام فيه عن الصلاة
١٤ - ١٦	« يقطع الصلاة الكلب الأسود والحمار والمرأة »
١٦ - ١٩	ما يعفى عنه وما لا يعفى عنه من النجاسات قدرا ونوعا وما تزال به
١٩ ، ٢٠	إذا اختلط الماء الطاهر بالنجس أو غيره من المائعات ، الماء المستعمل
٢٠	حكم أجزاء الميتة التي لا رطوبة فيها

الصفحة	الموضوع
٢٠ ، ٢١	المسح على الخفين والعمامة
٢٢	التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين
٢٢ ، ٢٣	الحيض والاستحاضة
٢٤ - ٢٦	« سئل عن مسائل : منها المياه اليسيرة إذا وقعت فيها النجاسة ولم تغيرها وإذا تغيرت بالطاهرات »
٢٥ ، ٢٦	( فلم تجدوا ماء )
٣٠ - ٣٥	فصل وأما إذا تغير بالنجاسات فإنه ينجس وإذا لم يتغير بها ففيه أقوال .....
٣٠ - ٣٥	« انتهى عن البول في الماء الدائم وعن الاغتسال منه »
٣٦	« وسئل عن الماء الكثير إذا تغير لونه بمكثه أو تغير لونه وطعمه لا الرائحة »
٣٧	« سئل عن بئر كثير الماء وقع فيه كلب ومات وبقي فيه حتى انهرى جلده وشعره ولم يغير وصفا من الماء »
٣٧ ، ٣٨	« اتروا من بئر بضاعة .. »
٣٨	« سئل عن بئر وقع فيه كلب أو خنزير أو جمل أو بقرة أو شاة ثم مات فيها وذهب شعره وجلده ولحمه وهو فوق القلتين »
٣٩	« سئل عن بئر سقطت فيه دجاجة ثم ماتت هل ينجس ؟ »
٣٩	« سئل عن البئر تكون في وسط البلد فيتغير لونه

- بالتزيل الخ «
- ٤٠ « سئل عن الماء الجاري إذا كان مزبلاً هل يجوز الوضوء به »
- ٤١ - ٤٣ « سئل عن القلتين هل حديثه صحيح ؟ وعن سؤره المرة الخ »
- ٤٣ ، ٤٤ « سئل عن رجل غمس يده في الماء قبل أن يغسلها من قيامه من نوم الليل هل يكون طهوراً ؟ وما الحكمة في غسلها إذا بات طاهرة ؟ »
- ٤٥ « وقال : فصل وأما نهيه أن يغمس القائم من نوم الليل يده في الاناء قبل أن يغسلها الخ »
- ٤٤ ، ٤٥ « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستنثر الخ »
- ٤٥ ، ٤٦ النهي عن الاغتسال في الماء بعد البول فيه والبول في المستعم
- ٤٦ « سئل عن الماء إذا غمس الرجل يده فيه هل يجوز استعماله ؟ »
- ٤٧ « سئل عن الرجل يغتسل الى جانب الحوض .. وهو ناقص ثم يرجع بعض الماء من يديه الى الجرن هل يصير مستعملاً ؟ »

الصفحة	الموضوع
٤٧	إذا غمس الجنب يده في الاتاء أو الجرن الناقص ؟
٤٧	مقدار الماء الذي لا يكون مستعملاً باغتسال الجنب فيه
٤٧ ، ٤٨	إذا وضعت الطاسة على أرض الحمام والماء المستعمل جار عليها ثم اغترف بها من الماء الناقص
٤٨	« سئل عن رجل تدركه الصلاة وهو في مدرسة فيجد فيها بركة فيها ماء له مدة كثيرة ومثل ماء الحمام الخ »
٤٩ - ٧٩	« سئل عن الذين إذا أرادوا أن يغتسلوا من الجنابة في الحمام لم يغتسلوا الا فرادى ؟ وهل يجوز أن يتطهر من بقية أحواض الحمام وإن كان الماء باثناً فيها الخ »
٥١	النزاع فيما إذا انفردت المرأة بالغتسال بالماء أو خلعت به
٥٢	القلتان ، الرطل العراقي القديم ، الرطل المصري ، الدمشقي
٥٤	صاع الماء وصاع الطعام ، الفرق
٥٥	مقدار ظهور النبي في الغسل والوضوء
٥٥ - ٦٩	تعلييل من لا يرى الطهارة من حوض الحمام المذكور بكونه مستعملاً الخ والجواب عنه « اغتسال النبي وأزواجه من اتاء واحد »
٥٧	إذا سقط على الرجل ماء من ميزاب
٥٨ ، ٥٩	بدن الجنب والحائض وعرقهما ، صلاة الحائض في ثوبها الذي تحيض فيه
٦٠	ماء المطر يطهر الأرض النجسة ، حديث « التوضؤ من بئر بضاعة »
٦٠ ، ٦١	ليس بالمدينة عين جارية على عهد الرسول ، عيون حمزة أحدثها معاوية ، حكم البئر إذا بيل فيها
٦١ - ٦٤	الخلاف الذي يورث شبهة وينبغي التنزه عنه وما ليس كذلك
٦٤	أهل الاجتهاد وإن عذروا فلا يجوز ترك ما تبين من السنة لتأويلهم
٦٧	( إنما المشركون نجس )
٦٩ ، ٧٠	الماء المستن بالنجاسة ليس بنجس والخلاف في كراهته



الصفحة	الموضوع
٧٠ - ٧٢	٧٥ ، ٧٦ دخان النجاسة وبخارها ورمادها
٧٢	الماء الجارى على ارض الحمام من المغتسلين طاهر الا ....
٧٢ - ٧٤	هل ينجس الماء الجارى « اذا بلغ الماء قلتين »
٧٤	اذا صب الماء على الارض المتنجسة فزالَت النجاسة فالماء والتراب طاهران
٧٤ ، ٧٥	اذا كانت على السطح نجاسة واصابه المطر ، طهارة بول ما يؤكل لحمة وروثه وما لا يؤكل
٧٦ ، ٧٧	اذا اختلط ماء طاهر بنجس ، وهل يعد الماء الطهور
٧٧ - ٧٩	اذا وقع على بدن الانسان او ثوبه او طعامه شيء من الطهور المشتبه بنجس او اصابا ثوبين او بدنين
٧٨	اذا تيقن الرجلان ان احدهما أحدث ، اذا تيقن ان في المسجد او غيره بقعة نجسة ولم تعلم عينها
٧٨ ، ٧٩	اذا اصابه شيء من طين الشوارع ، اذا شك في النجاسة هل أصابت الثوب او البدن .
٧٩ ، ٨٠	« سئل عن أناس في مفازة ومعهم قليل ماء فولغ الكلب فيه هل يتوضأ منه ويشرب »
٧٩ ، ٨٠	ما يجوز للمضطر ، لو وجد عينة فلم يأكلها فمات
٨٠	اذا وجد مضطرا الى الشرب وهو محتاج الى ما معه للوقوف

## باب الرتبة

٨١ - ٩٠	« سئل عن أواني النحاس للطعمة بالفضة هل حكمها حكم آنية الذهب والفضة ؟ »
٨١ - ٨٦	المضيق بأحدهما للحاجة ، اذا اضطر الى احدهما منفردا أو السى ثوب حرير منسوج بأحدهما
٨١	أنف الذهب ورباط الاسنان به

الصفحة	الموضوع
٨٢	تحريم المطاعم أشد من تحريم الملابس ، وما حرم جنسه أشد مما حرم للسرف والخيلاء
٨٢ ، ٨٦	٨٧ ما أبيح للنساء من الذهب والفضة والحريز
٨٢ ، ٨٣	التداوى بالمحرم وبأبوال الإبل والبانها ، شرب أبوالها لغير ضرورة •
٨٣	أواني الذهب والفضة محرمة على الصنفين
٨٣	الاستصباح بالدهن النجس ، اطعام الميتة للبزة والصقور ، لباس الدابة الثوب النجس لا الحرير والمحلى
٨٣ - ٨٨	افتراش الحرير ، واليسير من الفضة للحاجة ، وإذا كان للزينة ....
٨٥	تحريم الشيء مطلقا يقتضى تحريم كل جزء منه
٨٥ ، ٨٦	إذا نهى عن شيء نهى عن بعضه ، وإذا أمر بشيء كان أمرا بجميعه
٨٥ ، ٨٦	( فانكحوا ما طاب لكم ) ( ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم )
٨٧ ، ٨٨	نهى عن الذهب الا مقطعا ، لا يباح من الذهب الا خريصة ، خاتم الذهب ، اليسير التابع ، تحلية السيف بالفضة
٨٩ ، ٩٠	المضيب بالذهب ، التوضؤ والاغتسال في آنية الذهب والفضة
٨٩ ، ٩٠	الصلاة في الدار المفصولة واللباس المحرم والحج بالمال الحرام وذبيح الشاة بالسكين المحرمة
٩٠ - ٩٦	« سئل عن جلود الحمر وجلد مالا يؤكل لحمه والميتة هل تطهر بالدباغ ؟ »
٩١ - ٩٤	الاحاديث المروية في ذلك والكلام في أسانيد ما ووجه الصحاح منها •
٩٥ ، ٩٦	هل يطهر الدباغ جلود السباع والكلاب والحمير أم لا يطهر الا ما يباح بالذكاة
٩٦ - ١٠٥	« سئل عن عظام الميتة وحافرها وقرنها وظفرها وشعرها وريشها » هل كل ذلك نجس .. ؟ »

الصفحة	الموضوع
٩٨	ما أيين من البهيمه وهي حية
٩٩ ، ١٠٠	الحكمة في نجاسة الميتة ، وتحريم ما صيد بعرض المعراض دون حله .
١٠١ ، ١٠٢	هل يطهر الدباغ جلد الميتة
١٠٢ - ١٠٤	فصل في لبن الميتة وانفتحها وجبن المجوس

## باب الاستنجاء

١٠٥	« سئل عمن قال ان النبي قال : « غربوا ولا تشرقوا » ومنهم من قال : « شرقوا ولا تغربوا »
١٠٦ ، ١٠٧	« سئل عن التخنخ والمشي والسلت ... بعد البول »
١٠٧	هل يكفي الاستنجار ؟ ما يفعل من به سلس والمستحاضة

## باب السواك

١٠٨ - ١١٣	« سئل هل السواك باليد اليسرى الخ »
١٠٧	هل يكفي الاستنجار ؟ ما يفعل من به سلس والمستحاضة
١٠٨ ، ١٠٩	قاعدة فيما تشترك فيه اليمنى واليسرى من الافعال وما تختص به احدهما
١١٣	« سئل متى يكون الحتان »
١١٣ ، ١١٤	« سئل عن شخص بالغ عاقل يصوم ويصلي وهو غير محتون »
١١٤	« سئل هل تحتن المرأة ؟ »

الصفحة	الموضوع
١١٥	« سئل هل يَحْتَن الصبي إذا مات »
١١٥	« سئل : كم يقعد الرجل حتى يخلق عاتقه »
١١٥ - ١٢٠	« سئل عن أقوام يخلقون رؤوسهم على أيدي الأشياخ وعند القبور »
١١٦	خلق الرأس على أربعة أنواع ( ١ ) في الحج والعمره ( ٢ ) حلقه للحاجة ( ٣ ) حلقه على وجه التعبد والتدين والزهد الخ الصلاة على السجادة ونحوها
١١٨	( ٤ ) حلقه في غير النسك لغير حاجة ولا على وجه التقرب ، القزع
١٢٠	« سئل عن رجل يقلع بياض لحيته »
١٢٠ ، ١٢١	« سئل عن الرجل إذا كان جنباً وقص ظفره أو شاربته أو مشط رأسه »

## باب الوضوء

١٢٢ - ١٢٧	« سئل عن مسح الرأس في الوضوء هل يجب استيعابه الخ »
١٢٣ ، ١٢٤	تضمن الفعل معنى فعل آخر ، وامثلته من القرآن
١٢٣ ، ١٢٤	( فامسحوا برؤوسكم ) ( فامسحوا بوجوهكم وايديكم )
١٢٥ - ١٢٧	هل يستحب مسح الرأس ثلاثاً
١٢٧	« سئل هل صبح عن النبي أو واحد من الصحابة أنه مسح على عنقه »

١٢٨ - ١٣٥ « وقال غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي ولا يتركه إلا المبتدعة الخ »

- ١٢٨ المسح على الخفين وعلى القدمين مع النعلين  
١٢٩ - ١٣٢ ( فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ) الآية ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه )  
١٣٢ - ١٣٤ إذا كان الاسم عاما تحته نوعان خصوا أحد نوعيه باسم خاص كالذابة والحيوان وذوى الارحام والمؤمن والبشارة والحج ، ولقد يستعمل فى نوعيه

١٣٥ - ١٦٨ « وقال فصل في الموالاة في الوضوء »

- ١٣٥ ، ١٣٦ « حديث صاحب اللمعة »  
١٣٧ ، ١٣٨ لو حصل ماء لبعض أعضائه دون بعض ، لو غسل الصحيح ثم برا الألم بعد نشاف الصحيح  
١٣٨ الموالاة فى صوم الشهرين وفى قراءة الفاتحة  
١٣٩ الموالاة بين الايجاب والقبول فى العقود والنكاح  
١٤٠ كثيرا ما يحكى عن أحمد روايتان ويكون منصوبه التفريق بين حال وحال كإخراج القيم وقتل الموصى  
١٤٠ تفريق الطواف مكتوبة أو جنازة  
١٤١ الصواب يعود الى الوسيط فى مسائل الخلاف غالبا كالمسائل التى اختلف فيها الاربعة وغيرهم ، وكذلك مسائل الاصول  
١٤٢ - ١٤٥ الترتيب فى الصلاة ، احدى صفات صلاة الخوف  
١٤٣ هل يبنى من سبقه الحدث  
١٤٥ - ١٤٧ هل يفصل الوتر بثسليمة ؟ صفات الوتر  
١٤٦ هل يخرج من الصلاة بكل ما يتأفها كما يخرج بالسلام  
١٤٧ - ١٥٠ ، ١٥٥ - ١٦٥ الكلام فى الصلاة سهوا أو عمدا أو لمصلحتها وحديث ذى اليدين وغيره  
١٥٠ ، ١٥١ كثير من اتباع الائمة يقولون فى كل حديث يخالف مذهبهم : هذا منسوخ

الصفحة	الموضوع
١٥١ - ١٥٥	الفنوت والدعاء على أهل الكتاب والاحاديث فيه
١٦٥ - ١٦٧	الموالة في الغسل لا تجب
١٦٨	« سئل عن يغسل أطرافه أكثر من الخمس ويبسط السجادة تحت قدميه »
١٦٩ ، ١٧٠	« سئل أيما أفضل المداومة على الوضوء أم ترك المداومة »
١٧٠	الوضوء قبل الطعام
١٧١	« سئل عن قول النبي : « إنكم تأتون يوم القيامة غراً محجلين » فبم يعرف الأطفال والتاركون له الخ »

## باب المسح على الخفين

١٧٢ - ٢١٢	« سئل من هل شرط الخف ان يكون غير مخرق وهل للتخريق حد الخ »
١٧٤	الفنق الصغير في الثوب
١٧٦ ، ١٨٣ ، ١٨٩ - ١٩١	قول بعضهم فرض ما ظهر الغسل وما بطن المسح .
١٧٦ - ١٨٠	يفارق مسح الخف الجبيرة من خمسة أوجه
١٧٧ - ١٨١	هل يوقت المسح على الخفين
١٨١	هل يبطل خلع الخفين الطهارة
١٨٢	لا يشترط شد الجبيرة على طهارة
١٨٤ - ١٨٦	لا يشترط في المسح عليه أن يثبت بنفسه ، المسح على اللقائف
١٨٦ - ١٩٠	المسح على الجرموقين والعمامة والقلائس والخمار والناصية

الصفحة	الموضوع
١٩١ - ٢٠٧	« أحاديث فيما يلبس المحرم » وما يستفاد منها ، وهل له الاستظلal بالمحمل
١٩٣ - ١٩٥	المواقيع
١٩٩ - ٢٠٥	قول النبي : « فان لم يجد ثقل قى ثوبه » وقوله « فان لم يجد ثلث حثيات »
٢٠٠ - ٢٠٢	فتاوى لابن عمر نخت عليه فيها السنة
٢٠١ - ٢٠٣	ما يستحب من اللباس للرجل
٢٠٧ - ٢٠٩	تنبيه الخطاب وفحواه
٢٠٩ - ٢١١	يمسح من غسل احدى رجليه ثم ادخلها الخف ثم فعل بالآخرى مثلها وقوله « انى ادخلتهما طاهرتين »
٢١١	اذا استجمر باقل من ثلاثة احجار او بمنهى عنه
٢١٢	« سئل عن الحف إذا كان فيه خرق يسير هل يجوز المسح عليه »
٢١٣	« سئل هل يجوز المسح على الجورب كالحف ؟ وهل يكون الحرق الخ »
٢١٥ - ٢١٧	« وقال لما ذهبت على البريد غلب على ظني عدم التوقيت الخ »
٢١٧	« حديث يمسح المقيم الخ »
٢١٨	« سئل عن قلع الجيرة بعد الوضوء هل ينقضه »
٢١٨	« سئل عن المسح فوق العصاة »

## باب نواقض الوضوء

- ٢١٩ « سئل عن رجل يخرج من ذكره قيع لا ينقطع فهل  
نصح صلاته ؟ »
- ٢١٩ « سئل عما اذا توشأ وأقام يصلي وأحس بالنقطة  
في صلاته »
- ٢٢٠ - ٢٢٥ « سئل عن رجل كلما شرع في الصلاة يحدث له  
رياح كثيرة الخ »
- ٢٢٢ خروج التجاسة من غير السبيلين ومس النساء والذكر وما مست  
المسار
- ٢٢٣ الجميع للمستعاضة والمريض ونحوهما
- ٢٢٣ - ٢٢٥ من صلى بعد ان اتقى الله ما استطاع فلا اعادة عليه
- ٢٢٥ « سئل عن رجل لا يحضر الجمعة لوجود ريح في جوفه  
تمنع من انتظارها »
- ٢٢٦ « سئل عن به قروح يخرج منها قيع ينتشر على  
حل الفرض الخ »
- ٢٢٧ « سئل عن يرى أن القي ينقض الوضوء وعن  
الأحاديث فيه »
- ٢٢٨ « سئل عن الرعاف هل ينقض »



الصفحة	الموضوع
٢٢٨	٢٣١ « سئل هل ينقض الوضوء النوم جالساً الخ »
٢٣١	« سئل هل لمس ذكر الآدميين والبهائم ينقض الوضوء ، وعن باطن الكف »
٢٣١	« سئل من رجل وقمت يده يباطن كفه وأصابعه على ذكره »
٢٣٢	« سئل عما إذا قبل زوجته أو ضمها فأمنني »
٢٣٢ - ٢٣٥	« سئل عن لمس النساء هل ينقض الوضوء ؟ »
٢٣٣ - ٢٣٥ ، ٢٣٧ - ٢٤١	( أو لامستم النساء ) ( من قبل أن تمسوهن )
٢٣٥ - ٢٤٢	« وسئل عن مس النساء هل ينقض الوضوء »
٢٤١ ، ٢٤٢	الوضوء من مس الذكر ومما مست النار ، ومن القهقهة .
٢٤٢	« سئل عن مس المرأة هل ينقض الوضوء »
٢٤٣ - ٢٦٠	« سئل هل مس يد الصبي الأمرد مثل مس النساء وما جاء في تحريم النظر الى وجهه ، وعن قول من قال هو عبادة ، ويقول إذا نظرت اليه أقول سبحان الله .. »
٢٤٣ ، ٢٤٤	الوطء في الدبر يفسد العبادات ويوجب الغسل
٢٤٥	عقوبة اللوطى أعظم من عقوبة الزنا ، النظر الى ذوات المحارم بشهوة حرام
٢٤٦	من جعل النظر الى صور نساء العالم عبادة فهو مرتد

الموضوع	الصفحة
غض البصر نوعان ( ١ ) عن العورة ( ٢ ) عن محل الشهوة وهو النظر الى الزينة الباطنة من الاجنبية	٢٤٧
حكم النظر الى زينة الدنيا والازهار والفرق بينه وبين النظر الى نساء الاجانب	٢٤٩
الصحابة وبعض الامم لا يعرفون اللواط	٢٥٠
كانت الاماء على عهد الصحابة تمشي في الطرقات وتخدم الرجال مع سلامة القلوب ، بخلاف هذه الازمان	٢٥٠
يمنع المردان من الخروج اذا خيفت الفتنة بهم الا لحاجة	٢٥٠
٢٥١ ، ٢٥٢ النظر الى وجه الاجنبية والخلوة بها	٢٥١
٢٥٢ - ٢٥٩ غض البصر يورث ثلاث فوائد	٢٥٢
٢٥٢ - ٢٥٥ التحذير من صحبة الاحداث ، ابن سينا واتباعه وبعض المتصوفة يأمرون بعشق الصور	٢٥٢
٢٦٠ - ٢٦٥ « سئل عن أكل لحم الابل هل ينقض ؟ وهل	٢٦٠
حديثه منسوخ »	
٢٦٤ ، ٢٦٥ حديث « من بركة الطعام الوضوء قبله » « المضضة من اللبس والغمر »	٢٦٤
٢٦٥ ، ٢٦٦ « سئل عن رجل يقرأ القرآن ولا يقدر على الوضوء كل وقت فهل له ان يكتب في اللوح ويقرأه »	٢٦٥
« سئل هل يجوز مس المصحف بغير وضوء »	٢٦٦
« سئل عن الانسان إذا كان على غير طهر وحمل المصحف بأكمامه »	٢٦٧
« سئل عن من معه مصحف وهو على غير طهارة	٢٦٧

## كيف يحمله »

٢٦٨ - ٢٩٥ « سئل عما تجب له الطهارة »

- ٢٦٨ تجب للصلاة فرضها وتقلها ، واختلف فيما يأتي ( ١ ) الطسواف  
( ٢ ) مس المصحف ( ٣ ) سجود التلاوة ( ٤ ) صلاة الجنازة
- ٢٦٨ - ٢٩٤ لا يجب للاعتكاف ولا للذكر والدعاء ولا لمن لم يرد الصلاة  
لا يسلم من سجود التلاوة والشكر
- ٢٧٧ نفتح سجدة التلاوة بالتكبير كالطواف والسعي
- ٢٨٠ سجود النبي في النجم وقوله ( وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا  
نبي الا اذا تمنى )
- ٢٨٢ ، ٢٨٣ ما فعله المشركون من خير أثيبوا عليه في الدنيا وإن أسلموا أثيبوا  
على ذلك
- ٢٨٣ ، ٢٨٤ السجود عند الايات ، وهل يشرع منفردا لغير سبب  
الصلاة على الراحلة
- ٢٨٥ هل يتعين في صلاة الجنازة قراءة أو دعاء
- ٢٨٦ التسليم فيها واحدة
- ٢٨٩ - ٢٩١ حديث « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى »  
« وان كانتا تماما كانتا ترغيبا للشيطان »
- ٢٩٢

## باب الغسل

- ٢٩٥ « سئل عن غسل الجنابة هل هو فرض أم لا وهل  
يجوز لأحد الصلاة جنباً ولا يعيد »
- ٢٩٦ « سئل عن رجل يلعب امرأته ثم بعد ساعة يبول  
فيخرج شبه المتى بآلم وعصر فهل يجب عليه الغسل »

الموضوع	الصفحة
« سئل عن امرأة قيل لها إن كان عليك نجاسة من عذر النساء أو من نجاسة لا تتوضىء إلا تمسحي بالماء من داخل الفرج »	٢٩٦
« سئل عن امرأتين قالت إحداها يجب على المرأة أن تدرس أصبعها وتغسل الرحم من داخل » وقالت الأخرى لا يجب »	٢٩٧
« سئل عن امرأة تضع معها دواء وقت المجامعة تمنع بذلك نفوذ المني في مجاري الحبل وهل صلاتها به صحيحة »	٢٩٧
« سئل هل مسح عن النبي أنه كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد وما قدر ذلك ؟ وهل تكره الزيادة على هذا ؟ وهل يكرر الصب على وجهه في الوضوء »	٢٩٨
« سئل عن رجل اغتسل ولم يتوضأ فهل يجزيه ذلك »	٢٩٩
٣٠٠ - ٣٣٣ « وقال فصل في الحمام »	
٣٠٠ كراهة أحمد لبناء الحمام وكرائه وبيعه	
٣٠٠ - ٣١٠ الكلام في الحمام منحصر في فصلين ( ١ ) في حكم بنائه وبيعه وإجارته وذلك أربعة أقسام ( ١ ) أن يحتاج إليها من غير محظور	
٣٠١ - ٣٠٩ هل دخل الرسول الحمام أو أحد من الصحابة	
٣٠٢ ، ٣٠٣ مستند من جوز الصلاة في الحمام أو متنها	

الصفحة	الموضوع
٣٠٤	لا تصح الصلاة في المقبرة وأعطان الأيل
٣٠٦ - ٣٠٨	نقاة البدن من الأوساخ مستحبة ، أدلة ذلك
٣٠٦ - ٣٠٨	معنى حديث « عشر من الفطرة »
٣٠٨	الحكمة في الأمر بالاعتسال يوم الجمعة والدخول في الإسلام
٣١٠	( ٢ ) إذا خلت عن محظور في البلاد الباردة أو الحارة
٣١٠ - ٣١٢	( ٣ ) إذا اشتملت على الحاجة والمحظور غالباً
٣١٠ ، ٣١١	إذا اشتبه الواجب أو المستحب بالمحظور
٣١١	لا يجوز الانتقال إلى التيمم مع القدرة على الاعتسال في الحمام
٣١٢	كل ما كره استعماله يجب استعماله مع الحاجة وتزول الكراهة
٣١٣	( ٤ ) أن تشتمل على المحظور مع إمكان الاستغناء عنها
٣١٣ - ٣١٩	الفصل الثاني في دخولها
٣١٤ - ٣١٨	ليس كل مركب ولباس وطعام لم يكن موجوداً على عهد النبي لا يحل
٣١٧	كانت سنة رسول الله جهاد من يليه من الكفار من المشركين وأهل الكتاب
٣١٧ - ٣١٩	حد السنة من البدعة ، جمع المصحف والمداومة على قيام رمضان
٣١٩ - ٣٢٣	فصل في حكم الماء الجاري في أرض الحمام
٣١٩ ، ٣٢٠	النهى عن الصلاة في الحمام وعلته ، وهل يصح لو صلى ؟
٣٢١ - ٣٢٣	تعليل النهى عن الصلاة في المقبرة
٣٢٥ ، ٣٢٦	إذا شك في نجاسة الماء فهل يستحب البحث عنها
٣٢٦ - ٣٢٨	حكم الماء الجاري إذا خالطته نجاسة ، « حديث القلتين »
٣٢٩ ، ٣٣٠	حكم تطهير النجاسة على الأرض
٣٣٢ ، ٣٣٣	النصارى يأمرن بطهارة الباطن للصلاة دون الظاهر واليهود بالعكس
٣٣٣ - ٣٣٦	« سئل عمن يدخل الحمام هل يجوز له كشف عورته في الخلوة ، وما الذي يفعله من آداب الحمام »
٣٣٣	لا يلزم كشف العورة إذا طهر جميع بدنه لا في الخلوة ولا في غيرها

- ٣٣٦ - ٣٤٠ « ما تقول فيمن دخل الحمام بلا مئزر مكشوف العورة »
- ٣٣٦ ، ٣٣٧ يحرم كشف العورة ، ويلزم الولاة الداخلين والحمامين بأن لا يدخلوا الا المستور
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ اظهر الموريات من الفواحش ، ما يجوز من كشفها
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ لا يحل التمتع بالنظر الى الاجنبيات ولو بدون لثة
- ٣٣٨ ينهى أن يمسه أحد عورة غيره
- ٣٣٩ هل يكره نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر ..
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ فتح الحمام وقت صلاة الجمعة حرام ، يلزم الولاة منع الناس وعقوبتهم عن القعود فيها وفي البساتين والاسواق والدور وغيرها وقت الجمعة
- ٣٤٠ « وقال : يحرم كشف العورة في الحمام وغيره »
- ٣٤١ « سئل عن ترك دخول الحمام »
- ٣٤١ ، ٣٤٢ « سئل عن رجل عامي سئل عن عبور الحمام وعما نقل عن النبي فيه »
- ٣٤٢ حكم دخوله للرجال والنساء .
- ٣٤٢ - ٣٤٦ « سئل أيما أفضل للجنب ان ينام على وضوء او يكره له النوم على غير وضوء ، وهل يجوز له النوم في المسجد إذا نوضاً »
- ٣٤٤ ، ٣٤٥ مرور الجنب في المسجد وقراءته القرآن

## باب التيمم

٣٤٦ - ٣٦٧ « وقال في قوله ( يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة — تشكرون ) »

- ٣٤٧ ، ٣٤٨ التيمم لغة وشرعا ، التيمم من خصائص هذه الأمة  
 ٣٤٨ ( صعيدا طيبا )  
 ٣٤٩ ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) قراءة النصب في ( وأرجلكم )  
 ٣٥٠ ( ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ) الآية  
 ٣٥٠ ، ٣٥١ تيمم من عليه حدث أصغر وكذلك الجنب  
 ٣٥٢ - ٣٥٤ فصل تنازع العلماء في التيمم هل يرفع الحدث رفعاً مؤقّتا أم  
 الحدث قائم الخ وهل يقوم مقام الماء فيتيمم قبل الوقت ولا يبطل  
 بخروجه ويصلي به ما شاء  
 ٣٥٥ ، ٣٥٦ فان قيل الوضوء يرفع الحدث والتيمم لا يرفعه  
 ٣٥٥ - ٣٦٤ ما يراء بلفظ العلة وهل يجوز تخصيصها وهل تنخرم المناسبة  
 بالمعارضة ؟ والمانع المعارض للمقتضى هل يرفعه أم لا  
 ٣٦٤ - ٣٦٦ فصل في ( الصعيد ) • ما يجوز وما لا يجوز التيمم به  
 ٣٦٧ - ٣٩٥ « وقال في معنى الآية السابقة أيضا »  
 ٣٦٧ - ٣٧٨ هل قوله : ( إذا قمتم ) من المأمور المخصوص ، وهل توجب الوضوء  
 على المتوضئ ؟ أو يستحب له ، وكذلك التيمم  
 ٣٧٤ ، ٣٧٥ ( وإن كنتم جنبا ) ( صعيدا طيبا )  
 ٣٧٩ ، ٣٨٠ فصل قوله : ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ) يقتضي التكرار  
 في اليوم الثاني  
 ٣٨٠ ، ٣٨١ هل يقتضي الأمر المطلق التكرار  
 ٣٨١ - ٣٩٠ فصل هل ( أو ) في قوله ( أو جاء أحد منكم ، أو لامستم ) بمعنى  
 السوار ؟ وما يترتب على ذلك ، ومعنى الآية  
 ٣٨٨ - ٣٩٠ ( فمن خاف من موص جنفا أو اثبا ) ( ولا تطع منهم أثما أو كفورا )  
 ٣٩٠ ، ٣٩٦ فصل قوله : ( أو جاء أحد منكم من الغائط )

الصفحة	الموضوع
٣٩١	هل تنقض الريح لكونها تصحب جزءا من الغائط أو هي نفسها تنقض .
٣٩١ - ٣٩٦	هل النوم ناقض أو مظنة وهل قليله وكثيره سواء
٣٩٤ ، ٣٩٥	حديث « العين وكاء السه » ولكن من غائط وبول ونوم ،
٣٩٦ ، ٣٩٧	فصل لا يجب على الجنب ولا على الحائض الا الاغتسال ، ولا يجب عليه الوضوء ، ولا نية رفع الاصغر .
٣٩٨	فصل ( فلم تجلوا ماء ) يتعلق بقوله ( على سفر )
٣٩٩	لا يشترط في اباحة التيمم للمرض والبرد خوف الهلاك
٣٩٩ ، ٤٠٠	فصل في قوله ( أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء )
٤٠١ ، ٤٠٢	فصل قوله ( أو لامستم النساء ) المراد به الجماع
٤٠٢	لا يكره للمسافر أن يجمع أهله وإن كان عادما للماء
٤٠٣ - ٤٠٥	فصل وقوله ( فتيمموا ) الآية دليل على أن التيمم مطهر من الحدثين الى وجود الماء
٤٠٥	النزاع مع من قال هو مبيع : نزاع لفظي
٤٠٥ ، ٤٠٦	فصل في دلالة الآية ، لا يجب على المتخلى غسل فرجه بالماء ، الاستنجاء مستحب
٤٠٧ - ٤٢٠	فصل في الترتيب والمرآة في الوضوء والغسل وغيرهما من العبادات والعقود ، وهل يسقطان بالنسيان
٤٠٧ - ٤٠٩	لو أخر المضضة والاستنشاق ، هل البياض الذي بين العذار والاذن والنزعتان والتخفيف من الوجه ؟
٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٩	إذا أخل بالترتيب بين التيمم والحلق ، إذا نسي بعض آيات السورة في قيام رمضان
٤١٣ ، ٤١٤	يحرم تنكيس الوضوء ، هل يسقط الترتيب إذا نسي صلاة ولو كانت الأولى من المجموعتين
٤١٤ ، ٤١٥	هل ما يقضيه المسبوق أول صلاته ؟
٤١٥ - ٤١٧	هل يجب في الركعة الواحدة الترتيب ؟ لو نسي الركوع احتسب تشهد وسلم فهل يستأنف ؟
٤١٩ ، ٤٢٠	إذا ذبح قبل الصلاة جاهلا أو ناسيا
٤٢٠	هل يجب على من انصرف من عرفة قبل الامام دم



- ٤٢٠ ، ٤٢١ الموالاة والترتيب في قراءة الفاتحة
- ٤٢٢ - ٤٢٦ فصل لا يشرع في التيمم التكرار وهل يلزم فيه الترتيب
- ٤٢٦ ، ٤٢٧ متى يتيمم للجرح في العضو
- ٤٢٧ « سئل هل يقوم التيمم مقام الوضوء فيما يبيحه الماء »
- ٤٢٧ - ٤٤٠ « سئل عن رجل أصابته جنابة ولم يكن عنده إلا ماء بارد يخاف الضرر باستعماله هل تلزمه الاعادة إذا تيمم وصلى مخافة خروج الوقت الخ »
- ٤٢٨ يجب فعل الصلاة في وقتها الا لعذر
- ٤٢٨ ، ٤٢٩ يصلى المريض على حسب حاله ، هل يعيد من كان في بدنه نجاسة لا يمكنه ازالتها ؟
- ٤٢٩ ، ٤٣٠ حكم من لم يجد الا ثوبا نجسا
- ٤٢٩ - ٤٣١ وهل يعيد من ترك واجبا جهلا كالطمأنينة أو ترك الصلاة لجهله بكفاية التيمم وجهل المستحاضة بصحة الصلاة ، ومن أكل بعد طلوع الفجر ناسيا
- ٤٣١ اذا استيقظ قرب خروج الوقت فهل يتوضأ ويفتسل وان خرج
- ٤٣٢ - ٤٣٥ اذا عدم الماء في الحضر ، لا يجوز تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت ولو حال المسايقة
- ٤٣٢ - ٤٣٥ ما سنة النبي في الجمع ، الجمع للمطر والمرض وشرطه ، المواتية خمسة
- ٤٣٤ ، ٤٣٥ اذا ظهرت الحائض في آخر وقت الثانية ( أقم الصلاة لدلوك الشمس ) الآية
- ٤٣٥ - ٤٣٧ فصل هل يقوم التيمم مقام الماء مطلقا فيستباح به ما يستباح بالماء ويتيمم قبل الوقت ويبقى بعده ، واذا تيمم لناقلة صلى به الغريضة ؟
- ٤٣٧ التيمم رافع الى وجود الماء

الصفحة	الموضوع
٤٤٠	« سئل عن الرجل اذا لم يجد ماء او تعذر عليه استعماله لمرض أو برد هل يتيمم »
٤٤١	« سئل عن رجل يصبح جنباً وليس عنده ما يدخل به الحمام وعنده ما يرهنه ولا يمكنه أن يغتسل في بيته من البرد فهل له التيمم ؟ »
٤٤٢ ، ٤٤٥	« سئل عن رجل وقع عليه غسل ولم يكن معه ما يدخل به الحمام ويضره الماء البارد وله ورد فتيمم هل يعيد ؟ »
٤٤٤ ، ٤٤٥	متى يجب شراء الماء
٤٤٥ - ٤٤٩	« سئل عن المرأة يجامعها بعلمها ولا تتمكن من دخول الحمام فهل لها ان تتيمم ؟ وهل بكره له مجامعتها ؟ وإذا خافت من خروج الوقت ان دخلت الحمام ؟ »
٤٤٦ - ٤٤٨	هل له الاشتغال بخياطة اللباس وتعلم دلائل القبلة ونحو ذلك وان خرج الوقت ؟
٤٤٨	إذا لم تمكنه الصلاة في الوقت الا في موضع نجس هل يصلح بالتيمم في مكان طاهر في الوقت
٤٤٨ ، ٤٤٩	إذا حبس في موضع نجس وصلى فيه فهل يعيد ؟ وكذلك اذا عجز عن بعض شروط الصلاة
٤٤٨ - ٤٦٢	« سئل عن المرأة إذا كانت بعيدة عن الحمام وحصل لها جنابة وتخشى من الغسل في البيت البرد هل لها التيمم الخ »

الصلوة	الموضوع
٤٥١	للزواج أن يجامعها قبل دخول الحمام وإن خافت أن تفوتها الصلاة في الحمام وصلت فيه
٤٥١ ، ٤٥٢	الجمع بين الصلاتين بظاهرة كاملة بالماء خير من تفريقهما ، بالتيمم
٤٥٢ ، ٤٥٣	الجمع لتحصيل الجماعة خير من التفريق والانفراد ، الجمع بين الصلاتين خير من الصلاة في الحمام وفي أماكن الشياطين
٤٥٣	إذا أمكن الرجل والمرأة أن يتوضأ ثم يتيمما فعلا ، ولو اقتصر على التيمم أجزا
٤٥٣	إذا ظهرت من الحيض ولم تقدر على الاغتسال تيممت وصلت ، إذا كان الجرح مكشوفاً أو معصوباً أو عليه جبيرة وأمكن المسح بالماء فهو خير من التيمم
٤٥٤ ، ٤٥٥	إذا استيقظ وقد ضاق الوقت عن الاغتسال أو كان يقظان المرأة ومن اشتبهت عليهم القبلة ومن عليه نجاسة في بدنه أو ثوبه ومن حبس في محل نجس أو كان في حمام يصلون في الوقت على حسب حالهم ولا إعادة
٤٥٦	فصل ومن خاف فوات الجنازة أو العيد أو الجمعة أو الجماعة فهل يجوز له الصلاة بالتيمم ويعيد ؟
٤٥٦ - ٤٥٨	لا تشترط نية الجمع ، صور يجوز فيها الجمع
٤٥٩	فصل من جاز له الصلاة بالتيمم جاز له قراءة القرآن ومس المصحف •
٤٥٩	إذا تيمم بالحصير الذي تحت بيته أو بالغبار اللاصق ببعض الأشياء •
٤٥٩ - ٤٦١	قراءة القرآن للجنب والحائض •
٤٦٠	حديث « لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئاً »
٤٦١	ليس للجنب أن يقف بعرفة ومزدلفة ومنى حتى يظهر •
٤٦٢	« سئل عن رجل أرمد فلحقته جنابة ولا يقدر على التطهر بالماء ويقدر على الوضوء »
٤٦٢	« سئل عن رجل باشر امرأته وهو في عافية فهل له أن

- ٤٦٣ « سئل عن امرأة بها مرض في عينيها وليس لها قدرة على الحمام وزوجها لم يدعها تطهر .. فهل يجوز لها أن تغسل جسمها الصحيح وتبتمم عن رأسها »
- ٤٦٤ « سئل عن رجل احتلم وهو في يوم شديد البرد وخاف على نفسه أن يقتله البرد فتميم وأم رفقه المتوضئين فهل يجب عليه وعليهم الاعادة ؟ »
- ٤٦٥ « سئل عن رجل أصابته جنابة ولم يقدر على استعمال الماء أو خاف أن يتهم الخ »
- ٤٦٦ « سئل عن مكان في يده جراحة هل يلزمه أن يتيمم عند غسل اليدين ؟ وإذا كانت الجراحة مشدودة الخ »
- ٤٦٧ « سئل عن جنب في بيت مبلط هل بترك الصلاة إلى وجود الماء والتراب »
- ٤٦٨ « سئل عن رجل نام وهو جنب فلم يستيقظ إلا قريب طلوع الشمس وخشى من الغسل بلقاء البارد وإن سخن الماء خرج الوقت »

الصفحة	الموضوع
٤٦٩	« سئل عن رجل أجنب واستيقظ بعد طلوع الفجر وخاف إن اغتسل أن تطلع الشمس »
٤٦٩	« سئل عن رجل انتبه وهو جنب في الحضر قبل خروج الوقت بقليل »
٤٧٠	« سئل إذا دخل وقت الصلاة وهو جنب ويخشى من فوات الوقت إن اشتغل بالطهارة »
٤٧١	« سئل عن أقوام خرجوا من قرية إلى قرية ليصلوا الجمعة فوجدوها قد أقيمت وبعضهم على غير وضوء ولو ذهب ليتوضأ فاته »
٤٧١	« سئل عن المسافر يصل إلى ماء إن تشاغل بتحصيله خرج الوقت »
٤٧٢	« سئل هل يجوز لأحد أن يصلي باليتيم السنن الراجعة والفريضة وإن يقتصر عليه إلى أن يحدث »
٤٧٣	« سئل أيما أفضل للحاقن أن يصلي بوضوء محققا أو أن يحدث ويتيمم »

## باب إزالة النجاسة

٤٧٤ - ٤٧٨ « وقال فصل فأما إزالة النجاسة بغير الماء ففيها ثلاثة أقوال »

٤٧٥ لا يجوز استعمال الأطعمة والأشربة في إزالة النجاسة لغير حاجة .  
٤٧٧ ، ٤٧٨ لا تقاس طهارة الخبث بطهارة الحدث ، إذا صلى بالنجاسة جاهلاً أو ناسياً

٤٧٨ « سئل عن النجاسة إذا استحالت فصارت تراباً هل تجوز الصلاة عليه »

٤٧٩ - ٤٨٣ « وقال فصل وأما طين الشوارع فبني على الأرض إذا أصابها نجاسة ثم ذهب بالريح أو الشمس »

٤٨٠ ، ٤٨١ « حديث بول الأعرابي » « وحديث الذيل »  
٤٨١ ، ٤٨٢ إذا قصد الخلخل تخليل الخمر ، وإذا صارت النجاسة ملحاً أو رماداً أو صارت الميتة والدم والصدید تراباً

٤٨٣ - ٤٨٨ « سئل عن الحفرة إذا انقلبت خلا ولم يعلم أو علم »

٤٨٣ - ٤٨٥ خطأ من قال إن الأمر بإزالة الخمر وشق ظروفها منسوخ ، هل تجب إزالة خمرة الخلخل ؟

٤٨٨ - ٥١٢ « سئل عن الزيت إذا وقعت فيه النجاسة كالفأرة هل ينجس وهل يجوز أن يكثر بغيره حتى يبلغ قلتين أو يصب الطاهر على النجس أو بالعكس وإن قيل بالنجاسة

فهل يستصبح به أو يغسل وهل تطهر سائر المائعات  
بالمسكارة »

- ٤٩٠ - ٤٩٦ « وان كان مائعا فلا تقربوه » .
- ٤٩٩ - ٥٠٢ اذا وقعت النجاسة في الماء الكثير فهل مقتضى القياس تنجسه او  
طهارته .
- ٥٠٣ الحكم اذا ثبت بعلة زال بزوالها كالخمر اذا تخللت والماء اذا زال تغيره  
بالنجاسة .
- ٥٠٤ ، ٥٠٥ لنجاسة الماء صبيان (١) التغير بالنجاسة (٢) قلته .
- ٥٠٥ - ٥١٢ المائعات اولى بعدم التنجيس من الماء ان قيل الماء يدفع النجاسة عن  
غيره فعن نفسه اولى بخلاف المائعات .
- ٥١٢ - ٥١٨ « وقال فصل وأما المائعات كالزيت والسمن إذا وقعت  
فيه نجاسة مثل الفأرة الميتة ففي ذلك قولان »
- ٥١٥ ، ٥١٦ حديث « القوها وما حولها وكلوا سمنكم » ورواية « وان كان مائعا  
فلا تقربوه » .
- ٥١٧ ، ٥١٨ فان قيل الخمر لما نجست بالاستحالة زالت بها بخلاف غيرها واذا  
قصده تخليتها لم تطهر .
- ٥١٨ - ٥٢٤ « سئل عن الرجل يصيبه بلل ويمس مقادير الدواب  
ورحالها ... فهل يعفى عن ذلك الخ »
- ٥٢٠ ، ٥٢١ مفاد الخيل طاهرة ، والخلاف في مفاد الحمير ، ويق الحمير  
والبغل وبولهما وروثهما .
- ٥٢١ اذا فرش في الخانات وغيرها على روث الحمير والخيل ونحوها .
- ٥٢١ ، ٥٢٢ فصل وثوب القصاب وبدنه ومكانه في المسجد محكوم بطهارته  
وان كان عليه دسم .
- ٥٢٢ مماسة القصاب ، غسل اليدين من مصافحته .

- ٥٢٢ ، ٥٢٣ فصل أكل الشريح والشوى جائز غسل اللحم بدعة .
- ٥٢٣ ، ٥٢٤ لا تحتاج مسكين القصاب ولا السيوف الى غسل
- ٥٢٣ ، ٥٢٤ ليس كل ما جاز أكله جازت مباشرته لا العكس
- ٥٢٤ « سئل عن رجل عنده ستون قنطار زيت بالدمشقي وقعت فيه فأرة في بئر فهل ينبجس ؟ وهل يجوز بيعه أو استعماله »
- ٥٢٥ - ٥٢٧ عمدة من نجسه رواية « وإن كان مائتا فلا تقربوه » بطلانها .
- ٥٢٨ « سئل عن الزيت إذا كان في بئر ووقعت فيه نجاسة مثل الفأرة والحية ومائتا فيه فما الحكم ؟ إذا كان دون القلتين ؟ وإذا ولغ الكلب في الزيت أو اللبن ؟ »
- ٥٢٩ ، ٥٣٠ « سئل عما إذا ولغ الكلب في اللبن ومخض اللبن وظهر فيه زبدة فهل يحل تطهيرها »
- ٥٣٠ « سئل عن الكلب إذا ولغ في اللبن أو غيره ما الذي يجب في ذلك ؟ »
- ٥٣١ - ٥٣٤ « سئل عن الحين الأفرنجي والجوخ هل هما مكروهان أو قال أحد إنها نجسان وإن الحين يدهن بدهن الخنزير وكذلك الجوخ »
- ٥٣١ ، ٥٣٢ ذكاة الأفرنج للبقر .



- ٥٣٤ « سئل عن مريض طبخ له دواء فوجد فيه زبل الفأر »
- ٥٣٤ - ٦٠٤ « وقال فصل في حكم منى الانسان وغيره من الدواب الطاهرة وفي أرواث البهائم المباحة أهي طاهرة أم نجسة »
- ٥٣٤ ، ٥٣٥ الكلام في ذلك مبني على اصل وفصلين
- ٥٣٥ اما الاصل فهو أن الاصل في جميع الاعيان ان تكون حلالا للادميين
- ٥٣٥ - ٥٣٧ ( ١ ) الكتاب وفيه آيات ( ١ ) ( هو الذي خلق لكم ما في الارض وان تكون طاهرة وأدلة هذا الاصل عشرة اصناف
- جميعا ) ( ٢ ) ( وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه )
- الاية ( ٣ ) ( وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا )
- ( ٤ ) ( قل لا أجد فيما أوحى الى ) الاية
- ٥٣٧ ، ٥٣٨ ( ٢ ) السنة ومنها ( ١ ) « ان أعظم المسلمين جرما الخ ، ( ٢ )
- « الحلال ما أحله الله الخ »
- ٥٣٨ ، ٥٣٩ ( ٣ ) اتباع سبيل المؤمنين وهو اجماعهم على أن ما لم يجسّم دليل بتحريمه فهو غير محرم
- ٥٣٨ - ٥٤٠ خلاف الناس في الاعيان قبل مجيء الرسل هل الاصل فيها الحظر أو الاباحة
- ٥٤٠ ( ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ) كل ما نفع فهو طيب وكل ما ضر فهو خبيث
- ٥٤٠ ( ٤ ) الاعتبار ودلالته من وجوه
- ٥٤١ ، ٥٤٢ الاصل في الاعيان الطهارة لوجوه
- ٥٤٢ الفصل الاول القول في طهارة الارواث والابوال من الدواب والطيور التي لم تحرم وعليه عدة أدلة
- ٥٤٢ - ٥٤٥ ( ١ ) ان الاصل الجامع طهارة جميع الاعيان حتى تتبين نجاستها وهذه الاعيان لم تتبين لنا نجاستها فهي طاهرة
- ٥٤٣ ، ٥٤٤ استدل من يرى نجاستها بالاثر والنظر
- ٥٤٤ الاثر قوله « اما احدهما فكان لا يستنزه من البول ، وجه الدلالة منه

الصفحة	الموضوع
٥٤٥	والنظر من ثلاثة أوجه ( ١ ) القياس على البول ( ٢ ) أن ما فضل عن أغذيتها فهو خبيث
٥٤٦ ، ٥٤٧ ( ٣ ) أنه في الدرجة السفلى من الاستنجات ،	
٥٤٨ - ٥٥٣	الجواب عن المسلك الاول
٥٥٢ ، ٥٥٣	ومما استدلوا به قوله « أكثر عذاب القبر من البول » « ولا وهو يدافعه الاخبثان »
٥٥٢ - ٥٥٧	الجواب عن المسلك النظري من طريقين مجمل ومفصل
٥٥٨ - ٥٧٢	الدليل الثاني « حديث العرييين » ، الرد على من قال : انهم كانوا يعلمون أنها نجسة الخ
٥٦٢ - ٥٧٢	التداوى بالمحرمات النجسة محرم ويدل عليه وجوه
٥٦٣ - ٥٦٧	ليس التداوى بضرورة لوجوه
٥٦٣ - ٥٦٦	حكم التداوى
٥٦٧ - ٥٧٠	حديث « انها داء وليست بدواء »
٥٧٢ ، ٥٧٣	الدليل الثالث قوله « صلوا في مراتب الغنم »
٥٧٣ ، ٥٧٤	الدليل الرابع طوافه على راحلته وادخالها الحرم الخ
٥٧٤	الدليل الخامس قوله « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله »
٥٧٤ ، ٥٧٥	الدليل السادس وضع فرث الجزور وسلاها على ظهر النبي وهو ساجد
٤٧٦ - ٥٧٨	الدليل السابع نهيه عن أن يستنجى بالعظم والبر للثلاث نجسه عليهم
٥٧٧ ، ٥٧٨	قوله : « انها ركس » ،
٥٧٨ ، ٥٧٩	الوجه الثامن أن هذه الاعيان لو كانت نجسة لبيته النبي
٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧	الوجه التاسع أن الصحابة والتابعين وعامة السلف قد ابتلوا بذلك والمنقول عنهم القول بالطهارة أو عدم النجاسة
٥٨١ ، ٥٨٢	الوجه العاشر أن العواب كانت تدوس الحبوب وهي تبول وتروث على عهد الرسول وأهل بيته
٥٨٣	الوجه الحادي عشر اجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم على دياس الحبوب بالبقر ونحوها الخ

الصفحة	الموضوع
٥٨٤	الوجه الثاني عشر ان الله قال « وطهر بيتي للطائفين ، الايسة ومعلوم أن الحمام لا يزال ذرقه يتزل في المسجد النخ
٥٨٥ ، ٥٨٦	الدليل الثالث عشر الفرق بين المأكول وغيره في الحقيقة
٥٨٥ ، ٥٨٦	الحكم فيما حرم علينا آكله من الحيوانات والنباتات
٥٨٧ - ٥٩٢	٦٠١ - ٦٠٤ الفصل الثاني في « منى الادمى » وفيه ثلاثة أقوال • أدلة القول الثالث
٥٨٩	الجمع بين حديث غسل المني وحديث فركه
٥٩١	لا تقبل زيادة الثقة مطلقا
٥٩٢ - ٦٠١	ما استدلل به على نجاسة المنى والجواب عنه
٥٩٨ - ٦٠٠	ليس اللحم قبل بروه نجسا
٦٠١	كل ما بدأ الله بتحويله من جنس الى جنس زال عنه حكم التنجيس
٦٠٢ ، ٦٠٣	( من بين فرث ودم )
٦٠٤ - ٦٠٦	« سئل عن المني هل هو طاهر ، وإن كان طاهر ، فما حكم رطوبة فرج المرأة إذا خالطه »
٦٠٥	القول بأن منى المستحجر نجس ضعيف ، هل الاستحجار مطهر او مخفف
٦٠٧	« سئل عمن وقع على ثيابه ماء طاقية ما يدري ما هو فهل يجب غسله »
٦٠٨ - ٦١٣	« سئل عن الفخار يشوى بالنجاسة فما حكمه ؟ والأفران التي تسخن بالزبل »
٦٠٩	« كنت ونصت لكم في جلود الميتة ٠٠٠ »
٦١١ - ٦١٣	الماء المسخن بالنجاسة

الصفحة	الموضوع
٦١٣ ، ٦١٤	« سئل عن بول ما يؤكل لحمه وروثه هل هو نجس ؟ »
٦١٥	« سئل عن فران يحمى بالزبل ويخبز »
٦١٦ — ٦٢٠	« سئل عن الكلب هل هو طاهر أو نجس وما قول العلماء فيه »
٦١٧ ، ٦١٨	الراجع طهارة الشعور كلها والريش ، بخلاف الريق
٦١٨	البول أعظم من الريق
٦٢٠	لعاب الكلب اذا اصاب الصيد
٦٢٠	« سئل عن كلب طلع من ماء فانتفض على شيء فهل يجب تسديعه ؟ »
٦٢٠	« سئل عن بول الفيل والحمار »
٦٢١	« سئل عن طين جبل بزبل حمار وطين به سطح فوقه عليه مطر »
٦٢٢	« سئل عما إذا بال الفأر في الفراش هل يصلى فيه ؟ »
٦٢٢	« سئل عن ريش القنفذ هل هو نجس ؟ »

## باب الحيض

- ٦٢٣ « سئل عما يروى « الحيض للجارية البكر ثلاثة أيام  
الح » وما معناه على مذهب الشافعي وأحمد »
- ٦٢٤ « سئل عن جماع الحائض هل يجوز ؟ »
- ٦٢٤ - ٤٢٦ « سئل عن المرأة تطهر من الحيض ولم تجد ماء فتغتسل  
به هل لزوجها أن يطأها قبل غسلها من غير شرط »
- ٦٢٦ « سئل عن اتيان الحائض قبل الغسل ؟ وما معنى قول  
أبي حنيفة : ان انقطع الح وقول الأئمة »
- ٦٢٧ - ٦٣٥ « سئل عن حديث فاطمة بنت أبي حبيش وحديث  
أم حبيبة هل أحدهما ناسخ للآخر أو بينهما تناف الخ »
- ٦٢٨ ، ٦٢٩ الحديث الاول في المستحاضة المعتادة ، من لها عادة وتبين تقدم  
العادة عليه
- ٦٢٩ ليس في الحديث الثاني أمر المستحاضة بالغسل لكل صلاة ، وإنما  
الواجب عليها الوضوء
- ٦٢٩ هذه المستحاضة ليست مبتدأة •
- ٦٣٠ ، ٦٣١ في المستحاضة ثلاث سنن ، العلامات التي يعرف بها الحيض من  
الاستحاضة
- ٦٣١ ، ٦٣٢ الدماء لا تخرج عن خمسة أقسام
- ٦٣٢ - ٦٣٥ بطلان قول من رأى أن صاحبة الدم المشكوك فيه تصوم وتصلى

وتتضمن

٦٣٢ - ٦٣٤ كل من فعل عبادة كما أمر بحسب وسعه فلا إعادة عليه

٦٣٥ « سئل عن امرأة نفساء لم تغتسل فهل يجوز وطؤها  
قبل الغسل أم لا »

٦٣٦ « سئل عن امرأة نفساء هل يجوز لها قراءة القرآن في حال  
النفاس وهل يجوز وطؤها قبل انتهاء الأربعين ؟ وهل  
يجوز وطؤها إذا قضت الأربعين ولم تغتسل »















